PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجزائريـــــــة الديمقر
وزارة التعليم العـــالي والبحث
جامعـــة وهـــــران
كلية الحقـــــوق

العـــولمـــة وتأثـــيرها على حقـــــوق الإنســـــان

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام
تخصص حقـــوق الإنســـان

تحت إشراف الأستاذ:
- تراري ثاني مصطفى

اعداد الطالبة:
- شاير نجاة

أعضاء لجنة المناقشة:

* بوسلطان محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا - جامعة وهـــران
* تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	مقررا - جامعة وهـــران
* مروان محمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا - جامعة وهـــران
* زناكي دليلة	أستاذة التعليم العالي	مناقشة - جامعة وهـــران

السنـــة الجامـــعية: 2008- 2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كلمة شكر

بعد الشكر والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على رسوله وصحبه أجمعين، أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف السيد تراري ثاني مصطفى الذي تحمل مشقة الإشراف على عملي وممتنة لصبره معي.

أشكر كل من ساهم في تكويني من قريب أو بعيد مع عظيم الامتنان، خاصة أساتذة معهد الحقوق بمعسكر.

أشكر كل الأساتذة الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال السنة النظرية التحضيرية لهذه الشهادة

أشكر السيد رشيد مجاهد على تشجيعاته.

كما لا يفوتني أن أشكر العاملين والعاملات في المكتبات التي بحثت فيها على كل مساعداتهم، خاصة بمكتبة كلية الحقوق بجامعة وهران نجية، هوارية، زهية وحورية، عمال المكتبة الوطنية المركزية– الحامة، عمال مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجزائر و عمال المكتبة البلدية بمعسكر.

شايـر نجـاة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إهـــــداء

بعد الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على رسوله وصحبه أجمعين أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أعظم نعمة في الكون منحني الله إياها، والتي قال في حقها الله عز وجل "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"، أبي الذي لم يبخل علي لا بالدعم المادي ولا المعنوي وأمي نور وسر نجاحي التي كانت دعواتها نبراسا لطريقي أطال الله في عمرهماوإلى جميع أفراد عائلتي.

إلى كل صديقاتي وزملائي في الدفعة و كل طلبة الحقوق وجميع من يحمل نية الإخلاص في طلب العلم.

شايـر نجـاة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قـــال الله تعـــالى:

بســـم اللـــه الرحمـــن الرحـــيم

" يا أيهـــا النـــاس إنا خلقنـــاكم من ذكـــر و أنثى و جعلناكم شعـــوبا و قبائل لتعـــارفوا إن أكرمكـــم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"

سورة الحجرات، الآية 13.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

خاتمة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول

العولمة وتأثيرها على حقوق الإنسان المدنية والسياسية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني

العولمة وتأثيرها على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثالث

العولمة وتأثيرها على حقوق الإنسان الثقافية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقـــدمـــة

إن موضوع بحثنا العولمة وتأثيرها على
واسعين وشيقين، يتمثل الأول في العولمة والثاني في
لوحده أن يكون محلا للبحث. ومع ذلك جمعنا بينهما في دراستنا نظرا للرغبة في الكشف عن حقيقة تأثير ظاهرة العولمة على حقوق الإنسان، حيث شاع استخدام مصطلح العولمة وانتشر على نطاق واسع، فأصبح عنوانا جذابا للملتقيات والندوات والدراسات في أواخر القرن العشرين، ورغم ذيوع المصطلح إلا أن تحديد مضمونه ليس بالأمر الهين، لأنه يعبر في الواقع عن ظاهرة متجددة لم تكتمل جميع جوانبها، وهذه النقطة بالذات تجعل جميع الدراسات المتعلقة بها نسبية وغير ثابتة. إضافة إلى أن تجلياتها من المسائل التي يصعب توضيحها والإلمام بها في وقتنا الحالي، لأن هذا المفهوم لا يمكن حصره في محيط الاقتصاد والتجارة فحسب، وإنما امتد ليشمل السياسة والمجتمع والثقافة، فكان لذلك أثاره على حقوق الإنسان.

وبما أن كل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمستوى الثقافي الجيد يعتبر من بين أهم ضمانات حقوق الإنسان وحرياته، والأكيد أنها ستتحسن في ظل مستوى معيشي لائق، لا وجود فيه للتفاوت العميق بين الأفراد، فيقل الثراء الفاحش والفقر المدقع مما يضمن الاستقرار والسلام الاجتماعي والسياسي. فهل فعلا تحقق كل ذلك في ظل العولمة؟

وباعتبار موضوع بحثنا يتكون من شقين فمن البديهي قبل عرض الإشكالية المتعلقة به، أن نتعرض إلى إطلالة ولو جزئية لبعض جوانب محددي عنوان الدراسة العولمة وحقوق الإنسان، والتي قد لا نتعرض لها في متن الموضوع وذلك بشكل عام ومبدئي بداية من العولمة وانتهاء بحقوق الإنسان.

فمفهوم العولمة مركب يشتمل على أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية متعددة، بمعنى أن العولمة ليست مجرد عملية وحيدة الاتجاه وإنما في جوهرها تعبير عن ديناميات ديالكتيكية معقدة.[1] مما صعب مهمة تعريفها إضافة إلى أنها ظاهرة متجددة.

أول ما ظهر مصطلح العولمة تحت كلمة Globalisation في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ترجم إلى الفرنسية تحت كلمة Mondialisation وترجم إلى اللغة العربية تحت ثلاث مصطلحات هي الكونية، الكوكبية والعولمة. والعولمة في اللسان العربي من العالم ويتصل بها فعل عولم على صيغة فوعل وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية ويلاحظ على هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل لذلك.[2]

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن: العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي – رؤية نقدية عربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 258، 2000، ص 5.
(2) باسم علي خريسان: العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 2001، ص 18.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وانتقل مصطلح العولمة بسرعة من كلام الـ
المتحدة خاصة، إلى كتابات أكثر قيمة أنتجها مف
أحيانا وعلماء الاجتماع السياسي والثقافي نادر
ينتقل إلى الدوائر الأكاديمية الغربية حتى سنة 1998، مما يؤكد صعوبة تحديد الموضوع أو وضعه في إطار منهجي محدد، ويثبت أن العولمة ما تزال مجرد عملية تاريخية تحاول أطراف مختلفة أحيانا ومتناقضة أن تدفعها في طريق مختلف يعبر عن رؤى ومصالح متعارضة، إلا أن ذلك لا يمنع من طرح عدة محددات لدلالاتها المختلفة، التي تتضح من مختلف استخدامات هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية الفكرية الثقافية المعاصرة.[1]

حيث شاع استخدام لفظ العولمة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي غير أن هذه الظاهرة ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ. لأن العناصر الأساسية في فكرة العولمة والتي تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال أو انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، يعرفها العالم منذ 05 قرون على الأقل.[2] أما بدايتها ونموها فيرتبطان بشكل وثيق بتقدم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتجارة.[3]

وبخصوص مفهوم العولمة بشكل عام اخترنا مجموعة من التعاريف، حتى تتضح الصورة أكثر بينما بقية جوانبها نترك التعرف عليها من خلال طيات الموضوع، حتى لا تكون نظرتنا إليها قاصرة ومحدودة في أحد جوانبها، وحتى نلتزم بالموضوعية لأنها ظاهرة لها إيجابياتها وسلبياتها ومن هذه التعاريف نذكر منها:

- تعريف الأستاذ علي الدين هلال: العولمة هي عملية تاريخية تنطوي على ترابط وتداخل بين سياسات الدول واقتصادياتها ووحدات النظام الدولي، لها جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية تتجه نحو انسياب رؤوس الأموال والسلع والخدمات والمعلومات عبر شبكات من الاتصالات الفضائية، التي أوجدت ثورة في التقدم التكنولوجي والمعلوماتي.[4]
- العولمة هي لفظ جديد لظاهرة قديمة، نشأت في دنيا أصبحت في حجم قرية إلكترونية صغيرة ترابطت بالأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية وقنوات التلفزيون الدولي.[5]

---

(1) محمد مهنا: العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص 329، 330 .

(2) جلال أمين: العولمة والدولة، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 153.

(3) محمد علي الحوات: العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2002، ص 21.

(4) محمد أمين لعجال: العولمة في مجال القانون الدولي والعلوم السياسية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة- الجزائر، عدد2، 2002، ص 67.

(5) السيد أحمد مصطفى عمر: إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، سلسلة كتب المستقبل العربي (64): العولمة وتداعياتها في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص 160.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– العولمة هي عند البعض مرادفة لإشاعة ال
التبادلات الاقتصادية ورفع نسبة تدفق الاستثمار
العصرية التي تكفل تنمية وسائل الإعلام والاتص
غلو مرفوض في شمولة الاقتصاد وهيمنة رأس المال، إذ تغني كبار الأثرياء وتنشر في ذات الوقت المزيد من الفقر والإملاق والعوز في الأقطار المتخلفة، التي تدعى على سبيل التجاوز أقطارا متنامية أو في طريق النمو، بينما يتجه بعضها في طريق تنمية المستقبل، وهو ما يشكل دفعا للعالم في هوة الإقصاء والتهميش، وبهذا التقييم المختلف تبدو العولمة في شكل ظاهرة ذات شقين متعارضين.[1]

– وبهذا الخصوص وردت فقرة هامة في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لسنة 1999، الذي كان من اهتماماته الأساسية كيفية إعادة كتابة قواعد العولمة لجعلها تعمل لصالح الأرباب، ويقرر أن العولمة أكثر من مجرد تدفق الأموال والسلع، لأنها تعكس الاعتماد المتبادل المتعاظم بين شعوب العالم من خلال تقليص الفضاء والزمن وإلغاء الحدود بين الدول. وهذا الوضع يمثل فرصا عظيمة لإثراء حياة الشعوب وخلق مجتمع عالمي ينهض على أساس قيم مشتركة. غير أن الأسواق قد سمح لها بأن تهيمن على عملية العولمة، مما أدى إلى عدم توزيع الفوائد والفرص الناجمة عنها بشكل غير عادل، وقد أدى ذلك إلى فجوة هائلة بين الشعوب والأقطار المستفيدة وتلك التي تحولت إلى شعوب مستقبلة فقط لسلبيات العولمة.[2]

– العولمة تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساس الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وديمغرافية صارمة تحفظ كل ما يتصل بخصوصية الدولة وتفردها وتميزها عن غيرها، إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة أما اللامحدود فالمقصود به العالم.[3]

– العولمة حسب المعيار الشامل تعني العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وقد وردت تعريفات كثيرة بشأنها منها تعريف الدكتور برهان غليون، الذي يقول فيه إن العولمة يمكن تلخيصها في كلمتين، كثافة انتقال المعلومات في جميع نواحي الحياة، وسرعتها إلى درجة أصبحنا فيها نشعر بأننا نعيش في عالم موحد، ويقرب من ذلك التعريف الذي خلصت إليه ندوة العرب والعولمة مفاده أن هذه الظاهرة تمثل نظاما أو نسقا ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فهي نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصالات...، كما يشمل أيضا السياسة والفكر والإيديولوجيا.[4]

---

(1) عبد الهادي بوطالب: في نقد العولمة وآثارها السلبية على الدول المتنامية أعولمة أم شمولة أم أمركة، مجلة أكاديمية المملكة المغربية: أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة؟ المغرب، عدد 12، 13، 14، 2001، ص 28.

(2) السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية، نهضة مصر، القاهرة، ط2، 2002، ص 118.

(3) باسم علي خريسان: المرجع السابق، ص 19.

(4) صالح بوبشيش: الانعكاسات السلبية للعولمة على الثقافات الإنسانية وسبل مواجهتها، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، دار الغرب – وهران، الجزائر، عدد 11، 2001، ص 329.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– ويعرفها المفكر البريطاني رولاند روبرتسون [illegible] وسياسي، يجمع بين المحلي والعالمي والفردي و[illegible] والإنساني مثل حضور المحلي والفردي، كما [illegible] يتمثل في حقيقة تقلص العالم وشق غير مادي هو الوعي بهذا التقلص.[1]

وهناك ثلاث عمليات تكشف عن جوهر العولمة تتعلق الأولى بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، والعملية الثانية تكمن في إزالة الحدود بين الدول، وتتمثل الأخيرة في زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي لنتائج إيجابية بالنسبة إلى بعض المجتمعات وسلبية بالنسبة لمجتمعات أخرى.وبالتالي يمكن القول أن أساس عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني.[2]

غير أن الجميع معارضين أو مؤيدين قد اتفقوا نسبيا على العملية الثانية التي تخص اختفاء الحدود، بمعنى اختفاء الدولة القومية بعناصرها الثلاث الشعب، الإقليم، السيادة، وإلغاء حدودها في المجال الاقتصادي ومحو أي قيود مادية أو ثقافية، تعرقل الانسياب الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل العالم كله، بعبارة أخرى تعني التنازل عن حق السيادة بما تعنيه من سلطان مطلق للدولة على إقليمها ومواطنيها في الداخل واستقلال كامل في الخارج، وذلك لصالح مؤسسات فوق قومية هي مؤسسات العولمة، والعودة إلى ما قبل المجتمع الحديث بالإحياء المتعمد للعصبيات القديمة مما يضعف سلطة الدولة.[3] وكنتيجة يجدر قولها أن كل تعريف مما أوردناه يلمس أحد جوانب العولمة المركبة والمعقدة، وبالتالي فإن هذه التعريفات تكاد تكون المكون الأساسي لحقيقة واحدة عن مصطلح العولمة.

نتيجة الآثار السلبية المنجرة عن العولمة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ القرارات الدولية ومن ورائها الدول المتقدمة، ظهرت اتجاهات مختلفة للتعامل مع هذه الظاهرة ما بين المسلم بها وما بين الرافض لها وما بين المتكيف معها. فيدعو الاتجاه الأول إلى الرضوخ لما تمليه الولايات المتحدة الأمريكية في جميع المجالات مما يؤدي إلى التبعية والتسليم بحتمية السيادة الأمريكية على القرارات الدولية المصيرية، وبأحادية القطب في المجال الدولي باعتبار أن العولمة أصبحت ظاهرة حتمية ومفروضة. في حين يدعو الاتجاه الثاني إلى مقاومـــة العولمة عـــن طريق مستويات مختـــلفة، إمـــا بتدعيـــم

---

(1) عبد الخالق عبد الله: عولمة السياسة والعولمة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي(64): العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص ص 44، 45.

(2) السيد يسين: مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 27.

(3) محمد إبراهيم منصور: العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(64): العولمة وتداعياتها على الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2002، ص 126.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الديمقراطية وفتح الحوار مع المجتمع المدني لأمريكا في الشؤون الدولية أو إيجاد بديل لها عن

وفي هذا المنوال يقول مناهضو العولمة أنها كلها حسنة لفائدة مليار فقط من سكان الأرض، الذين يستهلكون 80 % من المواد العالمية، بينما يستهلك 4 ملايير من العالم نسبة 20 % الفاضلة عن حاجيات كبار أقلية المجتمعات الاستهلاكية. ويضيفون بأن الولايات المتحدة تستهلك 44 % من الطاقة العالمية في وقت يعيش فيه أربعة ملايير في الفقر المدقع، ويطالبون بناء على هذه الأوضاع بالإصلاح الجذري لهذه التحولات العالمية وإلا فلن تتحقق وحدة العالم كهدف من أهداف العولمة.[2] لذلك لا يتفق الكثير مع المفهوم اللفظي للعولمة وما روج له من أفكار تتصل بالتفاهم الحضاري والإنساني ونهاية التاريخ، فهي تمثل في نظرهم امتدادا طبيعيا لنمو النظام الاقتصادي الرأسمالي بل تعبر عن أكثر مراحل نموه تطورا. إلا أن الجانب المضيء البارز فيها أنها وليدة العلم دون أدنى شك، غير أن المشكلة تكمن في احتكار الغرب لهذا العلم وسعيه إلى تعميق الفجوة التكنولوجية والعلمية بينه وبين أقطارنا النامية.[3]

يخلط الكثير بين ظاهرة العولمة ومصطلحات أخرى قد يصلح البعض منها كأوصاف لها، وأخرى تختلف عنها تماما وذلك ما فضلنا التطرق له بشيء من التفصيل، ومن هذه المصطلحات العالمية، الأمركـــة، الكوكبة، الأممية وفي الأخير نوضح علاقة العولمة بالنظام الرأسمالي.

1 – العولمة والعالمية:

إن العولمة نظام يعبر عن إرادة للهيمنة وإقصاء للخصوصية، أما العالمية فهي نظام يعبر عن طموح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي وبذلك تهدف العولمة إلى احتواء العالم، بينما العالمية هي انفتاح على كل ما هو عالمي وكوني.[4]

وإذا كانت العولمة بشأن الثقافة تثير التخوف من هيمنة الدول الأقوى، فإن العالمية على خلاف ذلك فهي تقدم مفاهيم شارك المجتمع الدولي في صياغتها، وتهدف إلى تحقيق اتفاق بين المنتمين إلى الحضارات المعاصرة المختلفة حول كثير من الحقوق والحريات مع توفير المزيد من الضمانات، وتحقق تعايشا بين الثقافات المختلفة بإيجاد أساس أخلاقي وقانوني مشترك يوسع التعاون والاعتماد المتبادل بين الحضارات. فعالمية حقوق الإنسان

---

(1) محمد أمين لعجال: المرجع السابق، ص ص 70، 71.
(2) عبد الهادي بوطالب: المرجع السابق، ص 36.
(3) علي مجيد الحمادي: النتائج المرتقبة للعولمة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، سلسلة كتب المستقبل العربي: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص53.
(4) السيد عبد القادر شريف: التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 2004، ص 95.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تعني الالتزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أق
الإنسان كل لا يتجزأ، بمعنى أن تكون الحقوق
إلى جنب مع الحقوق السياسية والمدنية، أما ال
تعميم مفهوم حقوق الإنسان السائد في الثقافة الأمريكية، التي تملك أكثر عناصر التأثير في العالم كله نظرا لأنها ثقافة الأمة الصاعدة والساعية للهيمنة. في حين أن العالمية لا تسعى للتقليل من سلطة الدولة، بل تضع التزامات معينة على عاتقها، هذا بعكس العولمة التي تحد من دور الدولة وسلطاتها لتضعف تأثير الحدود السياسية وتطلق العنان لآليات السوق.[1]

كاستنتاج إن مضمون العالمية إيجابي يتمثل في إمكانية تفاعل كافة الحضارات والثقافات، والتبادل متكافئ للتأثير على عكس العولمة التي تهدف إلى التأثير فقط دون التأثر، أي أنها عملية ذات اتجاه وحيد وذات طبيعة إملائية، تفرض قيم ومعايير ونظم طرف معين على بقية الأطراف الأخرى التي يتميز موقفها بالسلبية وعدم القدرة على التأثير.[2]

2- العولمة والأممية:

للتمييز بين العولمة والأممية نجد أن هذه الأخيرة هي النزعة العالمية التي تتخطى حدود النزعة القومية، وهـو مفهوم مقصود يراد منه تكسير الأطر القومية، خدمة للجهة المستفيدة من الفكرة الأممية، في حين نجد العولمة وإن كانت تتخطى حدود الدولة القومية لكنها لا تمثل إيديولوجية دولة معينة، وإنما هي انعكاسات لمجموعة متغيرات سياسية واقتصادية وتقنية.[3]

3- العولمة والأمركة:

يقصد بالأمركة سيطرة الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم في عدة مجالات منها الاقتصاد عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية بمعية هذه الشركات العالمية بالسيطرة على الاقتصاد العالمي، فضلا عن دور كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. وعن طريق الثقافة حيث يتم تثبيت ونشر القيم الثقافية الأمريكية، من خلال هيمنة الشركات الإعلامية على التسويق العالمي باعتباره نموذجا متطورا. أما في السياسة والاجتماع فتتم عن طريق نشر الديمقراطية الغربية وبالأحرى الأمريكية، وتبني مؤسساتها مع نشر وجهة نظرها حول حقوق الإنسان، بما يعنيه ذلك من نقل السلطات السياسية من حكومات هذه الدول إلى المؤسسات المالية الصناعية

---

(1) محمد فائق: حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي(17): حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص ص 197، 198.

(2) ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 17.

(3) باسم علي خريسان: المرجع السابق، ص25.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والتجارية وأصحاب الأموال.[1]

كثيرا ما توصف العولمة بالأمركة لكن من الخطأ القول بأنهما شيء واحد. فالأمركة إيديولوجية أمريكية تهدف إلى قولبة العالم وفقا للنمط الأمريكي للحياة، في حين تعبر العولمة عن مجموعة من المتغيرات السياسية والفكرية والعالمية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في ازدياد الترابط بين شعوب العالم. وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلباس العولمة ثوب الأمركة، بالشكل الذي يفضي إلى تحقيق مصالحها في قولبة العالم وفقا لنمطها في الحياة، لا يعد مبررا كافيا لاعتبار العولمة هي الأمركة نفسها فالعولمة شيء والأمركة شيء آخر.[2] والمتحدثون عن الأمركة يقصدون ما يمكن أن يؤدي إليه الانتشار الواسع لمنتجات الثقافة الأمريكية.[3]

4- العولمة والكوكبة:

يعد المفكر العربي إسماعيل صبري عبد الله أول من أطلق تسمية الكوكبة على ظاهرة العولمة، انطلاقا من الترجمة الصحيحة للاسم الإنجليزي للظاهرة Globalisation والمشتق من "Globe " والذي يعني الكوكب، كما أن هذا اللفظ ليس له ما يقابله في اللغة العربية. وقد وجد في المعاجم فعل كوكب بمعنى جمع أحجارا ووضعها مع بعضها في شكل غير محدد. والمقصود بالكوكبة هو التداخل بين أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى دولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.[4]

لكن البعض يرى أن مصطلح العولمة أكثر دقة في التعبير عن الظاهرة، مدفوعين بعدة أسباب منها الانتشار الواسع لهذا المصطلح أكاديميا وعمليا في البلدان العربية وغيرها، كما أن الاعتماد على ترجمة مصطلح العولمة بدلالة المصطلح الإنجليزي الذي يعني كوكب، لا يتفق مع روح هذه الظاهرة التي يتعلق جوهرها بمحاولة إخضاع البشر لنمط حياة واحد وهذا السبب جعل استخدام هذا المصطلح محدودا.[5]

5- العولمة والنظام الرأسمالي:

يربط الكثير من المفكرين بين ظاهرة العولمة والنظام الرأسمالي في حين يعترض

---

(1) ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار المجدلاوي، عمان، ط1،2004، ص ص 28، 29.

(2) باسم علي خريسان: المرجع السابق، ص 28.

(3) برهان غليون/ سمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة- سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، ط2، 2002، ص45.

(4) إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة- الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، سلسلة كتب المستقبل العربي (17): العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص ص 44، 45.

(5) ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص 29.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البعض على هذه الفكرة. حيث يعرف المفكر ال
بعنوان "ما هي العولمة"، في الندوة التي نظمته
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" هي
منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره"، وينتهي إلى صياغة تعريف عام للعولمة بكونها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة وقيادة دول المركز، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.[1]

ووفقا لهذا التعريف ليست العولمة سوى الممارسة الرأسمالية المهيمنة في الوقت الراهن، وذلك يعد تجريد لها من أحد خصائصها الرئيسية المتمثلة في كونها نتاج تطور تاريخي طويل علمي وتكنولوجي واتصالي حصل طيلة القرن العشرين. وإذا كان ذلك قد تم في ظل الرأسمالية المعاصرة باعتبارها أكثر أنماط الإنتاج تقدما في الوقت الراهن فلا يعني أنها ستظل كذلك دوما، ومنه لا نستطيع إدانة العولمة بحكم طابعها الرأسمالي، وبحكم ما تؤدي إليه في الوقت الحالي من آثار سلبية اجتماعية تظهر في زيادة الفروق بين الدول المتقدمة والمتخلفة، بل زيادة الفجوة الطبقية داخل نفس البلد بين من يملكون ومن لا يملكون.[2]

كما تختلف العولمة عن مصطلح النظام الدولي، ويكمن ذلك في أن مفهوم هذا النظام يقوم على وجود الدولة وطبيعة تفاعلاتها مع الدول الأخرى، وتختلف كذلك عن النظام الدولي الجديد لأنه يقوم على وجود عدة دول تخضع أو تنقاد للولايات المتحدة الأمريكية، أما في ظل العولمة فالخضوع يكون للشركات العالمية الكبرى وقوى العولمة الأخرى، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[3]

أما بخصوص الشق الثاني من موضوع بحثنا والمتمثل في حقوق الإنسان فتعتريه عدة تساؤلات، نقتصر على مناقشة البعض منها بالقدر الذي يفيدنا أكثر في فهم الإشكالات المطروحة، حيث تجدر الإشارة إلى أنه على الصعيد الفقهي لا يوجد تعريف متفق عليه لحقوق الإنسان لحد الآن. ويقصد بها تلك الحقوق التي تؤول إلى

---

(1) السيد يسين: مفهوم العولمة، مرجع سابق، ص 27.
(2) السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة – رؤية نقدية عربية، مرجع سابق، ص ص 16، 17.
(3) ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص 30.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفـــرد ببساطة لأنه بشر أي حقوقه كإنسان. العرفية والمكتوبة الهادفة إلى حماية الحقوق ا والأقليات والشعوب، والتي لا يتسنى بغيرها [illegible] بأنها تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا، والتي لا يمكن للناس من دونها أن يعيشوا بكرامة كبشر، ويمكن تعريفها أيضا بمجموعة قواعد ومبادئ دونت حديثا في صكوك دولية، تحفظ للأفراد والشعوب والجماعات كرامتهم في العيش الكريم.[2]

وبعبارة وجيزة هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنسانا أي بشرا، ويعترف بها له بصرف النظر عن جنسيته، أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضوا في مجتمع معين فهي تسبق الدولة وتسمو عليها، ومن خصائصها العامة أنه لا يمكن العدول عنها أو انتزاعها من الفرد، كما أنها غير محددة على سبيل الحصر لأنه يمكن إضافة حقوق جديدة تشتق من الحقوق الأساسية.[3] ومن التعاريف الأكثر طرحا ما وضعه الفقيه رينيه كاسان أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، فقد عرفها على أساس أن علم حقوق الإنسان هو فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية، موضوعه دراسة العلاقات القائمة بين الأشخاص وفق الكرامة الإنسانية، مع تحديد الحقوق والخيارات الضرورية لتفتح شخصية كل كائن إنساني، فهذا التعريف يفترض قيام علم حديث اسمه علم حقوق الإنسان بحيث يكون معيار هذا العلم هو الكرامة الإنسانية.[4]

وبصدد التفرقة بين حقوق الإنسان والحريات العامة، فقد جرى تداولهما وكأنهما يدلان على مفهوم ومعنى واحد، رغم الفارق النوعي بينهما فحقوق الإنسان لصيقة بحقوق الإنسان الطبيعية، والتي تبقى موجودة حتى لو لم يتم الاعتراف بها، بل أكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما. ومصطلح الحقوق الطبيعية هو التسمية التي شاعت في القرون الوسطى، يعني أن حقوق الإنسان هي الحقوق التي تكفل للكائن البشري والمرتبطة بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة، والإصرار على فكرة الحق الطبيعي ينتج من الرغبة في إعطاء صيغة عالمية لهذه الحقوق وعدم ربطها بالقانون أو الدستور، مما يجعلها غير خاضعة لإرادة السلطة.[5]

---

(1) جاك دونللي: حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1998، ص 21.

(2) عمر سعد الله: حقوق الإنسان والشعوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 19.

(3) السيد عبد الحميد فوده: حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2003، ص 3.

(4) رضوان جودت زيادة: مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2004، ص 16.

(5)- Dinah Shelton: droits et justice pour chaque citoyen de planète - mondialisation et sociétés multiculturelles l'incertain du futur, Presses universitaires de France,1ére édition, 2000, p305.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما الحريات العامة فهي مقيدة دائما بنظام كل دولة، وتعرف بأنها القدرة المكرسة بموجب والتحكم بها، فالعلاقة وثيقة بين الحريات العامة على الحريات العامة ولا تصور وجودها إلا في إطار نظام قانوني محدد. وهذه النقطة بالذات هي التي تميز بين الحريات العامة من جهة وحقوق الإنسان من جهة أخرى.[1]

وبفضل تضافر الجهود والتضحيات أصبحت حقوق الإنسان حقيقة ثابتة لا جدال بشأنها. حيث تعبر عن قيم عالمية تحد من سلطة الدولة، وتفتح ثغرة في فهم السيادة الوطنية المطلقة لوضع معاملة الأشخاص والجماعات في كل دولة محل اهتمام دولي.[2]

فهي قضية عالمية لم يبق الالتزام باحترامها مقتصرا على ميدان معين أو فئة محدودة، ولم تعد الحدود الجغرافية أو الخلافات الإيديولوجية تشكل حاجزا أمامها، ولم يعد بالإمكان التذرع بالسيادة الوطنية لمنع التدخل من أجل رد الاعتبار للكرامة الإنسانية. فقضية حقوق الإنسان أصبحت في آن واحد ملكا مشاعا لمكتسب غير مقتصر على فئة دون أخرى من البشر، وهما مشتركا باعتبار خرقه من جهة معينة أو وقعه على فئة معينة لا يمكن إغفاله من طرف الآخرين. فالوعي الدولي بقضية حقوق الإنسان بعث الأمل في القضاء على انتهاكاتها بل غير إلى وقت قريب عدة مفاهيم كانت تصلح مقياسا لتحديد موقع الدول وتصنيفها، فأصبحت مصداقية الدول تقاس بمدى احترامها لحقوق الإنسان، وصار من المؤكد أن التنمية الاقتصادية لا سبيل إليها دون احترام حقوق الإنسان، بعد أن ساد الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي شرط لازم لاحترامها.[3]

وهكذا تشكل القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يخاطب في الأصل الدولة، ممثلة في سلطاتها وأجهزتها المعنية بإدارة شؤون كل من هو داخل إقليم الدولة. لكي تلتزم بأحكام قانون حقوق الإنسان خاصة في الأوقات العادية، وهذه الأحكام تسري على مواطني الدولة وغيرهم من المقيمين على أراضيها.[4]

حيث يتضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان مجموع الحقوق الأساسية التي وردت فيما يسمى بالشريعة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، أي أنه يعني ذلك الجزء من القانون الدولي العام الذي يكفل حماية حقوق الفرد منظورا إليه في ذاته، وحماية حقوق الجماعة أثناء السلم ممثلا في المواثيق الدولية والإقليمية.[5] كالإعلان العالمي لحقـــوق

---

(1) رضوان جودت زيادة: المرجع السابق، ص ص 18، 19.
(2) المرجع نفسه، ص 19.
(3) السيد عبد الحميد فوده: المرجع السابق، ص ص 6، 7.
(4) مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم: تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 415.
(5) حسنين المحمدي بوادى: حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 19.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإنسان سنة1948 والاتفاقيتان الدوليتان للحقـــو والاجتماعية الثقافية على التوالي لسنة 1966.

وتجمع حقوق الإنسان مجموعة من الخصائص تتمثل في أنها حقوق ثابتة لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث، فهي ملك للناس لأنهم بشر وللشعوب باعتبارهم جماعة بشرية وبغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي. كما تتسم مثلها مثل حقوق الشعوب بالعالمية، فلا يكون لها هدف وحقيقة إلا بتطبيق العالمية عليها مع تجاوز محيط الانعزال وحدود الفردية الضيقة، كما أنها حقوق لا يمكن انتزاعها فليس من حق أي دولة أو حكومة أو فرد أن يحرم شخصا أو شعبا آخر منها، حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده أو عندما تنتهكها تلك القوانين، فهي حقوق غير قابلة للتصرف محورها الكائن الإنساني الذي له ارتباط اجتماعي يعيش ضمن مجموعات أو جماعات معينة، وهي حقوق غير قابلة للتجزئة فيجب على الدول والسلطات التعامل معها ككل نظرا لترابطها، إذ لا قيمة لحرية الاعتقاد مثلا وحق التعبير والأمن إذا ما تمت مصادرة الحق في الحياة.[1]

وفيما يلي نتعرض لمسألة يحتدم النقاش بشأنها كثيرا والمتمثلة في تصنيف حقوق الإنسان، على الرغم من صعوبة ذلك لأنها حقوق متداخلة ولا يمكن تحقيق حقوق دون الأخرى، فضلا عن انتماء بعض الحقوق إلى أكثر من صنف من أصناف حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لم يمنع البعض من طرح تصنيفات عدة بشأنها نتطرق إلى أهمها.

فهناك تصنيف ينطلق من الفئات الثلاثة الآتية:

– في المقام الأول نجد الحقوق المدنية والسياسية والتي تفترض دائما لاحترامها عدم تدخل الدولة، كمبدأ المساواة، حرية التنقل، حماية المسكن والمراسلات، حرية الرأي، حرية التجمع وإنشاء الجمعيات...الخ، ويمكن أن تجمع هذه الحريات فيما يسمى بالحريات الفردية والجماعية والاتصالات الاجتماعية.

– في المقام الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي على عكس الأولى تتطلب تدخل الدولة لتحقيقها كالحرية النقابية، حق الإضراب، حق العمل، المعيشة المحترمة والصحة، التربية والثقافة.

– في المقام الثالث هناك ما يسمى بالحقوق الجديدة وتسمى حقوق التضامن، تنتج عن وعي يتعلق ببعض المشاكل الحديثة كالحق في بيئة نظيفة والحق في هواء نقي...الخ.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن النقاش يشتد بشأن الحقوق الجديدة فهناك من يعتبرها امتدادا لحقوق الإنسان الأخرى بل شرطا مسبقا لتحقيق تلك الحقوق، بينما يعترض البعض على مفهوم الحقوق الجديدة باعتبارها حقوقا، إذ يعاب عليها كونها تجـــاوزت مفهـــوم

---

(1) عمر سعد الله: المرجع السابق، ص ص 22، 23.

(2) الطاهر بن خرف الله: محاضرات في الحريات العامة وحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة دون سنة، ص 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحقوق الذاتية التي لها جهة محددة مطالبة با
محدد وإجراءات معينة تتبع لتحقيقها وجزاءات،
حقوق الشعوب كالحق في التنمية والحق في بيئة

بينما يذهب تصنيف آخر إلى تقسيم حقوق الإنسان إلى حقوق فردية وأخرى جماعية. تتمثل الحقوق الفردية في الحقوق اللصيقة بالذات الإنسانية أعترف بها لأول مرة في الإعلان الأمريكي والفرنسي سنة 1789، ومنهما استلهمت مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، وكذا الاتفاقيتين الدوليتين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التوالي لسنة 1966. ومن ضمنها الحقوق الشخصية والمدنية كالحق في الحياة والحرية والأمن، ومن الممكن أن نضم إليها الحقوق الاجتماعية الرئيسية كالحق في الزواج والجنسية، والحريات العامة والسياسية(حرية المعتقد، التعبير، الاجتماع، تكوين الجمعيات)، إلى جانب بعض الحقوق الاقتصادية والثقافية (كالحق في ظروف عمل عادلة والحرية النقابية والحق في التعليم). ويلاحظ أن هذه القائمة تضم حقوقا سياسية واقتصادية تتطلب قدرا من التنظيم الاجتماعي، وبالتالي هي تتصف بالطابع الجماعي لكنها تظل مرتكزة على الفرد الذي يطالب بها أمام الدولة.[2]

أما الحقوق الجماعية أو حقوق الشعوب فهي حقوق لصيقة بمجموعات بشرية مختلفة، ظهـــر البعض منها منذ فترة طويلة كحقوق الأقليات الإثنية أو الثقافية. وظهر البعض الآخر على أساس تجسيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثلما حدث بالنسبة للمعاهدة المتعلقة بالوقاية ومنع جريمة الإبادة لسنة 1948، لكنها تأكدت بفعل النضال المشترك لكل من البلدان الاشتراكية سابقا وبلدان العالم الثالث.[3]

وفي تصنيف آخر لحقوق الإنسان تقسم إلى حريات أساسية وأخرى كمالية، ويقصد بالأساسية الحريات التي لا يمكن الوصول إليها أو تأمينها إلا مرورا بحريات أخرى تأتي قبلها، مثلا مبدأ المساواة هذا البند الذي يضع جميع الأفراد في ذات الدرجة من المساواة أمام السلطة ويمنع أي تفرقة أو ظلم. والحريات الشخصية التي تحافظ على ذاتية واستقلالية الفرد، الحقوق السياسية كحق الانتخاب والترشح، إضافة على حق الملكية. ثم تأتي بعدها الحريات الأخرى المكملة كحرية التفكير والتعبير، حرية الطبع والنشر والتأليف، حرية المعتقد، حرية الاجتماع، إلى جانب الحريات الاقتصادية والاجتماعية كحق العمل والإضراب والحق النقابي.[4]

---

(1) قادري عبد العزيز: حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، دار هومة، الجزائر، 2002، ص ص 22، 23.
(2) المرجع نفسه، ص 18.
(3) المرجع نفسه، ص 20.
(4) حسن ملحم: محاضرات في نظرية الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1980، ص 7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

دواعي مختلفة دفعتنا لاختيار هذا الموضو
وكذلك رغبتنا في الكشف عن حقيقة تأثير العو
دراسي موحد، بمزجنا بين مفهوم حقوق الإنسان
التداخل والتضاد بينهما. إذ طالما كانت هذه العلاقة غامضة وغالبا ما تكتفي الكتابات في شأنها بالتلميح والتعبير غير المباشر.

وبصدد إعداد هذا المجهود الفكري المتواضع تلقينا عدة صعوبات، منها الطبيعة الخاصة لمفهوم كل من حقوق الإنسان والعولمة، فكل منهما واسع ومسألة تحديدهما أو حصرهما غير ممكنة. إلى جانب نقص أو إن صح التعبير انعدام الدراسات الفكرية النظرية المتعلقة بالموضوع، وقد يرجع ذلك إلى أن حقوق الإنسان تمتاز بالطابع القانوني وأحيانا السياسي، في حين أن العولمة تمتاز بخاصيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهي غائبة عن الدراسات القانونية. وذلك ما سيتضح من خلال طيات الموضوع حيث واجهنا صعوبة في الفصل النظري بين المباحث والفصول، ذلك أن ظاهرة العولمة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تؤثر على حقوق الإنسان بكل تصنيفاتها. بالإضافة إلى صعوبة إيجاد تعريف موحد للعولمة، ذلك لأنها ظاهرة مركبة لا يمكن تحديدها ووصفها بدقة، فهي عبارة عن جملة عمليات متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء، وحتى الأشخاص بصورة لا سابق لها من الآنية والشمولية والديمومة على نحو يجعل العالم واحد، ناهيك عن صعوبة تصنيف حقوق الإنسان الأمر الذي صعب مهمة ضبط خطة الموضوع.

هذا وبعد كل ما سبق ذكره يجب أن نبين الخطوط الرئيسية التي اعتمدنا عليها في عرض الموضوع، حيث اعتمدنا على تصنيف حقوق الإنسان المعتمد في الاتفاقيتين الدوليتين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدرجة الأولى لصياغة الفصول، مع تغيير طفيف تجسد في تخصيص فصل مستقل لدراسة تأثير العولمة على الحقوق الثقافية. كما ركزنا على الحقوق التي تأثرت بشكل واضح بظاهرة العولمة دون الأخرى، وتعرضنا في بداية كل فصل وفي مبحث مستقل للجانب الغالب في ظاهرة العولمة والأكثر تأثيرا على كل فئة من فئات حقوق الإنسان.

بعد هذه اللمحة الموجزة عن مفهوم كل من ظاهرة العولمة وحقوق الإنسان، والتي قد نستخلص منها ولو صورة مبسطة مدى أهمية الموضوع ومدى صعوبته في الوقت ذاته. ننتقل إلى عرض الإشكالية الرئيسية التي يدور حولها موضوع دراستنا، والتي حاولنا رصد مختلف الاستفسارات المرتبطة بها والتي تتمحور في ما مدى تأثير العولمة بمختلف جوانبها وتجلياتها في حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وهل العيب في العولمة أم في أدلجتها وصياغتها في أنماط محددة، وسعي الدول الكبرى إلى توجيهها لمصالح معينة دون أخرى ؟ ومن هذا السؤال نصل إلى نتيجة مفادها أن الموضوعية تدفعنا إلى النظر إلى العولمة بإنصاف، وذلك بالاعتراف بأنها ليست المسئولة الوحيدة عن السلبيات التي تلحق بحقوق الإنسان، وأن العيب ليس في حقيقتها وإنما في تسييرها في الوضع الراهن. وهل تتميز العولمة بوجود

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية ا
تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخ
والمفتوح؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الف

وتحقيقا للغاية التي نسعى إليها من وراء هذا البحث فقد ارتأينا تقسيمه إلى:

- الفصل الأول الذي أفردناه لدراسة العولمة وتأثيرها على الحقوق المدنية والسياسية ، وفيه نتعرض لمفهوم العولمة السياسية باعتبارها تستحوذ على القسم الأكبر من التأثير على هذه الفئة من الحقوق وذلك في المبحث الأول، بينما نتعرض في المبحث الثاني إلى تأثير العولمة على الحقوق المدنية وفي المبحث الأخير إلى تأثير العولمة على الحقوق السياسية.
- أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة العولمة وتأثيرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ثلاث مباحث الأول ندرس فيه أهم ما يتعلق بالعولمة الاقتصادية من مفهومها والعوامل المساعدة لها وكذا ردود الفعل بشأنها ثم ننتقل إلى تأثيرها على الحقوق الاقتصادية في المبحث الثاني. ونعقب ذلك بتناول تأثيرها على الحقوق الاجتماعية في المبحث الثالث. في حين أن الفصل الثالث ونظرا للطبيعة الخاصة بالعولمة الثقافية والحقوق الثقافية في آن واحد فقد خصصناه للعولمة وتأثيرها على الحقوق الثقافية، مع تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث يخص الأول مفهوم العولمة الثقافية، بينما الثاني فيتعلق بأبعاد العولمة الثقافية من اختراق وعنف ثقافي إضافة إلى التغريب، أما المبحث الأخير فنتعرف فيه على تأثير العولمة على الحقوق الثقافية للإنسان.

وفي النهاية ستأتي الخاتمة لتنطوي على أهم النتائج المستخلصة من الدراسة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول: العولمة وتأثيرها على حقوق

بعد التعرف على مفهوم العولمة وحقوق الإنسان وحقيقة اجتياحها لكافة الميادين في المقدمة، سيتم التعرض في هذا الفصل إلى تأثير العولمة على حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية، لاسيما في جانبها السياسي وهو الأكثر بروزا في تأثيره على هذه الحقوق علما أن هذه الآثار قد نصادف بعضا منها في بقية الفصول باعتبار أن كل من العولمة الاقتصادية والثقافية قد تؤثر كذلك بدورها على هذه الحقوق، تبعا لحقيقة وخاصية حقوق الإنسان بوجه عام، حيث أنها حقوقا مترابطة ومتصلة ببعضها لا يمكن تجزئتها وسنلاحظ ذلك في كل فصل أو مبحث. حيث سنتعرض في المبحث الأول إلى مفهوم العولمة السياسية وأبعادها على المستوى السياسي والاجتماعي والعسكري، الأمر الذي يقودنا إلى فكرة مسلم بها هي أن للعولمة تأثيرها على الحقوق السياسية والمدنية، وهي ذات الفكرة التي ستكون محور الدراسة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

حيث حظيت حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية، باهتمام كبير من قبل الدول الغربية الليبرالية منذ الوهلة الأولى لتدوين القانون الدولي لحقوق الإنسان، على اعتبار ذلك نصرة للنظام الليبرالي الذي يمجد الحريات الفردية، إلا أن هذا التمجيد عد من قبل أنصار النظام الاشتراكي إغفالا متعمدا للحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا أن الموضوعية العلمية تقتضي التعرض لإيجابيات وسلبيات ظاهرة العولمة على هذه الحقوق والحريات رغم اعتبارها من قبل موقف متشائم منها بأنها مؤامرة من جانب الدول الأكثر تقدما لفرض هيمنتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا على بقية دول العالم. ويعكس هذا الموقف وجهة نظر الدول النامية التي تشكك في إيجابيات ظاهرة العولمة ومكاسبها، وترى بأنها دائما في صالح الدول المتقدمة.[1]

غير أنه لا يمكن الإنكار بأن الانتشار السريع للعولمة جعل بعض حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لا يجوز الاعتداء عليها في مطلق الأحوال. فعولمة حقوق الإنسان قد استندت إلى الآليات التعاقدية المتعددة والقانون العرفي الدولي واجتهادات محكمة العدل الدولية، فهذا التطور نحو عولمة حقوق الإنسان حسب ما يلاحظ هو سلاح ذو حدين، من إيجابياته أنه يقضي على ثقافة اللامبالاة في خرق حقوق الإنسان، أما من سلبياته فهو تكريس لهيمنة الغرب من خلال إصدار أحكام ذاتية ومسبقة عن بعض الدول، كما أن اهتمامات الغرب بحقوق الإنسان لم تشمل الجيل الثاني من هذه الحقوق (أي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، مثلما سيتضح لنا من خلال الفصل الثاني، أو الجيل الثالث كالحق في حماية البيئة لأن هذه الحقوق لا تخدم مصالحها، فظاهرة العولمة لم تكتسح بوضوح سوى الجيل الأول المتمثل في الحقوق السياسية والمدنية لا غير.[2]

---

(1) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 31.

(2) فوزي أوصديق: دراسات دستورية والعولمة – الجزائر نموذجا، دار الفرقان، الجزائر، ط2، 2002، ص ص 24، 25.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن إيجابيات ظاهرة العولـــمة أيضا أن الـ
الأقليات مؤخرا، مما أدى إلى إصدار عدة اتفاقيا
رغم اهتمام الغرب بالحقوق السياسية والمدنية وحمايتها لها. إلا أنها [illegible]
الخاص في أحوال عدة مثل ما سيتضح من خلال المبحث الأول الذي سيتم التعرف فيه على مفهوم العولمة السياسية وأبعادها، بينما نتعرض إلى تأثير ظاهرة العولمة على الحقوق السياسية والمدنية وذلك في المبحثين الثاني والثالث على التوالي.

المبحث الأول: مفهوم العولمة السياسية وأبعادها.

إن العولمة في جانبها السياسي تؤثر كثيرا في الحقوق السياسية والمدنية للإنسان وبصفة واضحة، لذلك أفردنا لها هذا المبحث للتعرف عليها، طبعا دون أن ننكر حقيقة تأثير باقي جوانب ظاهرة العولمة على هذه الحقوق أيضا. لكننا فضلنا تقسيمها في دراستنا تبعا لكل جوانبها وبالنظر لوضوح التأثير الغالب على حقوق الإنسان، وفقا للتصنيف الوارد في الاتفاقيتين الدوليتين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التوالي لسنة 1966، حتى نتعمق في الموضوع ونكتشف حقيقة هذا التأثير. وسيتم ذلك من خلال ثلاث مطالب الأول يخص تعريف العولمة السياسية والثاني نتعرف فيه على أبعادها بينما يتعلق الأخير بتناقضات العولمة السياسية.

المطلب الأول : تعريف العولمة السياسية.

لم تحظ العولمة السياسية بتعريف دقيق ومحدد مقارنة مع المفاهيم المقدمة بالنسبة للعولمة الاقتصادية والثقافية، لذلك سندرج مجموعة من التعاريف لعلها تفي بالغرض، حيث أن أغلب الأدبيات تخلط بينها وبين بعض المفاهيم القريبة منها، كبروز النظام العالمي الجديد والاتجاه نحو الأقلمة والأمركة والاعتقاد بانتهاء عصر السيادة والدولة بحيث تعد جهود الباحثين السياسيين في هذا المجال غير متقدمة. [2]

تعرف العولمة السياسية بأنها تقليص لفاعلية الدولة أو تقليل لدورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية. مما يؤدي إلى الاستخلاص بأن ذلك انتهاك لحق تقرير المصير السياسي للشعوب، بمعنى أن حرية الدول في ظلها تصبح ناقصة، وتعرف أيضا بأنها نقل لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها، وتعني أيضا الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية. وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ونهاية للحدود وتكامل المجال السياسي العالمي، ويتوقع الإيطالي ريكاردو بتريلا أن تكون السلطة في المستقبل في أيدي مجموعة متحدة من رجال أعمال دوليين وحكومات مدن، هدفها الأول تعزيز القـــوة التنافسية لتلك المشاريع والمؤسسات العالمـــية المستوطنة فـــي

---

(1) المرجع نفسه، ص 26.
(2) عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص ص 39، 40.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مدنها.[1] مما يعني أن أهم التجليات السياسية للعو
إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقو
الواقع.

وأول ما تشير إليه ظاهرة العولمة السياسية هو بروز المجال السياسي العالمي، الذي يعني التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة. لا مجال فيها للعزلة السياسية. ومن نتائج ذلك انه لم تعد السياسة محلية كما كانت دائما، ولم تعد هناك حدود للقرارات والتشريعات والسياسات فالكل أخذ ينتقل بحرية عبر القارات، زيادة على ارتباطها ببعضها البعض فالتشريعات التي تصدر في واشنطن ملزمة لكل العواصم في العالم، وقناعات شخص منعزل في كهوف أفغانستان تثير قلق كبار المسئولين السياسيين والأمنيين في أهم عاصمة في العالم اليوم، كما تثير مقالة صغيرة يكتبها كاتب في صحيفة نيويورك تايمز اهتمام النخبة السياسية الحاكمة في أبعد منطقة في العالم. يحدث كل هذا التحول لأول مرة في التاريخ فاتحا بذلك آفاقا جديدة في التاريخ السياسي العالمي. مما يفرض وقائع سياسية عالمية جديدة تتجاوز المجال السياسي المحلي الذي أخذ يستبدل تدريجيا بالمجال السياسي العالمي، الذي يعتمد على الوسائط التكنولوجية والفضائية الحديثة. مما يستدعي القول بأننا أمام مسألة لحظنة السياسة أي معايشة الحدث والتفاعل معه بالتفصيل لحظة حدوثه.[2]

كما تعني العولمة السياسية ذوبان الدول ككيانات متميزة أمام طغيان الشركات العابرة للقارات، حيث يتم تغييب البعد الوطني أو القومي كفاعل مؤثر كما كان الشأن في الرأسمالية السابقة، فهي تخترق وحدة الدولة القومية وتضعف قدرتها على مواجهة الغزو الجديد الناتج عن قوانين السوق وتضخيم النزاعات المناوئة للدولة، مثل المشكلات العنصرية أو الدينية لصالح تفكيك الدول وتحويلها إلى دويلات عاجزة أمام سيادة السوق العالمية[3] وهي كلها مناسبات لخرق جميع حقوق الإنسان وحرياته.

وقد نجم عن التدفق الحر والسريع للسياسة على الصعيد العالمي بروز حركة لبرلة العالم وكذلك اللحظة الليبرالية، التي تعد الميزة الأكثر وضوحا في العولمة السياسية في بداية القرن الجديد. فالعالم كله منجذب للنموذج الليبرالي الذي يؤكد على حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية أكثر من انجذابه لأي نموذج حياتي وفكري آخر، فالحرية هي القيمة الصاعدة حاليا بدلا من العدالة التي يجسدها النظام الاشتراكي. لكن ما يمكن قوله بشأن هذا التأكيد على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من جانب الدول الليبرالية لم يكن نزيها بمعنى الكلمة، وشابه في كثير من الحالات نزعة انتقائية تتوافق مع مصالحها.[4]

---

(1) عبد الجليل كاظم الوالي: جدلية العولمة بينة الاختيار والرفض، سلسلة كتب المستقبل العربي 64، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص 28.
(2) عبد الخالق عبد الله : المرجع السابق، ص ص 47، 48.
(3) محمود محمد صالح العادلي: الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2003، ص 80.
(4) عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص 50، 51.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: أبعاد العولمة السياسية.

من خلال التعرف على أبعاد العولمة سياسي
العولمة السياسية على الحقوق والحريات السياسية

أولا: البعد السياسي.

تتعدد أبعاد العولمة السياسية داخليا وخارجيا على حد سواء ومن أبرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فحاليا أصبح من الصعب التفرقة بين ما لا يصح التدخل فيه باعتباره من الشؤون الداخلية للدولة، وبين ما هو دولي نتيجة ضغط التفاعل المتزايد فيما بين الدول على المستوى الرسمي وغير الرسمي، إضافة إلى تنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل فلم تعد الحدود الإقليمية حاجزا يحول دون التفاعلات الدولية، مما أدى إلى ظهور سياسات الترابط بين الأوضاع الدولية والمحلية الداخلية.[1]

وفكرة البعد السياسي للعولمة تبدو مفتعلة في نظر الكثيرين وذلك لكي تحظى ظاهرة العولمة بنوع من القبول من قبل المجتمعات الإنسانية، إذ يرى أنصارها ضرورة أن يكون لها بعدا سياسيا يقوم على الحرية بكل أشكالها بمعنى حرية العقيدة، حرية الاختيار، حرية الحصول على المعلومات والبيانات، حرية الحياة الخاصة دون تدخل وحرية التوافق مع الارتقاء بآدمية الإنسان، غير أن واقع العولمة أثبت أن التغيرات في العلاقات والنظم السياسية ما هي إلا دالة لتغيرات في النمط الاقتصادي للإنتاج.[2]

لكن على ما يبدو في نظر البعض أن ظاهرة العولمة يرجع لها الفضل فقط في تقليص قدرة النظم الحاكمة على إخفاء ممارساتها بهذا الخصوص، إذ لا زالت الانتهاكات لحقوق الإنسان مستمرة على نطاق واسع. فالعولمة ساهمت في تعريض الدول المنتهكة لحقوق الإنسان لضغوط أو عقوبات دولية للإقلاع عنها، وتحسين سجل حقوق الإنسان رغم أن مثل هذه الأمور تمارس من قبل بعض القوى الكبرى بانتقائية قائمة على نوع من الانتهازية السياسية والازدواجية في المعايير، لأن القوى العظمى لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية، إلا أن ذلك لا يمنع الاعتراف بأن قضية حقوق الإنسان أصبحت مطروحة على الأجندة العالمية.[3]

أما في مجال السياسات العامة فقد ساد عصر العولمة ازدواجية المعايير في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان، بسبب الهيمنة الأمريكية على العالم وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلى جانب استخدامها المعيب لمبدأ التدخل الإنساني اتجاه دول معينة، وإصدار قرارات تخدم بالأساس مصالحها تحت اسم الشرعية الدولية، فالديمقراطية ستتخذ

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 114، 115.
(2) محمد الفرجاني حصن: إفريقيا وتحديات العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2003، ص 56.
(3) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 43.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في عصر العولمة أشكالا وأنماطا مختلفة وم
السياسية، في حين أنها تقترب أكثر من الديمقرا
ومعيار ذلك هو الإنجازات السياسية، وبناءا على
من الهيمنة الرأسمالية وإلا من غير الإمكان الحديث عنها في ظل العولمة.[1]

ثانيا: البعد الاجتماعي.

أثرت العولمة في بنية المجتمع من خلال إضعاف الولاء القومي الذي يمثل أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي مجتمع، وفقدت بعض المبادئ أهميتها مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ احترام السيادة الوطنية ومبدأ الولاء القومي، فنتج عن ذلك كثير من عمليات التفكك الداخلي وانتشار الحروب الأهلية في العديد من دول الجنوب، وقد فسرت هذه الظاهرة بانتشار موجة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي، والتي تعد إحدى مفارقات ظاهرة العولمة إذ تتزامن عمليات التفكك مع الدعوة إلى التكامل والتوحد. مما فتح المجال أمام الجماعات العرقية المتميزة عن غيرها لتطالب بحقها في الانفصال وتقرير المصير، إلا أن البعض الآخر فسر ذلك بضغوط ظاهرة العولمة الثقافية التي نجم عنها رد فعل مضاد تمثل في تشبث بعض الجماعات العرقية والقبلية بانتماءاتها الأولية حفاظا على هويتها الخاصة من الذوبان في محيط العولمة، ووصلت بعضها إلى حد الصراع المسلح وما ينجر عن ذلك من حروب أهلية والعديد من المشكلات الاجتماعية.[2]

فظاهرة العولمة بهذه الصورة تشكل خطرا على التكامل السياسي لعدة مجتمعات بحيث أضعفت مفهوم الوطنية، أي الارتباط بالإقليم أو الوطن لحساب مفاهيم فوقية كالكونية والعالمية، أو لحساب مفاهيم تحتية كالجماعات الطائفية أو القبلية وكليهما لا يصلح كأساس لبناء الدول. ومن المظاهر التي توضح انحصار الوطنية في ظل العولمة مسألة تشكيل جيوش من المتطوعين والمرتزقة ونبذ نظام التجنيد الإجباري، والقبول ببيع الثروات الوطنية للأجانب في إطار عمليات الخصخصة، وتزايد الرغبة في الهجرة إلى الخارج لاسيما فئة الشباب، إلى جانب الاستهانة بالدول أو رموزها وإهمال التاريخ الوطني، وتراجع اللغة الوطنية لحساب اللغات الأجنبية.[3]

فتسببت هذه التحولات الناجمة عن ظاهرة العولمة في كثير من الحروب الأهلية والطائفية، والعديد من الضحايا والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بما فيها أسمى حق وهو الحق في الحياة، كما ترتب عن الهجرة إلى الخارج ظهور مسألة التمييز والكراهية لهؤلاء المهاجرين في تلك الدول، ناهيك عن فقدانهم لحقوقهم السياسية كالحق في الانتخاب والمشاركة في التجمعات السياسية وغيرها من الحقوق التي يمارسونها في دولهم الأصلية، إلى جانب الحرمان من حـــرية المعتقـــد وممارسة شعائرهم الدينية وكذا حقوقهم المتعلقة

---

(1) ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص ص 161، 162.
(2) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص ص 91، 92.
(3) المرجع نفسه، ص ص 92، 93.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالعمل، إذ غالبا ما يستغل هؤلاء في الأعمال التي
بواسطة عقود مؤقتة، دون الاستفادة من الضمان
حقيقة التناقض الذي تحمله ظاهرة العولمة في و
اتجاه حقوق الإنسان على خلاف ما روج له مؤيدوها.

ثالثا: البعد العسكري.

تتولى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل العولمة مسألة تدعيم حفظ الأمن والسلم والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وفي سبيل ذلك تعمل على دعم قوتها العسكرية وتعزيز هيمنتها على جميع النواحي. ولقد عبر أكبر دعاة العولمة توماس فريدمان عن المكانة المتميزة للولايات المتحدة الأمريكية على قمة النسق العالمي بقوله "إن استقرار العالم بات مرهونا ببقاء القوة الأمريكية، وباستمرارية الرغبة الأمريكية في استخدام هذه القوة ضد هؤلاء الذين يمثلون تهديدا لنسق العولمة. إن اليد الخفية في مجال الاقتصاد لن تعمل بكفاءة دون قبضة خفية في المجال العسكري". فقد تعدى حجم الإنفاق العسكري الأمريكي مجموع أحجام الإنفاق العسكري في الدول السبع التالية للولايات المتحدة الأمريكية من حيث القوة العسكرية، إلا أن هذا لم يجعلها تنال الشرف بسبب استبداد سياستها الخارجية التي وقع ضحيتها عدة دول، مما زاد حدة العداء والانتقادات الموجهة إليها.[1]

وتتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الحلف الأطلسي (الناتو) وسيلة لتحقيق أغراضها ومصالحها، وقد كشفت إحدى التقارير السرية المعدة من قبل البنتاغون عام 1998، بخصوص التوجهات الأمريكية في مجال التخطيط الإستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الباردة عن نزعة الهيمنة العسكرية، ومما ورد فيه " أن على الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها كقوة عالمية، بينما تسمح للآخرين بمتابعة سعيهم نحو حماية مصالحهم وأهدافهم الشرعية على نحو ما تحدده، وعليها أن توضح للدول الصناعية المتقدمة المصالح التي ستتحقق لهذه الدول لكي تحول بينها وبين مناوأة زعامتها، ولكي تثنيها عن محاولة زعزعة النظام السياسي والاقتصادي العالمي، أو حتى عن مجرد التطلع إلى ممارسة أدوار إقليمية أو عالمية أكثر نشاطا. إن من المتعين الحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل، وإنما ينبغي العمل على أن يظل حلف الناتو هو الركيزة الأساسية للدفاع عن الغرب وأمنه، فضلا عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة الأمريكية أن تؤثر وتشارك في الشؤون الأمنية الأوروبية. كذلك من المتعين أن نظل محتفظين بقدرتنا على فرض معايير الصواب والخطأ فيما يتعلق بالسياسات والسلوكيات الدولية بصورة انتقائية على النحو الذي يتفق مع مصالحنا".[2]

من المؤكد أن هذه المصالح تتمثل في ضمان التدفق المنتظم للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة في وقـــت السلـــم وتأمين طرق المواصلات ومواقع المرور. وقد أدخلت

---

(1) ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص 100.
(2) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص ص 107، 108.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تعديلات لتحديث الحلف الأطلسي زادت في دعم
والتي تبنتها الدول الأعضاء في أفريل 1999 بمق
عسكرية خارج أراضي أعضاءه، إذا ما قدر أن
أويمس مصالح الدول الأعضاء. وله سلطة التدخل في الشؤون الداخلية للدول في الحالات التي يرى فيها انتهاكا للديمقراطية أو حقوق الإنسان، أو الحالات المتعلقة بأعمال الرقابة والتفتيش على التسلح أو منع الانتشار النووي، وكذا حالات التصدي للإرهاب وملاحقة الإرهابيين وفقا للمنظور الأمريكي وفي ذلك اعتداء على اختصاص مجلس الأمن، بحيث نصب الحلف نفسه حكما فوق الدول يحدد سلطة مضامين الشرعية الدولية على نحو يتفق مع مصالحه.[1] وهذه النقطة نجم عنها انتهاك لحقوق الإنسان في العديد من مناطق العالم مثلما حدث في العراق وأفغانستان...الخ.

المطلب الثالث: تناقضات العولمة السياسية.

تنطوي ظاهرة العولمة على جملة من التناقضات خاصة في جانبها السياسي ولاسيما فيما يخص حقوق الإنسان الذي هو صلب موضوعنا. بحيث نتعرض لمسألة تشكل جوهر سلبيات هذه الظاهرة على الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، حيث تتمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الظاهرة واستغلالها لها، إلى جانب سعيها المستمر إلى عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان وذلك فيه حرمان وتهميش لحقوق الشعوب الأخرى، ويبدو ذلك جليا من خلال الحقوق والحريات الدينية، فالدول الغربية لا تضع حسابا لأي عقيدة مخالفة لعقائدها وسيتضح ذلك أكثر من خلال ما يلي.

أولا: عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان.

بعد انهيار المعسكر الاشتراكي لم يعد لفكرة تعدد النماذج الديمقراطية أي معنى، مما فتح المجال أمام الغرب على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية للسعي إلى عولمة فهمه الخاص للديمقراطية وحقوق الإنسان تحت شعار أنها تعتبر تراثا مشتركا للإنسانية جمعاء، بينما في الحقيقة يعكس ذلك نتائج تغير موازين القوى وإرادة الهيمنة بعبارة أخرى " حكم الغالب على المغلوب "، لأنه عند إمعان النظر في حقيقة القيم التي يسعى إلى عولمتها من الناحية العملية، نجد أنفسنا أمام خطاب يكرس رأسمالية حقوق الإنسان في ظل واقع الاختلال الاقتصادي الدولي القائم، لأن التركيز أصبح ينصب على الفئة الفردية للحقوق أي الحقوق المدنية والسياسية، دون اعتبار للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثلما كان سابقا مع إيكال أمرها لآلية السوق. وهذا ما يصمم عليه الفاعلون في تيار عولمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لأنه سيضمن لهم بقاء الدولة بعيدة عن المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يضمن لهم أمن وسلامة مصالحهم التي ستكون في رأي الكثيرين مكفولة في ظل الأنظمة التي تحترم الحقوق السياسية فقط.[2]

---

(1) المرجع نفسه، ص 109.

(2) محمد فهيم يوسف: حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة – عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان ؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص 228.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن أبرز تناقضات العولمة السياسية وما تبنـ
الإنسان، استمرار الدعم الغربي المباشر وغير ا
وقد تجلى ذلك أكثر بعد 11 سبتمبر 2001، لأنه
والغربية كالتسهيلات العسكرية وأسعار النفط المنخفضة أكثر مما يمكن أن تفعله نظم منتخبة ديمقراطيا. كما تتضح ازدواجية المعايير الغربية من خلال هيمنة مجموعة صغيرة من القوى الكبرى على مجلس الأمن الدولي وذلك لا تتفق مع مبدأ الأغلبية في النظام الديمقراطي.[1]

ويستفاد من رد للدكتور محمد الأطرش على تعقيب الدكتور محمد إبراهيم منصور والذي مضمونه أنه تجاهل في مقالته المقدمة إلى ندوة العرب والعولمة دور هذه الأخيرة في نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، أن النظام الاقتصادي الذي تفرضه العولمة وهو نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية، لا يسمح بانتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لأنه نظام يؤدي إلى تفاقم كبير في القوة الاقتصادية للمجتمع، مما يجعل أية ديمقراطية قائمة على النمط الغربي شكلا من دون مضمون، ناهيك عن ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية رائدة العولمة لها تاريخ حافل في دعمها لأنظمة أبعد ما تكون عن الديمقراطية لأنها قامت بخدمة مصالحها، خاصة في أمريكا اللاتينية في حين حاربت أنظمة ديمقراطية أخرى لم تحترم مصالحها، وبهذا الصدد هل دعم أمريكا لإسرائيل في احتلالها لأراضي عربية وفي حرمانها شعبا من حقه في الحرية وتقرير مصيره، يوحي بأن ظاهرة العولمة الحالية تبشر باحترام حقوق الإنسان؟ وهل تطبيق الغرب وعلى رأسه أمريكا معايير مزدوجة في تعامله مع العرب والمسلمين من جهة أخرى، يوحي باحترام الدول الغربية لمعايير أخلاقية وقانونية ضرورية لضمان حرية الشعوب في علاقاتها الخارجية؟[2]

ثانيا: سعي الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة على ظاهرة العولمة:

من كل ما سبق يمكن الاستخلاص أن فوائد العولمة لا يمكن أن تعمم على الجميع، وذلك ما دام الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يسعى جاهدا إلى استغلال ظاهرة العولمة وطرحها كبديل حتمي، حيث يقرر الدكتور حسن حنفي بصدد حديثه عن ثقافة العولمة أن هناك سيطرة للقوى الصناعية الكبرى مثل مجموعة الثمانية على مجموع اقتصاد العالم، وانتقال الصراع إلى الحضارات الأخرى، إلى جانب انشغال الشعوب غير الأوروبية بالدفاع عن أمور ثقافية وحضارية بعد إثارتها، وتترك حاضرها في أيدي قوى المراكز التي تؤكد أن قضية الدول ليست هي الاستقلال الوطني بل الإدارة العليا والتنظيم وأساليب الحكم التي لا تتطلب بالضرورة خبرة وطنية، وإنما يمكن الاعتماد فيها على الخبرات الدولية من البنك وصندوق النقد الدوليين، ومنظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والدول الصناعية المتقدمة، لتسهل بذلك نهب الثروات وتجعلها في أيدي الشركات

---

(1) عبد القادر رزيق المخادمي: النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص ص 105، 106.

(2) محمد الأطرش: رد على تعقيب الدكتور محمد منصور، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص ص 492، 493.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الكبرى وحينها تتصاعد موجات البطالة.[1]

وقد تكون نتيجة ذلك سقوط دول العالم الثا
العالم، ضحية الأفكار المساعدة مثل (المجتمع المدني، الجمعيات، حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، حقوق المرأة...)، وهي شعارات براقة لكن استغلت في تفكيك الدول الوطنية، في حين أن هذه الشعارات التي يرفعها الغرب كان هو الذي انتهكها منذ زمن طويل وما زال الأمر على حاله لغاية الآن، وبالتالي يمكن القول بأن العولمة صراع بين المركز والأطراف، أي بين الدول الغنية والفقيرة وبين الشمال والجنوب، بين الاستعمار والتحرير وبين الهيمنة والاستقلال، هي صورة جديدة للاستعمار والإمبريالية الأمريكية أي هي تحول من الوضوح والمباشرة إلى صورة أعمق من الاستحواذ الثقافي والاقتصادي والسياسي على الشعوب الضعيفة، عن طريق التطور التكنولوجي الهائل في مجال الانترنت والمعلوماتية والاتصال وشبكات البث الفضائية.[2]

ثالثا: مشروع الشرق أوسطية وإسرائيل.

تتضح تناقضات العولمة كذلك من خلال مشروع الشرق الأوسطية، ويقصد بها التأكيد على التلاحم الصهيوني الإمبريالي في صراعهم مع العروبة والإسلام. والتأكيد من ناحية أخرى بأن مشروع الشرق أوسطية ما هو إلا الخطوة الأولى في طريق العولمة الشاملة التي هي بالأساس أمريكية وبالتالي صهيونية، لأن من يسيطر على أهم الشركات المتعددة الجنسيات ويملكها هم الصهائنة، وسوف تكون مهمة الدور الإسرائيلي مؤكدا توجيه وضبط مسار العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية في الطريق المرسوم لها. ويؤكد على هذا خطاب وزير الخارجية الأمريكي السابق وارن كريستوفر أمام مئات رجال الأعمال العرب والإسرائيليين والأوروبيين في المؤتمر الأول للشرق الأوسطية المنعقد بالدار البيضاء في 31 أكتوبر 1994، على أهمية الدور الذي توليه الولايات المتحدة لرجال الأعمال حين خاطبهم بقوله "مع نهاية الصراع العربي الإسرائيلي يصبح الشرق الأوسط مفتوحا للأعمال التي تنتظركم".[3] وقد تعددت آراء الباحثين بشأن تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط ومن بين جميع الاجتهادات نستخلص أنه يعني المنطقة التي تشمل كل من سوريا، الأردن، لبنان، العراق، فلسطين، السعودية، السودان، ليبيا، مصر، إسرائيل إضافة إلى الدول الهامشية المرشحة للانضمام إلى هذا السوق وهي بلاد شمال إفريقيا والبلدان العربية بصفة أساسية.[4]

ومما لاشك فيه أن الشرق أوسطية تمثل الممر الذي يراد للمنطقة العربية أن تعبر منه إلى "العولمة الجديدة". أي ظاهرة العولمة التي تتضمن معنى الإخضاع والسيطرة من

---

(1) العربي قلايلية: العولمة والثقافات الأخرى، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، دار الغرب، وهران، الجزائر، عدد11، 2001، ص 228.
(2) المرجع نفسه، ص229.
(3) محمد علي الحوات: المرجع السابق، ص ص 35، 34.
(4) خالد زغلول: مشروع السوق الشرق أوسطية، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق– جامعة القاهرة، عدد61، 1991، ص 111.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قبل الصهيونية والمراكز الإمبريالية، كما تنسجم المتحدة المتمثلة في إقامة نظام عالمي جديد تحت

وعليه فالشرق الأوسطية مجرد عولمة جزئي [illegible] تكفل لها انفتاحا لاقتصادها وأسواقا واسعة واستثمارات واسعة، لكنها ضد العولمة فيما يخص الشفافية السياسية في تعاملها مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والمشاكل التي تقع فيها، إن قوى العولمة المؤثرة في الساحة الدولية تضغط علينا من أجل تنفيذ الشق الأول، بينما تتجاهل موضوع الشق الثاني لأنها تجده تدخلا في شؤون الغير، ولعل أبرز الأمثلة عن ذلك ما نفذه العرب من الاتفاقيات مع الدولة الصهيونية، وما نفذته هذه الأخيرة من التزاماتها.[2]

(1) محمود محمد صالح العادلي: المرجع السابق، ص ص 84، 85.
(2) حميد حمد السعدون: العولمة وقضايانا، دار وائل، عمان، ط1، 1999، ص ص 45، 46.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني : تأثير العولمة على حقوق الإنسـ

رغم المطالب والمظاهرات والاحتجاجات ا
الأمريكية، إلا أن الأمر لا زال يتطلب مجهودا أ
العولمة بهذا الصدد والتي من بينها إضعاف الدكتاتوريات والتخفيف من تسلط الحكام على الشعوب وعلى المدى المتوسط ربما تختفي الدكتاتوريات من العالم، ذلك أنه في ظل العولمة كل ما كان مخفيا سيصبح مكشوفا فضلا عن أن مساحة الحرية التي تنتجها العولمة ستجعل الدكتاتوريات تلفظ أنفاسها الأخيرة.[1] كما أن العولمة تزيد من تهميش كل ما هو سلبي، وتؤكد على كل ما هو ايجابي إنساني وبذلك تدعم حريات وحقوق الإنسان كحقوق طبيعية.[2]

وبطبيعة الحال سيكون للحقوق المدنية نصيبها من هذا الأثر، والتي تشمل حسب الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 الحق في الحياة والذي يعتبر أساسا لكل الحقوق وحريات الإنسان الأخرى، إذ أن المساس بأي حق يعد مساسا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحق في الحياة، الحق في الأمن والسلامة، الحق في الحرية والمساواة، والحق في التنقل، حرية المعتقد، والحقوق القضائية. فما المقصود بالحقوق والحريات المدنية؟ وما هي خصائصها؟ وما مدى تأثير العولمة على هذه الحقوق؟

تأخذ الحقوق المدنية عدة تسميات من بينها الحقوق اللصيقة بالشخصية أو الرخص العامة، كما تسمى أيضا الحقوق الفردية، وأطلق عليها البعض تسمية حقوق الإنسان أو الحقوق الطبيعية باعتبار الإنسان كائنا طبيعيا وهي حقوق يعترف بها لأي إنسان، لكونه إنسانا دون أي اعتبار آخر. وتكون أفضل تسمية لهذه الحقوق هي اسم حقوق الإنسان على سبيل التخصيص من جهة وعلى سبيل التعميم من جهة أخرى، ومن أهم خصائصها أنها حقوق عامة تتولد عنها حقوقا أخرى مثل الحق في الحياة تتولد عنه كافة الحقوق الأخرى وهي ضرورية كأدنى حد لكي يحيا الإنسان حياة كريمة ، إضافة إلى انها حقوق غير مالية وغير محصورة وغير معدودة.[3]

ويصعب التمييز بين الحقوق المدنية وبين الحقوق السياسية نظرا للتداخل والتكامل والتلازم بينها، بحيث أن معظم الاتفاقيات الدولية جاءت بهذه الحقوق مقترنة ببعضها، وأوضح صورة لذلك ما جاءت به الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والتي اتبعنا نهجها في الغالب لدراسة موضوعنا. ورغم ذلك فالحقوق المدنية إضافة إلى ما سبق ذكره تثبت للشخص باعتباره عضوا في جماعة مدنية، لكي يتمكن من العيش في جو من الحرية والأمـــن بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة، وهي لازمة لحياة الفرد وثابتة في

---

(1) محمد الجوهري حمد الجوهري: العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين، القاهرة، ط1، 2002، ص 66.
(2) محسن أحمد الخضيري: العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2001، ص 132.
(3) القطب محمد طلبية: الإسلام وحقوق الإنسان– دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1976، ص10 وما بعدها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حين أن الحقوق السياسية للفرد هي حقوق الشخ
تمكنه من الإسهام في حكم هذه الجماعة وإدارتها
الانتخاب، حق الترشح، التمثيل النيابي.[1] كما
السياسية، ذلك أن الجماعة المدنية وجدت قبل الجماعة السياسية أو المنتظم السياسي، بمعنى أن المجتمع المدني وجد أولا ثم انتظم سياسيا ومنه فالحقوق المدنية أسبق إلى الوجود من الحقوق السياسية، واستعمالا للحقوق المدنية أراد المجتمع المدني أن ينتظم في مجتمع سياسي أي أراد الانتقال من حالة الفطرة البدائية إلى حالة النظام وما إبرام العقود مع الحاكم وفقا لنظرية العقد الاجتماعي إلا تطبيقا لذلك.[2] كما تعد الحقوق المدنية أصل ومصدر الحقوق السياسية، في حين تعد هذه الأخيرة وليدة الحقوق المدنية التي تعتبر أوسع وأكثر إطلاقا مقارنة مع الحقوق السياسية التي يمكن تسميتها بالحقوق المدنية المشروطة.[3]

وبعد هذه النظرة الموجزة حول الحقوق المدنية للإنسان ننتقل لمسألة تأثير العولمة عليها. مركزين في ذلك على الحقوق التي تأثرت بشكل واضح بها، وحتى نحافظ على توازن الموضوع ونتفادى التكرار جمعنا في كل مطلب من المطالب الموالية مجموعة من الحقوق، وذلك حسب درجة الترابط بينها وحسب طبيعة تأثير العولمة عليها. فسنتناول أولا الحق في الحياة والأمن والسلم ثم تباعا الحق في الحرية والمساواة والتنقل ثم حرية المعتقد وقداسته، وفي الأخير نتعرض للحقوق القضائية والحريات الشخصية (حرمة المساكن، سرية المراسلات).

المطلب الأول: الحق في الحياة والأمن والسلم.

يعتبر كل من الحق في الحياة والأمن والسلامة حقوقا متقاربة تخدم بعضها البعض، بحيث أن تأثير العولمة على كل من الأمن والسلم يؤثر بدوره مباشرة على الحق في الحياة. لذلك آثرنا التعرض لها في مطلب واحد.

أولا: الحق في الحياة.

نص على هذا الحق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك في المادة 3 «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه» كما نصت عليه المادة 6 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية «الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا... ». وقد حظي هذا الحق بعناية كبيرة من قبل الشريعة الإسلامية حيث حمت هذا الحق حتى للجنين قبل الولادة إذ حرمت الإجهاض.

---

(1) بودور محمد: الحقوق المدنية للفرد في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص ص10، 11.
(2) إبراهيم أبو النجا: محاضرات في فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1992، ص66.
(3) بودور محمد: المرجع السابق، ص13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أثّرت العولمة في الحق في الحياة بعدة
الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق العالم ولاس
سوقا استهلاكية رائجة لسلعها، ولسياسات المؤ
على الحق في الحياة، إلى جانب طغيان قانون السوق على كافة مظاهر الحياة، حيث عمّ الفقر وتدهور المستوى المعيشي وكذا التعليمي مما يؤثر بطريقة غير مباشرة على الحق في الحياة، غير أن هذه المسائل الأخيرة سنتعرض لها بالتفصيل في الفصلين الثاني والثالث.

أ- أثر المديونية على الحق في الحياة.

شهدت ظاهرة المديونية توسعا كبيرا في ظل العولمة وآلياتها خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، فكان لذلك نتائجه السلبية على حقوق الإنسان كافة وليس على الحق في الحياة لوحده، ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى الديمقراطيات الليبرالية الغربية من خلال المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). حيث بينت منظمة الصحة العالمية في تقريرها السنوي عن أطفال العالم سنة 1989، أن نصف مليون من الأطفال ماتوا سنة 1987 ضحية الفقر الناتج عن الديون، والتي بسببها يضحى كل يوم بما يقارب حوالي 1400 حياة فتية.[1] وما يؤكد على الطابع السياسي المحض واللاإنساني لظاهرة المديونية، أن الحكومات الأقل ديمقراطية والأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان هي التي تحصل على الحصة الكبرى من التمويلات العامة، فمثلا حصل جنرالات الأرجنتين على اقتراض عشرات المليارات من الدولارات في الوقت الذي كانوا فيه يبيدون آلاف الأشخاص.[2]

إلى جانب ما ذكر عن أثر المديونية على الحق في الحياة بما ترتبه من حرمان وفقر وبؤس، وتدني المستوى المعيشي وانتشار الأمراض الفتاكة دون القدرة على العلاج، وهي كلها أسباب تؤدي بحياة الكثيرين إلى الموت. ابتكر مناصري ظاهرة العولمة شعارا خطيرا ولا إنساني يتمثل في أنه يوجد مواطنين فائضين عن الحاجة لا ضرورة لهم على الإطلاق من سكان العالم تقدر نسبتهم بحوالي80 %. وهي نسبة معتبرة يمكنها الوقوف يوما ما في وجه الإخلال الذي نجم عن العولمة التي أنكرت عليهم حق الحياة في أبسط مظاهرها، فلا بد أن تأتي لحظة يتجمعون فيها لانتزاع هذا الحق بالقوة على الأقل في عمليات الانتخابات عندما يمتنع الكادحون والعاطلون عن التصويت في سبيل القضاء على الظلم الرأسمالي.[3]

فاعتبار 80 % من سكان المعمورة فائض عن الحاجة إهـــانة كبيرة لحقوق الإنسان

---

(1) أحمد باسل نور الدين الرفاعي: أثر نظام الدولة القانونية في حماية حقوق الإنسان، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، مجلد19، عدد37، 2004، ص321.

(2) حسين المحمدي بوادى: المرجع السابق، ص 188.

(3) نبيل راغب: أقنعة العولمة السبعة، دار غريب، القاهرة، 2001، ص188.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكرامته، وانتهاكا خارقا لحقهم في الحياة والوجو
ترسيخ حقوق الإنسان. بل أكثر من ذلك يسعى
الحرب، كوسيلة للتخلص من هذا الفائض دون
لكرامة الإنسان.

ب- منطق العولمة بشأن أهمية الحروب والإرهاب كوسائل لخفض عدد السكان.

بهذا الصدد تستمر الباحثة "سوزان جورج" في التعبير عن منطق العولمة بشأن أهمية وضرورة الحروب كأداة لخفض عدد السكان، وقد نشر ذلك في دراستها تحت عنوان"مؤامرة الغرب الكبرى"سنة 2001، الأمر الذي يظهر مدى فظاعة ووحشية هذا المنطق ولا إنسانيته. بحيث تقول "وجنبا إلى جنب مع المرض والمجاعة فإن الحروب إستراتيجية مبشرة للغاية للحد من السكان في العالم...ولا ينبغي استخدام قوة خارجية لقتلهم إلا كملجأ أخير...، إذن أين ينبغي أن تطبق وسيلة يقتلوا بعضهم بعضا، للحد من السكان؟ ليس في الشمال بالتأكيد، ربما باستثناء مناطق مختارة بأشد عناية..."، من هنا يتضح أن دول العالم الثالث هي المقصودة بالحروب وإثارة الفتن والصراعات العرقية والطائفية، لذلك يجب التوسع في تجارة الأسلحة مع دول الجنوب، واللجوء لسياسات الإفقار والتجويع التي تمثل وسيلة ناجحة ومتعمّدة تستخدمها القوى الداعمة للعولمة في مواجهة شعوب دول الجنوب لتخفيض عددهم، وبذلك أصبح لها الحق في أن تقرر من تمنحه حق الحياة ومن تحرمه منها وفقا لمصالحها، مما يوضح غلبة النزعة الاستعلائية العنصرية على تفكيرهم وسياساتهم ويؤكد زيف الحضارة الغربية المزعومة.[1]

كما يثبت الواقع أن قوى العولمة التي نصّبت نفسها حامية لحقوق الإنسان والديمقراطية تساعد وتغذي الكثير من النزاعات العنصرية والعرقية، وذلك خدمة لمصالحها بحيث توفر لنفسها فرصة للتدخل العسكري المباشر باسم حماية حقوق الإنسان ضد الدول الضعيفة، فترتكب أكبر الجرائم في حق الإنسانية بجيوشها الجرارة وأسلحتها الفتاكة وأكبر مثال على ذلك نعيشه حاليا في العراق. فهذا المنطق الذي يتمسك به رواد العولمة منطق يستوجب الاستنكار والاستهجان يمكن أن تبرئ ظاهرة العولمة منه، لو تحررت من قبضة الدول الرأسمالية العظمى وفي قمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

جـ- أثر شبكات الانترنت على الحق في الحياة .

قد يكون من الصعب تصور وجود علاقة بين الانترنت والعولمة والحق في الحياة، لكن سرعان ما تتضح فهي باعتبارها وسيلة دعم للعولمة تؤثر على هذا الحق بتسهيلها لعملية الانتحار زيادة على ما سيتم ذكره فيما يلي. وعليه فرغم أهميتها كوسيلة تثقيفية وإعلامية إلا أنها وسيلة تخدم العولمة لا تخل من مخاطر اجتماعية وثقافية عدة. كما أنها تهدد العلاقات الإنسانية بما يمس الكرامة الإنسانية حيث توجد مواقع على هذه الشبكة للزواج والعلاقات غير الشرعية. وقد أنشئت هذه المواقع من طرف جامعات أوروبية

---

(1) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأمريكية وطوائف دينية ومذهبية، وكذلك هواة العلاقات المحرمة وتسويق السيدات والفتيات من الشبكة. وهذا ما يفسر موقف بعض الدول العربية إطلاقا أولم تدخلها بشكل جماهيري حتى الآن.[1]

لكن أغرب الخدمات وأخطرها والتي تقدمها هذه الشبكة أنها تساعد على الانتحار، حيث أكتشف البوليس الياباني عبر الشبكة موقعا يوفر خدمة خاصة بالانتحار، لتسهيل عملية قتل النفس لمن يرغب في ذلك لقاء دفع مقابل مادي لذلك، وقد ساعدت هذه الخدمة امرأة واحدة على الأقل في الإقدام على الانتحار، كما أرسلت 7 طرود بريدية من أقراص "سياتيد البوتاسيوم" القاتلة لـــ7 أشخاص طلبوها عن طريق الانترنت. وقد كشف هذا الموقع في 15 ديسمبر 1998 عن مديره وهو صيدلي يملك ترخيصا بمزاولة المهنة. والجدير بالذكر أن الموقع يعرض الكبسولة المؤدية للموت مقابل مبلغ يتراوح بين 258 و430 دولار.[2] وبهذا الشكل تساعد الانترنت في الاعتداء على الحق في الحياة. ولا ينبغي أن يفوتنا بهذا الصدد الإشارة إلى أن للفقر دور كبير في انتهاك الحق في الحياة، والذي آثرنا أن نترك التعرض له في الفصل الثاني المتعلق بتأثير العولمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: الحق في الأمن والسلم.

أكدت المادة 4 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في الأمن والسلم، وهما يتعلقان بالحق في الحياة وقد أصبحا بفعل إرهاصات العولمة أكثر الحقوق تعرضا للانتهاك، وذلك بفعل اتساع الفجوة بين الدول الرائدة للعولمة والدول النامية، وكذا ثورة المعلومات وأثرها على الأمن الوطني والقومي إلى جانب انتشار الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة.

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الأمن كحق للإنسان وكذا كيفية عولمته. فالعولمة تهدف في نظر المتحمسين لها إلى حل المشكلات الإنسانية المشتركة، التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حتى اليوم، كانتشار أسلحة الدمار الشامل، التهديدات النووية، التهديدات البيئية، تطور الأوبئة والأمراض المعدية، هجرة اليد العاملة، انتشار الجريمة والمخدرات وغيرها، بمعنى أن الأمن والسلم يعد كل منهما ضمن هذه المشكلات، زيادة على إسهامها في نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات العالمية الهامة من خلال الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة.[3] فحسب هذا الرأي فإن هذه القضايا أصبحت تهم العالم أجمع ومنه

---

(1) رحيمة عيساني: الآثار الاجتماعية لعولمة الإعلام، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، الدار الخلدونية، الجزائر، عدد3، 2004، ص101.

(2) المرجع نفسه، ص 102.

(3) محمد سعيد بن سهو أبو زعرور: العولمة نشأتها أهدافها– الخيار البديل، دار البيارق، عمان، ط1، 1998، ص ص 31، 32.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فمسؤوليتها تقع على عاتق جميع الدول، مما يعز
وبذلك يمكن القول أن العولمة قد ساهمت في ذلك.

لكن على ما يبدو أن اهتمام الدول المتقدمة بالحفاظ على الأمن له ما يبرره، وبالتالي فإن حاجة آليات العولمة إلى الأمن ملحة حيث أن الدول المتخلفة وهي تنضوي تحت مظلة العولمة تواجه ازدياد في البطالة والفقر واتساعا في الهوة بين قلة مترفة يقابلها الكثير من الفقراء، فتصبح ساحة خصبة للعنف وبالتالي فإن أي نتائج اقتصادية ايجابية يفترض أن تكسبها الدول المتقدمة من العولمة تصبح مهددة في ظل هذا الوضع، وليس من مصلحة الدول المتقدمة لضمان استمرار تدفق المواد الأولية إليها، وتهيئة سوق مفتوحة لها أن تكون هناك مشاكل متفاقمة تهدد الأمن والاستقرار وتهدد مصالحها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[1] بمعنى أن الباعث الخلفي لسعي هذه الدول لعولمة مسألة الأمن هو حماية أهدافها وإن كان ذلك ليس بالأمر الهين. وربما قد يرجع الفضل للعولمة في خلق التضامن للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ومنه التضامن لمكافحة الإرهاب وفي ذلك أكيد سعي ودعم لحقوق الإنسان جميعها، بالرغم من أنه قد يكون في ذات الوقت وسيلة معاصرة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم وتحقيق مفهوم للأمن يتماشى مع نظام العولمة من جهة أخرى.

أ- مفهوم الأمن والسلم.

إن الأمن والسلم قضيتان متعلقتان ببعضهما والمساس بأحدهما يعد مساسا بالآخر، لذلك تعرضنا لهما معا بالرغم من أن هناك نقطة مهمة يجب الإشارة لها، وهي أن الحق في السلم يعد من الحقوق الجماعية للشعوب التي لا يتمتع بها الفرد إلا من خلال انتماءه إلى جماعة ما، وسنتعرف على المفهومين بشكل أوضح فيما يلي.

1- الأمن:

في ظل الخلاف الفقهي حول تعريف السلم والأمن وكذا غياب تعريف محدد لهما من قبل المنظمات العالمية والإقليمية، يقدم الدكتور مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم اجتهاد بشأن مفهوم الأمن والذي يعني في اللغة العربية عدم الخوف مطلقا سواء من العدو أو غيره وهو عدم توقع مكروه في الحاضر أو المستقبل، وهو اصطلاح أكثر شمولا في معناه وأثره مقارنة بالسلم. إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن الأمن مفهوم يخص الدول والأفراد داخل الدولة فهو من حق الأفراد أيضا.[2]

بمعنى أن للأمن مفهومان الأول ضيق والآخر واسع، فمفهومه الضيق يفسر على أنه أمن الأراضي من العدوان الخارجي، أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو بأنه الأمن العالمي من تهديدات حدوث محرقة نووية فهو يرتبط بالدول أكثر

---

(1) أسامة عبد الرحمن: النفط..والقبيلة..والعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2000، ص 160.

(2) مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم: المرجع السابق، ص ص 359، 360.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

منه بالأفراد. ومجمل ما يمكن قوله أنه رغم محاو
قوية للأمن البشرى وحتى بالنسبة للسلم، فهما
الإنسان يسهل تعريفها من خلال عدم وجودهـ
وجودهما فمعظم الناس يعرفون غريزيا ما يعنيه كل من الأمن والسلم.[1] أما بالنسبة لمفهومه الواسع فهو متعدد الأوجه إلا أنه يتضمن مكونان رئيسيان، أولهما التحرر من الخوف وثانيها التحرر من الحاجة أي الفقر الذي ساهمت العولمة في تعميقه مم يهدد الحق في الأمن، وقد كان هناك اعتراف بذلك منذ بداية نشوء الأمم المتحدة لكن هذا المفهوم حال فيما بعد في صالح المكون الأول أكثر من المكون الثاني.[2]

وبالتالي فإن الأمن الإنساني يفرض تحقيقا أكبر لحقوق الإنسان من أجل كل شخص ليكون في مأمن من سلسلة التهديدات بما فيها الأمراض، الجوع، البطالة، أو انعدام السكن.[3] حيث جاء بصدد الفقر في خطاب لرئيس البنك الدولي أمام اجتماعات مجلس الأمم المتحدة بإفريقيا، بشأن محاربة داء الايدز بتاريخ2000/01/10 "عندما نفكر أبعد من الفرق والكتائب العسكرية والحدود علينا أن نفكر بربح حرب جديدة، الحرب ضد الفقر".[4] غير أن الأمن الإنساني لا يقتصر على الكفاية المادية لوحدها وإنما يشتمل أيضا على الحاجات اللامادية، ليشكل كلا معنويا ونوعيا متكاملا. حيث تتمثل هذه الأخيرة في كل ما يتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية والتي تشتمل على الحرية الشخصية وتسيير أمور الحياة الخاصة، والإتاحة الكاملة وغير المعاقة للمشاركة في الحياة الاجتماعية، والتحرر من القوى الضاغطة والأجهزة القامعة عالمية كانت أو إقليمية أو وطنية أو محلية، بمعنى أنه مرتبط بحيثيات الديمقراطية على كل المستويات من المحلي إلى العالمي.[5] ومن كل ذلك نخلص إلى القول أن الأمن الإنساني يشتمل على مجموعة كبيرة من حقوق الإنسان، من ضمنها استبعاد الحرمان الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الحياة الكريمة وهذه المسائل ستكون محلا للنقاش في الفصل الثاني

2- السلم:

يقصد بالسلم في اللغة العربية حسب اجتهاد للدكتور مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم حالة مضادة لظروف الحرب أو الصراع، و يعني العيش في سلام بعيدا عن الصراع خلال فترة زمنية معينة بين جماعة بشرية معينة، كبر أو صغر حجمها ابتداء من الأسرة

---

(1) عزيزة محمد علي بدر: العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة-حالة إفريقيا-مجلة الحقيقية، جامعة أدرار، الجزائر، عدد2، 2003 ص ص 147، 148.

(2) المرجع نفسه، ص ص 151، 152.

(3) - Pierre de Senarclens : la mondialisation théories, enjeux et débats, Armand Colin, Paris, 2eme édition , 2001, pp162, 163.

(4) غسان منير حمزة سنو/ علي أحمد الطراح: العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002، ص ص 124، 125.

(5) غسان منير حمزة سنو/ علي أحمد الطراح: الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، دار الهدى الجزائر، عدد4، 2003، ص ص 15، 16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وانتهاء بالمجتمع الدولي. والسلم بالنسبة للأفراد سلامة كيان الدولة في أقاليمها أو شعوبها أو سلط

أما فيما يخص الحق في السلم فهو عبارة عن [illegible] انتفاء النزاعات العلنية والمستمرة بين الشعوب، وتخلق الانسجام بين الإنسان وأخيه الإنسان من جهة، وبين الإنسان وبيئته الاجتماعية والثقافية والطبيعية من جهة أخرى. وعلى ذلك فالحق في السلم ينطوي على مفهوم دينامي فهو يشمل التسوية السلمية للنزاعات والتسامح واحترام حقوق الإنسان، وانتفاء العنف بجميع مظاهره والتفاهم الدولي.[2] وبخصوص الاعتراف بانتماء الحق في السلم إلى حقوق الإنسان، فقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك من خلال إعلانها المتعلق بحق الشعوب في السلم المعتمد في 11/12/ 1984 والذي تضمنه القرار 11/39. والذي يؤكد أن الحق في السلم حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، نتيجة استنكاره لمظاهر الكراهية والتحيز ضد الشعوب، وإلزامه لكل دولة بالعمل على إحباط كافة مظاهر الاستعمار والعنصرية، كما أنه يتضمن احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والمساواة والاستقلال، وكذا احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وحرمة حدودها بما في ذلك الحق في تقرير تنميتها دون التدخل في شؤونها الداخلية.[3]

بعد التعرض لمفهوم كل من الحق في الأمن والحق في السلم، يمكن استنتاج أنهما مرتبطان ببعضهما، ورغم أن الحق في السلم من الحقوق الجماعية للشعوب إلا أن له جانبا يتعلق بالحقوق الفردية للإنسان في ظل الجماعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن الاستنتاج أن كل من الحق في الأمن والسلم على علاقة مباشرة بالحق في الحياة لأن الحياة هي الشرط الأول للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى. ومما لاشك فيه أن ظاهرة العولمة تؤثر على الحق في الأمن والسلم مثلما تؤثر على الحق في الحياة وذلك ما سيتضح من خلال ما أسهمت به في ظهور الجريمة بأحدث صورها وأساليبها، وكذا في دعم جريمة الإرهاب الأمر الذي سنتعرض له بوضوح أكثر في ما يلي، ولكن قبل ذلك نتطرق إلى توضيح كيفية تأثير هذه الظاهرة على الحق في الأمن من خلال عدة نقاط.

أول ما تساهم به ظاهرة العولمة ويؤثر بدوره على الحق في الأمن والسلم سلبا هو مضاعفة التدفقات البشرية والمادية، نظرا لتراجع أهمية الحدود الجغرافية للدول بفعل الضغط المادي واختيار معظم الدول سياسة الانفتاح على هذه التدفقات، واعتماد قانون السوق ومن ثم فإنها قد تؤثر بشكل غير مباشر على الاعتبارات الأمنية وتزعزع مهمة الدفاع الوطني.[4] كما تتهم ظاهرة العولمة بتهديد الحق في الأمن والسلم عن طريق مساعدة وتقوية الجماعات العرقية والطبقية والدينية داخـــل الدول، ودعمها وبلورة أهدافها

---

(1) مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم: المرجع السابق، ص 359.
(2) عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 276.
(3) المرجع نفسه، ص ص 278، 279.
(4) إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002، ص 134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العرقية والطبقية وقد وجه إليها هذا الاتهام على
مما خلق تنوعات ضمن الدولة الواحدة. إضافة إلى
والأشخاص قلصت الفروق القائمة بين الوافد والمقيم
أبنائها واختلافها عن غيرها من الدول.[1]

كما أدى اكتساح ثقافة الغرب المعاصرة تحت مظلة العولمة الثقافية، واختراقها لثقافة المجتمعات في الدول المتخلفة نصيب في تغذية هذه الانقسامات وعلى الخصوص الدول العربية، ومما لا شك فيه أنها ستؤدي إلى صدام فيما بينها وعدم الاستقرار، في وقت ينشد فيه نظام السوق وثقافة السوق والعولمة بكل أبعادها الاستقرار.[2] الذي لن يتحقق في هذه الدول التي أصبحت الكثير منها ساحات للاقتتال. وأدت العولمة أيضا إلى تزايد حدة الضغوط الاجتماعية بسبب عوامل داخلية أو خارجية، من بينها انتشار ثقافة العنف التي تهدف إلى إقصاء الآخر فضلا عن تراجع قيم التسامح، مما أدى إلى انتشار الحركات المتطرفة كالحركات اليمينية ونزعة كراهية الأجانب، وما يتبع ذلك من تزايد حدة التعصب بكافة صوره العرقي أو القبلي أو الديني، ولعل في ذلك ما يفسر لنا تزايد الاتجاهات السياسية والاجتماعية المتطرفة في عدة دول.[3]

وفي سبيل تغذية هذه الصراعات يقبل عددا كبيرا من الشركات المتعددة الجنسيات على إبرام الصفقات مع الفصائل المسلحة فيبعض الدول مثل ليبيريا، وذلك حتى يتحقق لها الوصول إلى الموارد الطبيعية التي يمتلكها هذا البلد، وفي المقابل توفر هذه الشركات العملات الصعبة للفصائل المسلحة، لتمكينها من شراء أسلحة إضافية عن السوق الدولي للسلاح، وقد انتهكت الأطراف المتحاربة في هذه الصراعات كل من القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشكل صارخ، وارتكبت فيها أبشع الجرائم الماسة بالحق في الحياة والكرامة الإنسانية كالاغتصاب، أخذ الرهائن، التجويع القسري والحصار.[4]

وبذلك تصبح الدول الرائدة للعولمة تعيش في رخاء وديمقراطية إلى جانب العدالة والحرية، في حين تتجه الدول النامية نحو الفقر والفساد والدكتاتورية، والصراعات العرقية التي تستنكرها الدول الغربية علنا وتغذيها سرا. وذلك نتيجة اتساع الفجوة بين الدول الرائدة للعولمة والدول النامية بسبب تعاظم نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات وتعديها على سلطة الدول النامية، وأيضا التدخل الأجنبي مما زاد في اندفاع شعوب هذه الدول نحو التشبث بالتراث القديم والارتداد السلفي، مما يشجع النزاعات العرقية والدينية كذلك.[5] وبطبيعة الحال لانعدام الحق في الأمن والسلم أثره كذلك على حقوق الإنسان الأخرى وحرياته بما في ذلك الحق في التنمية وتقرير المصير السياسي والاقتصادي.

---

(1) غسان منير حمزة سنو/ علي أحمد الطراح: العولمة والدولة– الوطن والمجتمع العالمي–دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص46.
(2) أسامة عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 154.
(3) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 100.
(4) عزيزة محمد علي بدر: المرجع السابق، ص 153.
(5) حميد حمد السعدون: المرجع السابق، ص ص 20، 21.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب- ارتفاع معدلات الجريمة.

رغم وجود بعض الاعترافات بايجابيات العو
من الناس الحصول على قدر من المعرفة وتحقيق
بين مناضلي مختلف مناطق العالم بفعل وسائل العولمة التي حققت عدة أهداف إنسانية، لاسيما المنعقدة بواسطة الانترنت التي فرضت بقوة ضغوطها المعاهدة الدولية لتحريم الألغام المضادة للأشخاص التي وقع عليها 121 بلد سنة 1997، والتي تحد من خطر تشويه الأطفال إلى جانب ضحايا بريئة بسبب انفجار الألغام. كما أجبرت الحملات العامة المجتمع الدولي على إلغاء ديون بعض الدول الأكثر فقرا، ومن ايجابياتها أيضا فتح أسواق الدول المحتاجة مثل ما حدث عند فتح أسواق جامايكا أمام صادرات الحليب من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1992 لفك الحصار المفروض من قبل منتجي الحليب المحليين، بينما سمح ذلك للأولاد الفقراء بالحصول على حليب رخيص الثمن.[1] إلا أن ذلك كله لا ينفي إسهامها الكبير في ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة. بسبب انحسار الحدود القومية وسهولة تحويل رأس المال من دولة لأخرى وانتشار الأسلحة.

كما أدى التقدم التقني كعامل مساعد للعولمة إلى تسهيل عمليات إجرامية معقدة، كتهريب المهاجرين وتزوير الوثائق والاتجار بالأطفال والجنس، وغيرها من الجرائم التي يجري تمرير أسرارها من خلال الانترنت، مما يستدعي الاعتراف بظاهرة انتشار تكنولوجيا الجريمة ووسائل الارتقاء بها إلى حد انعدام القدرة على اكتشافها والسيطرة عليها. فالظروف التي كفلتها العولمة لصالح الجريمة جعلت الأرباح الناتجة عنها تصل إلى 500 مليار دولار في السنة، وهذا ما يعادل 2 % من الناتج الخام العالمي، وقد بلغت المخدرات قمة أنماط الجريمة المعولمة، حيث أتاحت وسائل الاتصال للمنتجين فرصة التعامل مع شبكات الاتجار، والترويج الجارية عبر الحدود إلى الأسواق الاستهلاكية التي تمتاز بتعاظم الطلب فيها على المخدرات.[2]

فالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي فرضتها العولمة بجميع جوانبها بشكل عام، أدت إلى انتعاش على المستوى العالمي في الأنشطة الإجرامية والتجارة غير المشروعة الأمر الذي نلتمسه من خلال النقاط التالية:

1- تنشيط تجارة المخدرات عالميا.

أدى تسارع حركة التجارة العالمية وانخفاض تكاليف النقل إلى جانب توحيد الأسواق المالية العالمية، مع إمكانية إجراء التحويلات النقدية عبر الحدود بالكمبيوتر إلى المساهمة في عولمة تجارة المخدرات. وما شجع على ذلك تمتع الفئات المزاولة لهذه الأنشطة بالحماية من جانب السلطات الحكومية في بعض الدول، وبالأخص الدول النامية، حيث تعتمد الكثير منها على الأموال المتحصل عليها من وراء التوزيع والإنتاج العالمي للمخدرات في سداد ديونها مثل دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، كمـــا استخدمت أيضا هذه

---

(1) جوزيف إستيغليتز: خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2003، ص27.
(2) محمد مقدادي: العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية، بيروت، ط2، 2002، ص 54.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأموال في دعم برامج الخصخصة التي فرضها
الاقتصادية في عدة دول، بهدف امتصاص البطال
تم تسريحها، فتشابكت العلاقة بين تجارة المخدر
يمكن القول أن تجارة المخدرات تتجه نحو اتخاذ طابع العالمية وبدورها العولمة تتجه نحو تزايد الاعتماد على الأموال التي تدرها هذه التجارة.[1]

بل وصل الأمر ببعض الدول إلى جعل اقتصاد الجريمة أداة من أدوات نموها الاقتصادي، حتى أن عصابات الاتجار بالمخدرات في بعض الدول أصبحت تملك القدرة على إدارة الانتخابات السياسية، وعملت على تبني أحزابا ديمقراطية مما مكنها من التغلغل في صلب السياسة، فأصبحت لها قدرة التأثير في القرارات التي تتخذها المؤسسات الحكومية، وتوجيهها لتقديم المزيد من الدعم لهذه العصابات، التي تسعى لتحقيق مكاسبها على حساب المجتمعات الإنسانية. كما أسهمت بعض الدول الغنية في تقديم المساعدة المباشرة لهذه التنظيمات عن طريق التزامها الصمت على جرائمها وتبييض أموالها بإيداعها في بنوكها الوطنية.[2] ولذلك تأثيره المعتبر على الحق في الأمن والسلم والحق في الانتخاب والديمقراطية.

2- ارتفاع نسبة الجريمة المنظمة.

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في نشاطات جماعات الجريمة المنظمة كعصابات المافيا، التي تقف خلف معظم الجرائم الخطرة ولم تسلم من ذلك حتى الدول الكبرى. حيث تعرف الجريمة المنظمة عبر الحدود بأنها التي تتولى القيام بها مجموعة من الأفراد الذين يربطهم بنيان منتظم يستمر لمدة معينة، وتتخذ العنف أو الرشوة للحصول على المال أو منفعة مادية تعمل في أكثر من دولة واحدة، وتعتبر الجريمة دولية حسب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة الدولية إذا ما توافرت فيها شروط تتمثل في أن يكون الفعل الجرمي قد وقع في أكثر من دولة، أو وقع في دولة معينة لكن الإعداد تم في دولة أخرى، أو أنه وقع في دولة معينة لكن الفاعلون ينتمون إلى منظمة إجرامية تعمل بأكثر من دولة، أو أنه قد وقع بدولة معينة لكنه يؤثر في بلد آخر.[3]

يفسر البعض زيادة معدلات الجريمة في عصر العولمة بارتفاع نسبة البطالة، واتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية وهي ظواهر تزامنت مع العولمة مثلما سبق بيانه. وفي نفس السياق يؤكد الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس الشعبي المصري أن لظاهرة العولمة دور في زيادة معدلات جرائم الغش والجرائم المنظمة في الدول النامية، التي أصبحت بسبب العولمة تعيش ظروفا صعبة جعلتها تصبح مكانا لغسل الأموال وتجارة المخدرات

---

(1) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص ص 101، 102.
(2) محمد مقدادي: المرجع السابق، ص 54.
(3) داود خير الله: الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط1، 2004، ص ص 416، 417.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والسلاح. كما أن المنافسة وحرية الأسواق زا
منظمة تسعى لمزيد من الأرباح غير مبالية بتحطي

3- انتعاش التجارة غير المشروعة.

تشمل التجارة غير المشروعة والتي ساعدت العولمة على تدعيمها عدة صور من بينها تجارة الرقيق تجارة الأطفال، تهريب مواد التدخين ويمكن إدخال تجارة الأسلحة ضمن هذا النوع، والتي بدورها تكون وسيلة للحروب والقتل وبالتالي حرمان الإنسان بغض النظر عن جنسه أو دينه أو انتماءه من حقه في الحياة والسلامة والأمن. وسنتطرق إلى هذه النقاط بشيء من التفضيل فيما يلي:

- تجارة الرقيق: يكفي بهذا الصدد التذكير برقم واحد صدر عن إحدى الإدارات الرسمية الأمريكية مفاده أن بعض العصابات الصينية التي تحترف هذا النوع من التجارة، قد بلغت أرباحها في الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد عن مليار ونصف مليار دولار خلال سنة واحدة.

- تجارة الأطفال: يمثل هذا النوع من التجارة أحد صور الاتجار غير المشروع الأكثر شناعة ومأساوية. وقد أكدت البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، أنه قد تم بيع نحو 20 مليون طفل خلال السنوات العشر الأخيرة، وحسب تقديرات اليونيسيف فإنه يتم تصدير حوالي 90000 طفل سنويا من أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق أوروبا إلى البلدان الغنية. وتؤكد المنظمة ذاتها أن الدول الصناعية وحدها تستورد ما يقرب من 5 ملايين طفل سنويا، في حين صارت تجارة بيع الأطفال جزءا من تجارة الدولة في بعض الدول كالصين، الفيتنام لتتغلب بذلك على مشكلة الزيادة السكانية.

- جرائم غسيل الأموال: وتعرف عمليات غسيل الأموال بأنها «العمليات التي يسعى من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إلى إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال»، وفي تعريف آخر تعني « العمليات التي يسعى من خلالها إلى إخفاء هويتها، بحيث يصعب التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن أعمال غير مشروعة أم لا». وتتم غالبا هذه العمليات من خلال تحويل السيولة النقدية الناتجة عن نشاطات غير مشروعة إلى أشكال أخرى من الأصول، بشكل يساعد على تأمين تدفق العائدات المالية لهذه الأموال، بحيث يمكن فيما بعد استخدامها واستثمارها في أنشطة مشروعة جديدة بعيدا عن أية شبهات. ويمكن الإضافة إلى هذه الجرائم العالمية جريمة الاتجار بالإنسان وأعضائه لاسيما في الدول الفقيرة، وبالأطفال من أجل التبني والنساء من أجل الدعارة.[2] تعتبر هذه الجرائم ماسة بحقوق الإنسان جميعها وليس بالحق في الأمن والسلم فقط فضلا عن إهانتها للكرامة الإنسانية.

- تجارة الأسلحة: تقوم أكبر الدول بممارسة هذه التجارة لتحقيق الربح، دونما أي اعتبار لحقوق الإنسان وما ستؤدي إليه هذه الأسلحة عند استعمالها في حرب أو نزاع. وبهذا الخصوص أوضح المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن سنة 1997 بأن

---

(1) عامر الكبيسي: الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005، ص 146.

(2) عبد المنصف حسين رشوان: العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2006، ص ص 111، 112.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مجمل إنفاق دول العالم على شراء الأسلحة التقليـ
نفس السنة، ولم تحسب في هذا الرقم الصفقـ
الإحصائية والبحثية الدولية وكأننا في حرب، على
العالمي الجديد يهدف إلى إبعاد العالم عن العنف والقتال. وهذا الاستثمار العالي في الأسلحة يحل مشاكل دول العولمة دون سواها من ناحية خلق فرص عمل كثيرة، تقليل نسبة البطالة، إلى جانب تحديث المصانع مما يخفض ظاهرة إغلاق المصانع أو تقليل إنتاجيتها.(1)

4- ظاهرة الإرهاب كخطر على حقوق الإنسان.

يصعب الوصول إلى تعريف محدد للإرهاب لعدم وجود محتوى قانوني محدد لهذا المصطلح، فقد تعرض إلى تطور معناه منذ بدء استخدامه في أواخر القرن 18، ففي البداية قُصد به الأعمال والسياسات الحكومية التي تستهدف الرعب بين المواطنين وصولا إلى ضمان خضوعهم لرغبات الحكومة. وفي الوقت الحاضر يعبر هذا الاصطلاح عن الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، خاصة الاعتداءات الفردية والجماعية والتخريب وأعمال العنف المختلفة التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين، لخلق جو من الرعب وعدم الأمان ولم تعرف المعاجم العربية القديمة كلمة الإرهاب، ويفسر البعض ذلك بأنها كلمة حديثة الاستعمال ولم تكن معروفة في الأزمنة القديمة، أما في القرآن الكريم فقد وردت كلمة الرهبة بمعان عديدة كالخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى.(2)

أما فقهيا فتختلف آراء المؤلفين والكتاب الذين لم يستطيعوا الاتفاق على تعريف عام للإرهاب يقبله الجميع، وهناك من يرفض اقتراح تعريف دقيق لهذا التهديد الجديد. فالولايات المتحدة الأمريكية اشترطت على إثر اعتداءات 11 سبتمبر 2001 على العالم أن يحذو حذوها في محاربة الإرهاب، بناءا على قاعدة "من لم يكن مع الولايات المتحدة يعد مع الإرهابيين" وبهذا الصدد يثور التساؤل عما إذا كان هذا التعريف المستحيل مقصود من الذين يريدون الإبقاء على الخلط بين الإرهاب والكفاح في سبيل الحرية. ومن نتائج ذلك أن الإسرائيليين يمكنهم وصف الفلسطينيين بأنهم إرهابيون مع أنهم هم الذين يحتلون أراضيهم.(3) وفي ذلك بالتأكيد انتهاك للحق في الحياة والأمن والسلامة، والحق في الحرية، والحق في تقرير المصير...الخ.

ويرى الدكتور حسين المحمدي بوادى أن الأساس الأشمل والأوسع لتعريف الإرهاب الدولي، الذي ينبغي دائما الربط بينه وبين الإرهاب يتمثل في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فهي الأساس الوحيد الذي تتفـق عليه كـل الأسرة الدولية مهما كانت

---

(1) حميد حمد السعدون: المرجع السابق، ص67.
(2) حسين المحمدي بوادى: المرجع السابق ص ص 53، 54.
(3) عمر بغزوز: فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني، مجلة الأمة، الجزائر، عدد 6، 2004، ص 187.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

درجة اختلاف التشريعات أو الإيديولوجيات، وب
الأهداف السياسية ودون عبرة بمكان اقتراف
الإرهاب الدولي الأعمال التي تمس حقوق الإنسان
بصرف النظر عن الدوافع وأهداف ومكان اقتراف الفعل الإرهابي أو موقف التشريعات الوطنية.[1]

وبذلك يتعارض الإرهاب مع حق الإنسان في الأمن والسلامة إذ يبث الخوف والرعب، ويدفع الدول إلى تحويل بعض الموارد لمكافحته، مما يعطل جهود التنمية التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتهدد الحقوق الإنسانية المتعلقة بهذه الجوانب. فخطف واحتجاز الرهائن يمثل اعتداءا على حق الإنسان في الحياة الذي هو حق طبيعي أصيل ومصدر لباقي الحقوق، والتفجيرات تمثل اعتداءا على حق الإنسان في الأمن، وقد تسلبه حقه في الحياة الذي هو هبة من الله تعالى لا يجوز حتى للحكومة أن تتصرف فيه إلا وفقا لأسباب شرعية. وقد يشتمل العمل الإرهابي الواحد على انتهاك لعديد من الحقوق المعترف بها للإنسان أو بحق جوهري يعد مصدرا لباقي الحقوق، وعمل كهذا غير مبرر إلا إذا كانت الحقوق التي سيضحى بها تتساوى في القيمة مع تلك التي يقاتل من أجلها أو تسمو عليها، ومن ثم فإن حق تقرير المصير يبرر ارتكاب عمليات العنف لكن لا يبرر استخدام الإرهاب ضد أهداف مدنية بريئة، حتى تكتسب عمليات التحرر الوطني صفة الدفاع الشرعي الدولي المقرر ضد ما تتعرض له من عدوان.[2] وخلاصة القول أن انتهاك حقوق الإنسان قد تشكل دافعا لنشوء الإرهاب، وقد يكون الإرهاب سببا لانتهاكات حقوق الإنسان في أحوال أخرى.

أما عن تأثير العولمة على الإرهاب فقد شهد تطورا كبيرا في ظلها، حيث أصبح يستعمل في إستراتيجيته كل الوسائل الحديثة للاتصال والنقل والإعلام المتطورة حتى لا يتم تحديد مكان تواجده، مثلا تحديد كيفيات تحويل رؤوس الأموال خدمة للأهداف التي يعمل من أجلها تكاد تكون مستحيلة، والعناصر التي تخدم في إطار هذه الشبكة تلجأ إلى تقنيات تتدرج من التهديد إلى القتل، وهذا كله باستعمال وسائل الدعاية عن طريق وسائل الإعلام والطرق السيارة للمعلوماتية (الانترنت)، التي تعتبر أحسن الطرق الموصلة لمعلوماتهم ورسائلهم، هذا النوع الجديد من الإرهاب المنظم يعمل غالبا بدون نظام تحكم مركزي وبدون قيادة يمكن التعرف على هويتها، هذه التقنيات المنتشرة تعنى بالتنظيم وكذلك بالأهداف مما أكسبها صفة "العدو بدون وجه" أو "إرهاب الشبكات".[3]

وفي سبيل مواجهة ظاهرة الإرهاب تصر الإدارة الأمريكية والأوروبية على عولمة مكافحة الإرهاب. وكنتيجة لذلك تصبح الدولة التي لم تشارك في التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب، معزولة تماما مثل الدولة التي لن تشارك في منظمة التجارة العالمية، وتطـبق

---

(1) حسين المحمدي بوادى: المرجع السابق، ص ص 60، 61.
(2) المرجع نفسه، ص ص 66، 67.
(3) محمد الصالح دمبري: مقاربة حول حقوق الإنسان والعولمة والإرهاب، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، عدد6، 2004، ص ص43، 44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عليها عقوبة أقسى من تلك التي تتأخر أو ترفض
التساؤل المطروح هو ما تفسير إصرار دول الش
على عولمة مكافحة الإرهاب له عدة مبررات منه
وبذلك يعرض الاستقرار الدولي للخطر حتى ولو وقع في منطقة واحدة. مما يهدد الاقتصاد الجديد لذلك فإن المصلحة المشتركة لدول الشمال عموما، تتمثل في توفير الجهود المشتركة لمكافحته بصرف النظر عن أية اعتبارات إنسانية أخرى، يمكن أن تثير الأسباب السياسية أو الاقتصادية التي دفعت إلى ظهوره أصلا، وبذلك تأتي عولمة مكافحة الإرهاب كضرورة احترازية لدول الشمال بشكل عام.[1]

وهكذا فإن الدعوة المكثفة لمكافحة الإرهاب اليوم تنطلق من كل هذه الأسباب والمبررات، مع أنها لا تلتزم بشروط القانون الدولي، ذلك لأن معاقبة الدول أو محاسبتها يجب أن تناط حصرا بالهيئات الملائمة كمجلس الأمن مثلا والهيئات التابعة للأمم المتحدة. فالواقع يكشف أن عولمة مكافحة الإرهاب تضمن للإدارة الأمريكية حرية فرض الشروط ومن ثم فرض العقوبات أيضا.[2] ومما سبق نخلص إلى أن إصرار دول الشمال على عولمة مكافحة الإرهاب، وإن كان له مبررات خاصة من جانب هذه القوى، إلا أنه قد يحقق تضامنا للقضاء على هذه الظاهرة التي تمس حقوق الإنسان كافة وليس الحق في الأمن والسلم لوحده.

المطلب الثاني: الحق في الحرية والمساواة والتنقل.

يعتبر كل من الحق في الحرية المساواة والتنقل من الحقوق المدنية الهامة التي تضمن تحقيق الكرامة الإنسانية، وقد كان لظاهرة العولمة تأثيرها الواضح على هذه الحقوق سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتجسد ذلك في صور إيجابية وأخرى سلبية الأمر الذي سنستوضحه في ما يلي.

أولا: الحق في الحرية.

معظم الاتفاقيات الدولية أحاطت هذا الحق بالعناية والاهتمام، حيث نصت المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان«لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا»، وقد جاءت كل من المواد 10،11، 12 من نفس الإعلان لتدعم هذا الحق في حالة التعرض للاعتقال أو المحاكمة أو في حالة الاتهام أو الاشتباه بالشخص. وقد نصت كذلك على أهمية هذا الحق الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية وذلك في المواد من 7 إلى 15. فمثلا تنص المادة 8 على «لا يجوز استرقاق أحد، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما ولا يجوز إخضاع أحد للعبودية، لا يجوز إكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي...»، في حين تنص المادة 9 على أن «لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من

---

(1) شفيق المصري: عولمة مكافحة الإرهاب، مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت، سنة 23، عدد 262، 2001، ص31.
(2) المرجع نفسه، ص ص31، 32.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإج

وفي حالة حرمان الإنسان من حريته يجب [illegible] المادة 10 بقولها «يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني...»، وقد نصت على هذا الحق وأحاطته بضمانات قانونية صارمة أغلب الاتفاقيات الإقليمية بحقوق الإنسان كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والاتفاقيتين الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان وتطبيقا لها تضمنت معظم التشريعات الداخلية للدول الحق في الحرية وضمانات المساس به، أما عن موقف الشريعة الإسلامية فقد بلغ احترامها لهذه الحرية القمة. وسنقتصر على التعرض في هذا العنصر إلى تجارة الرقيق وتجارة الأطفال باعتبارهما قضيتان تمسان الحق في الحرية والكرامة الإنسانية، وباعتبارهما ظاهرتان ساهمت فيهما العولمة بشكل كبير، بينما نترك الحديث عن الحقوق القضائية المتعلقة بالحق في الحرية في مطلب مستقل.

ورغم ما روج عن العولمة بأنها تهدف إلى تحقيق التجانس والحرية التي طالما لوح بشعاراتها الكثير من دعاتها، سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو ضمان الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو حقوق الإنسان... الخ، إلا أن تحقيق كل ذلك مسألة مشكوك فيها خاصة أن هذا التجانس لن يكون بالتمثيل بل قائم على التعدد والتنوع وعلى التشكيل الدافع للارتقاء والتطور بالحياة، ومن ثم يتحول الانتماء والولاء إلى رابطة إنسانية عامة تشمل كل البشر أي وحدة الإنسانية بتذويب الفوارق، وتتحول قيمة الحياة معها إلى قيم الحرية العدالة والمساواة، من خلال تكثيف عمليات الاختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري حتى يحدث التقارب والانسجام. إلى جانب تعميق الإحساس والشعور العام بالإنسانية وإزالة أشكال التعصب والتمايز العنصري والنوعي للوصول إلى عالم إنساني بعيد عن التعصبات والتناقضات.[1]

وهذه الأهداف نبيلة وهي غاية ما يتمناه الإنسان لو تحققت فعلا في الواقع، وذلك يعود إلى ظاهرة أمركة العولمة، نظرا لامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية معظم مفاتيح التفوق في العلوم والتقانة والتسلح والقدرة الاقتصادية، مما جعلها قادرة على إقامة النظام العالمي الجديد في إطار سياساتها الداخلية والعالمية.[2] فالعولمة تخدم المصالح الأمريكية أكثر من غيرها بحيث تحول الإنسان فيها إلى سلعة تخضع لقانون السوق.

ففي ظل العولمة كما سبق بيانه عند التعرض لتأثيرها على الحق في الأمن شهدت الجريمة نشاطا كبيرا، لدرجة أنها جعلت الإنسان محلا للمتاجرة والتعامل دون احترام أدنى لكرامة الإنسان وحقه في الحرية، وقد طالت هذه الأنشطة حتى فئة الأطفال. فتجارة الأطفال هي أكثر وأشنع صور الاتجار غير المشروع، وأكبر فضائع العالم التي تنطوي

---

(1) محسن أحمد الخضيري: المرجع السابق، ص ص 119، 120.
(2) بسام العسلي: النظام العالمي الجديد ومجاهيل المستقبل، مجلة الدفاع العربي، سنة 30، عدد 03، 2005، ص 336.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على مساس كبير بحقوق الطفل التي كفلتها الاتفا
ذلك الحق في الحياة والحرية والسلامة الجسدية، و
السخرة والاستغلال بكل أوجهه.

وعلى سبيل المثال لا الحصر اكتشفت شرطة نيويورك سنة 1997 شبكة مكونة من 55 طفل أصم وأخرس يبيعون حلقات مفاتيح في مترو الأنفاق في المدينة، وكانوا قد أحضروا من المكسيك بواسطة عصابة تتخصص في بيع الأطفال القصر كعبيد يعملون لمدة 18 ساعة في اليوم، ويكون المتوقع منهم أن يقدموا لمستخدميهم 100 دولار وبالمقابل لا يأخذون أي أجر فضلا عن تعرضهم للإساءة الجسدية العنيفة. كشفت هذه الحادثة عن أن عبودية الأطفال تحدث في قلب الحضارة الغربية، وطبقا لتقديرات الحكومة الأمريكية فإن حوالي مليونين و 700 ألف من النساء والأطفال يتم استخدامهم في هذه التجارة غير المشروعة سنويا على نطاق العالم. فيصبح هؤلاء الأطفال تحت رحمة مستخدميهم الذي يقومون بعزلهم ووضعهم في المزارع أو المصانع أو مواقع البناء أو الخدمات المنزلية أو بدلا من ذلك يجبرون على التسول أو الدعارة.[1]

وتقدر اليونيسيف أنه يوجد 200 ألف طفل من العبيد في غرب ووسط إفريقيا، وفي سنة 2000 أدانت منظمة حراس حقوق الإنسان تشغيل الأطفال في ظروف شبيهة بالعبيد في المزارع الأمريكية، في حين اعترفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سنة 2000 بأن الولايات المتحدة يدخلها حوالي 50 ألف امرأة وطفل كل عام ليستخدموا كعبيد، بينما تبيع البرازيل 40 ألف طفل سنويا للعمل في المزارع وكخدم في المنازل. وطبقا لما ورد من المنظمة غير الحكومية "كازا اليانزا" التي تدافع عن الأطفال المعرضين للخطر، أن الفتيات تؤخذ من جوانيمالا وهندوراس والسلفادور إلى المكسيك، ويتم بيعهم لبيوت الدعارة مقابل 100 أو 200 دولار لكل منهن، بينما يختفي في نيكاراجوا طفل كل ثلاثة أيام في المتوسط.[2]

كخلاصة للأمر إن ظاهرة العولمة ساهمت بفعل إرهاصاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية في تدعيم ظواهر الاتجار بالإنسان طفلا أو رجلا أو امرأة على حد سواء، وذلك ينطوي على انتهاك صارخ لحقوق الإنسان في الحرية والكرامة الإنسانية وذلك يؤثر على الحقوق الأخرى أيضا.

ثانيا: الحق في المساواة.

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في المساواة في المادة الأولى «يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان

---

(1) لويز كارادیني: أطفال مقيدون بالأسلحة، ترجمة ميجيل لاباركا، رسالة اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، سنة 54، 2001، ص 38.
(2) المرجع نفسه، ص 38.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء» التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا التمييز بسبب العنصر، أو اللون أو اللغة، أو الدين [illegible] أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر...». بينما تنص الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية على الحق في المساواة وعدم التمييز في المواد 2، 3، 4. فتنص المادة الثانية على «تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون،...»، أما المادة الثالثة فتنص على «تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بالحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد». ومع كل هذه النصوص لازال يواجه هذا الحق عدة تحديات لتطبيقه على أرض الواقع وخاصة في ظل العولمة وآثارها.

أ- المساواة عموما.

إن الحق في المساواة يستمد وجوده وقوته من مبدأ المساواة، الذي تقوم على أساسه كافة الحقوق الأخرى حيث كانت المساواة المطلب الرئيسي الذي قامت عليه أغلب الثورات الشعبية كالثورة الفرنسية. والمساواة في العصر الحديث تشمل ظاهرتين المساواة الحقيقية أو الواقعية والتي تعني المساواة من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق في الواقع إذ تواجه مشاكل عدة خاصة في الدول الرأسمالية وفي ظل اقتصاد العولمة. والمساواة الحقوقية أو القانونية التي تتضمن عدة صور تتمثل فيما يلي المساواة أمام القانون بمعنى أن المواطن لا يتميز عن غيره تجاه القانون بأي حق لا يتمتع به مواطن آخر في إطار المواطنة المشتركة، وتعني حق الانتخاب والترشيح الذين يعتبران أساسا للحرية، المساواة في الأعراق التي تتطلب منع أي تمييز ذلك بسبب الأصل أو اللون، المساواة أمام الخدمات العامة وفي الدخول إلى الوظائف العامة وأخيرا المساواة فيما بين الجنسين، وهذه الصورة الأخيرة كان تأثير العولمة عليها أكثر وضوحا مقارنة بالصور الأخرى[1] التي سنتحدث عنها عند التعرض لتأثير العولمة على الحقوق السياسية.

فالعولمة وإن كان من بين شعاراتها تحقيق المساواة بين البشر فشلت على الأقل حاليا في ذلك، بسبب تعميقها للتفاوت الاقتصادي فأصبحت جل المجتمعات تضم أقلية غنية تتمتع بكل الحقوق وليس المساواة فحسب، وأغلبية فقيرة محرومة من حقها في العيش والحياة وحقها في التعليم فما بالنا بحقها في المساواة وممارستها للحقوق السياسية كحق الانتخاب والترشح، الواقع أن الحق في المساواة لم يستفد من العولمة كثيرا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية رائدة العولمة وإن تخلصت من التمييز العرقي والتمييز القائم على أساس اللون إلا على مستوى التشريعات بينما الواقع خلاف ذلك.

---

(1) حسن ملحم: المرجع السابق، ص ص 47، 48.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب- المساواة بين الجنسين في ظل العولمة.

تحتل قضية المساواة بين الجنسين مكانة بار[illegible] على جميع المستويات بحيث تتخذ المنظمات الدو[illegible] في عدة أحوال لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وكان للعولمة أيضا بصماتها بخصوص هذه القضية.

فحقوق المرأة تمثل بعدا هاما من أبعاد العولمة تتضح من خلال قضايا معينة، بدأت تنتشر عالميا كقضية العنف ضد المرأة سواء في أماكن العمل أو حتى داخل المنزل من قبل الزوج أو الأب وهذا هو الجديد، حيث صار العنف ضد المرأة جريمة لا تغتفر في كل مكان في العالم بصرف النظر عن حدود الدولة أو الطبقة الاجتماعية أو الثقافية السائدة. كما توجد جرائم شرف ترتكب ضد المرأة من قبل الأسرة، إلى جانب صور أخرى من العنف الممارس ضدها في بعض المجتمعات كإجبارها على استخدام موانع الحمل أو على الإجهاض، فالصين مثلا تتبنى سياسة طفل واحد لكل أسرة فإذا حملت المرأة بطفل ثان وجب عقابها ما لم تجهض نفسها. وفي ظل عولمة حقوق الإنسان والمرأة نشأت حركة عالمية للدفاع عن صحتها وحقوقها الجنسية والإنجابية وحقها في المساواة مع الرجل، وتبعا لذلك تم إعلان سنة 1975 عاما دوليا للمرأة، وفي سنة 1979 صدر العهد الدولي لمكافحة التمييز بكل صوره ضد المرأة، كما عقد مؤتمر دولي في نيروبي تناول أهم التحديات التي تواجه المرأة في عصر العولمة سنة 1985، وفي سنة 1993 عقد مؤتمر فيينا لحقوق صدر الإعلان العالمي لمكافحة التمييز ضد المرأة بكافة صوره، وفي سنتي 1994 و1995 عقد على التوالي مؤتمر عالمي حول الأسرة والتنمية.[1] وكل هذه المناسبات الدولية تعتبر انعكاسا للجانب المضيء للعولمة وخطوة ايجابية نحو تحرير المرأة واحترام حقوقها ومعاملتها بالتساوي مع الرجل.

كما ساهمت ظاهرة العولمة بفضل دعوتها إلى التضامن عبر الحدود على دعم حقوق النساء داخل الثقافات وعبرها، لكن هذه النزعة التضامنية العالمية أثارت ردود أفعال مختلفة تجري مقاومتها في أماكن عديدة كالعالم الإسلامي مثلا، وأدت العولمة أيضا بترويجها لشعار تشارك المشكلات وتقاسم المعايير جنبا إلى جنب مع تنوع الهويات والروابط العابرة للقوميات، إلى اتساع نطاق الدعوة لمركزية دور المرأة التي تهدف إلى تكييف الظروف التي يمكن بها محاصرة التمييز والدفاع عن الإصلاحات الاجتماعية والتشريعية. كما ساعدت وسائل العولمة المتطورة كالانترنت المنظمات النسوية على تحدي القيم والنظم القانونية الذكورية المركزية، غير أن انطلاق الإمكانيات الجديدة وانتشار الأفكار النسوية يشيران إلى تغيرات مأساوية في العالم الإسلامي. حيث تسود تخوفات من هذا الانفتاح من قبل الدول الإسلامية، لأن نمو فرص التعليم والعمل للنساء المشاركة السياسية للمرأة في العالم الإسلامي ساعد على تكوين أفكار جديدة ومناهج لها

---

(1) علي حسين شبكشي: العولمة نظرية بلا منظر، دون دار النشر، 2001، ص ص 217، 218.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

آثار عميقة على هذه المجتمعات.[1]

كما يرجع الفضل للعولمة في تسارع موجات تعديل قوانين الأحوال الشخصية في العديد من الدول، إلا أن ما يمكن أن يقال عن هذه التعديلات أنه يجب أن تتوافق مع عادات وثقافات ومعتقدات هذه المجتمعات. فعلى سبيل المثال جاء تعديل قانون الأحوال الشخصية الجزائرية ضمن سلسلة من الإصلاحات في المنظومة القانونية الداخلية، استجابة وتجسيدا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وكذلك استجابة للمطالب التي تنادي بها حركات المجتمع المدني إذ أكثر ما نادت به هو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

حيث عدل القانون رقم 84-11 المؤرخ في 1984/06/09 والمتضمن قانون الأسرة، بموجب الأمر رقم 02/05 المؤرخ في 2005/02/27. نستعرض فيما يلي مجموعة من أبرز النصوص التي وردت فيه وهي المادة 9 التي نصت على أن الزواج ينعقد بتبادل رضا الزوجين. في حين ألغيت المادة 20 من القانون السابق التي كانت تقر أن ينوب عن الزوج وكيله في إبرام عقد الزواج بوكالة خاصة، وذلك تحقيقا للمساواة بين الرجل والمرأة وقيام الرضا الصادر عنهما بصفة مباشرة وشخصية، وعدلت المادة 36 بما يسوي في الحقوق والواجبات بين الزوجين. وتنص المادة 13 من قانون الأسرة المعدل على أنه «لا يجوز للولي، أبا كان أو غيره أن يجبر القاصر التي هي تحت ولايته على الزواج، ولا يجوز له أن يزوجها بدون موافقتها. كما سوى المشرع الجزائري بين الرجل والمرأة في سن الزواج وحدده ب 19 سنة، وهذا توافقا مع سن الرشد المعمول به في القانون المدني وذلك في المادة 07. وما يمكن أن يقال عن هذه التعديلات أنها تتضمن حرصا كبيرا على تحقيق المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات.

كذلك الشأن في تركيا التي أصدرت سنة 2001 قانونا مر في هدوء ولم يلتفت إليه أحد، يقضي بتعديل قانون الأحوال الشخصية التركي، وجاء صدوره بناءا على طلب من الاتحاد الأوربي، حيث يلغي هذا التعديل قوامة الرجل على المرأة، ويعطي للمرأة الحق في أخذ 50 % من رصيد الرجل إذا حدث طلاق، وذلك يتفق مع القوانين الأوروبية التي تساوي بين الذكر والأنثى في المواريث. وهذا ما يستدعي القول بأننا أمام حرب ثقافية أو ما يسمى بصراع الحضارات.[2] ويبدو أن خضوع تركيا لهذه التعديلات كان على سبيل الإرغام، وذلك لقبول انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. علما أن تركيا بلد يقطنه عدد لا بأس به من المسلمين مما يخلق لديها عدة مشاكل من بينها ما يمس حرية المعتقد وقداسته، وبدون شك سيتضرر المسلمين في تركيا من هذه التعديلات التي تمس أنصبة الميراث وكذا قوامة الرجل على المرأة التي جاءت خلافا للشريعة الإسلامية.

إلا أن هناك رأي مخالف يعتبر أن العولمة وإن أفادت المـــرأة فـــي الحالات السابقة

---

(1) محمود منشيبوري: العالم الإسلامي والعولمة وحقوق الإنسان، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عدد31، 2005، ص ص 48، 49.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي: المرجع السابق، ص117.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذكر، فهي معرضة أكثر من غيرها لتأثيراتها ا
التي تفرض تخلي السلطات العامة عن دورها ف
وتنفيذ السياسات الاجتماعية، والتحرير الكامل
على مواجهة المنافسة الشرسة للإنتاج الدولي العالي الكفاءة وتزايد البطالة، وحتى وان لم تكن النساء أكثر الفئات تضررا من ذلك فإنهن يعانين من آثاره غير المباشرة. حيث أدى تدهور ظروف الحياة إلى ازدياد العنف اتجاه المرأة وارتباك الحياة العائلية بسبب اضطرار كثير من الأزواج إلى الهجرة بحثا عن فرص أفضل، وكذا خروجها إلى العمل في وقت تواجه فيه منافسة متزايدة في مجالات عملها التقليدية وهي أعمال غير رسمية في معظمها، فأصبحت تعمل لوقت أطول لترفع مستوى الدخل أو تحافظ عليه في الحقل أو في شوارع المدن الكبرى في أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا.[1]

وعليه فالظروف الاقتصادية التي فرضتها العولمة أجبرت الجميع على العمل في أوضاع قاسية، تنعدم فيها أدنى شروط الحماية وأدنى الحقوق بما في ذلك الحق في الراحة والحرية الشخصية والحق في الصحة والسلامة الجسدية. لكن على ما يبدو أن المرأة كانت أكثر استهدافا من قبل هذه السياسات حيث تضاعف الطلب على اليد العاملة النسائية الرخيصة بهدف استغلالها. ويقدر عدد المصانع التي تستخدم اليد العاملة الرخيصة في ظروف عمل قاسية بحوالي 2000 مصنع في جميع أنحاء العالم، يعمل في داخلها حوالي 27 مليون عامل، يحتل النساء من بينهم نسبة 60 و90 % أغلبهن صغيرات السن تركن الدراسة لإعالة عائلاتهن، في حين يشجع ملاك هذه المصانع العاملات على تناول الفيتامينات للتغلب على الإجهاد، وكذا استخدام وسائل منع الحمل وبالمقابل تعاقب المحتجات بالطرد أو الضرب الذي يصل إلى حد التشويه أو الوفاة.[2] وفي ذلك كله استغلال لها وحرمانا لها من الحقوق التي منحتها إياها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثالثا: الحق في حرية التنقل.

تعني حرية التنقل إمكانية تغيير الفرد لمكانه وفقا لمشيئته، وكذا الذهاب والمجيء داخل بلده حيث شاء والخروج منه والعودة إليه دون أن تحده عوائق، وذلك لقضاء ما يحتاجه في حياته الخاصة والعامة، وقد أسماها بعض المعاصرين بحرية الحركة أو حرية الذهاب والإياب. وهي من الحريات الأساسية للإنسان ذلك لأنه كائن متحرك بطبيعته، ميزه الله بالعقل واستخلفه في الأرض وأمره أن يمشي في مناكبها. ومن ثمة كان التنقل قوام الحياة ومن ضروراتها، لأن الحركة وسيلة للعمل، والعمل وسيلة للكسب وهذا الأخير وسيلة للحياة. وإذا كانت النظم الوضعية قد أقرت حرية التنقل كأحد الأهداف الإنسانية التي توصلت إليها بعد عناء، فإنها في النظام الإسلامي تعد أمرا طبيعيا ملازما للحياة لا تحتاج إلى إقرار لممارستها، بقـــدر ما تحتاج إلى تنظيم لكفاية فاعليتها، وتحقيق أفضـــل

(1) سمير أمين/ فرانسوا أوتار: مناهضة العولمة، ترجمة سعد الطويل، مركز القاهرة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص ص 235، 236.
(2) المرجع نفسه، ص 236.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المنافع من تلك الممارسة لأنه ما من حرية يمار
ظاهرة أو دفع مفسدة وإلا لما اعتبرت حقا.[1]

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في حرية التنقل في المادة 13 التي تنص على أن «لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده»، وكذلك المادة 14 التي تنص « لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد، لا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها»، غير أن الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لم تصرح بهذا الحق إلا أنه يستوحى من المواد التي تنص على حق كل إنسان في الحرية والضمانات التي تحيط بهذا الحق.

وبإزالة العولمة للعوائق الإقليمية وتقريب المسافات بين الشعوب، يسرت ودعمت حق الفرد في التنقل سواء بشكل دائم في صورة الهجرة، أو بشكل مؤقت كتشجيع حركة السياحة العالمية. وتقدم وسائل الاتصال والإعلام أتاح لدول الجنوب التعرف على مستويات المعيشة المرتفعة التي يتمتع بها شعوب الدول المتقدمة، مما أدى إلى تطلع شعوب الجنوب لمحاكاة هذه المستويات المعيشية، فارتفعت معدلات الهجرة إلى دول الشمال المتقدم للعيش والاستقرار فيها، وتشير التقديرات إلى أن نهاية القرن العشرين شهدت تدفق حوالي 100 مليون مهاجر سنة 1990 وذلك بالطرق المشروعة، و10 ملايين أخرى على الأقل بشكل غير قانوني بينما بلغ عدد اللاجئين 19 مليون. ومن العوامل التي سهلت الانقياد للهجرة تبني دول الجنوب لعدة سياسات طاردة للسكان في ظل واقع عجزها عن تشغيل مواطنيها، على أمل احتمال أن يكون هؤلاء موردا اقتصاديا منتجا إن تنازلوا عن حقهم في المواطنة. فدول الجنوب مثلا تحصلت على حوالي 66 مليار دولار سنة 1989 من عائدات من أبنائها المهاجرين.[2] لكن هل كان كل هذا في صالح حق الإنسان في التنقل؟

فالانتقادات الموجهة لمسألة تأثير العولمة على الحق في حرية التنقل كثيرة منها أنها لم تضمن حق التنقل للجميع، ذلك أن الهجرة في عصر العولمة اتسمت بالانتقائية في قبول المهاجرين في المجتمعات المتقدمة، إذ ترحب فقط بذوي الكفاءات والمهارات النادرة والمتميزة. فقد ذكرت ريتاسوسموث رئيسة لجنة الهجرة الألمانية «إننا لا نعتبر الهجرة عبئا ولكن إثراء لنا»، كما طالبت بمنح 200 ألف تأشيرة دخول إلى الأراضي الألمانية كل عام شريطة أن يتم منحها لأفضل العقول. ويرى المفكر العربي جميل مطر أن فرصة الهجرة قد أصبحت مقصورة على من يسميه بالمواطن العالمي في دول الجنوب الذي يتطلع بطموحه إلى العالمية. كما تكشف سياسات الهجـــرة الأوروبية عـــن تناقض بحيث

(1) هاني سليمان الطعيمات: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق، عمان، ط1، 2003، ص 138.
(2) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 119.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رغم رفضها منح حق الإقامة أو الموافقة على طل
هؤلاء المتسللين إلى أراضيها، ولا منعهم من العمل
لأن إقامتهم غير القانونية ستضطرهم إلى قبول أجور أقل وظروف عمل أكثر قسوة وحرمانا من أي حقوق أو ضمانات خاصة بالعمالة، مما يعكس الرغبة في تعظيم استغلال المهاجرين.[1]

وكنموذج للمعاملة السيئة وغير الإنسانية تشهد ألمانيا مثلا مقارنة بفرنسا تراجعا فيما يخص التعامل مع قومياتها ذات الأصل الأجنبي، رغم وجود عدد لا يستهان به من الأجانب فيها ولاسيما الأتراك، فقد عملت حكومتها على اعتماد نظم ولوائح تجعل حصول الأجنبي على الجنسية الألمانية أقرب إلى المستحيل، رغم الضغوطات المفروضة على المسئولين السياسيين في هذا المجال من قبل الأتراك. فضلا عن شيوع عبارة "العامل الضيف" في المجتمع الألماني التي كانت تطلق على الأجانب نظرا لحتمية عودتهم إلى بلدانهم، إلى أن تأكدت نهائية الهجرة والاستقرار الدائم فاستبدلت عبارة الضيف بلفظ الأجنبي.[2] وهذا ما يوضح نزعة التمييز وكراهية الجانب.

وعن الوضعية الاجتماعية للمهاجرين في البلدان الأجنبية فهم يفقدون الكثير من حقوقهم وحرياتهم كبشر في ظل الدول المستقبلة، ويتعرضون لعدة ظواهر فيها مساسا كبيرا بحقوق الإنسان منها الحق في حرية المعتقد، الحق في الحرية والحقوق المتعلقة بالحق في العمل وكذلك الحق في الجنسية. أما عن نمط حياة هؤلاء المهاجرين فغالبا ما يوصفون بالأنصاف لأن المهاجر يعتمد دوما على نصف تكوينه الثقافي فهو شرقي في المنزل وهو حيز خاص وغربي في العمل وهو حيز عام. والمهم في الأمر أن هذا الفصل بين الحيزين يخلق عدة مشاكل للمهاجرين ينجم عنها المساس بحقوقهم، فمعظم دول أوروبا فرضت عليهم التخلي عن طبائع تقع ضمن الحيز الخاص مثل تعدد الزوجات والختان مثلا. وأصبح الحيز العام محل نزاع حينما يحاول المهاجرون توسيع الحيز الخاص على حسابه، ففي فرنسا مثلا تنازع المسلمون مع الدولة حول ضرورة وضع الطالبات المسلمات الخمار على رؤوسهن والآذان للصلاة، كما عمدت بريطانيا لفسخ عقد زواج بعض الباكستانيات المسلمات مع أقربائهن، بدعوى أن الزواج كان منظما بين الآباء دون علم الفتيات ورضاهن.[3]

فالعالم الجديد المعولم رغم دعوته إلى فتح الحدود أمام السلع والخدمات والأفكار إلا أن الهجرة البشرية إليه ظلت انتقائية محدودة، ويعتبرها العالم الديمقراطي إحدى مخاطر العصر الحديث التي تهدد مصالحه وتمس مقومات أمنه الاجتماعي والسياسي. وإزاء ذلك تسد الدول المتقدمة أبوابها وهذه السياسات أصبحت في صالح تجار السوق السوداء، حيث

(1) المرجع نفسه، ص 121.
(2) عبد الله عثمان التوم/ عبد الرؤوف محمد آدم: العولمة دراسة تحليلية نقدية، دار الوراق، لندن، ط1، 1999، ص ص41، 42.
(3) المرجع نفسه، ص 43.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ينشط المهربون والسماسرة في سوق منح ا
المهاجرون لتعريض أنفسهم للموت وهم يجتاز
والعمل في السوق السوداء بأجور زهيدة بغير
الباحثة عن الربح على استغلال الظروف البائسة التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيين.[1] واشتدت قسوة معاملة المهاجرين لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحول النظام الدولي إلى نهاية أو شبه نهاية عصر العولمة الذي جرى الحديث عنه في التسعينات وبشر به "فوكوياما" صاحب مؤلف نهاية التاريخ، فكل مفاهيم العولمة التي أثيرت ومنها حرية انتقال الأفراد وانتقال رؤوس الأموال والحرية السياسية وغيرها قد انتهت، وأكبر دليل على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد أرصدة المئات من المؤسسات مما يضر بمفهوم حرية انتقال رؤوس الأموال والأفكار أيضا.[2]

المطلب الثالث: حرية المعتقد.

ويقصد بحرية العقيدة والديانة أن يكون من حق الشخص اعتناق أي دين أو مبدأ يريده، وأن يكون من حقه ممارسة شعائر ذلك الدين ومراسيمه وطقوسه في الخفاء أو العلانية، كما يكون من حقه ألا يعتنق أي دين، وألا يفرض عليه دين معين أو يجبر على مباشرة شعائره. كذلك تقتضي هذه الحرية أن يكون للشخص حق تغيير دينه أو عقيدته.[3] وقبل كل النظم اعترفت الشريعة الإسلامية بحرية المعتقد واحترمتها إبتداءا مع تحريم الردة عن الإسلام. واعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحرية المعتقد في المادة 18 «لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة»، كما أقرت هذا الحق الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية في المادة 18 « لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة، ويشمل هذا الحق حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفي أن يعبر منفردا أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني...لا يجوز إخضاع أحد لإكراه من شأنه أن يعطل حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد التي يختارها...».

أولا: تأثير العولمة على حرية المعتقد.

يتضح تأثير العولمة على حرية المعتقد من خلال فكرة عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان، حيث تهيمن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها ومؤتمراتها في جميع المجالات وتستعملها أحيانا كوسيلة للمساس بحرية المعتقد. ففي مؤتمرات الأمم المتحدة للسكان التي تعقد دوريا كمؤتمر القاهرة وبكين نجـد التمييز الواضح وكـذا الدعوة الصريحة إلـى المفاهيم الاجتماعية العلمانية،

---

(1) محمد مقدادي: المرجع السابق، ص ص 69، 70.
(2) عبد القادر رزيق المخادمي: المرجع السابق، ص117.
(3) حمود حمبلي: حقوق الإنسان بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 43.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كالدعوة إلى الحرية الجنسية بين الرجل والمر
والاعتراف به، باعتبار ذلك نوعا من حرية الإ
الحرية في فعل ما يشاء، الاعتراف بالزواج ال
والمناداة بحقوق الإنسان ونظام الأسرة من منظور علماني غربي مادي لا يعترف بالأديان، وكل ذلك مخالف للأديان السماوية اليهودية المسيحية والإسلام[1] وينافي حرية الإنسان في المعتقد.

كما تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية الدين كأداة من أدوات تسريع مسيرة العولمة أو تحقيقها وكمثال على ذلك إصدار المشرع الأمريكي لقانون يفرض على حكومات العالم احترام حرية الأديان، وإلا تعرضت لعقوبات اقتصادية وعزل سياسي. وبهذا الصدد نستشهد بالحملة الأمريكية ضد مصر بحجة أن الدولة لا تحترم حرية غير المسلمين في ممارسة عقائدهم، وتطالبها بتغيير مناهج الدراسة وحذف المناهج الإسلامية.[2] ولو كان الأمر كذلك لكان في صالح حرية المعتقد، لكن الكل يتفق على أن هذه الحملات الأمريكية تخضع لازدواجية المعايير. فقد أذيع عن هذا القانون الذي يتعلق بالاضطهاد الديني أنه أعجوبة من أعاجيب العولمة الأمريكية، التي تسعى إلى فرض وصايتها على دول عالم، وفي أدق شؤونها الخاصة بالعلاقات بين أتباع الأديان المختلفة باستخدام سلاح العقوبات الاقتصادية بصورة غير مشروعة وغير مسبوقة في العلاقات بين الأمم.[3]

وإن كان للعولمة تأثير على حرية المعتقد وبقية القيم الأخرى فذلك مرده إلى طبيعة العولمة التي هي نظام قيمي جديد قبل أن تكون نظاما اقتصاديا، ساهم في تغيير عقيدة الناس وتحولهم إلى آلات منتجة ومستهلكة لإفرازات الاقتصاد الغربي، فدانوا بدين العولمة وحده لا غير.[4] فنذكر على سبيل المثال شهر رمضان الذي يجرى تحويله سنويا إلى مناسبة للترويج الكثيف لمختلف السلع، بواسطة مختلف وسائل الإعلام وعلى الأخص التلفزيون، وهكذا يتزايد إخضاع المشاعر الدينية للاستغلال كوسيلة من وسائل توسيع السوق بل وأحيانا لترويج أكثر السلع بعدا عن الدين.[5] وبذلك ينظر إلى دين العولمة بأنه إيديولوجية انهيار القيم والخلل الخلقي ودين الربح الفاحش. فالعولمة بعيدا عن الاقتصاد الذي تحاول تخطي الحدود به هي اليوم دين المال الجديد الذي يحاول أن يقضي على قيم الأديان، وصياغة كل الأنظمة الدينية في دين واحد وهذه الفكرة أطلق عليها سابقا تسمية الدعوة إلى وحـــدة الأديان، وهي فكـــرة يهودية الأصل وردت في كتابهم «بروتوكولات

---

(1) محمد الجوهري حمد الجوهري: المرجع السابق، ص ص 44، 45.
(2) زايدي بوعلام: النظام الإقليمي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، كلية العلوم السياسية والإعلام–قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2002–2003، ص130.
(3) عبد الرحمن خليفة/ فضل الله إسماعيل: في الإيديولوجيا والحضارة والعولمة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2001، ص 489.
(4) حيدر حميد الدهوي: العولمة والقيم رسالة في الطريق إلى ما بعد العولمة وقيمها، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2004، ص 54.
(5) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، ندوة العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة أوروغواي 1798–1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص 118.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حكماء صهيون» الذي كشف سياساتهم.[1]

وهكذا يسعى رواد ظاهرة العولمة لتعريض [illegible] الثقافات وأنماط الاستهلاك الأجنبية وفعلا تحقق ذلك، لكن ليس بصفة كلية لأن هناك فئات من المجتمع لا تملك القدرة أو الرغبة في الاستجابة لإغراءاتها، والتي يتوقع منها أن تشعر بالعدوانية إزاء الشرائح الاجتماعية الأخرى الأكثر قدرة ورغبة في اقتباس أنماط السلوك الغربية، والتي تبدو في نظرها بأنها قد تنكرت لتقاليد أمتها، مما يؤدي إلى إضعاف التضامن الاجتماعي وتهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وهذا الأثر من آثار العولمة سيؤدي إلى نمو ظاهرة التطرف الديني.[2] ولا يخفى ما قد ينجم عن هذه الظاهرة من انتهاكات لحقوق الإنسان كالحق في حرية المعتقد، والحق في الحياة والأمن والسلامة وغيرها.

ثانيا: العولمة والإسلام.

إن ظاهرة العولمة في نظر الكثير هي محاولة كل جهة من العالم فرض ما عندها على الآخرين بالقهر، إما بالسلاح أو الإغراء بعرض حقائق عنها وإظهار جمالها، وعلى هذا فإن ظاهرة العولمة قديمة جدا من النواحي المعيشية، أما من النواحي الدينية فهي حديثة لم تحدث إلا بنزول آخر الرسالات السماوية وهي الإسلام. ومما يثبت عولمة الإسلام أنه دين عالمي قد خاطب الله تعالى به كل البشر باختلاف أجناسهم، حيث كلف رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بتبليغ الدين إلى كافة البشر، وقد جاء في قوله تعالى «قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا» سورة الأعراف آية 158، ومما يؤكد ذلك أيضا أن الله تعالى جعله آخر الأديان السماوية، ولو لم يكن عالميا لوجدت أقوام من البشر لم يبعث الله لهم أي نبي، فعدل الله تعالى يقتضي أن كل البشر قد متعهم برسالة سماوية سواء كانت متقدمة أو متأخرة.[3] وعليه فهناك عولمة واحدة في هذه الدنيا وهي العولمة الإسلامية، وكل العولمات الأخرى ما هي إلا أجزاء من هذه العولمة الإسلامية في جانب من جوانبها.[4]

فكان من نتائج العولمة على الإسلام أنها ساعدت على انتشار الحركات الإسلامية وخدمة أهدافها ومبادئها. فالتطورات الحاصلة على صعيد تكنولوجيا المعلومات وإجراءات العولمة الحالية أحيت الحركات الإسلامية وأعادت نشرها، وسهلت عملية تخطيها للحدود القومية.[5] ومن نتائجها أيضا توافقها مع الأصولية الجديدة أو السلفية، والتي يحددها

---

(1) حيدر حميد الدهوي: المرجع السابق، ص57.
(2) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص ص 121، 122.
(3) أحسن زقور: العولمة وحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية وإعلان الأمم المتحدة، مجلة الحضارة الإسلامية، الجزائر، عدد11، 2001، ص ص 301، 302.
(4) المرجع نفسه، ص 303.
(5) غسان منير حمزة سنو/ علي أحمد الطراح: العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي- دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص 42.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عنصران أساسيان هما الكتابات الدينية ومعادا
صارمة جدا ملتزمة بحرفية القرآن وفق الفقه
الإسلام الكبرى. وهي تسعى لإخضاع كل سلو
الاعتراف بمفهوم الايدولوجيا الإسلامية، فهي شديدة التحفظ إزاء كل أشكال الاندماج في المجتمعات الغربية.[1] وتطرح نفسها كقانون مسلكي قائم على الحلال والحرام، إذ لا يمكن للإسلام الاندماج في منطق تعدد الثقافات خارج أرضه لأن الأمر لا يتعلق بثقافة مستوردة، بل بإعادة بناء انطلاقا من وجوده خارج الأرض الأصل. وما يهم في الأمر أن الأصوليين الجدد يشاركون في العولمة، بطرحهم هويات تتجاهل الثقافات وتقوم على الخيار الفردي، وترتكز على مجموعة معالم ضعيفة في محتواها لكنها قوية في القيم التفاضلية.[2]

من الآثار السلبية لهذه الظاهرة أيضا على الدين الإسلامي استغلال شبكة الانترنت كأحد وسائلها لتشويه القرآن الكريم، ففي سنة 1998 قامت إحدى المنظمات المشبوهة من خلال هذه الشبكة، بتقديم طلبات من زوار موقعها تتضمن تأليف سور تحاكي السور القرآنية الكريمة، لإقناع جمهور الشبكة العالمية بأن القرآن ليس بمعجزة إلهية من عند الله بل من صنع البشر، وبعد احتجاج المسلمين أعلنت شركة "أمريكا أون لاين" التي تدير الانترنت رفضها بث أفكار هذه المنظمات.[3] وهكذا تستغل وسائل العولمة التكنولوجية في المساس بحرية المعتقد وقداسته.

المطلب الرابع: الحقوق القضائية والحريات الشخصية.

في هذا المطلب قد يثور التساؤل عن سر الجمع بين الحقوق القضائية والحريات الشخصية، ونحن بدورنا نفسر ذلك بأن تأثير ظاهرة العولمة على الحقوق القضائية أثر بدوره على الحريات الشخصية المتمثلة على وجه الخصوص في حرمة المساكن وسرية المراسلات، فمثلا لم تعد تحترم هذه الحريات بصدد مقاومة الجريمة المعولمة ومن خلال طيات الموضوع ستتضح العلاقة أكثر.

أولا: الحقوق القضائية.

تعترف كل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بحقوق يعترف بها للإنسان في حالة حريته بنفس الدرجة التي تعترف فيها بحقوق له التمسك بها في حالة الاشتباه فيه، أو اتهامه أو مثوله أمام الجهات القضائية والتي تسمى بضمانات المحاكمة العادلة. وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على جملة من الحقوق القضائية وذلك في المواد من 8إلى 11 حيث تنص المادة 8 « لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمـــال تنتهك الحقـــوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستـــور أو

---

(1) أوليفيه روا: عولمة الإسلام، ترجمة لارا معلوف، دار الساقي، بيروت، ط1، 2003، ص ص 142، 143.
(2) المرجع نفسه، ص ص 153، 154.
(3) رحيمة عيساني: المرجع السابق، ص 103.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القانون»، في حين تنص المادة 9 على أنه « لا ب
تعسفا»، بينما تنص المادة 10 على أن «لكل إنسا
الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة نظرا منصفا وعلنيا، للفصل في حقوقه
والتزاماته وفي أية تهمة جزائية إليه». وأخيرا تنص المادة 11 على أن «كل شخص متهم
بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له
فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه..».

كذلك نصت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية على حقوق المتهم، وضمانات المحاكمة العادلة في مواد عديدة من المادة 9 إلى 15. فمثلا تنص المادة 9 على أنه «...لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلى لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه...»، في حين تنص المادة 15 على أنه «لا يدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية المفعول في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة. وإذا حدث عند ارتكاب الجريمة، أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف...».

وقد كان للعولمة تأثيرها المعتبر كذلك على الحقوق القضائية، فباسم العولمة أصدرت المحكمة العليا الأمريكية مثلا في يونيو 1992 حكما غريبا وشاذا، مفاده السماح للحكومة الأمريكية استخدام القوة ضد أية دولة بقصد القبض على بعض مواطني الدول الأخرى المشتبه فيهم، وتقديمهم للمحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية على غرار ما حدث في بنما بهدف اعتقال الرئيس نورييجا ومحاكمته. وقد أثار هذا القرار احتجاج ورفض العديد من دول العالم، لأن هذه السابقة تمثل تجاوزا للقواعد القانونية الدولية التي تنظم عمليات تسليم المجرمين والمشتبه فيهم بين الدول، وتسمح لدول أخرى بإصدار قرارات مماثلة وبذلك يدخل النظام العالمي في حالة من عدم الاستقرار، وتتدخل الدول الأخرى في الشؤون الداخلية لبعضها البعض.[1] فهذا القانون لا ينطوي على المساس بحقوق المتهم فحسب بل يشمل الحق في السلم والأمن، نتيجة احتمال استخدام الولايات المتحدة الأمريكية القوة للقبض على المجرمين، خاصة مع تمسكها بسياسة ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا التي تمس مصالحها.

كما تسببت الجريمة المنظمة التي دعمتها العولمة في خرق بعض الدول لأبسط حقوق الإنسان القضائية، والأشد خطرا من ذلك حين أجازت لأفراد شرطتها توقيف واعتقال أي شخص في أي زمان ومكان لمجرد الاشتباه به، وهذا يعني عودة الحكومات الديمقراطية إلى الحكم التسلطي بعد عجزها عن وضع الأمور في نصابها، في ظل هيمنة

(1) عبد الرحمن خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص ص 489، 490.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السوق وقوى رأس المال على كل من سواها من
وعليه فالتوسيع من صلاحيات رجال الشرطة دو
حقوق وحريات المتهمين.

بالإضافة لذلك سنتعرض لنقطتين هامتين يبرز من خلالهما مساس العولمة بعدد كبير من حقوق المتهم وضمانات المحاكمة العادلة وهما كالتالي:

أ- خوصصة عمليات الاحتجاز وخدمات النظام العام.

في ظل المنفعة والسعي وراء الربح في عصر العولمة، تتعرض "قوات حفظ السلام" وعمليات الاحتجاز في السجن، وخدمات الحفاظ على النظام لقدر متزايد من التحول إلى مؤسسات تدار كما لو كانت شركات قطاع خاص، على إثر ذلك بدأت منظمة العفو الدولية المنشغلة بالدفاع عن حقوق المعتقلين، بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى تطور التقنيات للكشف عن تورط شركات مثل "شل" و"بريتيش بتروليوم (BP) " و"توتال" في عمليات انتهاك حقوق الإنسان في كل من نيجيريا، كولومبيا، ميانمار (بورما سابقا) وقد تشكل هذه المقاربة تكملة ناجحة لجهود النقابات ونشطاء الحركة العمالية من جهة أخرى.[2] ويعد هذا التحول في تنظيم عمليات الاحتجاز في السجن وخدمات النظام العام ليس في صالح حقوق الإنسان، وخاصة القضائية ذلك أن القطاع الخاص يهدف إلى تحقيق الربح والمصلحة الذاتية، وجعلها فوق كل اعتبار دون مراعاة اعتبارات العدالة والمساواة واحترام الحقوق الأساسية للإنسان.

ب- عولمة مكافحة الإرهاب.

في ظل عولمة مكافحة الإرهاب لم تتوان الدول عن التذرع بخطورة العمليات الإرهابية لتفسير اتخاذها إجراءات تعسفية، تتضمن الاعتداء على الحقوق الأساسية للفرد خاصة في مجال ضمانات المحاكمة. وما زاد الأمر سوءا الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، والتي على إثرها أعاد العالم الغربي النظر في مفهوم حقوق الإنسان. فاليوم المفاهيم الأكثر تقديسا وحتى تلك التي تحميها دساتيرهم مثل المتهم بريء حتى تثبت إدانته (البراءة أصلا)، عدم التمييز على أساس العرق، الدين أو الانتماء الإثني، الحبس الجزافي أو السري توضع بين قوسين. وهذه الانتهاكات في الولايات المتحدة الأمريكية تمس خصوصا المواطنين المقيمين بصفة منتظمة في الغرب من أصول عربية إسلامية وهي بيئة تسودها الوشاية والشبهة. فهذا التحول في العالم الغربي يسجل في جميع الحالات مقاربة جديدة لحقوق الإنسان في المجال القضائي، كالحق في محاكمة عادلة، وإمكانية رفع القضايا أمام الأجهزة القضائية المدنية العادية، وحتى الحق في التنقل، الإقامة وحق اللجوء. وهذا المسار الانتقائي الموضوع لمكافحة الإرهاب أرسى قواعدا للتمييز تمس خاصة الأجانب، لتجعل بذلك حدا

---

(1) محمد مقدادي: المرجع السابق، ص ص 56، 57.

(2) منظمة العفو الدولية: تقرير حقوق الإنسان وحقوق العمال، ترجمة فاضل حتكر، ندوة العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص337.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لفكرة "الحرية" التي كثيرا ما تفاخرت بها القوى ال

فعلى قدر ما كان الإرهاب دافعا قويا لإصدار قوانين [illegible] في الوقت ذات كان مناسبة للمساس بأغلب حقوق وحريات الإنسان بما فيها حقوق المتهم وكذا ضمانات المحاكمة العادلة والحريات الخاصة، وحقوق الأجانب في العيش بكرامة وحرية، لتوضيح أكثر سنتعرض لبعض جوانب قانون مكافحة الإرهاب الذي أصدره الكونغرس الأمريكي كنموذج.

صدر هذا القانون الذي يطلق عليه القانون (56) للكونغرس (107) بعد ستة أسابيع من أحداث 11 سبتمبر أي بتاريخ:2001/10/26، ويعرف اختصارا بقانون "الولاء الوطني" ويمكن تحليل أهم ما جاء في هذا القانون من خلال محورين رئيسيين هما:

1- الاصطلاحات القانونية الفضفاضة:

رغم أن هذا القانون قد استهدف بالأساس الأجانب الذين ينتهكون القوانين الأمريكية خاصة قوانين الهجرة والجنسية، إلا أن اللغة الفضفاضة التي استخدمها تسمح بالإيقاع حتى بالمواطنين الأمريكيين. فمثلا يعتبر القانون الشخص متورطا في نشاط إرهابي إذا ما قام بصفته الشخصية، أو «بحكم عضويته في منظمة بالتحريض على نشاط إرهابي»، وهي صيغة تجعل الانضمام إلى منظمة تعتبرها الحكومة الأمريكية إرهابية عملا يقع تحت طائلة القانون، حتى لو لم يشارك الفرد بنفسه في أي عمل يحظره القانون، في حين سكت عن تعريف ما يعتبره القانون "تحريضا" على ارتكاب نشاط إرهابي. كما منح صلاحية تحديد المنظمات الإرهابية إلى كل من وزير العدل أو الخارجية، بمعنى أن الفرد قد يقع تحت طائلة القانون إذا قرر أحد الوزيرين فيما بعد أن تلك الجماعة إرهابية، وبالتالي فالقانون قد ينطبق على أنشطة قام بها الشخص قبل أو بعد صدوره.[2] وفي ذلك إخلال بقاعدة عدم رجعية القوانين المقررة لصالح الفرد في جميع وثائق حقوق الإنسان وكذلك القوانين الجزائية الداخلية للدول. كما وضع هذا القانون تبعة الإثبات على المتهم لا على جهة الاتهام، وفي ذلك إنقاص لحق المتهم في إثبات براءته والحصول على حريته.

2- توسيع صلاحيات الأجهزة التنفيذية:

توسع قانون الولاء الوطني في الصلاحيات الممنوحة لوزيري العدل والخارجية، وجعلها في أحيان كثيرة تعتمد على التقدير الشخصي. ومن ذلك مثلا نص القانون على ضرورة أن يصدر قرار الاتهام في حق الأجنبي المعتقل في غضون 7 أيام من تاريخ الاعتقال وإلا وجب إطلاق سراحه، إلا أنه في موضع آخر قد سمح باعتقاله لمدة غير محددة، إذا ما شهد وزير العدل بأن هناك «أسسا موضوعية للاعتقال» بأن المتهم يمثل خطرا على الأمن القومي، بمعنى أن ذلك مبني على التقدير الشخصي لوزير العدل. كما منح وزير الخارجية صلاحية واسعة بخصوص ترحيل الأجانب، ومنعهم من دخول البلاد

---

(1) محمد الصالح دمبري: المرجع السابق، ص44.

(2) منار الشوربجي: الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 256، 2002، ص ص 9، 10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بمقتضى نص قانوني فضفاض يسمح باستخ
لمنع إصدار التأشيرات. بحيث نص على أن « أ
أنشطة إرهابية أو للانخراط في تلك الأنشطة
منظمة إرهابية على نحو يجده وزير الخارجية مقوضا لجهود الولايات المتحدة في الحد من الإرهاب أو اقتلاعه». كما منح وزير الخارجية وحده بعد استشارة وزير العدل الحق في استثناء أجنبي قام بأي من الأعمال التي يجرمها القانون قبل صدوره، ويشير هذا النص إلى أن الأحكام الواردة في هذا القانون قد صارت سارية بأثر رجعي ما لم يقرر وزير الخارجية والعدل غير ذلك.[1]

كما صدرت أيضا قرارات تنفيذية من قبل المؤسسة التنفيذية الأمريكية دون موافقة المؤسسة التشريعية، وفي الغالب دون علمها مما يعد انتهاكا لصلاحيات المؤسسة القضائية من ناحية أخرى وانتهاكا لحقوق المتهم في عدة أحوال. حيث استخدمت ما يعرف بسلطات صنع القرار في وقت الطوارئ الذي يسمح بصدور القرار وتنفيذه، دون انتهاء المدة القانونية المتعارف عليها بين تاريخ نشر القرار رسميا وتاريخ تنفيذه والتي تتيح الاطلاع والاعتراض. ومن هذه القرارات القرار الصادر بتاريخ 2001 /10/26 عن وزير العدل الذي يمنح وكالة الهجرة صلاحية تأجيل تنفيذ أي حكم قضائي يفرج عن مهاجر معتقل، إذا وجدت فيه خطرا على المجتمع أو خشيت هروبه خارج البلاد، دون إثبات ودون تحديد مدة زمنية لذلك التأجيل، كما أصدرت وزارة العدل بتاريخ أفريل 2002 أمرا تنفيذيا يحظر إعلان أسماء المعتقلين في السجون إذا كان هذا الاعتقال مرتبطا بأحداث سبتمبر. وبهذا الصدد تقدمت مجموعة كبيرة من منظمات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان بالاشتراك مع منظمات الأمريكيين العرب والمسلمين بعدد كبير من الطلبات إلى وزير العدل، ورئيس مكتب التحقيقات الفدرالي ورئيس وكالة الهجرة للإفصاح عن هوية المعتقلين وعددهم وأماكن اعتقالهم، وكذا التهم الموجهة إليهم لكن دون جدوى.[2]

وهناك قرارات أخرى تمنح لوزير العدل حق إصدار الأوامر لهيئة السجون، تمنحها صلاحية التنصت على أي اتصال يتم بين المعتقل ومحاميه، بعد شهادة من وزير العدل بأن هناك شكا موضوعيا في أن السجين يستخدم ذلك الاتصال لتسهيل أعمال إرهابية. كما صار من حق هذه الوزارة أن تطلب من المحكمة فرض السرية على جلسات الاستماع في قضايا الهجرة، إن كان هناك مصلحة دون أن تحدد نوعها أو تستدل عليها، كما تطلب من القضاء منحها سلطات واسعة في استخدام الأدلة السرية في محاكمة المتهمين بانتهاك قوانين الهجرة، وقد كرس هذا المبدأ قانون الإرهاب الصادر سنة 1996، الذي يسمح باستخدام أدلة ضد المتهم دون اطلاعه عليها أو حتى إطلاع محاميه.[3] وفي كل ذلك مساس بحقوق المتهم وضمانات المحاكمة العادلة.

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 11،12.
(2) المرجع نفسه، ص 14، 15.
(3) المرجع نفسه، ص 17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبهذا الصدد خاضت الجزائر تجربة كبيرة [illegible] حالة الطوارئ لمدة سنة بموجب مرسوم رئاسي من الدستور، وفي سنة 1993 تم تمديد هذا الإجراء الاستثنائي، علما أن هذا الوضع فيه الكثير من التقييد للحقوق وحريات الإنسان.كما أحدثت ثلاث جهات قضائية تدعى المجالس القضائية الخاصة تتكون من قضاة محترفين، وذلك بموجب مرسوم تشريعي رقم 03/92 مؤرخ في 30 سبتمبر 1992، اشتغلت من سبتمبر 1992 إلى فيفري 1995، فلم تدم طويلا وأحيلت اختصاصاتها إلى الجهات القضائية العادية وفي ذلك كفالة لضمانات المحاكمة العادلة.

وبالنسبة للمحكمة واللجنة الأوروبيتين لحقوق الإنسان اللتين أنشئتا في إطار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان موقفا متميزا بهذا الخصوص. بحيث يرجع لهما الفضل في وضع بعض الضوابط على سلطات الدولة في مكافحتها للإرهاب بالقدر الذي تظل به هذه الحقوق بعيدة عن الجور. حيث نصت على ذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في مادتيها (5،3) فالمادة 3 تضمنت حظر التعذيب والعقوبات والمعاملات غير الإنسانية أو المشينة بشكل مطلق لا يحتمل أي استثناء، كما نصت المادة 5 على أنه في حالة الخطر الذي يهدد حياة الأمة أو الدولة الطرف في الاتفاقية فإن لها الحق في اتخاذ تدابير مخالفة للاقتراحات المنصوص عليها في الاتفاقية بالقدر الضيق الذي تتطلبه الظروف، بشرط ألا تكون هذه التدابير متناقضة مع الالتزامات الأخرى النابعة من القانون الدولي.[1] فضلا عن أن اتفاقية تسليم المجرمين بين دول الاتحاد الأوروبي لسنة 1996، لا توجب التسليم إذا كان لدى الدولة المطلوب منها التسليم أسباب جادة في الاعتقاد بأن طلب التسليم مقدم بالفعل لأغراض ملاحقة أو معاقبة الشخص لاعتبارات الجنس، أو الدين أو الجنسية أو الآراء السياسية، أو أن وضع هذا الشخص سيكون أسوء نتيجة أحد هذه الأسباب.[2]

غير أنه تجب الإشارة قبل ذلك إلى أنه في ظل العولمة حدث تغيير كبير يخص مجال تطبيق قانون العقوبات، حيث تم انتهاك مبدأ إقليمية قانون العقوبات، والذي أعتبر من قبل البعض انتهاكا بدوره للسيادة. حيث أصبحت تقبل الدعاوي المرفوعة ضد رؤساء الدول بما فيهم السابقين، عن أعمال ارتكبت داخل دولهم فيها مساس بحقوق الإنسان وحرياته أمام محاكم دولية وذلك لأول مرة في التاريخ.[3] نذكر بهذا الصدد المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب اتفاقية روما المبرمة سنة 1998، التي تعد خطوة ايجابية لحماية حقوق الإنسان، وإن كانت هناك بعض الانتقادات التي تقلل من الوثوق بها.

ثانيا: الحريات الشخصية.

---

(1) حسنين المحمدي بوادى: المرجع السابق، ص 69.
(2) المرجع نفسه، ص ص 70، 71.
(3) - Mr Med ISSAAD: mondialisation des droits le l'homme, actes des journées détudes:"Droit de l'homme institutions judiciaires et état de droit" observatoire national des droits de l'homme, Alger, 2000, P13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الحريات الشخصية التي نقصدها بالدرا
وســـرية المراسلات، وهي مسائل تتعلق بالحقوق
الجرائم أصبحت هذه الحريات نسبية بمعنى أن انت
الحالات التي يجيزها القانون.

أ- حرمة المساكن.

يقصد بحرمة المسكن المكان الذي تثبت له الحرمة بيت السكن المنزل وتوابعه، والذي يقيم فيه الإنسان بصورة دائمة أو مؤقتة مالكا كان أو مستأجرا، وهو المكان الطبيعي الذي يأوي إليه الشخص ليقيه من حر الصيف وبرد الشتاء وعيون المارة، وهو موضع أسراره ومستقر عائلته.[1] ويقصد بها أيضا عدم جواز اقتحامها أو تفتيشها رغما عن صاحبها إلا في الحدود التي يسمح بها القانون. ويجيز القانون ذلك لرجال السلطة العامة كإجراء استثنائي تقتضيه العدالة كالقبض على المتهم أو المجرم الهارب، أو معاينة أدوات أو مكان الجريمة، خاصة في بعض الجرائم كالدعارة ولعب القمار... الخ، ويبيح القانون اقتحام المساكن عند الضرورة كالحريق.[2] وقد نص الإعلان العالمي على الحق في حرمة المسكن في المادة 12 التي جاء فيها «لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات». بينما تضمنت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ذلك في المادة 17 التي تنص على أنه «لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس».

ب- سرية المراسلة.

لقد كفل كل من الإعلان العالمي والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية هذا الحق، وذلك في المادتين السابق الإشارة إليهما في النقطة الأولى وهما على التوالي المادة 12و17. لكن ما المقصود بحرية المراسلات؟ مضمون هذه الحرية عدم جواز مصادرة أو اغتيال سرية المراسلات بين الأفراد، لما يتضمنه ذلك من اعتداء على حق ملكية الخطابات المتضمنة لهذه المراسلات، ولما في ذلك من انتهاك لحرية الفكر وحرمة الحياة الخاصة للأفراد وأسرارهم، ويلحق بالمراسلات الكتابية كل ما يقوم مقامها كالمكالمات الهاتفية حيث يحظر التصنت عليها كقاعدة عامة.[3] غير أنه قد تفرض استثناءات على مبدأ سرية المراسلات لداعي حماية المصلحة العامة للمجتمع، وذلك في أحوال حددها القانون منها سلطة قاضي التحقيق بمصادرة الرسائل والاطلاع على محتواها وذلك في سبيل إتمام تحقيق تم البدء في تكوينه، مراقبة رسائل المساجين، المراقبة في وقت الحرب

---

(1) هاني سليمان الطعيمات: المرجع السابق، ص127.
(2) حمود حمبلي: المرجع السابق، ص37.
(3) المرجع نفسه، ص 39.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والأزمات الخطيرة، وتختلف هذه الحالات من نظ

ثالثا: تأثير العولمة على حرمة المسكن وسرية المراسلات.

إن تأثير العولمة على حرمة المسكن وسرية المراسلات سيتم إبراز أهم ملامحه، من خلال مظاهر قوتها إذ دعمتها وزادت في خطورتها والتي تتمثل في ظاهرة الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب، وهما ظاهرتان سبق تفصيلهما في المطالب السابقة. ففيما يخص الجريمة المنظمة فإنها تسببت في خرق بعض الدول لأبسط قواعد حقوق الإنسان فيها، ذلك أن الحكومات وبهدف مكافحة هذه الجرائم والقبض على أفراد شبكاتها، قد أقرت قوانين تبيح التنصت على المواطنين سواء في مكاتبهم أو منازلهم،[2] وفي ذلك اعتداء على حرمة المسكن وسرية الحياة الخاصة.

أما فيما يخص ظاهرة الإرهاب فسنعود مجددا لوضعية هذه الحريات الشخصية في الولايات المتحدة الأمريكية كمثال نظرا لبروز قوانينها في هذا المجال. فالقانون 56 للكونغرس 107 قد وسع إمكانية القيام بعمليات التفتيش والتصنت في عدد كبير من الحالات، وامتد هذا الإجراء ليشمل ليس الشخص المستهدف فحسب وإنما أشخاص آخرين تشك أجهزة الأمن في أن لهم علاقة به. كما فرض هذا القانون على المؤسسات المدنية وعلى رأسها الجامعات التعاون الوثيق مع أجهزة الأمن وإمدادها بكل ما تطلبه من معلومات، وإلزامها بتقديم الملف الخاص بأي طالب دون إخطاره إذا طلبته أجهزة الأمن، وكذلك مراقبة الاتصالات الإلكترونية الخاصة بالجامعات، وهو ما ينطبق بالضرورة ليس فقط على الطلبة وإنما على كل من يعمل في الجامعة ويتعامل معها، بعبارة أخرى فإن كل المراسلات التي تتم مع الجامعات تصبح متاحة لأجهزة الأمن.[3] وفي كل ما سبق اعتداء على سرية المراسلات وكذا حرمة الحياة الخاصة، إضافة إلى الاعتداء على حرية البحث العلمي، وهي كلها حقوق وحريات مكفولة في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان.

---

(1) حسن ملحم: المرجع السابق، 56.
(2) محمد مقدادي: المرجع السابق، ص 56.
(3) منار الشوربجي: المرجع السابق، ص ص 12، 13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثالث: تأثير العولمة على حقوق الإنسان

على خلاف الحقوق المدنية للإنسان تعتبر ا
وهي مقررة لمصلحة الفرد والوطن معا مقرونة
مقررة للمواطنين دون الأجانب والبالغ الراشد دون الصغير أو المجنون، وقد يشترط فيه سن معينة أكبر من سن الرشد العادي كما قد تشترط شروط أخرى محددة بالدستور، ومحل دراسة هذه الحقوق هو القانون الدستوري وهناك من يحصرها في الحقوق التي تبيح للمواطنين حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدهم، وأهمها الحق في الانتخاب، الحق في الترشح، الحق في التعددية الحزبية، الحق في تأليف النقابات والجمعيات، الحق في الاجتماع، حق الشعوب في تقرير المصير.[1]

وبعد أن فرغنا من مسألة تأثير العولمة على حقوق الإنسان المدنية نتعرض في هذا المبحث لتأثيرها على حقوق وحريات الإنسان السياسية، مع التركيز على الحقوق التي لمسنا فيها هذا التأثير بشكل واضح. وأهم وأول هذه الحقوق الحق في تقرير المصير في جانبه السياسي الذي خصصنا له المطلب الأول، حيث نطلع فيه على مضمون هذا الحق وعلاقته بحقوق الإنسان، ثم نتعرف إلى التغيرات الناجمة عن ظاهرة العولمة في مفهوم السيادة ووظائف الدولة، مما أدى مباشرة إلى التأثير على حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي. حيث يشير معظم الدارسين في علم العلاقات الدولية إلى أن الدولة الوطنية القومية النامية في ظل عصر العولمة تحديدا، ستتمتع بحكم تبعيتها السياسية بالحكم الإداري الذاتي في دائرة إقليمها الدولي حسب الظروف، وستمنع من حقها في تقرير مصيرها السياسي بذاتها حسب مفهوم القانون الدولي العام، وستمنع أيضا من تحريك قرارها السياسي النهائي لحماية أمنها القومي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[2] خلافا لما ورد في المادة الأولى في كل من الاتفاقيتين الدوليتين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما استدعت النزاعات العرقية والطائفية والقبلية التي تعمقت بفعل العولمة، التدخل الإنساني الذي أصبح له صبغة جديدة في ظلها وبواعث خفية، تستوجب القول بخضوع استعمالاته لازدواجية المعايير مما أثر أيضا في حق تقرير المصير السياسي. بينما نتعرض في المطلب الثاني لحرية الرأي والتعبير وحرية التجمعات وتأثير العولمة عليها، حيث تختلف وجهات النظر بشأن تصنيف هذه الحريات حيث يصنفها اتجاه ضمن الحقوق المدنية، بينما يعتبرها اتجاه آخر حقوقا سياسية، وقد اخترنا التعرض لها في هذا المبحث لتعلقها أكثر بالحقوق السياسية.

ولما كان للديمقراطية علاقة مباشرة بكل من الحق في تقرير المصير[3] وكذا الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع، فقد آثرنا التعرض لها في المطلب الثالث من هذا

---

(1) بودور محمد: المرجع السابق، ص 11.

(2) يحي أحمد الكعكي: الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002، ص 209.

(3) محمد بوسلطان: مبادئ القانون الدولي العام، دار الغرب- وهران، الجزائر، الجزء 2، 2002، ص 297.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث رغم النقاشات القائمة بشأن طبيعتها كحق [illegible] العولمة بكافة جوانبها لمساتها وتأثيراتها على [illegible] التعامل الأمريكي مع هذه القضية. وما يدعم اتجاه [illegible] الحقوق والحريات السياسية، حيث تتفق الأنظمة المعاصرة على أن الحرية السياسية هي التي تؤمن قيام الديمقراطية بشكل فعلي وعملي.[1] كل هذه المسائل وما يرتبط بها سنتعرض لها فيما يلي.

المطلب الأول: الحق في تقرير المصير السياسي.

بعد الحرب العالمية الثانية أعتبر ميثاق الأمم المتحدة أول خطوة لتدوين حقوق الإنسان والشعوب في تقرير مصيرها لأول مرة، كما أعطت الجمعية العامة للأمم المتحدة تفسيرا قانونيا يخص تقرير المصير، عند مباشرة النظر في قضية فلسطين سنة 1947، مضمونه أن الوطن القومي اليهودي والانتداب على فلسطين يتعارضان مع تقرير المصير. وفي قرار للجمعية العامة رقم 3246 في دورتها 29 بتاريخ 1974/11/29 أكد شرعية كفاح الشعوب، للتحرر من الاستعمار والقهر الأجنبي بكافة الوسائل المتاحة. ثم توسع مفهوم هذا الحق بعد ميثاق الأمم المتحدة وأصبح يعني حق كل شعب في حكم نفسه بنفسه واختيار نظامه بحرية. وأصبح جانبه السياسي يتشكل أولا من حق الشعوب في أن تقرر مصيرها ضمن الأسرة الدولية، وثانيا من حق الشعوب في أن تختار وتطور بحرية تجربة النظام السياسي الداخلي الذي يتوافق مع طموحاتها وأهدافها السياسية، حاليا أصبح هذا الحق أساس ومنطلق الحق في الاستقلال والسيادة إضافة إلى أن الحقوق الأخرى تتفرع عنه. وفي معناه الواسع يقصد به ضرورة قيام الدول بإجراء انتخابات حرة ونزيهة لضمان وجود حكومة تمثل المنتخبين تمثيلا كاملا، كما يسمح جانبه الداخلي للمواطنين بالاحتجاج على القمع والتسلط.[2]

وقد اختلف الفقه حول تحديد ماهية حق تقرير المصير وقيمته القانونية ومن بين أبرز الاتجاهات التي أوضحت ماهيته، الاتجاه القائل بوجود صورتان لحق تقرير المصير تحكم إحداهما قواعد القانون الداخلي، بينما تخضع الثانية لقواعد القانون الدولي. ومضمون الصورة الأولى لهذا الحق يتمثل في حق الأمة في اختيار شكل الحكم الذي يلائمها، ويختلف تطبيق هذا المبدأ باختلاف التنظيم الدستوري، لكنه يفترض بالضرورة قيام هيئات تمثله ونظام التصويت العام، أما الصورة الثانية لحق تقرير المصير والتي تخضع لقواعد وأحكام القانون الدولي، تبدو في مظهرين هما حق الشعب في الاستقلال وحقه في الاتحاد مع الكيانات السياسية الأخرى.[3] وفي نظرنا يعتبر هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات إلماما بجوانب حق تقرير المصير، إذ حصره في صورتين الصورة التي تعنينا أكثر في دراستنا هي الصورة الداخلية، على اعتبار أغلب الشعوب حاليا تتمتع باستقلالها بفضل كفاح شعوبها المرير ضد الدول الاستعمارية.

---

(1) حسن ملحم: المرجع السابق، ص 90.
(2) عمر سعد الله: المرجع السابق، ص ص 53، 54.
(3) مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم: المرجع السابق، ص 312.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا: علاقة الحق في تقرير المصير السياسي بح

تجمع بين حق تقرير المصير السياسي وحق
غير الممكن احترام حقوق الإنسان لدرجة أن كل
والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نصت على هذا الحق في مادتها الأولى.[1] وذلك بنفس الصياغة والتي لم تفرق بين حق تقرير المصير السياسي أو الاقتصادي بمعنى أنها نصت عليه بصفة مجملة. لكن بما أننا بصدد دراسة تأثير العولمة على الحقوق السياسية والمدنية في هذا الفصل، سنقتصر على التعرض إلى حق تقرير المصير في جانبه السياسي بينما نترك دراسة جانبه الاقتصادي للفصل الثاني. حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية على أنه «لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي...». كما اعترفت الجمعية العامة في القرار رقم 1514 المتعلق بإعلان منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة، في دورتها 15 المنعقدة بتاريخ 14 ديسمبر 1960، بأن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي أو سيطرته أو استغلاله يعتبر إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويهدد قضية السلام والتعاون في العالم.[2]

وقد اقترن تقرير المصير بعدة مفاهيم توضح العلاقة أكثر بين حق تقرير المصير السياسي وحقوق الإنسان وفي مقدمتها ارتباطه بمفهوم تصفية الاستعمار الذي عرف معنى قديم وآخر حديث، بحيث أن كليهما يمثلان واقعا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا يتجلى في علاقات قانونية مبنية على السيطرة والاستغلال، فالاستعمار القديم يمكن تعريفه بأنه «سيطرة دولة سياسيا واقتصاديا على دولة أخرى، تتم بعد استخدام القوة على أساس أن تكون سلطة الدولة بيد الدولة الغازية»، أما الاستعمار الجديد فيعبر في رأينا عن «أسلوب السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير المباشرة تملكه دولة ما أو شركاتها ضد دولة أخرى»، لذلك فالاستعمار يمثل إهانة لضمير الإنسان وكرامته لأنه سبب من أسباب الرق والممارسات الشبيهة به، أو بتعبير السيد بنيامين ونكر المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات أنه يعتبر شكل من أشكال الرق الجماعي. غير أن نوعية الاستعمار لم تغير موقف القانون الدولي المعاصر بشأنه، الذي اعتبره بكل مظاهره جريمة تشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة.[3]

ويمكن الاعتراف بحقيقة أننا حاليا نعيش في ظل الاستعمار بمفهومه الحديث الذي من خلاله نلمس مساس كبير بحقوق الإنسان. كما اقترن أيضا تقرير المصير بإنهاء الإكراه الاقتصادي وكذا بعدم إبرام المعاهدات غير المتكافئة، وهي مسائل يمكن التعرض لها في الفصل الثالث بصدد الحديث عن تقرير المصير الاقتصادي. وفي ما يلي سنتعرض لتأثير العولمة على هذا الحق وأشكال ذلك التأثير من خلال عدة نقاط.

---

(1) عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 85.
(2) المرجع نفسه، ص 190.
(3) المرجع نفسه، ص ص 168، 169.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا: تأثير العولمة على حق تقرير المصير السي

لقد أدت العولمة بفعل ضغوطاتها ونتائجها إ
المجالات، مما يؤدي بالقول أن مفهوم سيادة الدو
في تقرير مصيرها السياسي لم يعد كما كان في السابق. وذلك بسبب الانفتاح الاقتصادي وتدخل الشركات المتعددة الجنسيات في صنع السياسات والقرارات السياسية للدول التي تمارس فيها أنشطتها التجارية. فالعولمة في جانبها السلبي تتضمن عواقب خطيرة تتجسد في تهميش دور الدولة، ومن ثم غياب خدماتها الأمنية والصحية والثقافية والضوابط الحاكمة للسلوك، ومن ثم تظهر قوى الاستغلال والانتهازية والقهر والفوضى والجريمة المنظمة، وتنمو آليات ووسائل تضر خاصة مصالح الشعوب التي تنتهج العزلة والتهميش والخروج من تيار العولمة.[1] غير أن السؤال المطروح ما هي مكانة ومصير الدولة في ظل العولمة بعد تراجع دورها وسيادتها؟ وما هو واقع تأثير ذلك على الحق في تقرير المصير السياسي؟ كل ذلك سيتضح من خلال العناصر التالية.

أ- مكانة الدولة في ظل العولمة:

إن الواقع العملي في ظل العولمة كشف عن تغير في سيادة الدولة ووظائفها، بفعل ما نجم عنها من عجز اقتصادي واجتماعي وحتى السياسي.

1- من حيث السيادة.

إن العولمة من هذا المنظور هي إضعاف فاعلية ودور الدولة، واعتبار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا في صنع قراراتها السياسية، فتوزعت السلطة داخل الدولة والتي كان من المفترض أن تنفرد بها لوحدها، مما يعني أن مبدأ السيادة آخذ بالتآكل نتيجة تزايد علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة فتصبح حرية الدولة ناقصة. وصاحب هذه العملية عملية إعادة توزيع أخرى للقيم التي كانت لها في السابق مرجعية واحدة، تطرحها سلطة الدولة بمقتضى صلاحيتها السياسية فهي التي تحدد ما هو ايجابي وسلبي من تلك القيم. أما في ظل العولمة فتتعدد المرجعيات مع تعدد المستويات ونوعيات السلطة، فقيم الدولة قد لا تتطابق مع قيم الشركات متعددة الجنسيات بما تملكه من صلاحيات تتجاوز سلطة الدولة، وتختلف كذلك عن القيم التي تحكم تنظيمات الجريمة أو شبكات الإرهاب، فليس بالضرورة ما هو سلبي في نظر الدولة هو كذلك في نظر مرجعية أخرى من المرجعيات القائمة، فإعادة توزيع السلطة في ظل العولمة كشفت عن تركيبة مختلفة في النظام القيمي الجديد فأدى ذلك إلى عدة توترات.[2]

فالسيادة الوطنية والعولمة نقيضان لا يجتمعان لأن السيادة في ظل العولمة هي للمركز أي للقطب الواحد، مما يلغي سيادة الأطراف وخاصة الدول النامية (دول الجنوب)، نظـــرا لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على خياراتها ومقدراتها، وتراجع

---

(1) محسن أحمد الخضيري: المرجع السابق، ص 130.

(2) شكيب جوهري/ عبد الرزاق دحدوح: سيادة الدول في ظل العولمة، مجلة النائب: العولمة وتجلياتها، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، عدد1، 2003، ص94.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أهمية الحدود السياسية والاقتصادية والجمركية للد
إلى توحيد العالم ولكن أية وحدة؟ أكيد أنها الوحد
بيرمان" بقوله « إنها الوحدة التي تقذف بنا جمي
والتناقض والغموض والألم الشديد بصورة أبدية. وحدة تجعلنا تحت وطأة الهلع والخوف حيث نواجه عالما كل ما هو صلب فيه يتبدد ويتحول إلى أثير».[1]

من تأثيرات العولمة على سيادة الدولة أيضا تغير المفاهيم بما يخدم الدول الكبرى، إذ تراجعت القضايا التقليدية كالصراع بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، وظهرت قضايا جديدة وفق منظور أمريكي تتعلق بالسيادة والأمن والديمقراطية والعدوان والتدخل الدولي. ففيما يخص مفهوم السيادة فقد تغير من مبدأ المساواة السيادية بين الدول الأعضاء ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى السيادة المقيدة، نظرا لتنامي التأثير والاعتماد المتبادل بين الدول، وعدم إنفراد الأنظمة الحاكمة بتحديد نطاق الشأن الداخلي. ودليل ذلك ما نشهده من انتهاكات باسم الدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم الدعم للإرهاب للإطاحة بالنظم الحاكمة وخلق بؤر التوتر وعدم الاستقرار، لإتاحة فرص التدخل فيما بعد باسم المجتمع الدولي دون إطار مرجعي أو قانوني أو سياسي والمرجعية الوحيدة في ذلك هي القوة والهيمنة. التي توسعت في استخدامها الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى الحفاظ على الشرعية الفردية والجماعية والأمن العالمي، والأمثلة عديدة في هذا المجال كاستخدام القوة المسلحة من طرف الحلف الأطلسي في كوسوفو، قصف العراق وليبيا والسودان دون تفويض من مجلس الأمن بحجة محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن الجماعي للمجموعة الدولية.[2]

أما فيما يخص التغيير الحاصل بشأن مفهوم العدوان والذي انحصر مفهومه سابقا في كل عمل عسكري غير مبرر أي غير مشروع تقوم به دولة أو أكثر ضد دولة أخرى أو أكثر، فقد اتخذ هذا المفهوم في ظل ظاهرة العولمة أشكالا متنوعة أكثر تعقيدا بما لا يمكن حصره، فمثلا قد يعد التلاعب في أسواق المال الدولية عدوانا وبالتالي لا بد من فرض عقوبات اقتصادية على دولة ما. وتعطيل مصالح الدول الكبرى أو عدم أخذها في الحسبان من طرف الدول المستضعفة يعتبر عدوانا، كذلك المطالبة بالحقوق في هيئة الأمم المتحدة تعتبر تطرفا وعدوانا، وعليه فلا بد من محاربة هذه الأشكال السابقة عن طريق التدخل المباشر أو غير المباشر باسم الشرعية الدولية، وباسم الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة وكذا حقوق الأقليات بفرض عقوبات اقتصادية أو جوية أو التدخل بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك، وعليه تغير مفهوم العدوان وأصبح مفهوما مرنا تكيّفه الدول الكبرى حسب مقتضيات مصالحها الشخصية.[3] ويمكن تصور ما ستؤدي إليه هذه التعديلات الطارئة على مفهوم العدوان من اعتداءات على حقوق الإنسان كافة وكذا حق الدول في تقرير مصيرها السياسي. هذا فيما يخص تأثير ظاهرة العولمة على السيادة الذي كانت له

---

(1) عبد اللطيف صوفي: العولمة وتحديات المجتمع الكوني، مطبوعات جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2001، ص37.
(2) محمد أمين لعجال: المرجع السابق، ص 69.
(3) المرجع نفسه، ص70.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نتائج وانعكاسات عدة على الحق في تقرير المصير

2- من حيث الدور.

يشهد دور الدولة تراجعا كبيرا في ظل اقتصاد العولمة خاصة فيما يتعلق بتوفير الرفاهية لرعاياها، بفعل نتائج الاعتماد الاقتصادي المتبادل في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار المباشر، وتوسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وهي ظواهر تشجعها ظاهرة العولمة، إضافة إلى سرعة حركة النقود والسلع والصور والناس والأفكار وحتى الأمراض والتلوث عبر الحدود الوطنية. وبإنشاء النظام العالمي للاتصالات بالأقمار الصناعية صار من الممكن إنشاء سوقا للنقود يستمر في العمل لمدة 24 ساعة، وهكذا ستواجه الدول ضغوطا كثيرة من الأعلى من قبل القوى الاقتصادية العالمية، ومن الأسفل من طرف الشعوب (الأقليات، القبائل الجماعات الاثنية) التي تحرضها المعلومات الواردة من الخارج بشأن التمتع بالحقوق والاستقلال والمشاركة في تنظيم الدولة، وبمجرد أن يصبح للتجارة والاستثمار الأجنبيين حرية عبور الحدود الدولية، يمكن للأسواق المالية العالمية أن تولد ضغطا اقتصاديا يطغى على السيادة الوطنية.[1]

كما تتيح العولمة للشركات خاصة المتعددة الجنسيات الانتقال إلى أوطان أخرى أقل استفزازا، وخوفا من احتمال مغادرتها تمتنع الحكومات عن اتخاذ خطوات تفرض مسؤوليات اجتماعية أساسية على الشركات الكبرى. لكن في ظل اقتصاد عالمي بلا حدود تبتز هذه الشركات الحكومات وتهددها بنقل مشاريع استثماراتها منها في حالة فرضها لمعايير متشددة، وتتجه إلى البلدان التي لا تطالب مشروعات الأعمال بقبول هذه المسؤوليات، ومن ثم فالتكامل العالمي يضعف قدرة الدولة على تمويل التقدم الاجتماعي وتوزيع الدخل على نحو أكثر إنصافا ودفع أجور الحد الأدنى، وتقديم المعاشات والمنافع الصحية، والوفاء بمعايير حماية البيئة.[2] وهذا الوضع يضر بحقوق العمال ويؤدي إلى المساس بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتحديد سياستها وقراراتها، لدرجة أن هذا التأثير قد يمتد للمساس بالحق في الحياة نتيجة رغبة الدول في الحفاظ على الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، واستجابة لذلك ستجعل لوائحها البيئية أكثر تساهلا وأقل كلفة.

وهكذا أجبر الانفتاح المالي الدول على التنافس في تخفيض الضرائب والإنفاق الحكومي والتضحية بالعدالة الاجتماعية. كما ساعد أيضا على التهرب من دفع الضريبة حيث صار تتبع هذه الثروات المتراكمة أمرا مستحيلا في الواقع العملي، وأصبح من المستحيل على المصارف في البلدان المختلفة أن تكشف عن تلك الحسابات الضريبية، أو تسمح بأي إجراء يمس سرية معاملاتها وإلا قامت هذه الشركات بنقل نشاطاتها إلى مناطق أخرى. وبناءا على ذلك أصبحت الدولة ملزمة بتخفيض الضرائب على الثروات

---

(1) إبراهيم نافع: المرجع نفسه، ص141.
(2) المرجع نفسه، ص 141.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والاستثمارات وخصخصة كل الخدمات المالية.[1]

من جهة أخرى يؤدي كل من صندوق النقد والبنك الدوليين دورا كبيرا لتدويل الدولة للعولمة وللرأسمال العالمي، في تكبيل البلدان المدينة وإضعاف دورها من خلال وصفات برامج التكييف الهيكلي، التي تفرض عليها سياسات اقتصادية لمصلحة الرأسمال العالمي. كفتح الأسواق لاستيراد الأغذية والأدوية الفاسدة والصناعات المضرة بالإنسان والبيئة والتسلح، فضلا عن الخصخصة التي تعني بيع الاقتصاد الوطني للرأسمال العالمي وتخفيض سعر العملة المحلية، مما يعني رفع الأسعار على المواد الضرورية وتجميد الأجور وإلغاء الحد الأدنى، وعدم ربط الأجور بالأسعار وتخفيض نفقات الحكومة على الخدمات مثل التعليم، الصحة، محو الأمية وتخلي الحكومة عن دعم السلع الأساسية وممارسة سياسة التقشف وتقليص عدد العاملين في الدولة، وإخماد أية معارضة وتشجيع إقامة الأنظمة الدكتاتورية أو إثارة الصراعات القبلية والاثنية والطائفية، حتى تفتح المجال للدول الامبريالية من القيام للتدخل المباشر بحجة حماية الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان مثل ما حدث في عدة دول.[2]

وبذلك ينخدع البعض بظاهرة العولمة فيؤمنون بأن تراجع دور وتدخل الدولة في الاقتصاد بشكل كبير، سيؤدي إلى تحقيق الازدهار فتزداد فرص العمل بصورة عفوية. وبناءا على هذه النظرة المحدودة تم هدم عدد كبير من المشروعات التي كانت إدارتها حكرا على الدولة داخل حدودها الوطنية. وتم فتح المجال أمام قلة ضئيلة تتسابق على جني الأرباح، فأضحت المنافسة هي كل شيء ولم تعد هناك أهمية لفرص العمل وأضحى العمال أدوات يمكن دفعها إلى الهاوية، فحينما تتم خصخصة خدمات البريد والاتصالات والكهرباء والماء والنقل ليتاجر بها دوليا، وتمنح الأسواق الحرية لاتخاذ القرار في كل الأمور ابتداء من التكنولوجيا وحتى أساليب حماية حقوق العمال، ستتسع حالات انتهاك الحق في تقرير المصير السياسي.[3]

نخلص من كل ما سبق لنعود إلى الإجابة عن السؤال الذي تم طرحه في البداية، والذي يتمثل في ما هو مصير الدولة بحكم تراجع سيادتها ودورها في ظل العولمة ؟ وهل يوجد مبررا لاستمراريتها أم ينبغي زوالها والتخلي عنها؟ أمام واقع تأثير ظاهرة العولمة على سيادة ودور الدولة اختلفت الاتجاهات بشأن مستقبل هذه الأخيرة، وبرز اتجاهان بهذا الصدد يقضي الأول بأن الدولة عنصر رئيسي في العلاقات الدولية وأن فرضية اختفاء الدولة مبالغة وقصور في استيعاب إفرازات العولمة، أما الرأي الثاني فقد ذهب إلى القول

---

(1) محمد الرميحي: العولمة وفخاخها: حتى لا تتحول الرأسمالية إلى حيوان شره، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، عدد484، 1999، ص 23.

(2) عثمان هندي/ نادية جبر: العولمة وسيادة الدولة الوطنية، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص ص189، 190.

(3) محمد الرميحي: المرجع نفسه، ص 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أنه ما من داع للإبقاء على الدولة التقليدية نظرا لت

ولعل أفضل من عبر عن مأزق الدولة الوطني [illegible] الأمريكي دانيال بل (Danial Bell)، والذي لخصه في عبارته المشهورة «الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى» (الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، المخدرات، الإرهاب) وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى بفعالية. إذن خلقت ظاهرة العولمة عالما مليئا بالتعقيدات لدرجة دفعت بالدولة إلى التركيز على المشكلات الكبرى، والتخلي من خلال الخصخصة عن المشكلات التي بدت لها صغيرة كالتعليم والرعاية الصحية والبنى التحتية...الخ، فكانت النتيجة هي عجزها عن أداء المهمات الكبرى لأنها اكتشفت أنها أصغر من المهمات وهنا تجسدت أزمة الدولة. فهذا الفشل أفرز قوتان تحلان محلها بشكل تدريجي، ففي الوظائف الصغرى أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التنوع الثقافي تحل محلها، بينما تندمج في مجال المهمات الكبرى الدولة مع الشركات العابرة للقوميات لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية.[2]

ولكن أمام هذه النظرة التشاؤمية لدور الدولة وتراجع مكانتها في ظل العولمة، فإن التجارب الأخيرة وبعض الأحداث العالمية أثبتت محدودية تأثيرها على الدولة، فقد فشلت مثلا في بناء اقتصاد قوي في دول جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، ماليزيا 1997-1998) التي تعتبر أول أزمة حقيقية للعولمة حدثت على الرغم من إقصاء الدولة من عملية البناء الاقتصادي، وقد أطلق على هذا الفشل عبارة إن العولمة أنشأت عملاقا بأرجل من طين. فالعولمة الليبرالية ما زالت بحاجة إلى الدول والدولة ليست ضد العولمة والعكس صحيح. كما أن عولمة بعض المسائل كقضايا البيئة، مسألة الأمن، الحد من التسلح، التزايد الديموغرافي، تحتاج بالتأكيد إلى سياسات وطنية ملائمة لتعاون دولي فعال، وعليه للعولمة إذا حدودها ودور الدولة ضروري لأنها ما تزال كيانا مؤثرا وفاعلا جد مهم على المستويين الداخلي والدولي.[3] ويذهب البعض الآخر من أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن الدولة القومية واستمرار سيادتها في مصلحة العولمة ومؤسساتها، وأنها مطلب لا يمكن للعولمة التنازل عنه لحاجة مؤسساتها إلى مجتمعات مستقرة سياسيا، اجتماعيا وثقافيا، حتى تتمكن من العمل بأمن لتحقق أهدافها ومصالحها، فالدولة ضرورة لتحقيق التوسع والاندماج الرأسمالي.[4]

بناءا على ذلك فالموقف الواجب اتخاذه من طرف الدولة الوطنية، هو التوجه إلى التعامل الرشيد مع ظاهرة العولمة على أساس أنها كفيلة بترويج ثقافة راقية، تقـــوم على

---

(1) مازن غرايبية: العولمة وسيادة الدولة الوطنية، الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 21.
(2) المرجع نفسه، ص27.
(3) شكيب جوهري/ عبد الرزاق دحدوح: المرجع السابق، ص ص 94، 95.
(4) مازن غرايبية: المرجع السابق، ص 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاحترام والاعتراف المتبادل على أساس التساو
الذات الكونية ولأنه لا يوجد خيار غير الدخول ال
ردود فعل الدولة الوطنية تنحصر في الوقوف في
الساعية إلى تفكيك المجتمعات، والقضاء على أعرافها وقيمها وطمس معالم هويتها. وذلك دون إغلاق منافذ وصول المعلومة، والعمل على تنمية الحس الوطني والاعتزاز بالانتماء، وإظهار ايجابيات المساهمة الوطنية في الإثراء العالمي اجتماعيا واقتصاديا وإعلاميا. والعمل على الاستفادة من العولمة الايجابية، وتسخيرها لخدمة المجتمع ومسايرة التطورات مع السعي لاكتساب التكنولوجيات الحديثة بدعم البحث العلمي، وتكوين القدرات البشرية المؤهلة لنشر فكرة أن الاختلاف مصدر ثراء وإثراء.[1]

من كل العناصر التي تعرضنا لها والتي نلمس من خلالها تأثير العولمة على مفهوم السيادة ودور الدولة، نستنتج بأنه لم يعد هناك مجال للقول بوجود سيادة مطلقة للدول، ولم يعد للدولة مسؤولية كبيرة اتجاه مواطنيها بعد تخليها عن عدة سياسات لصالحهم وفي نفس الوقت لحماية حقوقهم كبشر. ومن ذلك تخليها عن سياسة دعم المنتجات والحاجات الأساسية للإنسان، فتدهور بذلك الحق في الحياة أعظم حق في الوجود نتيجة تفشي الفقر وسوء التغذية والأمراض، كما تدهور الحق في التعليم الذي كان الجزء الأكبر من تحمل أعباءه يقع على عاتق الدول...الخ.

وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن لتأثير العولمة على سيادة الدولة ودورها، أثر مباشر على الحق في تقرير المصير السياسي للشعوب وكذا الحقوق السياسية الأخرى، إذ لم تعد الدولة في ظل العولمة المقرر الوحيد لنظمها وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولم يعد هذا الجهاز الممثل لإرادة الشعب والمجسد لحقوقه السياسية (كحق الانتخاب، وحق التمثيل والمشاركة في الحكم) يسير على نحو طبيعي في ظل الضغوطات التي تفرضها ظاهرة العولمة.

ب- القرار السياسي والسياسات العامة في ظل العولمة:

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ظاهرة العولمة، على خلق مناخ سياسي مشابه لما هو موجود في البلدان الغربية المتقدمة، على الطريقة التي تمكنها من تسخير العملية السياسية لصالح الأهداف الاقتصادية للفئات الفاعلة. ولعل أبرز هذه الوسائل هي العمل على تقليص دور الدولة، من أجل أن تمارس الأطراف الاقتصادية للفئات الفاعلة دوليا نشاطها بحرية تامة.[2] مما يبين أن القرار السياسي والسياسات لم تعد تتخذ من قبل الدولة وفق إرادتها وحريتها.

فالقوى الاقتصادية المسيطرة على ظاهرة العولمة تعمل على إشاعة أن هدفها يتمثل

---

(1) أحمد حلواني: التغيرات الدولية الراهنة وأثرها في الإعلام والثقافة العربية، ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 273، 274.

(2) ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص 100.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في تطوير مبدأ الاعتماد المتبادل والذي انتشر في
المشترك بين الشعوب والحضارات وابتداع آليات
التي تفوق إمكانياتها وقدراتها، إلا أن الواقع يكشف
إلى نقل هذه الأزمات وإدارتها من سياقها الوطني إلى سياقها المعولم، الذي تنفرد فيه إرادات وآليات محددة تمثل تحالف الشركات المتعددة الجنسيات مع الحكومة الأمريكية في التسوية والإدارة، فنحن إزاء ما يسميه الدكتور برهان غليون بـــ «ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، التي يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية، المكونة لهذه الدائرة المدمجة وبالتالي لهوامشها أيضا».[1] فهذا التحالف قد يؤدي إلى المساس بحق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي تحت غطاء التغلب على المشاكل المشتركة.

من جهة أخرى تسببت ظاهرة العولمة الاقتصادية في ضياع حرية الإرادة والقرار من أيدي القادة السياسيين، بعد أن استولت عليها جماعات الضغط الاقتصادي. فعوض أن تدعم العولمة الديمقراطية كما جاء في شعاراتها تسببت في انهيارها، بفعل فشل الأحزاب السياسية في الوفاء بعهودها للجماهير والتي من أهمها ضمان توفير فرص عمل تحافظ على الحد الأدنى للحياة المعقولة. إضافة إلى أن القوة الشرائية أو الاستهلاكية ستضعف نتيجة البطالة، ورأس المال ذاته الذي يحقق أرباحه المتصاعدة نتيجة التكنولوجيا المتقدمة ونقص الأيدي العاملة وتراجع الأجور، سيصبح مكدسا بدون طلب لتراجع القدرة الشرائية. فيصبح مجرد أوراق مالية لا قيمة لها لفقدانها الطاقة الإنتاجية المادية التي ترمز إليها.[2] كما أن التأثير على الأحزاب السياسية ومشروعاتها يؤدي بدوره إلى انتهاك الحق في تقرير المصير السياسي. باعتبار أن الأحزاب السياسية هي ممثلة لإرادة الشعوب وطموحاتها، وهذه الإرادة والطموحات محكوم عليهما مسبقا بالفشل في ظل العولمة التي تتحكم في مسارها الأقطاب الكبرى.

ج – وضعية الحكام في ظل العولمة.

لم تترك العولمة مجالا إلا وتركت بصماتها عليه، فحتى رئيس أو قائد الدولة التي تكون مستهدفة أصبحت تتحكم في وضعيته وعهدته التمثيلية، فلم تعد هذه المسائل مرتبطة بالشرعية الداخلية وحدها. أي لم يصبح الشعب هو صاحب الكلمة الأخيرة والوحيدة التي يخضع لها الرئيس، وإنما يتعلق ذلك أيضا بالشرعية الدولية التي تفسرها الولايات المتحدة الأمريكية وفق مصالحها الخاصة. فشرعية النخب السياسية في إطار العولمة تستدعي التمييز بين شرعيتها الداخلية المشروعة، والتي تتمثل في تعزيز أو على الأقل الحفاظ على إيمان المواطن بشرعية نخبه، وبين شرعيتها الخارجية المفروضة والتي تتمثل في الاستجابة لمتطلبات النـــظام الدولي التي تتضاعف بازدياد التنازلات مما يكـــرس تبعـــية

---

(1) أحمد ثابت: العولمة والخيارات المستقلة، سلسلة كتب المستقبل العربي (64): العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص 246.
(2) نبيل راغب: المرجع السابق، ص 189.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحاكم لهذا النظام الدولي.

وما يجدر بيانه أن هناك فرق بين التبعية [illegible] في إطار العولمة فالأولى ترجع إلى عوامل موضوعية كالتبادل غير المتكافئ وتنمية التخلف، بينما الثانية تستند إضافة إلى هذه العوامل الموضوعية إلى عوامل ذاتية مرتبطة بالحاكم والنخب السياسية في الجنوب عموما، تتمثل في التشبع بما يروج حول فرص العولمة وبالتالي تجاهل طبيعة العلاقات الدولية أو إقناع الحاكم بأن الثروة وليس الثورة هي التي أصبحت مصدر الحكم والسلطة. وفي هذا الإطار يمكن القول أن "المكيافيلية" صارت تقود في هذه العولمة السلوك السياسي بالنسبة للرأي العام الداخلي، مما يعزز شرعية الحاكم المفروضة على حساب شرعيته المشروعة، نظرا لابتعاد الحاكم عن المحكوم بسبب هذا السلوك.[1] فكلما ازدادت تنازلات الحاكم لصالح النظام الدولي الساري وفق إرادة القيادة الأمريكية، كلما أعتبر حاكما شرعيا حتى لو تعارض ذلك مع مصالح الشعوب. وفي ذلك مساس بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وهكذا أصبح من الواضح في ظل انتصار قيم السوق الليبرالية وانتشار مفهوم "الأمركنة"و "الغربنة" أن دور الدولة في صناعة قرارها، أو معالجة مشاكلها الداخلية بمنأى عن التزكية الدولية (والأمريكية بالتحديد) قد صار من المحظورات.[2]

فلم يعد بوسع الحكومات إخفاء أي شيء أو أي إجراء أو سياسة تتخذها لتسيير شؤونها، في ظل عصر العولمة بسبب ثورة المعلومات التي وإن كان لها جانب ايجابي في كشف انتهاكات حقوق الإنسان واستبداد سلطات الدول، إلا أنها أثرت سلبيا على حق الدول في تقرير مصيرها. ففي السابق كانت السلطة السياسية تتحكم في حركة المعلومات بينما في ظل ظاهرة العولمة تكثر المعلومات وتفيض على الملأ، ويصبح المجتمع مهتما بالاطلاع على ما كان ذات يوم أسرار خاضعة للحراسة، فإن الاستراتيجيات السياسية المبنية على المنع المحكم للمعلومات لم تعد تعمل بزوال الحواجز أمام المعلومات. فحاليا توجد سوق عالمية للمعلومات تشمل مشروعات يتزايد طابعها الدولي فهي تخرب بصورة فعالة سلطة الحكومة، وهذا التدفق للمعلومات سيزداد باستمرار التحديثات الجديدة في معدات البث التلفزيوني، التي تقوم الآن بتحويل العالم بأسره إلى سبق صحفي للأنباء المحلية. وعليه فإن عصر المعلومات يفرض إعادة بحث ما يشكل السيادة.[3]

د- البعد القانوني والقضائي للعولمة:

إن المجال القضائي والقانوني يمثلان جانبا من سيادة الدولة وجانبا من جوانب تقرير مصيرها، وحاليا لم تعد هذه الأخيرة تنفرد بتشريع القوانين والمبادئ بكل حرية، بل أصبح

---

(1) عبد القادر محمودي: تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية على الدولة الوطنية، الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 420.

(2) صالحي العيد: العولمة وتأثيرها في مفهوم السيادة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص77.

(3) إبراهيم نافع: المرجع السابق، ص ص 140، 141.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ذلك يرتبط بالتشريعات الدولية التي يفرضها تيار

فقد أثرت العولمة بشكل كبير على القوانين [illegible] وبدأ الاتجاه إلى توحيد المجموعات القانونية والمفاهيم والمصطلحات القانونية، بل وازداد دور التشريعات الدولية في حكم العلاقات بين الدول وداخل نطاق كل دولة أيضا. كما حدثت تغيرات هائلة في مجال التشريع الدولي فيما يخص المعاملات في الأسواق الدولية المختلفة، ومن ثم فإن توحيد التشريعات يدفع إلى انتشار الممارسات عبر الحدود سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية.(1) وقد ساعد على عملية العولمة القانونية تزايد دور المؤسسات والهيئات الدولية، ودور المعاهدات والاتفاقيات الدولية الصادرة عن هذه المنظمات والاحترام الكامل للمواثيق والقرارات الصادرة عنها. إلى جانب امتلاك هذه المنظمات قوة فعل كبيرة لفرض إرادة المجتمع الدولي التي تصل إلى حد إعلان الحرب واستخدام القوة العسكرية لتحقيق احترام إرادة المجتمع الدولي.(2)

دون أن ننسى بهذا الصدد ما للشركات المتعددة الجنسيات التي تعد أحد وسائل العولمة من تأثير على الجانب القانوني للدولة التي تمارس نشاطها بها كما سبق بيانه. حيث اخترقت حدود الدولة وعمدت إلى تطويع قوانين الدول لفائدتها بمختلف السبل كالتهرب من الخضوع إلى القوانين المالية. كما قد تفرض إصلاحا نقديا وقد تتدخل في المسائل الاجتماعية كمسألة تحرير المرأة. كما تعمد هذه الشركات إلى التغيير السياسي عن طريق تقوية السياسة المعارضة، بتمويلها والإيحاء لها بلون المنهج السياسي المراد تطبيقه من قبل أرباب العولمة. وتقبل الدولة الضعيفة بهذه التدخلات تحت تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي تمر بها.(3) وهذا بحد ذاته يعد انتهاكا لحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الوقت ذاته انتهاكا للحقوق السياسية الأخرى.

أما فيما يخص تأثير ظاهرة العولمة على الميدان القضائي وبالتالي التأثير على حقها في تقرير مصيرها السياسي في جانبه القضائي، فيتضح من خلال عدم إمكان أي نظام قضائي أن يكون بمعزل عن التأثيرات الخارجية التي يفرضها تيار العولمة، الذي تمكن من بلورة اتفاقيات وأعراف دولية، فضلا عن وضع قواعد للقوانين الدولية صاغتها منظمات ومؤسسات خاضعة للبلدان الغربية، وأصبحت ملزمة للبلدان ومن بينها الدول العربية، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الوضع الدولي السائد المتميز بهيمنتها على العالم والأجهزة القضائية والقانونية التابعة للأمم المتحدة، إلى ممارسة مختلف الضغوط على البلدان العربية لاسيما أنظمتها القضائية مما يعد مساسا بالسيادة.(4)

---

(1) محمد الفر جاني حصن: المرجع السابق، ص 60.
(2) المرجع نفسه، ص 61.
(3) بلقاسم الغالي: عصر العولمة والانفتاح الحضاري للإسلام، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، سنة 09، العدد 17، 2005، ص 92.
(4) ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص 110.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما فيما يخص التحكيم التجاري الدولي فقد
أجواء العولمة مما يعزز المصداقية لأجهزته،
الغربية التي تحسن أدائها بفضل تطور التكنو
القضائية والتحكيمية، ففي سويسرا مثلا وأغلب الدول الغربية تقوم بنوك المعلومات وعن طريق الانترنت بتزويد المهتمين بكل النصوص القانونية مع آخر التعديلات وأهم الدراسات والبحوث والندوات والنشرات الدورية، مما يسمح بالتحضير للتحكيم والقضاء على أعلى المستويات غير أن ازدياد النفوذ الأمريكي في مجال التحكيم التجاري الدولي لا جدال فيه، وذلك أسوة بمظاهر الحضارة السائدة حاليا ونظام العولمة المتوافقة تحت المظلة الأمريكية، وهي حقيقة لا يشكو منها العالم الثالث فقط وإنما حتى بعض أقطاب العالم الغربي، وبهذا الصدد نشر حديثا البروفسور لاليف موقفه في مجلة الجمعية السويسرية للتحكيم" أن أمركة التحكيم التجاري الدولي الناجمة عن رغبة المحامين الأمريكان المفهومة لكسب سوق الخدمات القانونية، إنهم يعملون على فرض قواعدهم المحلية على مسرح التحكيم الدولي برمته فارضين أيضا قوانينهم ولغتهم ".[1]

بعد التعرف على هذه المسائل التي يتضح من خلالها تأثيرات العولمة المختلفة على الحق في تقرير المصير السياسي للشعوب، نتعرض لمسألة التدخل الإنساني التي شهدت هي الأخرى عدة تحولات في ظل ظاهرة العولمة أثرت بدورها على الحق في تقرير المصير السياسي للشعوب. وذلك بالنظر إلى حقيقة ارتباط ظاهرة العولمة بإحياء نزعات التطرف والعنف والانتماءات الأولية، مما يهدد بتفكك الدول القومية داخليا لاسيما منها تلك التي تعاني أزمة تكامل قومي، ويمكن تفهم حقيقة تلك المخاطر والتهديدات على اعتبار أنها فتحت المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لتولي الرقابة على الاضطهاد الديني في العالم، وكذلك شيوع مسألة التدخل الدولي الإنساني الذي يرتبط بالعولمة الأمريكية تحديدا.[2] وهذا التدخل الإنساني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يؤدي إلى المساس بالحق في تقرير المصير السياسي للدولة. فما مفهوم التدخل الإنساني؟ وما هي بواعثه الحقيقية؟ وما أثر العولمة على هذا المفهوم، الأمر الذي سيتضح من خلال ما يلي.

ثالثا: أثر العولمة على التدخل الإنساني.

إن مسألة التدخل الإنساني تثير عدة نقاشات تخص مفهومه ومشروعيته من جانب القانون الدولي وحدود استعمالاته في عصر العولمة، وكيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت سياسة التدخل الإنساني، وجعلت لذلك مبررات إنسانية باسم عولمة حقوق الإنسان وباسم حماية السلم والأمن الدوليين.

---

(1) إقبال الفلوجي: على عتبة العولمة والقرن المقبل: من أجل مصداقية التحكيم الغربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 29، عدد 237، 2007، ص ص59، 60.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن: المرجع السابق، ص89.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أ – مفهوم التدخل الإنساني:

رغم وجود تطبيقات عديدة في العمل الدولي [illegible] اتفاق بين جمهور الباحثين حول المقصود به [illegible] فهناك تفسير واسع يقضي بأن التدخل الإنساني يشمل كل أشكال التدخل ضد كل مظاهر المعانات، سواء كان سببها كوارث طبيعية كالفيضان، أو بفعل الإنسان (نزاعات). أما المفهوم الضيق فينحصر في ذلك التدخل البعيد عن المعايير السياسية والعسكرية وعن الإرغام كلية، أي بعبارة أخرى التدخل لا يصبح إنسانيا إذا انطوى على مصالح اقتصادية أو إستراتيجية، أو إذا أدت وسائله أو نتائجه لأن ينحاز إلى جانب ما أو يكون انتقائيا. كما ذهب كل من الفقهاء "جروسيوس وفاتل ووستليك" إلى القول بأن التدخل الإنساني نافذ المفعول من الناحية القانونية حين تعامل دولة ما شعبها بطريقة «تنكر عليه حقوق الإنسان الأساسية وتهز ضمير البشرية»، بدعوى أن الاعتبارات الإنسانية تسمو على مبدأ عدم التدخل وتبرر قرار التدخل. كما عرفه الفقيه روجيه في عام 1915 بأنه «حق دولة ما في أن تمارس سيطرة عالمية على تصرفات دولة أخرى بخصوص سيادتها الداخلية عندما تتعارض مع قانون الإنسانية، ومن ثم تحاول الدولة المتدخلة تبرير ذلك قانونيا».[1]

يبدو أن هذا التعريف الأخير يتفق مع الخطاب الذي ألقاه الأمين السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في مؤتمر فيينا بقوله «عندما تصبح السيادة المبرر الوحيد الذي تثيره الأنظمة الاستبدادية للمساس بالحقوق والحريات للرجال والنساء والأطفال في منأى عن الأنظار، إذن هذه السيادة يمكن إدانتها مسبقا من قبل التاريخ».[2] بمعنى عدم السماح بتوظيف مفهوم السيادة لحماية السلطات التي لا تراعي حقوق وحريات شعوبها.

ويؤكد أنصار التدخل الإنساني بأنه يتطابق مع الاعتبارات الإنسانية والأسس القانونية، ومن هذه الاعتبارات فكرة العدالة العليا ومسايرة اهتمامات القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان والمحافظة على أفراد المجتمع الدولي، كما أن القانون الدولي مستقل عن إرادة الدول وأسس على طبيعة الإنسان لأنه يستهدف حمايته. بينما يرى فريق آخر أن هذه الاعتبارات الإنسانية تجد مصدرها في فكرة الحرب العادلة، ويعبرون عن ذلك بقولهم أن التدخل الإنساني هو المفهوم الجديد والمعاصر للحرب العادلة، حيث لا توجد أداة لوقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من قبل سلطة معينة. أما أسسه القانونية التي يستمد منها شرعيته فتتمثل في مجموعة من نصوص ميثاق الأمم المتحدة، ومن ضمنها الديباجة والمواد (3/1، 55، 56، 2/62، 68، 76).[3] لكن التطبيقات العملية لهذا التدخل حاليا أسفرت عن نتائج تتعارض مع حقوق الإنسان في عدة مناطق من العالم، مما يدفع إلى التساؤل عن البواعث الحقيقية للتدخل الإنساني.

ب– بواعث التدخل الإنساني الحقيقية.

---

(1) رقية عواشرية: التدخل الإنساني كآلية لتحقيق السلم العالمي بمفهوم دول الشمال، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، عدد02، 2003، ص 64.

(2) صالحي العيد: المرجع السابق، ص 78.

(3) سهلة ثاني بن علي: الأمن الجماعي في ضوء النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2004– 2005، ص ص 277، 278.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شهد عصر العولمة تركيزا غير مسبوق ع
إلى أحد مرتكزات السياسة الخارجية للدول الغر
النامية من الاستفادة من معونة الدول المتقدمة
تدريجيا فكرة إنشاء نظام قانوني دولي، يتناسب وواقع العولمة الذي يقتضي موضوعيا تجاوز سيادة الدول والأخذ بعين الاعتبار مبدأ وحدة الجنس البشري، وأولوية القيم الإنسانية المشتملة على المعطيات السياسية والقانونية المحلية وأبرز مثال على ذلك إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. لكن رغم ذلك فالكثير من دول العالم الثالث متخوفة من هذه المستجدات، ولا ترى فيها سوى مظهر من مظاهر الهيمنة الغربية والاعتداء على سيادتها القومية، لذلك تترصد ازدواجية المعايير في التعامل مع الأنظمة والحكومات بحسب درجة ولائها لها وارتباط مصالحها بها، لكن مع ذلك لقي مفهوم التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان قبولا ليس في الأوساط القانونية ومنظمات حقوق الإنسان فحسب، وإنما لدى التشكيلات السياسية المعارضة التي وجدت فيه سندا لمواجهة استبداد الأنظمة الشمولية، والضغط خارجي عليها بعد فشل المقاومة الداخلية.[1]

وبالتالي فإن خلفيات التدخل الانتقائي الذي تمارسه القوى الدولية الكبرى، تتضح من خلال دعمها النزاعات الانفصالية عندما لا تنعكس سلبا على مصالحها الحيوية الخارجية، في حين يقودها منطق الواقعية السياسية إلى التواطؤ ضد اتجاهات الانفصال إذا كان في ذلك إضرارا بمصالحها. إن هذا المأزق هو الذي يفسر التردد والتذبذب اللذين يطبعان أداء القوى الدولية الكبرى في تعاملها مع النزاعات والفتن الأهلية والإقليمية، باعتبار أن مفهوم التدخل الإنساني لا يزال مفهوما يفتقد للدقة والإجماع وإن أصبح حقيقة قائمة.[2]

كنتيجة لذلك يعتبر التدخل الإنساني في نظر البعض نوعا من اغتصاب سلطة القرار في المجتمع الدولي لصالح الولايات والحلف العسكري المرتبط بها، وهو الناتو الذي ينطوي بذاته على توظيف القوى لفرض أمر واقع بالتناقض مع مبادئ جوهرية لمنظومة حقوق الإنسان، مثل مبدأ الأمم المتحدة في تقرير مصيرها والتساوي في السيادة والكرامة والحق في التنمية والمشاركة في الحكم. فهذا الاغتصاب يرتب عدة نتائج سلبية من ضمنها خرق سيادة الدول، وانتهاك حقها في تقرير المصير والتدخل في شؤونها، بما في ذلك إساءة استخدام مبدأ التدخل الإنساني وغيرها من المبادئ الإنسانية، كما يترتب على ذلك انتهاك القانون الدولي الإنساني.[3]

وبناء عليه نصل إلى نتيجة مفادها أن التدخل الإنساني كثيرا ما حاد عن الهدف الذي وجد من أجله أصلا، وأصبح مبررا في يد قوى العولمة تستغل استعماله كلما استدعت مصالحها ذلك، فكان بذلك مناسبة لخرق حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها

---

(1) السيد ولد أباه: اتجاه العولمة إشكالات الألفية الجديدة، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2001، ص ص 71، 72.

(2) المرجع نفسه، ص77.

(3) محمد السيد سعيد: مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة، المجلة العربية لحقوق الإنسان، عدد 6، 1999، ص ص 128، 129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسي. فالقضايا الإنسانية أفرغت من معناها ا
لاعتبارات المصلحة ومع ذلك يوصف بالمشر
الهائلة لهذا الغرض، بحيث أن قوة الصورة عن
تشكيل الرأي العام، وكسب تأييده لأساليب التدخل الإنساني المصاغة مسبقا.[1] والأخطر في الأمر هو تبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة التدخل الإنساني أكثر من غيرها من الدول التي تسعى كذلك وراء المصالح.

ج- تبني الولايات المتحدة لسياسة التدخل الإنساني:

إن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من حق التدخل في شؤون الدول الأخرى لأسباب سياسية أو إنسانية حقا مشروعا، إذ بغير تفويض من أي طرف دولي قررت باعتبارها القوى العظمى الوحيدة أن تقوم بدور الزعيم الأخلاقي الكوني، فهي حامية الديمقراطية والمدافع عن حقوق الإنسان غير أن ازدواجية المعايير واضحة تماما في حالات تصديها لمخالفة بعض الحكومات، بينما تتغاضى عن المخالفات ذاتها بالنسبة للدول التي تربطها بها مصالح إستراتيجية وعلى رأسها إسرائيل.[2] ووفقا لهذا المسار أصبح الأمريكيون اعتمادا على زعامتهم العالمية وبمساندة حلفائهم، يفرضون أنفسهم كعناصر ضرورية في كل مفاوضة أو حل لأزمة. وذلك لتكريس التبعية التي يتميز بها بلدان الجنوب بالنسبة للدول الغربية في تقرير مصيرها السياسي.[3]

غير أن هذا التدخل السافر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإن كان يمكن الاتفاق على شرعيته لأسباب إنسانية، إلا أن الخلاف يظل قائما بشأن التدخل لأسباب سياسية لأن الأمثلة المعاصرة وأهمها حصار العراق والعقوبات التي فرضت عليه، تظهر وبجلاء أنه بالرغم من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها النظام العراقي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أساءت استخدام حق التدخل لأسباب سياسية، وتعسفت في مسلكها كدولة عظمى أصرت أن تعمل خارج نطاق الشرعية الدولية ممثلة في مجلس الأمن.[4]

فضلا عن كل ما سبق تريد الولايات المتحدة الأمريكية تنصيب نفسها في وظيفة المراقب العام للاضطهاد الديني في العالم. وفي هذا الصدد زعم "روبرت سايبل" المستشار الأمريكي لشؤون الحريات الدينية أن الولايات المتحدة لها الحق في التدخل في مسألة الأقليات الدينية، مشيرا إلى أن بلاده تدافع عما وصفه بحقوق كونية تتعدى الحدود الوطنية، وتطبيقا لذلك صدر مشروع قانون اشترك في طرحه كل من السناتور بول كوفرديل والسيناتور هاتشينسون، حيث ينص على أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بحق حرية العبادة، ويجب أن تكون سياستها تجاه الحكومات الأجنبية وعلاقاتها معها منسجمة مـــع الالتـــزام بهذا المبدأ. وجـــاء في ديباجة مشروع القانون أن اضطهاد

---

(1) محمد الصالح دمبري: المرجع السابق، ص36.
(2) عبد الرحمن خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص ص 488، 489.
(3) محمد الصالح دمبري: المرجع السابق، ص 37.
(4) السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة- رؤية نقدية عربية، مرجع سابق، ص 120.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

معتنقي بعض الأديان مثل المسيحيين والبروتست
المثال: روسيا، الصين، وكوريا الشمالية على
تقوم باضطهاد غير المسلمين بمن فيهم المسيحيون
وردت في ديباجة القانون أسماء جميع الدول العربية ما عدا قطر وسلطنة عمان.[1]

وهكذا يبرز الاتجاه نحو استبدال الشرعية الدولية بحق التدخل الأخلاقي والإنساني، أي الانتقال من نموذج سيادة الدولة التي قام عليها القانون الدولي المعاصر إلى نموذج السيادة الخلقية،[2] والتي في ظلها يتم تعزيز حقوق الإنسان لكن مع احتمال الإضرار بها في أغلب الأحيان، بسبب ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الإنسانية وذلك على الخصوص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا نكون قد تعرضنا لكل المسائل التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي، والتي إما ساهمت العولمة في إبرازها أو كانت هي سبب نشوءها.

المطلب الثاني: حرية الرأي (التفكير) والتعبير وحرية التجمعات.

إن معرفة طبيعة تأثير ظاهرة العولمة على حرية الرأي والتعبير والتجمع، تقتضي منا على الأقل معرفة مضمون كل منها.

أولا: حرية الرأي (التفكير) والتعبير.

أ- مفهومها.

تعني حرية الرأي أو التفكير إمكانية الفرد التعبير عن آرائه أو تفكيره حول أية مسألة كانت، سياسية أو دينية وذلك بالوسيلة التي تناسبه بالحديث، المطبوعات، العرض، أو عن طريق الموجات. ويختلف التقييم لهذه الوسائل الإعلامية ما بين نظام سياسي وآخر، غير أنها تظل مقيدة على العموم بحجة المحافظة على أمن الدولة ثم النظام والأخلاق العامة. حيث أن دائرتها تضيق أو تتوسع حسب درجة التزام كل نظام. وقد ظهرت الحرية الفكرية عبر التاريخ كثمرة جهاد في سبيل الحرية الدينية، باعتبار أن الخيار ما بين الأديان وما بين الإيمان وعدمه يتبعه تلقائيا الخيار بالتفكير أو التعبير عن الرأي. وتشغل هذه الحريات المقام الأول في سلم الحريات العامة في المجتمعات الحديثة وعلى الأخص الغربية منها.[3]

وقد أرسى الإسلام من خلال القرآن والسنة قواعد حرية الرأي سواء في الأمور الشرعية أو في الشؤون العامة السياسية أو في المجال العلمي، تماما مثل ما أقرت ذلك أغلب الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ذلك في المادة 18 التي تنص على أنه «لكل شخص حق في حرية الفكـــر والوجدان

---

(1) هاني لبيب: العولمة وقضية الحماية الدينية في مصر، سلسلة كتب المستقبل العربي(33): المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 175.
(2) السيد ولد أباه: المرجع السابق، ص 81.
(3) حسن ملحم: المرجع السابق ، ص 62.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والدين...»، وكذلك المادة 19 التي ورد فيها أن
والتعبير ويشمل الحق في اعتناق الآراء دون
وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودون اعتبار للحدود».

أما الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية فقد اعترفت هي الأخرى بحرية الرأي والتعبير كحق لكل إنسان، وذلك في المادة 18 التي تنص على أنه « لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين...»، وقد جاءت بداية صياغة هذه المادة بنفس بداية الصيغة التي نصت عليها المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي سبق ذكرها. كما نصت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية على حرية الرأي والتعبير في المادة 19 التي أقرت بأن « لكل إنسان حق في اعتناق الآراء دون مضايقة، لكل إنسان حق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف صور المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها...».

وما يهمنا من هذه المسألة هو التعرض لتأثير العولمة على حرية الرأي والتعبير، لاسيما وأن هناك رأي يقضي بأن ظاهرة العولمة تعد ثورة فقهية زادت في اعتبار بعض الحريات حقوقا أساسية، لا يجوز بأي حال من الأحوال الاعتداء عليها من طرف الدول خاصة الحريات السياسية منها. على عكس العناية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لم تحظ باهتمام العولمة الغربية كونها لا تخدم مصالحها.[1]

ب. تأثير العولمة على حرية الرأي والتعبير:

يبدو أن تأثير ظاهرة العولمة على حرية الرأي والتعبير له جانب ايجابي وآخر سلبي، حيث يتمثل الجانب الايجابي لهذا التأثير في أن العولمة خلقت مجتمع معلوماتي عالمي، والذي بدوره يقدم وعودا متعددة فيما يخص توسيع دائرة حرية التفكير والتعبير. حيث سمحت تكنولوجيات الاتصال الحديثة وأهمها شبكة الانترنت لملايين البشر من المتعاملين معها من ممارسة حق حرية التفكير والتعبير، وذلك من خلال استخدام البريد الالكتروني والانضمام إلى جماعات النقاش، والأهم من ذلك تأسيس مواقع خاصة على شبكة الانترنت ينشر فيها الناس والأحزاب وحتى الجماعات الثورية المناضلة أفكارها على العالم، كما تتيح لهم تلقي ردود فعل المشتركين في الشبكة إزاء هذه الأفكار بحكم الخصائص التفاعلية للانترنت على مستوى العالم، حيث لا يزيد عددهم عن مائة مليون شخص في أحسن التقديرات. وهي نسبة ضئيلة من مجموع سكان العالم، ولكن مع ذلك يعد الأمل موجودا إذ مع توسيع شبكات الاتصال وخفض التكاليف، فإن أعدادا كبيرة ستنضم إلـــى هــؤلاء الذين أصبحوا فعلا أعضاء في مجتمع المعلومات العالمي.[2] إذن

---

(1) عليان بوزيان: الحرية ومشكلة الضمانات في ظل العولمة بين النص والتطبيق– دراسة تطبيقية على الدستور الجزائري 1996، مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي– الأغواط، الجزائر، عدد1 خاص بملتقى وطني حول الحقوق والحريات الفردية وآليات حمايتها في التشريع الجزائري في ظل العولمة، 2006، ص ص 215، 216.

(2) السيد يسين: مفهوم العولمة، مرجع سابق، ص 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العولمة فتحت فضاء كبيرا أمام حرية الرأي والتع

فالعولمة بإلغائها الحواجز أمام الأفكار واسعة والأموال زادت في معدل انتقال المعلومات والأفكار وأنماط السلوك والقيم ونمو الاتصال الثقافي، غير أن ذلك قد يؤثر سلبا على بعض المجتمعات التي تتعرض بصفة مفاجئة لهذه لمؤثرات الخارجية، مما يؤدي بدوره إلى توترات في العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، مما يهدد استقرار الأمة الاجتماعي والسياسي ويضعف القدرة على التجديد والإبداع بدلا من تقويتهما.[1]

أما الجانب السلبي لتأثير ظاهرة العولمة على حرية الرأي والتعبير إضافة إلى ما سبق ذكره، فيتمثل في استغلال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتقدمة لتكنولوجيا وسائل الإعلام، للضغط على حرية التفكير والتعبير وبالتالي انتهاك حرمتها. فالصورة السمعية البصرية مثلا في ظل العولمة أصبحت وسيلة لتنميط الوعي والإدراك، حيث تروج وسائل الإعلام الأمريكية المرئية المهيمنة على سوق البث السهل والسريع والبسيط، كل ما يحدد الأفعال ويسطح الوعي ويعطل فاعلية العقل ويشوش على نظام القيم، كما ينمط الوعي والذوق والسلوك والقيم بحيث يسهل تكريس نوع معين من السلع والخدمات والأفكار.[2]

ثانيا: حرية التجمع.

أ- مفهومها.

إن حرية التجمعات تعد سببا مباشرا يؤثر في الحرية الفردية أو التفكير، وهي تعني إما أنها حرية الانضمام أو المشاركة وإما أنها حرية الاجتماع أو التظاهرات. وتعرف حرية الانضمام أو المشاركة باسم حرية تأليف الجمعيات أو الأحزاب والمشاركة فيها. واتخذت هذه المبادرة في العهد الإقطاعي شكل تعاونيات ونقابات مهنية تضم أرباب العمل والعمال من مهنة واحدة، إلا أن توسع الرأسمالية جعل منها أداة للسيطرة إلى أن جاءت الثورة الفرنسية، فحظرت تشكيلها وامتد هذا الحظر ليشمل الجمعيات الدينية لكن القضاء على هذه الأخيرة كان مستحيلا لما لها من جذور، ولما لعبته من دور حاسم في التوجيه الفكري. وأثناء الثورة الفرنسية بدأت تتألف الجمعيات السياسية في شكل نوادي، ونشطت حركة الاشتراك في الجمعيات تحت ضغط ضرورة الدفاع عن المصالح المهنية والطبقية، خاصة ما بين الصفوف العمالية التي كانت تعاني من آثار الثورة الصناعية. أما حرية تأليف الجمعيات في التشريع الحديث فتعني «الاتفاق الذي بمقتضاه يضع أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة، معرفتهم أو نشاطهم في خدمة هدف آخر غير تحقيق الفائدة أو الربح المادي»، ويستخلص من هذا التعريف أن صفة المشاركة أو الانضمام إلى هذه

(1) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة أوروغواي 1798- 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص ص 59، 60.

(2) باسم علي خريسان: المرجع السابق، ص ص 195، 196.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمعيات مبنية على إرادة الأفراد لتحقيق أهداف وتحدد القوانين الوضعية شروط الاعتراف بها المدني.

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحق في المادة 20 التي فحواها أن« لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية، لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما » وكذلك المادة 21 التي تنص على أن « لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية لكل شخص بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده، إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين والتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت». فهذه المادة الأخيرة حصرت جميع الحقوق السياسية التي ترتبط مباشرة بحرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية، بمعنى أن المساس بأحد هذه الحقوق يؤثر في الحقوق الأخرى.

وقد نصت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية هي الأخرى على ذلك الحق في مادتها 22 بقولها «لكل فرد حق في تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه. يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون، وكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم...». واستجابة لهذه المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، نصت أغلب التشريعات الوضعية الداخلية للدول على ضمان كفالة هذه الحقوق والحريات.

أما بخصوص حرية الاجتماع والمظاهرة واللذان يعدان وسيلة للتعبير عن الرأي، فهما لوحدهما كافيان لإعطاء صورة عن النظام المنتهج من قبل الدولة من حيث ديمقراطيته أو دكتاتوريته. فحرية الاجتماع يقصد بها حل أو نهج يحتل مكانة مرموقة في المجتمع الديمقراطي، على أساس أن هذا المجتمع يبني قاعدته على التشاور أو التداول ما بين مختلف أفراده. ويعرف بأنه « الاجتماع الذي تنظم فيه مجموعة من الأفراد، في مكان محدد مسبقا ولمرة واحدة أو أكثر، وذلك تحت غاية التبادل أو التشاور في وجهات النظر، في غرض اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو مهني أو تضامني...»، وأغلب القوانين الوضعية تخضع حق الاجتماع لشرط الإعلام أو الحصول على رخصة من السلطة المختصة مسبقا. أما المظاهرة والتجمهر فهما عبارة عن تجمع عفوي لعدد من الأفراد، بهدف التعبير عن رأي سياسي أو اجتماعي أو ديني أو إنساني وما سوى ذلك، بشتى الوسائل كالصمت أو الإشارة أو الكلام. إلا أن المشرع الفرنسي يميز التجمهر عن المظاهرة بحتمية اقترانه بالغاية غير المشروعة أو التمـــرد، وللشرطة في هـــذه الحـــالة

---

(1) المرجع نفسه، ص 196.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

صلاحية تفريقه بالقوة.[1] وقد ضمنت المادة 1 والسياسية هذا الحق.

بعد أن فرغنا من مسألة التعريفات سنتعرض لما يهمنا من هذه المسألة وهو تأثير العولمة على حرية الانضمام والمشاركة والاجتماع والتجمهر. حيث يتضح ذلك من خلال تأثير العولمة على المجتمع المدني وعلى المشاركة السياسية.

ب- مظاهر تأثير العولمة على حرية التجمعات.

1- بروز حركة المجتمع المدني.

يعتبر بروز حركة المجتمع المدني خاصة من خلال نشاط المنظمات غير الحكومية تجسيدا للحق في الانضمام والمشاركة، حيث يعرف المجتمع المدني بأنه عبارة عن مجال من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات ما بين الدولة والاقتصاد. يتألف من مجالات تابعة أهمها المجال الحميمي (خاصة العائلة)، ومجال الجمعيات غير الحكومية (خاصة الجمعيات التطوعية)، ومجال الحركات الاجتماعية وأشكال من العلاقات الإدارية والعامة.[2]

وبما أن العولمة تعني نظاما اقتصاديا عالميا مع مبادئ واضحة تحكم السلوكيات والممارسات والأحكام في التجارة، المال، الضرائب، الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، تحويل الأموال وانتقالها، حرية انتقال الأفراد والسلع والمواد، كذلك حرية انتقال الحركات الفكرية والاجتماعية والإيديولوجية عبر الحدود القومية وحرية تشكيل الجمعيات والمنظمات الخاصة والأهلية والتطوعية. كل هذا وإن كان يصاغ ضمن مبادئ الليبرالية الحديثة، مع أدنى تدخل من قبل الدولة وقوانينها وسلطاتها،[3] يؤكد أن لظاهرة العولمة تأثير على حركة ونشاط المجتمع المدني.

بحيث شهدت حركات المجتمع المدني نموا كبيرا بفعل تسارع قوى ظاهرة العولمة فأصبحت أمامها تحديات ومهام وكبرى، فظهرت جمعيات حماية المستهلك مثلا، جمعيات حماية البيئة أو الجمعيات التي تهدف إلى القيام بوظائف كانت تعد من قبل من الوظائف التقليدية للدولة، إلى جانب بمهام جديدة مرتبطة بإفرازات ومتغيرات العولمة. فهي تمثل حاليا قوى للموازنة للتعويض عن الانحسار الذي أصاب قوة الدولة،[4] وطبعا نمو هذه المؤسسات يعد في صالح حقوق الإنسان وكذا تعويضا لدور الدولة الاجتماعي والإنساني.

وشهدت أيضا حركات المجتمع المـــدني على المستوى العالمي ممثلة في المنظمات

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 76، 77.

(2) غسان منير حمزة/ علي أحمد الطراح: العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص 195.

(3) المرجع نفسه، ص ص 199، 200.

(4) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص 128.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

غير الحكومية هي الأخرى في ظل العولمة نموا
منها إحدى القوى المؤثرة على المستوى الكوني
معينة حول كثير من القضايا الإنسانية، ومن أبرز
في شقه الإنساني وتطوير حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، ففي ظل استمرار القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالحرب واعتبارها من أدوات السياسة الخارجية، تسعى المنظمات غير الحكومية إلى ترقية مكانة القانون الدولي الإنساني ضمن منظومة القانون الدولي المعاصر. وذلك لأن هذا القانون يستند إلى تعدد الثقافات مما يعني وجود تراث مشترك للإنسانية يبين بوضوح الطابع الكوني لهذا القانون.[1] كما أنها تنادي بقضايا إنسانية عالمية تخص الطبقات السكانية المختلفة حول العالم، إذ تربط اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما بآخرين في مجتمع آخر، إلى أن تصل إلى مخاطبة الطبقات المختلفة حول العالم فهي تربط المحلي بالعالمي والخاص بالعام. إلى جانب دورها في التمهيد لنشوء المجتمع المدني المحلي وهذا بدوره يمثل خطوة أولى نحو جعل العولمة أكثر ديمقراطية.[2]

وقد ساهمت ظاهرة العولمة في منح الأنشطة الاجتماعية للمنظمات غير الحكومية بعدا عالميا، فتعاظم دورها بسبب بروز مجموعة من القضايا والمشكلات ذات الصبغة العالمية أو الكونية من حيث التأثير أو الأسباب أو من حيث سبل التصدي لها. والتي من بينها قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، مشكلة انتشار الأمراض والأوبئة، الفقر، الجوع، التخلف، المشكلات البيئية كالجفاف، التصحر والتلوث، الاحتباس الحراري في المجال الجوي واتساع طبقة الأوزون، مشكلات تسوية الصراعات واللاجئين...الخ. كما اضطلعت بدور مهم في مجال التنمية الاجتماعية، من خلال ضغوطاتها على الحكومات المحلية بهدف التأثير في عملية صنع القرارات السياسية ورسم السياسات العامة على المستوى القومي، أو من خلال التأثير في المحافل الدولية على عمليات إرساء النظم وصياغة المواثيق والاتفاقيات الدولية بشكل يحقق الأهداف التي تتوخاها. وبهذا الصدد نشير إلى الجهود التي تبذلها منظمة العفو الدولية في مجال عولمة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، ودور المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة والأسرة كمنظمة أخوات حول العالم والحركة الدولية لصحة المرأة.[3]

2- تأثير العولمة على حق المشاركة الشعبية:

إن الميزة الغالبة لتأثير ظاهرة العولمة على حق المشاركة الشعبية هي وصف السلبية، ذلك أن العولمة عمقت ظاهرة الفقر وجعلت الأفراد يعانون منه إضافة إلى الجهل، فالفقير منشغل تماما بلقمة العيش ليس له وقت للاهتمام بالمسائل العامة، والجاهل

---

(1) جفال عمار: العولمة وأشكال الاستجابة في الأقطار العربية، ملتقى دولي حول العولمة والأمن، مجلس الأمة ولجنة الدفاع الوطني، الجزائر، ط2، 2002، ص 119.

(2) غسان منير حمزة/ علي أحمد الطراح: العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص ص 198، 199.

(3) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 105.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مغلوب على أمره بجهله عاجز عن متابعة ما ي
يكون عليه الفرد المتعلم القادر ماليا الذي تتوفر ل
ذلك يمكن القول أن أهم ضمانات الحق في
الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والمستوى الثقافي، ورقابة منظمات الرأي العام من معارضة حزبية قوية ونقابات مهنية نشيطة[1] إلا أن العولمة لا تضمن كل ذلك.

فالعولمة تؤثر سلبا على كل تلك الجوانب المتمثلة في العدل الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والمستوى الثقافي. فهي تفرض على الدولة إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية أهمها خفض الإنفاق العام الموجه للأغراض الاجتماعية، والتخلي عن التشريعات التي توفر الحماية للعمال وعائلاتهم، مما يعني تخليها عن سياسة الرعاية الاجتماعية وفتح المجال أمام الطبقية المتوحشة. ومعلوم أن دولة الرعاية والرفاه تقوم على مساعدة وتدعيم الأفراد في احتياجاتهم الضرورية، بهدف الاستقرار الاجتماعي والعدالة في توزيع الدخل وخلق فرص للعمل، وكل ذلك يؤثر إيجابا على الضمانات الواقعية لحماية الحريات، وخلق طبقة وسطى في المجتمع لامتصاص الغضب الشعبي إلا أن كل ذلك تغير في ظل العولمة.[2]

حيث أنها نسفت عددا كبيرا من المكاسب الاجتماعية لبعض الطبقات، وكذا تعميقها حدة الفوارق الطبقية واتساع الهوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء، وأدت أيضا إلى تدني الطبقة الوسطى في عدة مجتمعات وغني عن البيان أهمية هذه الطبقة فهي تمثل الطبقة النشطة سياسيا، اجتماعيا وثقافيا، فضلا عن كونها النواة الصلبة للمجتمعات المدنية. فهي تحد من تيارات التطرف والتعصب والغلو وتمثل السند القوي لدولة المؤسسات وسيادة القانون والمؤيدة لدولة الرفاهة. كما أنها هي التي قادت حركات التحرر الوطني وحملت مشعل الحداثة والتطور، كما تبرز من بين صفوفها النخب السياسية والفكرية المجددة وهي الطبقة المدافعة عن الحريات وعن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.[3] إذن العولمة بدفعها الطبقة الوسطى إلى الفقر وتدني المستوى المعيشي، قد تؤدي إلى إضعاف الحق في المشاركة السياسية وانتهاكه.

إضافة إلى أن الانفتاح الاقتصادي الذي تنادي به ظاهرة العولمة يقلص مجال المشاركة الشعبية والتعبير الديمقراطي، فلن تكون هناك ديمقراطية ما دامت قوانين السوق والمنافسة هي المقياس الوحيد للنشاط الاقتصادي، وهو مقياس لا ديمقراطي لأنه يعطي الحق للقوي فقط ويسمح له بممارسة السلطة بواسطة المال، وطبقا لذلك تتجه قوانين البلدان الغربية بواسطة تشريعات حماية الملكية الخاصة بطريقة مبالغ فيها لحماية النخب الغنية.[4] ويتسبب أيضا التوسع الرأسمالي الذي تدعمه ظاهرة العولمة فـــي الانفصام بين

---

(1) عليان بوزيان: المرجع السابق، ص ص 213، 214.
(2) المرجع نفسه، ص215.
(3) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص ص 104، 105.
(4) محمد العربي ولد خليفة: النظام العالمي ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 322.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التشكيلات السياسية وأرضيتها المجتمعية، بحيث ومعروفة تعبر عن مصالحها ومواقعها في ظل يتشكل منها المجتمع المدني الحديث قد تقلص العمالية.[1]

مما سبق يمكن الاستخلاص بأن العولمة الاقتصادية بشكل خاص كان لها الحظ الأوفر في التأثير على الحق في المشاركة الشعبية، مما أثر بدوره في ممارسة الحق في الانضمام إلى الجمعيات والأحزاب السياسية، وفي بقية الحقوق السياسية الأخرى المرتبطة بها كالحق في الانتخاب والمشاركة في الحكم وغيرها. أما فيما يخص حرية الاجتماع والتظاهر فقد مارست الكثير من الشعوب هذه الحريات، لاسيما بصدد مناهضة العولمة.

المطلب الثالث: الحق في الديمقراطية.

إن التعرض لتأثير العولمة على الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الانضمام والمشاركة في الجمعيات والأحزاب السياسية وكذلك حرية الاجتماع والتظاهر، يقودنا إلى التساؤل عن تأثير العولمة على الديمقراطية باعتبارها حصيلة احترام هذه الحقوق نظرا للعلاقة التي تربط بينهما وهو ما سيتضح من خلال هذا المطلب.

أولا: مفهوم الديمقراطية وعلاقتها بحقوق الإنسان.

عرف المفكر"بيتر كوات" الديمقراطية الحديثة كما يلي «قبل كل شيء أن الديمقراطية الحديثة هي أسلوب للحكم يقوده أصحاب المؤسسات الرأسمالية الأقوياء، الذين يمدون العملية السياسية بالمال ويهبون الناخبين حق الاختيار بين مجموعة من القادة، الذين لهم نفس الآراء المشتركة حول معظم الأشياء ولكنهم يختلفون فيما بينهم في أسلوب القيادة...وهذا يكفل السياسة الحكومية. وفي نفس الوقت تساعد هذه الديمقراطية الشركات متعددة الجنسية على التقدم وزيادة تأثيرها، وتساعد الإعلام "العولمي" على تكوين وتجسيد الرأي العام الملائم. وبهذه الطريقة يستطيع القادة أن يفعلوا ما تريده المؤسسات الرأسمالية فتتعدم الحاجة إلى استخدام العصى الغليظة».[2] وسنكتفي بهذا التعريف دون الخوض في التعريفات الفلسفية والفقهية للديمقراطية بمفهومها التقليدي، التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق اختيار ممثلين له بطرق ديمقراطية.

ويلاحظ الدكتور حسنين توفيق إبراهيم بخصوص الديمقراطية أن هناك ثلاثة مستويات مترابطة ومتداخلة للنظر إليها، أولها الديمقراطية كنظام للقيم التي تتمثل في الحرية، العدالة، المشاركة، المساواة، التسامح، السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف، التداول السلمي على السلطة بالاحتكام إلى إرادة الشعب واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون...الخ. ثانيها الديمقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة

---

(1) السيد ولد أباه: المرجع السابق، ص 48.

(2) كمال مجيد: العولمة والديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق، دار الحكمة و Woodstock publishing، لندن، ط1، 2000، ص108.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بين الدولة والمجتمع، من خلال مجموعة م
والمؤسسية، والقواعد الإجرائية التي تنظم الممار
النظام الديمقراطي المتعلقة بتنظيم العلاقة بين ال
النظام الانتخابي، بنية البرلمان...الخ. وآخرها ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها نمط حياة للمجتمع، ويتم التركيز هنا على مدى توافر قيم وممارسات الديمقراطية على صعيد مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة، الجامعة، الحزب والنقابة...الخ.[1] وهذه المستويات قد تفيدنا أكثر في توضيح العلاقة التي تجمع بين الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها مجموعة من القيم.

كما تتضح العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية كحق من خلال تناول ماهية محتوى الديمقراطية، فهي تتضمن المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته، فالديمقراطية كما يقول الفقيه "بوردو" هي نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية، وهي الصيغة الوحيدة التي تقترح كأساس للنظام السياسي الذي يصون كرامة الإنسان الحر، أي أن الديمقراطية تهدف إلى التوافق بين ترتيب السلطة وحقوق الإنسان وحرياته، وتحقيق المشاركة بينهما في إطار الدولة. لذا فالديمقراطية تعتبر وسيلة تؤدي إلى إقامة نوع من المشاركة في إدارة الشؤون العامة وعمل المؤسسات ومراقبتها، الأمر الذي يعزز موقع الإنسان تجاه السلطة ويجعله جزءا منها. لذا فالديمقراطية وسيلة تؤدي إلى إقامة نوع من المعارضة المقبولة والمشروعة للسلطة، التي تتحول إلى سلطة على أناس أحرار يستطيعون من دون إكراه أن يعبروا عن رأيهم، وبذلك يصبح الخضوع للسلطة نوعا من الحرية أو نوعا من التوافق الإداري مع النظام.[2]

فحقوق الإنسان وحرياته كل متكامل ومن الصعب الفصل بينها، وبدون ديمقراطية لا توجد حقوق الإنسان، وبدون احترام حرية الرأي والتعبير لا يمكن تصور مجتمع ديمقراطي، لذلك فإنه لا يمكن الفصل بين النضال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبين النضال من أجل حقوق الإنسان والحرية الديمقراطية.[3] بالإضافة إلى حرية الرأي والتعبير هناك الكثير من الحريات التي تعتبر ضمانات أساسية لإقامة مجتمع ديمقراطي مثل الحق في تكوين الأحزاب والجمعيات وحرية التجمع والحق في المشاركة، والحق في أن ينتخب الإنسان وينتخب في ظل انتخابات نزيهة حرة، وأيضا استقلالية القضاء والمراجعة القضائية للإجراءات التشريعية. إلا أن الديمقراطية كنظام حكم هي من خصوصيات المجتمع، ولا يوجد نموذج لها يمكن فرضه بل أن ذلك حق من حقوق الشعوب التي يحق لها أن تختار بحرية نظام الحكم الذي يصلح لها.[4]

---

(1) عبد الرحمن خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص ص 445، 446.
(2) رعد عبودي بطرس: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (17): حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص40.
(3) عبد الفتاح الرشدان: حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي الواقع والطموح، مجلة أبحاث اليرموك- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 14، عدد3، 1998، ص 44.
(4) محمد فائق: المرجع السابق، ص 198.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نستخلص من كل ما سبق أن الديمقراطية ح
علاقة وطيدة بحقوق الإنسان وحرياته الفردية، م
الحريات والحقوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى
القول بوجود ديمقراطية أصلا أي أن العلاقة بينهما تكاملية. ويستوحى الاعتراف بالديمقراطية كحق من حقوق الإنسان كذلك من خلال نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالذات المواد 19، 20، 21 التي سبق ذكرها في المطلب السابق، وكذلك من خلال المواد 21، 22 المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، لكن ما حقيقة تأثير العولمة على الديمقراطية كحق من حقوق الإنسان؟ الأمر الذي ستتم الإجابة عنه من خلال العناصر التالية.

ثانيا: العولمة والديمقراطية.

إن أول ما يجب الإشارة إليه هو أن العولمة بكل صورها السياسية، والاقتصادية، والثقافية لها نصيب في التأثير على الديمقراطية. غير أنه بشأن العلاقة بين العولمة السياسية والديمقراطية هناك اتجاهين سائدين:

- يقضي الأول بأن العولمة في ظروفها الحالية قد لا تكون مواتية للتحول الديمقراطي، فهي تهدم أهم متطلبات وقواعد الديمقراطية المتمثلة في المساواة السياسية.
- بينما يقضي الثاني بإمكانية تقديم العولمة فرص للتحول الديمقراطي ودعمه. ويتفق الدكتور محمد حسين أبو العلا مع الاتجاه الأول تأسيسا على أن الظروف الاجتماعية أو المادية التي تتطلبها المساواة السياسية، باعتبارها أساس الديمقراطية لا تتوافق مع سيادة تيار العولمة.[1]

ومن منظور ظاهرة العولمة يمكن القول أن قيم الديمقراطية تعتبر ذات طابع عالمي، باعتبارها قيما إنسانية عامة وثيقة الارتباط بالتطور الإنساني. أما الأشكال والصيغ التنظيمية والمؤسسية التي تأخذها النظم الديمقراطية فهي متعددة ويمكن أن تختلف من دولة لأخرى، حتى فيما بين الدول الغربية العريقة في تقاليدها الديمقراطية.[2] لذلك عملت ظاهرة العولمة على إشاعتها باعتبارها أفضل نظام سياسي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويمتلك آليات التصحيح والمراجعة من خلال إتاحة الفرصة للشعب بتغيير حكامه بصفة عن طريق الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، فهي أفضل صيغة سياسية عرفتها البشرية في العصر الحديث لممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع وتنظيم علاقته بالدولة على الرغم من عدم حتمية نجاعتها بصفة مطلقة.[3]

فمثلا يعتبر انتشار الديمقراطية في العديد من دول آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا خلال الثمانينات والتسعينات من آثار ظاهرة العولمة على الصعيد

---

(1) محمد حسين أبو العلا: دكتاتورية العولمة- قراءة تحليلية في الفكر المثقف، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2004، ص 154.

(2) المرجع نفسه، ص ص 445، 446.

(3) المرجع نفسه، ص 447.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السياسي، وبهذا الصدد يعتبر صاحب مؤلف ن
الليبرالية تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولو
الحكم البشري فهي بالتالي تمثل نهاية التاريخ.[1] وعلى أن للعولمة دور كبير في نشر الديمقراطية ودعمها، وذلك من خلال وسائلها التكنولوجية المتطورة وسياستها التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

ثالثا: التأثير الايجابي للعولمة على الحق في الديمقراطية.

سنناقش هذا العنصر من خلال نقطتين تتمثل الأولى في دور الإعلام والانترنت في تعزيز الديمقراطية، بينما تتمثل الثانية في أثر برامج التكييف الهيكلي واقتصاد السوق في دعم الديمقراطية.

أ- دور الإعلام والانترنت في تعزيز الديمقراطية.

شهد عصر العولمة تطورا كبيرا في مجال وسائل الإعلام والمنافسة الإعلامية، مما انعكس بالإيجاب على الديمقراطية، نظرا لأنه تحرر من سيطرة الدولة التي كثيرا ما احتكرت الإعلام ووجّهته لصالحها. وبذلك شجعت وسائل الإعلام تداول الأفكار وإقامة النقاشات خارج إطار الترتيبات المعتمدة من قبل الدولة، حتى لو كانت إمكانية استعمال التكنولوجيات الحديثة تقيد عمل الإعلاميين.[2] وذلك ما أتاح فضاء واسعا لحرية الرأي والتعبير وهما دعامتان أساسيتان لقيام الديمقراطية. كما تقدم شبكة الانترنت التي تعد أحد العوامل المساعدة للعولمة، إمكانيات لنشوء ثقافات تقوم على التسامح، و تساهم أيضا في إشاعة الديمقراطية في المجتمعات وإعادة قيمة الإحساس بالمشاركة في المجتمع. إذ في الوقت الذي تتسم فيه المجتمعات المحلية التقليدية بالجمود، تشهد المجتمعات الافتراضية المتصلة ببعضها عن طريق شبكة الانترنت نموا سريعا،[3] كما دعمت حرية الرأي والتعبير ولذلك وزنه الخاص في دعم الديمقراطية.

ب- أثر برامج التكييف الهيكلي واقتصاد السوق في دعم الديمقراطية.

يزعم المشرفون على سياسات وبرامج التكييف الهيكلي التي تفرض من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أنها تشترط لنجاحها قيام الديمقراطية وسلامة الحكم في الدولة المدينة، فتكون برامج التكييف سببا في جعل الديمقراطية مطلبا ضروريا يفرض على الدولة من أجل الحصول على هذه الفرص. لكن الحقيقة عكس ذلك فتنفيذ برامج التكييف الهيكلي يتطلب تعزيز جهاز الأمن الداخلي في الدولة النامية المدينة ودعم القمع السياسي، إلى جانب وجود مؤسسات كاذبة وديمقراطية زائفة تدعمها. ومن الشروط الأخرى التي يفرضها المانحون والدائنون غير ديكور الديمقراطية إجراء انتخابات متعددة الأحزاب.[4]

---

(1) عبد الرحمن خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص 445.
(2) أوليفيه روا: المرجع السابق، ص 175.
(3) السيد يسين: مفهوم العولمة، مرجع السابق، ص 31.
(4) علي حسين شبكشي: المرجع السابق، ص ص 76، 77.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبصدد هذه المسألة يفتح الدكتور محمد الر... العالم الجديد، بحيث يتسلل منها بعض الضوء عل... فموازاة لاقتصاد السوق المفتوح يمكن أن تنشأ شب... مع المؤسسات الشعبية، ومن ثم توافر المزيد من الرعاية والمتابعة الفاعلة لحقوق الإنسان وقضايا البيئة التي لا تعرف الحدود، وكما تسير عولمة الاقتصاد تنتشر عولمة الديمقراطية فتصبح هناك نقاط التقاء مهنية مثل تفاعل القضاة الوطنيين مع القضاء الدولي لإنشاء عدالة عالمية جديدة، وبالتالي محاصرة أفضل لسلبيات عالمية كالإرهاب وتهريب المخدرات، وغسيل الأموال، وانتهاك حقوق الإنسان دون إتاحة مفر للجناة على مستوى العالم كله. ومن ثم يكون فخ العولمة ليس لضمان خير العالم لصالح الخمس، بل لفائدة الكل شريطة تجاوز النظرة المسبقة المطلقة والاختيار الحر للرفض أو القبول.[1] وقد يكون هذا الموقف الأخير أولى بالإتباع حيث يؤكد بهذا الصدد تقرير نشرته وكالة المخابرات الأمريكية حول أحوال العالم في سنة 2015، بتاريخ 2001/02/02 أن تؤدي العولمة إلى ارتفاع مستوى الشفافية في عملية صناعة القرار الحكومي، وتتأثر قدرة الأنظمة المستبدة في المحافظة على سيطرتها.[2]

غير أن الديمقراطية وإن كانت قمة تريد جميع الشعوب بلوغها، إلا أنها قد تصبح وسيلة للضغط الأمريكي خاصة في نظر وطننا العربي، حيث تسهل عملية إقناع المواطنين عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري المملوكة للدولة، وذلك عند شعور هذه الدول بالظلم القومي الواقع عليها من جانب النظام الدولي عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة. حيث لا تتأخر حتى أكثر النظم والحكومات ارتباطا بالولايات المتحدة عن اتهام حركة حقوق الإنسان بالعمالة لهذه الأخيرة.[3] نستخلص من كل ما سبق أنه بالرغم من الآثار الايجابية للعولمة في نشر الديمقراطية ودعمها، إلا أن ذلك لا ينفي تأثيرها السلبي عليها وبشكل أوسع مقارنة مع ايجابياتها، كما أن اقتران الدعوة إلى الديمقراطية بالولايات المتحدة الأمريكية فيه ما يكفي من السلبيات مثلما سيتم توضيحه.

رابعا: التأثير السلبي للعولمة على الحق في الديمقراطية.

بصدد إظهار سلبيات العولمة على الحق في الديمقراطية سنتعرض لعدة وجهات نظر من المفكرين الذين بحثوا هذه المسألة.

حيث يقول "برهان غليون" أن العولمة تعمل بمفعولين متناقضين فهي بدعوتها إلى حل الأمة تضرب أساس أخلاقية الحرية والدولة القانونية، وتشجع التمييز الاجتماعي والقومي والديني والطائفي. وبتعميقها حركة الاستقطاب تدمر التوازنات الاجتماعية والسياسية الوطنية، وتعزز التوتر وعدم الاستقرار داخل المجتمعات. أما بتركيزها الثروة في مناطق وبين يدي فئة محدودة، فهي تلغي أسس النمو الاقتصادي بما يساير نمو السكان

(1) محمد الرميحي: المرجع السابق، ص27.
(2) عبد القادر رزيق المخادمي: المرجع السابق، ص 196.
(3) محمد السيد سعيد: المرجع السابق، ص 131.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مما يعني تزايد البطالة بل الجوع، كل هذا يجعل
لكن العولمة بفتحها الفضاءات الوطنية تعمل على
عالميا بالمشكلات الإنسانية، وهذا يعني أنها بقدر
الديمقراطية من البديهيات، فإنها تضعف الشروط الموضوعية لقيامها. وبالتالي فالميل سيكون قويا لتبني ديمقراطية إجرائية شكلية في نظم تخفي استبداد الأقلية.[1]

وبالرجوع إلى الواقع نشهد تراجع الأنظمة الديمقراطية التمثيلية، في وقت أصبح فيه الشعار الديمقراطي طاغيا، فحتى البلدان الديمقراطية الأكثر عراقة تشهد المؤشر ذاته والمتمثل في ضعف الإقبال على التنظيمات الحزبية والإحجام عن المشاركة في المنافسات الانتخابية لعدة أسباب، من بينها عدم اتضاح الخيارات السياسية نتيجة للانزياح بين البدائل المحلية ومقتضيات الساحة ومتطلبات التكتل الدولي الشامل.[2]

أما الدكتور محمد الأطرش فيطرح قضية أخرى بشأن الديمقراطية، بقوله أن العولمة المالية تتعارض جذريا مع الديمقراطية، إذ أن مجموعة قليلة من مدراء صناديق الاستثمارات المالية الضخمة، والذين هم غير مسئولين أمام ممثلي الشعوب في أية دولة، قد يتخذون وينفذون خلال لحظات قرارات قد تدمر حياة الملايين.[3] بالإضافة إلى سبب آخر يتمثل في كون الديمقراطية في المجتمعات الفردية أصبحت أكثر امتزاجا وارتباطا بحقوق الإنسان وحق الملكية وليس ببناء وتدعيم مجال عمومي. ومن هنا تجزأ المجال العمومي مما أفسح الطريق أمام نشاط وتدخل الشركات المتعددة الجنسيات، التي يهمها قبل كل شيء إزالة العراقيل والحواجز التي تحول دون توحّد السوق والتبادل الحر. فالديمقراطية في نظرها تتطلب توسيع حقوق الملكية وضمان قواعد الحفاظ عليها، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحويل القيم الفردية النفعية إلى قيم شاملة. لذلك فالنظام الديمقراطي يتعرض اليوم لمخاطر وتهديدات فعلية، باعتباره قد تحول إلى رهان مصالح تقاس فاعليته بمردوده الفردي المباشر، ولم يعد للفضاء العمومي دورا في إنتاج قيم المواطنة وتكريسها.[4] وفي ذلك اعتداء على الإرادة السياسية للشعوب وحقها في الحفاظ على أنظمة الحكم الديمقراطية التي تمثلها، وكذلك حرمانا لهم من حقوقهم السياسية.

كخلاصة لما سبق فإن دول العولمة لا تدعم أية أشكال ديمقراطية في الدول التي تفتقر إليها، ونخص بالذكر الدول النامية متجاهلة وبالتعمد شعاراتها السابقة المتعلقة بالحرية والديمقراطية والمشاركة الواسعة، لأن وجود أنظمة شمولية أو أحادية أو دكتاتورية، تتيح لها استغلال هذه البلدان بالشكل الذي يلائمها. وعليه فالحديث عن الديمقراطية وتوسيع المشاركة الجماهيرية سوف تطوى ملفاته من قبل دول العولمة لأنها

---

(1) إبراهيم نافع: المرجع السابق، ص ص 39، 40.
(2) السيد ولد أباه: المرجع السابق، ص 45.
(3) محمد الأطرش: حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 260، 2000، ص25.
(4) السيد ولد أباه: المرجع السابق، ص 46.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لا تمكنها من تسويق بضاعتها على الطريقة التي نغمة ديمقراطية تبادل البضائع والسلع وحرية رأس

فظاهرة العولمة من هذه الزاوية لا يمكن أن تعني تحويل الأنظمة الحاكمة في الجنوب إلى أنظمة ديمقراطية حقيقية، تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية بل أن كل ما تسعى إليه الدول الغنية هو حماية مصالحها، وفي سبيل ذلك تسعى وراء تحقيق ديمقراطية مظهرية في هذه الدول، وقد ساعدت على ذلك بعض الفئات السياسية في العالم الثالث. بوعي منها تارة نظرا لإدراكها مصالحها الضيقة الخاصة، أو بدون وعي كونها تعرف فرصها دون مخاطرها.[2] وهذا ما يشير إلى حقيقة أن ظاهرة العولمة ليست المسئولة الوحيدة عن تبدد الديمقراطية في هذه الدول، وإنما قد يرجع ذلك لأسباب داخلية. أما الآن فيقودنا التساؤل عن هدف الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على الأخص من تبني الدعوة إلى الديمقراطية؟ وهل تسعى فعلا إلى تكريس الديمقراطية في جميع دول العالم؟ ذلك ما سنتعرف عليه من خلال العنصر الموالي، ويبين لنا سلبيات أخرى لدول العولمة على الديمقراطية.

خامسا: التعامل الأمريكي ودول الغرب مع الديمقراطية.

من المؤكد أن فائدة الغرب وأمريكا في عدم تحقق الديمقراطية أكثر من تحققها، فأمريكا لا يرضيها أن تتساوى مع بقية الدول في الواجبات والحقوق الدولية عندما تعم الديمقراطية، ولا يرضيها أيضا أن يوجد منافسين لها. لاسيما وقد أصبح ميزانها التجاري سنة 1990 يعاني نقصا يقدر بـــ 100 مليار دولار، وفي سنة 2000 وصل العجز إلى 450 مليار دولار، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على اقتصاديات الدول الأخرى بشتى الطرق لسد النقائص التي تواجهها. فالعولمة بالنسبة إليها ذات وجهين، وجه ديمقراطي ينادي بحرية التجارة وتحرير الأسواق، ووجه آخر مصلحي ذاتي يفهم من تصريحات زعمائها.[3]

حيث أكدت ذلك وزيرة خارجية إدارة بنكلينتون سابقا "مادلين أولبرايت" في معرض تبريرها لضرب العراق بالصواريخ الأمريكية، بقولها «كان علينا أن نستخدم القوة، فإنما ذلك لأننا أمريكا نحن الأمة التي لا غنى عنها، ونحن ننتصب بقمة عالية ونرى أبعد من غيرنا آفاق المستقبل». هكذا فإن الديمقراطية التي يريدها منظرو اقتصاد السوق، هي التي تبيح فقط لأرباب المال والأعمال تحقيق المزيد من الأرباح على حساب تزايد الفقر والحرمان بين فئات الشعب، لذلك يقول المفكر "نعوم تشومسكي" في كتابه "ضبط الرعاع" «أي شكل من أشكال السلطة المركزة مهما كان لا ينوي أن يكون عرضة للسيطرة الديمقراطية الشعبية... إن القطاعات القوية بما فيها أصحاب الثروة المتحدين معارضين بشكل طبيعي للديمقراطية العامة...إنهم لا يريدون قيودا خارجية على قدرتهم في اتخـــاذ

---

(1) حميد حمد السعدون: المرجع السابق، ص21.
(2) عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص 414.
(3) العربي قلايلية: المرجع السابق، ص 230.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القرارات والتصرف بحرية، وذلك يستلزم أن مفرط».[1]

مما يؤكد أيضا ازدواجية المعايير في التعامل مع قضية الديمقراطية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أنه عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الغرب الأمريكي يلوح باستخدام القوة مع بعض الدول لتحقيق الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان أو منع انتهاكها. بينما يبدو الغرب الأمريكي في أحوال أخرى وكأنه غير معني بتاتا بهذه القضية، عندما يتعلق الأمر بأقطار الخليج العربي ذلك أن هذه المنطقة تمثل له منبعا هاما للنفط لضمان انتعاش مشاريعه الاقتصادية والعسكرية، لذلك لا تكترث لأي مسار للديمقراطية فيها. وعليه خلاصة ما يمكن قوله عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها حامية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان، وحامية لأنماط استبدادية تنتهك حقوق الإنسان في بلدان أخرى.[2]

وبالتالي فإن العولمة الاقتصادية التي تنادي بها الليبرالية الجديدة ينتج عنها حتما انحطاط الديمقراطية، التي تفقد معناها ومصداقيتها إذا لم تحقق التقدم والتطور الاجتماعي. ولا تستثنى حتى البلدان الثرية والقوية ذات الأعراف البرلمانية الراسخة من احتمال الانحراف الخطير الذي يمكن تسميته بـــ «ديمقراطية ذات شدة ضعيفة، بمعنى أنها بديل لا خيار له، إذ أن مصير الشعب ليس رهنا على الحكومة التي اختارها، بل يرتبط بتقلبات السوق وتبدل الاستراتيجيات الخفية لأسواق الاحتكار، وكذلك بقرارات بنك مركزي مستقل عن المواطنين وليس عن الأسواق المالية».[3]

نخلص في نهاية هذا العنصر إلى الإشارة بأنه باسم الديمقراطية، كثيرا ما ارتكبت أكبر وأفضع الجرائم الإنسانية من طرف دول العولمة وفي قمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. بهذا الصدد يكفي أن نذكر البعض من الانتهاكات التي ارتكبها البريطانيون مع الأمريكان في العراق بحجة نشر الديمقراطية وتخليص العراقيين من النظام السائد، فقد انتهك الجنود البريطانيون بكل بشاعة حرمات العراقيين، مما جعل رئيس وزراء بريطانيا "توني بلير" يصف جنوده وهم يمارسون أسوأ أنواع التعذيب للسجناء العراقيين، بأن ما رآه يدعو للتقزز. وقد أدانت الصحافة البريطانية ما حدث في العراق فقد نشرت صحيفة "ديلي ميل" عنوانا على صفحتها الأولى يقول "عار بريطاني"، وذكرت الصحيفة أن ما قام به الجنود البريطانيون ستكون عواقبه مدمرة لسمعة بريطانيا، وأضافت الصحيفة « مهما كانت المبررات فإن الصور التي ننشرها اليـــوم تجعـــل مـــن

---

(1) المرجع نفسه، ص231.
(2) أسامة عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 156.
(3) - Smir Amine : l'autre DAVOS- Document de travail mondialisation des luttes sociales, Revue détudes et de critique sociale: dominations dépendances nouveaux enjeux, Nouveaux Défis, Alger, n° 12, 1999, P127.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القضية الأخلاقية التي يفترض أننا خضنا الحرب

أما ما فعلته أمريكا في سجون العراق وفي جوانتنامو يوقد [illegible] الإنسانية في التعامل مع الأسرى. وقد ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن بعض الحراس والموظفين في معسكر جوانتنامو قالوا أن المعتقلين كانوا يتعرضون بشكل منتظم لسوء المعاملة ولفترة زمنية طويلة، وقالت الصحيفة: أن المعتقلين كانوا يجردون من ملابسهم، وتقيد أيديهم وأرجلهم بمسامير مثبتة في الأرض ويجبرون على التعرض لأضواء مبهرة، وموسيقى صاخبة وتيارات هوائية ساخنة لمدة أربعة عشر ساعة.[2]

أما فيما يخص واقع الديمقراطية في العالم العربي فهناك اتفاق على أن ضعف الممارسة الديمقراطية فيها، قد جعل خطاب الديمقراطية الذي تروجه العولمة الثقافية مسموعا، وهو الذي أوجد المبرر للولايات المتحدة ولدعاة العولمة لينصبوا أنفسهم معلمين ومرشدين لحكامنا وشعوبنا في كيفية تأسيس المجتمع الصالح، باعتبار نظمنا ومجتمعاتنا غير صالحة سياسيا، على الرغم من انشغال المثقفين والسياسيين العرب اليوم بمسألة البعد السياسي للعولمة لاسيما بعد طرح أمريكا لمشروعها المسمى"الشرق الأوسط الكبير". لذلك لا مفر من الإقرار بأن نظمنا السياسية، بل وثقافتنا أيضا غير متصالحين مع الديمقراطية بل حتى يمكن القول بأنها تقابلها بالعداء.[3]

أمام التداعيات الحالية يجب الدعوة إلى عولمة الديمقراطية بمفهومها العام، وليس من خلال فرض رؤية مزدوجة للقيم والمعايير. فالقول بعولمة الديمقراطية أسوة بعولمة الاقتصاد يدعو إلى نشر الديمقراطية على نطاق واسع فإذا ما سادت القيم الديمقراطية وأصبحت ممارسة بين الدول، فإن الكثير من أنظمة الحكم التي لا تستمد شرعيتها من الشعب ستزول، فالديمقراطية الحقيقية تقوم على أساس الاختيار عن طريق الانتخابات، ومن ثم فإن المشاركة الشعبية ستحمل بوادر ايجابية، فتسود الثقة التي هي الآن مفقودة وبوجه خاص في الدول العربية، وذلك حتى تصبح القيادة السياسية منبثقة عن إرادة الشعب تسعى لتحسين ظروفه، وعليه فإن نشر الديمقراطية قد يتم بتخصيص برامج خاصة وأموال لدعم المؤسسات التي تطبق ذلك، خاصة منها مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على نشر القيم الإنسانية العالية على نطاق واسع بين الأفراد والمؤسسات، حتى وإن استدعى ذلك الخصم من نسب الميزانيات المتصاعدة الخاصة بالدفاع والتسلح.[4] لأن تحقيق الديمقراطية هو الحل أمام الأنظمة السياسية العربية لضمان الأمن القومي العربي،

---

(1) محمد بن علي الهرفي: حقوق الإنسان بين العرب والأمريكان، دار المعالم الثقافية، السعودية، ط1، 2005، ص ص 86، 87.

(2) المرجع نفسه، ص 89.

(3) إبراهيم أبراش: في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة العرب وتحديات عصر العولمة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، السنة 29، عدد 337، 2007، ص 26.

(4) علي غربي/ إسماعيل قيرة: العرب وأمريكا بين التطوير والتطويع، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر، 2004، ص ص 89، 90.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذي له انعكاسات على مسألة التكامل الاقتصادي

نخلص في النهاية إلى نتيجة مفادها أن [illegible] الديمقراطية وحقوق الإنسان)، مثلها مثل فروع العولمة الأخرى والتي سنتعرض لها في حينها لا يمكن تجريدها من الايدولوجيا، وبالتالي بجب التعامل معها بوصفها تحد لنظمنا السياسية. مما يستدعي التجاوب مع ثقافة الديمقراطية وإعادة النظر في المؤسسات والنظم السياسية، ولكن ليس بالشكل الذي تريده أمريكا أو غيرها وإنما بما يتوافق مع خصوصياتنا وطبيعة الظروف التي نمر بها، فنوفق بذلك بين استحقاقات الديمقراطية وبعض ثوابت ثقافتنا مع تحديد الأولويات، ويمكن الاعتقاد بأن خطاب الديمقراطية المرتبط بالعولمة يتيح فرصة للتيار الديمقراطي الحقيقي في عالمنا لإحراج الأنظمة غير الديمقراطية، والتخلص من أنماط السلوك المعيق للنهج الديمقراطي من ناحية أخرى.[2]

كنتيجة نصل إليها هي أن للعولمة بمختلف صورها اقتصادية وثقافية وخاصة السياسية تأثير كبير على الحقوق المدنية والسياسية سواء إيجابا أو سلبا. وفي نظر الدكتور جلال أمين يقع المهللون لظاهرة العولمة في خطأ فادح بفهمهم العولمة بأنها تنطوي على التحرر من الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم، تحرر من التعصب لايدولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب، تحرر من كل صور اللاعقلانية العلم وحياد التقانة. فهم يتصورون بأننا مقبلون على عصر جديد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة، والتي تصور على أنها جزء لا يتجزأ من ظاهرة العولمة، كما تصور كل من يقف في وجه العولمة على أنه يقف في الحقيقة ضد التحرر من كل صور الاستعباد استعباد الدولة، استعباد الجهل والفقر واستعباد التعصب.[3] فكم يكون العالم جميلا لو كان هذا كله صحيحا لكن الحقيقة للأسف غير ذلك، بل لعلها على عكس هذا بالضبط وإنما يساعد على تصديق كل هذه الأشياء، وتدعيم هذا الخطأ الفادح أن لفظ العولمة يصف ما يجري على السطح دون أن يفصح عن محتواه الحقيقي، إذ أن الكلام يجري عن العولمة من دون أن يثار السؤال عما تجري عولمته.[4]

لكن من المهم إدخال نوع من النسبية عند الحديث عن العولمة الحالية، وعدم وصفها بالقدرة على اكتساح جميع مجالات الحياة. ويشير بهذا الصدد المفكر الفرنسي "جي سورمان" إلى أنه «ينبغي توخي الحذر إزاء القاموس الجديد للعولمة، لسبب أساسي هو إخضاع ما هو إنساني لنظرة أحادية مهما كانت قوة حضورها الواقعي، خاصة على الصعيد البشري. ذلك أن الحديث عن الإنســـان والموارد البشرية يفترض مداخل مختلفة

---

(1) سعد حقي توفيق: خيارات العرب حيال العولمة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد 98، 1999، ص47.

(2) إبراهيم أبراش: المرجع السابق، ص ص 27، 28.

(3) جلال أمين: العولمة والدولة، مرجع سابق، ص ص 163، 164.

(4) المرجع نفسه، ص164.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتدخلات نوعية، تراعي معطيات الخصوصية الاعتبار».[1]

أما فيما يلي فسننتقل إلى الجزء الثاني والثالث من موضوعنا والمتعلق بتأثير العولمة على حقوق وحريات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تبعا للنسق الذي جاءت به الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(1) أحمد ثابت: المرجع السابق، ص 249.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد كان للعولمة تأثيرا كبيرا على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية خاصة في جانبها الاقتصادي، وذلك بواسطة أدواتها التي ساعدت على تعميقها ومن ضمنها وصندوق النقد والبنك الدوليين وسياساتهما وكذا التقدم التكنولوجي، المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات. حيث نجم عنها أكبر مشكل يمس الكرامة الإنسانية يتمثل في الفقر والحرمان.

حيث أن مسألة تقرير حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية عرف منذ البداية عدة صعوبات. مردها أن الحياة الاقتصادية في المجتمع تاريخيا قد أفرزت صراعا لازال يسود العصر الحالي، ما بين فئة مالكة لوسائل الإنتاج من جهة وأخرى تعمل في خدمتها ولا تملك شيئا من جهة ثانية. حيث نتيجة الثورة الصناعية توضحت ظاهرة رأس المال– إذ أن الرأسمالية وتمتعها بالضمانات القانونية الكافية، كان يقابلها حشود العمال المتزايدة والمتضامنة في بروليتارية متشابهة في إمكانياتها وأفكارها ونمط حياتها. والتي خاضت نضالات عنيفة نجم عنها أفكار جديدة ترجمت إلى حيز الواقع في أنظمة اشتراكية.[1] غير أن هذا الصراع من أجل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يتوقف بظهور الاشتراكية، بل اشتد أكثر بظهور إرهاصات العولمة وبالأخص الاقتصادية وهذا ما يفسر ظهور مظاهرات وحملات مناهضة لها في مختلف بقاع العالم.

للتوضيح أكثر سنتطرق في هذا الفصل لتأثير العولمة على حقوق وحريات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية دون الحقوق والحريات الثقافية التي آثرنا التعرض لها في فصل مستقل. مخالفين بذلك النسق الذي وردت فيه هذه الحقوق ضمن الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظرا للطبيعة الخاصة للحقوق الثقافية من جهة ولاختلاف العولمة الثقافية عن العولمة الاقتصادية من جهة أخرى. وسنحاول الإجابة في هذا الفصل عن جملة من الأسئلة تتمثل في ما هو مضمون العولمة الاقتصادية والعوامل المساعدة لها؟ وذلك في المبحث الأول لأن التعرض لتأثيرها على الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية يقتضي التعرض قبل ذلك لمضمونها. ثم ماهو مضمون هذه الحقوق؟ وما تأثير العولمة عليها؟ محاولين التركيز على أبرز الحقوق المتأثرة بها وذلك في المبحث الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والمبحث الأخير المتعلق بالحقوق الاجتماعية.

---

(1) حسن ملحم: المرجع السابق، ص 78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية وأدواتـ

إن العولمة الاقتصادية هي أكثر جوانب [illegible] تصورها وفهمها خاصة من خلال آلياتها ومؤسساتـ[illegible] الأكثر تحققا واكتمالا على أرض الواقع مقارنة ببعديها الثقافي والسياسي، حيث أدى تكامل هذه الأبعاد التي تتداخل مع بعضها لتحقيق الغاية العليا المتمثلة في تجسيد عالم موحد بلا حدود، فتتراجع قدرة الحكومات الوطنية على تسيير الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها، فينتقل مركز الثقل الاقتصادي من المجال الوطني إلى المجال العالمي. أي من الدولة إلى القوى عبر القومية (الشركات المتعددة الجنسيات) أو المؤسسات العالمية، وهو أسلوب جديد في التاريخ الاقتصادي العالمي.[1]

بتعبير آخر البعد الاقتصادي للعولمة يشمل حركة اندماج وتكتل اقتصادي، تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام، استخدام نظم تسويق على جميع المستويات و نظم استثمار للموارد البشرية تكون فعالة. كذلك نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وحدة الأسواق المالية، تعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت فيه القواعد الحمائية الجمركية التجارية، بحكم ما نتج عن قرارات اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية، ونشاط الشركات والمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي. ويضيف المعارضون للعولمة أن بعدها الاقتصادي يعني في أحد جوانبه فتح أسواق العالم لمنتجات الدول الكبرى، وتوحيدها أمام منتجات الدول النامية كالمحاصيل الزراعية والمنسوجات، وفي وجه العمالة التي كانت تستقطبها فيما مضى إذن العولمة الاقتصادية جسدت هيمنة دول الشمال على دول الجنوب.[2]

من خلال توضيح المقصود بالبعد الاقتصادي للعولمة يظهر أن بحث مسألة تأثير ذلك على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أمر ليس بالهين. حيث مثلما سبق القول بشأن العولمة السياسية وتأثيرها على سيادة الدولة القومية، تثار المسألة أيضا بمناسبة الحديث عن التجليات الاقتصادية للعولمة وانعكاساتها على الدولة وبالتالي على حقوق الإنسان.

فمثلا يشتد النقاش حول دور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية، من ناحية تأكيده أو تغيير صورته، إضافة إلى أسئلة شتى عن صلاحية نظام حرية السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف بلاد العالم، والمخاطر التي يمكن أن تنجـــم عن التنمية الوحيدة البعـــد،

---

(1) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص ص 65، 66.
(2) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص ص 57، 58.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التي تركز على الجانب الاقتصادي فقط.[1] فالعو
والتوقف عن الإنفاق المفرط داخل وخارج المؤس
والابتعاد عن المساعدات الاجتماعية وعدم التفكير في زيادة الأجور. وعليه فالأمر الأكيد أن العولمة بوجهها الحالي لها تأثير على حقوق الإنسان وحرياته سواء كان ذلك سلبا أو إيجابا، وللتوضيح أكثر خصصنا المطلب الأول من هذا المبحث لتعريف العولمة الاقتصادية أما الثاني فنكشف فيه عن حقيقة العلاقة بين العولمة الاقتصادية بالنظام الرأسمالي وفي المطلب الثالث نتعرف على الأدوات المساعدة لها.

المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية.

يختلف مفهوم العولمة الاقتصادية عن مفهوم كل من العولمة السياسية والثقافية، لأنه واسع بالإضافة إلى أن تأثيرها شامل على جميع حقوق الإنسان، كما تتفق مع النظام الرأسمالي في عدة خصائص أهمها تشجيع المبادرة الحرة وحرية السوق، مما يجعل كل منهما يكرس الآخر وذلك ما سيتضح من خلال العنصرين المواليين.

أولا: تعريفها.

تعرف العولمة الاقتصادية بأنها إلغاء العوائق الوطنية الاقتصادية، ونشر التكنولوجيا والتجارة وأنشطة الإنتاج، مع زيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية والمؤسسات المالية الدولية، وتحرير الأسواق وإلغاء القيود عليها وخصخصة الأصول وزيادة التعاملات في النقد الأجنبي وتكامل أسواق رأس المال، وكذلك استحداث أدوات مالية جديدة وبالتالي زيادة اعتماد الأسواق المالية والاقتصاديات على بعضها البعض في العالم بأسره.[3] وترتكز على عدة أسس منها هيمنة قطب معين أو عدد من مراكز السيطرة الاقتصادية، سيادة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتهميش دور الدولة في الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتسويقية، ضمان حقوق الملكية المادية والفكرية، وجود تكتلات إقليمية ودولية متخصصة تعمل على تسريع الاندماج في تيارات العولمة، وإنشاء منظومة متطورة ومتكاملة من المؤسسات المالية والنقدية والتجارية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات.[4] يستفاد من ذلك كله أن العولمة الاقتصادية تهدف إلى إعادة الاعتبار للحرية الاقتصادية القائمة على المنافسة.

---

(1) مي عبد الله سنو: الإتصال في عصر العولمة– الدور والتحديات الجديدة، دار النهضة العربية،بيروت، ط1، 2001، ص 64.

(2) عبد الحميد دليمي: المدن الجزائرية والعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة– الجزائر، عدد 15، 2001، ص 188.

(3) عثمان هندي/ نادية جبر: المرجع السابق، ص 27.

(4) نزار ذياب عساف: مشكلات الواقع وتحديات المستقبل، مجلة دراسات إقتصادية، قسم الدراسات الإقتصادية– بيت الحكمة، بغداد، عدد4، 2003، ص ص 61، 62.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما تعرف العولمة الاقتصادية على أنها جا
منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، مع أن
مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية والسيا
التمهيد لقيام نظام دولي جديد وفق ما بشر به دعاته، ورغم عدم استقرار المفهوم الفكري للعولمة بشكل قاطع، إلا أن هناك اتفاق على أن العولمة الاقتصادية تعني اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، توافقا مع الاندفاع السريع نحو تحرير التجارة الدولية وأسواق رأس المال وزيادة الإنتاج.[1] يراد أيضا بها إخراج الأنشطة الاقتصادية من المجال المحلي إلى المجال العالمي، فينتقل رأس المال إلى الدول التي يكون فيها أجر وباقي تكاليف العمل منخفضة، حيث تتوفر متطلبات البنية الأساسية والخدمات المختلفة، والاستقرار السياسي وقوة عمل متعلمة وغيرها من التسهيلات.[2] فهي لا تهتم بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للأفراد ولا بحقوقهم.

تعبر العولمة الاقتصادية عن عملية سيادة نظام اقتصادي يضم مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية، على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال. ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتضخمها لاستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم، ويصف ادواردو لتواك "Edward Luttwak" الكاتب السياسي الأمريكي العصر الجديد بأنه عملية انصهار الاقتصاديات القروية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء.[3]

فالعولمة الاقتصادية تشمل عولمة التجارة مما يتسبب في انعدام المساواة داخل الدول وفي ما بينها على حد سواء. فحتى في الدول رائدة التجارة الحرة وعلى رأسها الولايات المتحدة، لا أحد يجادل حول الهوة التي تزداد اتساعا بين الأفراد من حيث الدخل والفقر، غير أن بعض القادة يعتبرون ذلك دافعا للنمو.[4] وتشمل أيضا عولمة المال إذ تشهد التسعينات ميلاد العولمة المالية، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين. بعد أن كان مجال التمويل الأساسي في العولمة خلال السنوات الأخيرة على أقل تقدير، حيث اكتسبت التدفقات المالية أهمية كبرى، وشكل

---

(1) المرجع نفسه، ص 61.
(2) عبد الجليل كاظم: المرجع السابق، ص ص 25، 26.
(3) ضياء عبد المجيد الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 51.
(4) بيرنار كاسن: إنقاذا للمجتمع، العولمة الطوفان أم الإنقاذ ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاضل حتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 36.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المال ما ي
الاستثمارات الأجنبية من بلد لآخر، وقد ساعد
النقدية والمالية. وقد شهد العالم أحداثا هامة بهذا
سنة 1994- 1995، ثم في دول جنوب آسيا عام 1997 التي كانت نموذجا يحتذى به ثم البرازيل سنة 1998 وروسيا سنة 1999. وبذلك يمكن القول أن الاندماج المتزايد للبلدان النامية في أسواق رأس المال العالمية يحقق منافع ومزايا، ولكنه يتطلب أيضا تنظيما كبيرا في الإدارة الاقتصادية.[1]

وتساهم العولمة المالية في تركيز الثروات على مستوى العالم في أيدي القلة، إضافة إلى أن الأسواق المالية القومية في المراكز الرأسمالية تشكل آلية لاستيلاء المنشآت الاقتصادية الكبرى على المنشآت الصغرى، ثم زيادة تمركز وسائل الإنتاج، فالعولمة المالية تطبق هذه الآلية على المستوى العالمي. فانخفاض أسعار الصرف الحقيقية لدولة معرضة لأزمة، يسهل على الشركات الدولية الكبرى شراء منشآتها ومصارفها وقوة عملها بأسعار بخسة بالعملة الأجنبية مثل ما حدث لروسيا الاتحادية.[2] غير أن الملاحظ أن العولمة الاقتصادية ترتبط كثيرا بالرأسمالية الأمر الذي أفرز عدة نتائج نستوضحها فيما يلي.

ثانيا: ارتباط العولمة الاقتصادية بالنظام الرأسمالي.

تعتبر الرأسمالية عملية من عمليات العولمة التي تدعو إلى الانفتاح كما تعتبر عاملا مكرسا لها، فالعولمة تسعى إلى تعميم نظام اقتصاد السوق الرأسمالي على أجزاء شاسعة من الكرة الأرضية، ومن ثم تزايد الاعتماد على المبادرات الخاصة، وعلى آليات السوق في النشاط الاقتصادي والمالي بكل ما تنطوي عليه من اشتداد حدة التنافس، ومن اتجاهات الاستقطاب والتركيز واتساع الفروق بين الدول النامية والمتقدمة، بكل ما يؤدي إليه إطلاق هذه المبادرات والآليات من تقلبات اقتصادية داخلية وصدمات خارجية عنيفة.[3]

علما أن النظرية الاقتصادية الرأسمالية كانت تقوم على اليد العاملة الرخيصة، لكن الوضع تغير بدخول دول الشمال الصناعية مرحلة تقنية متطورة أنهت الاعتماد الكلي على العمالة المتخصصة والعادية وجعلته في أضيق الحدود الممكنة، كما أن القــول بأن

---

(1) إبراهيم توهامي/ إسماعيل قيرة/ عبد الحميد الدليمي: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة- جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2004، ص ص 27، 28.

(2) محمد الأطرش: حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 25.

(3) إبراهيم العيسوي: تنمية القدرة الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة (أمثلة عملية للتعاون)، ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1، 2000، ص 146.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبادرة الحرة هي أساس اقتصاد العولمة مردو
المتكافئة بين الأطراف المختلفة. إذ تسعى أمريكا
وكذا محور ارتكاز النظام الاقتصادي العالمي،
العالم وفق منظور ومصالح النظام الرأسمالي، وذلك قد ينبئ بصدامات ستحدث في أي لحظة تتعلق بالخصوصيات الثقافية، وبنظام السيطرة الفعلية على النظام الدولي برمته بترتيبات أمن وتدخل تتجاوز إرادة المجموعة الدولية.[1]

وقد نتج عن تطبيق آليات السوق الرأسمالية وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، ضعف الاقتصاديات الناشئة في عالم الجنوب التي لا تملك القدرة على المنافسة بأي شكل، فتصبح تعاني من التبعية ومشكلة بناء نماذج حكم سياسية مشوهة تحاكي النموذج الغربي. وعليه فتوجه الاقتصاد الدولي لخدمة العولمة سينتج المزيد من ضحايا الاستغلال والنهب، ولم تستثنى من ذلك حتى الدول الصناعية العشر التي تعد في مقدمة العولمة، والتي تعتبر نفسها جزءا من هياكلها ومشاركا أساسيا وفاعلا في فعاليتها،[2] ولا يخفى عنا مدى تأثير هذا الواقع بشكل سلبي على حقوق الإنسان.

بهذا الشكل تصبح ظاهرة العولمة مع الرأسمالية أعلى مراحل الإمبريالية، مما يمكنها من تحقيق الهيمنة الكاملة ويولد شكلا من أشكال التطرف والعجز من ناحيتين هما تقليل دور الدولة في الحماية الاجتماعية فتفقد مصداقيتها وقدرتها على حفظ الأمن، تعميم ظواهر البطالة والفقر والحرمان بسبب اتجاه الدولة لمبدأ الخصخصة، الأمر الذي يولد صراعا اجتماعيا يكون في بعض الأحيان أكثر تطرفا.[3]

مختصر القول أنه في بيئة العولمة ثمة خطر عظيم يتهدد مصالح الدول الصغرى بوجه عام، إذا قبلت فتح أسواقها وتحرير تجارتها والدخول في غمار المنافسة، دون استعداد مسبق بتنمية القدرات التفاوضية والتنافسية. والخطر هنا هو خطر "اللعب مع الكبار" بكل ما ينطوي عليه من عدم التكافؤ في القوى، ويقصد بالكبار الدول المتقدمة الكبرى والشركات العملاقة المتعدية الجنسيات، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تتمتع فيها بالنفوذ الأكبر.[4]

المطلب الثاني: الأدوات المساعدة للعولمة الاقتصادية.

---

(1) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص ص 70، 71.
(2) المرجع نفسه، ص 72.
(3) حميد حمد السعدون: المرجع السابق، ص47.
(4) إبراهيم العيسوي: المرجع السابق، ص147.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الواقع يفرض الإقرار بأن هناك عو
بالأوصاف الحالية، والتي تتمثل في تحول سياس
النقد والبنك الدوليين) لصالح الدول الكبرى، إلى
ونمو الشركات المتعددة الجنسيات والتقدم التكنولوجي. وسيتضح لنا ذلك بشيء من التفصيل في النقاط التالية.

أولا: صندوق النقد والبنك الدوليين.

يعد كل من الصندوق والبنك الدوليين من الوسائل الهامة التي تدعم العولمة. إذ أنها تسهر على مراقبة التزام الدول بالتحول إلى اقتصاد السوق، وفتح أسواقها وتحريرها من القيود الحكومية، وهي تستمد قوتها من القوة الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة الكبرى.[1] إذ أدى نفوذ صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى جانب عبئ الدين القومي والشركات المتعددة الجنسيات، إلى شل قدرة الحكومات عن اتخاذ قراراتها بصفة مستقلة والتحكم بمصائر دولها، فتصبح الحقوق والعدالة في مراتب متدنية على سلالم الأولوية الحكومية مقارنة مع بند القروض الأجنبية، فتم نسف حقوق الإنسان بسبب الانعدام شبه الكامل لمبدأ المساواة في السلطة والثروة، فيسود الظلم في مجال الحصول على الغذاء والمأوى، وأبسط ضروريات الحياة مع انتشار الفقر، البؤس، سوء التغذية، المرض، الأمية والبطالة.[2]

فعند الحديث عن الفقراء وتوزيع الدخل أو الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، ومستوى التغذية...الخ، نجد من بين التعبيرات المستخدمة في التقارير الداعية إلى التثبيت والتكييف الهيكلي تعبير " البعد الاجتماعي". وهذه الطريقة في التعبير تؤدي وظيفة معينة يجب ألا يستهان بها، وهي السماح للداعين إلى التكييف الهيكلي باعتبار الضرر الذي قد يقع على الفقراء، أو الانخفاض الذي يلحق بمستوى ما يحصلون عليه من خدمات الصحة أو الغذاء أو التعليم، مجرد تكلفة من تكاليف النمو الاقتصادي مما يتعين طرحه من "المنافع" التي تعود على المجتمع نتيجة رفع معدل هذا النمو.[3] كما أن هذه البرامج أضفت على معظم الدول التي قبلت بها طابع الدكتاتورية وقد أثبتت ذلك التجارب، بحيث أن إغفال البعد الاجتماعي في تلك البرامج دفـــع بأفـــراد تلك الدول إلى الانفجار اليائس تماما كالذي شهـــدته أندونيسيا مؤخرا ومن قبلها دول أخـــرى في العالم الثالث، والـــذي

---

(1) المرجع نفسه، ص 146.
(2) منظمة العفو الدولية: المرجع السابق، ص ص 335، 336.
(3) جلال أمين: الإصلاح الاقتصادي وأحوال الفقراء في الوطن العربي، ندوة العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798– 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص 145.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يواجه، غالبا بالقمع والتنكيل واستصدار التشريعا
بالفرد إلى أن يجد نفسه محاصرا بين دكتاتوري
مسألتان جديرتان بالإثارة فيما يخص صندوق [illegible]
بالقيادات التي تتحكم فيها، أما الثانية فتتعلق بالسياسات التي تفرضها على الدول المدينة أو ما يسمى ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي. مما يوضح مكمن العيوب في هاتين المؤسستين.

أ- مسألة القيادات المتحكمة في صندوق النقد والبنك الدوليين.

في الحقيقة أنه من بين المسائل التي خيبت الآمال في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وحتى منظمة التجارة العالمية أي جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية، توجد مشكلة أخرى تخص قياداتها فمن هم الذين يقررون ما تفعل؟ الأكيد أن هذه المؤسسات ليست واقعة تحت هيمنة البلدان الصناعية الأغنى فحسب، لكنها أيضا خاضعة للمصالح التجارية والمالية لمن هم في داخلها، فمن الطبيعي أن تعكس توجهاتها هذا الوضع. كما أن طريقة اختيار قائدها الأعلى تبين تماما ما يمثل مشكلة في هذه المؤسسات مما أخل بأدائها. فبينما تجري كامل نشاطات صندوق النقد والبنك الدوليين وبالتأكيد كل القروض التي يعطيانها اليوم في العالم النامي، نجد على رأسهما في الإدارة ممثلين للعالم الصناعي حسب التقاليد، أو بناءا على اتفاق ضمني يكون دائما أوروبي على رأس صندوق النقد الدولي، وأمريكي على رأس البنك الدولي والقادة يختارون بصورة سرية.[2]

ولم يقترح أحد قط أنه من الضروري أن تكون لديهم الخبرة الدنيا المسبقة بشؤون العالم النامي، فالمؤسسات الدولية أصبحت لا تمثل الأمم التي تريد أن تخدمها. وللمشاكل مصدر آخر أيضا من يتكلم باسم البلد؟ إنهم في صندوق النقد الدولي وزراء المال وحكام المصارف المركزية، وفي منظمة التجارة العالمية وزراء التجارة، ولكل واحد من هؤلاء ارتباط وثيق بجماعة معينة في بلده. فوزراء التجارة يمثلون انشغالات عالم الأعمال أي المصدرين الذين يريدون الحصول على أسواق جديدة تفتح أمام منتجاتهم، ومنتجي السلع الذين تزاحمهم المستوردات، هذه الجماعة تريد بالتأكيد المحافظة على أكبر قدر ممكن من العوائق أمام التجارة، وعلى جميع وسائل الدعم التي يمكنها أن تقنع الكونغرس أو برلمانات بلدها بمنحها إياها.[3]

لذلك يقـــال الكثير عن سياسة هذه المؤسسات إذ يصفها البعض بأنها وصفة جاهزة،

---

(1) محمد فهيم يوسف: المرجع السابق، ص 231.
(2) جوزيف استيغليتز: المرجع السابق، ص 43.
(3) المرجع نفسه، ص ص 43، 44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يجب على من يتعامل معها أن ينفذ ما يلي تخفيض للسلع الأساسية، إتباع سياسات الاقتراض والحد من الأجنبية. وتمنح هذه الوصفة لكل مريض بغض [illegible] هاتين المؤسستين في التفاعل لإيجاد الحلول للأزمات في العالم، كما أنهما عجزتا عن تقديم وصفة فعالة خارج لعبة العولمة للنمو الاقتصادي للبلدان النامية وفي مقدمتها بلداننا العربية.[1] في حين يصف البعض ممارسات هذه المؤسسات بأنها طقوس للتجويع فهي لا تمنح هبة دون فوائد باهظة.[2]

ب- سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين.

أمام تزايد الديون الخارجية على الدول النامية، يسعى صندوق النقد الدولي إلى تنظيم مفاوضات حول إعادة جدولة الديون بين الدول الدائنة والمدينة، مما يؤدي به في النهاية إلى فرض سياسات استقرار اقتصادي على الدول المدينة قبل السماح بإعادة جدولة ديونها. ويرجع الصندوق أزمة الديون إلى وجود اختلالين داخلي وخارجي، حيث يتمثل الداخلي في زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الموازنة العامة، ومع وجود بعض الطموحات الإنمائية المتمثلة في زيادة الاستثمار عن الادخار المحقق، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في عرض النقود الذي يقود إلى ارتفاع معدلات التضخم. بينما يتمثل الاختلال الخارجي في زيادة الواردات عن الصادرات، ومن ثم زيادة في عجز الموازين التجارية والحسابات الجارية، مما يؤدي إلى الاقتراض الخارجي ومن ثم تزايد الديون وعليه فإن الاقتراض الخارجي لن يحل الأزمة، بل يؤجلها فالمطلوب هو القضاء على هذين الإختلالين من خلال إجراءات التكييف أو التصحيح، وبناءا على هذه الرؤية يعتقد الصندوق أن الحل يكون من خلال القضاء على فائض الطلب لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي.[3]

ويتم ذلك عن طريق الحد من سرعة نمو الإنفاق العام، إلغاء الدعم الحكومي للمواد الضرورية، تحجيم نمو القطاع العام وتجميد الأجور، الحد من الخدمات العامة، الهبوط بمعدل الاستثمار إلى مستويات تتناسب مع قدرات البلد، تخفيض سرعة الائتمان المصرفي وزيادة أسعار الفائدة والضرائب غير المباشرة. في حين يستدعي التوازن الخارجي من الدول المدينة أن تخلق مناخا استثماريا ملائما خاصة للقطاع الخاص، والذي يتطلب تحرير المعاملات الخارجية، تخفيض سعـــر الصرف للعملة المحلية، ويؤدي تنفيذ هـــذه

---

(1) حميد حمد السعدون: المرجع السابق، ص 44.
(2) عبد الله عثمان عبد الله: العولمة دراسة تحليلية نقدية، دار الوراق، لندن، ط1، 1999، ص 96.
(3) جميل طاهر: الإختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي- دراسة حالات مختارة، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 17، عدد 67-68، 1996، ص ص 18، 19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإجراءات إلى الحد من العجز الخارجي من خلا
وزيادة قدرة الدولة على جذب الأموال الخا
الخارجية.[1] ونفس الشيء يقال عن سياسة البنك الدولي.

حيث أن كل هذه الإجراءات يتضرر منها الإنسان صحة وسلامة وأمنا، وكذا حرمانا من الحق في الحياة والمستوى المعيشي اللائق والتعليم وغيرها من الحقوق الأخرى، ذلك أنها تفرض على الدول دون مراعاة إمكانياتها وظروفها. كما أن الفوائد التي تدفعها مقابل القروض التي تحصل عليها من هذه المؤسسات تعطل أي نمو اقتصادي في هذه البلدان. إذ أن 11 دولار هو المبلغ الذي تدفعه الدول النامية خدمة للديون مقابل كل دولار تحصل عليه في صورة مساعدات. وهكذا بسبب الديون طويلة الأجل تمكن البنك وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية من إجبار تلك الدول على إعادة تشكيل اقتصادها، وقبول الشروط التي تتوافق مع مصالح أصحاب المال العالمي. فأصبح الاقتصاد العالمي موجها لعملية تحصيل الديون مما نجم عنه زيادة البطالة وتباطؤ في النشاط الاقتصادي.[2]

كما أن إعادة جدولة الديون وتأجيل السداد عرّض الدول النامية لضغوط صندوق النقد الدولي، الذي عادة ما يفرض على هذه الدول إجراء تعديلات جوهرية، في سياستها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية. ومع الرضوخ لمطالب المؤسسات المالية الدولية تعرضت الدول النامية وخاصة ذات المديونية الثقيلة لاضطرابات داخلية مختلفة، بسبب محاولات الحكومات إلقاء تكاليف مواجهة هذا المشكل على عاتق الفئات الاجتماعية، ذات الدخل المحدود والمنخفض بواسطة (رفع الأسعار، إلغاء الدعم، زيادة الضرائب، تقليل الإعانات الاجتماعية، تخفيض التوظيف...). وتجدر الإشارة إلى أن نمو أعباء خدمة هذه الديون، قد أصبح من الأسباب الجوهرية لاستمرار اتساع العجز بموازين مدفوعات هذه الدول من خلال تزايد مدفوعات الفوائد وأعباء الأقساط.[3]

لمزيد من التوضيح لما سبق لنا وقفة أخرى على خصائص شروط منح القروض من قبل صندوق النقد الدولي إذ تمتاز هذه الأخيرة بما يلي:[4]
- إعطاء الاقتصاد حرية أكبر وإلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وإتباع سياسة الباب المفتوح للمصالح الغربية. فتطغى البضائع أو الأموال الغربية المستوردة على الأسواق وتنافس المحلية منها.

---

(1) المرجع نفسه، ص 19.
(2) عبد الحي زلوم: نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2000، ص 7.
(3) إبراهيم توهامي/ إسماعيل قيرة/ عبد الحميد دليمي: المرجع السابق، ص 140.
(4) كمال مجيد: المرجع السابق، ص ص 51، 52.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– تخفيض العجز الحكومي عن طريق عدم الإ
العامة (المجاري والوقاية وتنظيف الشوارع وما ش
– بيع الممتلكات الحكومية إلى الشركات المحلي
القطاع الخاص.
– التمسك بالطرق التي تجلب الأرباح في التصرفات العامة والحكومية بما في ذلك شؤون الصحة والتعليم.
– إلغاء الضمان الاجتماعي إن كان موجودا أصلا، وذلك في وقت تشتد فيه البطالة نتيجة غلق المصانع لإفلاسها أو قلة أرباحها.
– تخفيض سعر العملة المحلية بالنسبة للدولار وبالتالي رفع قيمة الديون المتراكمة، التي تحسب قيمتها وفوائدها بالدولار أو العملات الصعبة.
– فرض سياسة التقشف عن طريق إزالة القيود المفروضة على الأسعار، ومن جهة أخرى إزالة القيود المفروضة على الحد الأدنى لأجور العمال. ما تم قوله يصدق أيضا على المنظمة العالمية للتجارة وذلك ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

ثانيا: منظمة التجارة العالمية.

سنلاحظ من كل ما يلي أن هذه المنظمة الدولية لاقت ترحيبا من بعض الدول وتنديدا من قبل أطراف أخرى بسبب سياساتها. ومظاهرات ومنتديات قوية في مطالبها وإنسانية في أهدافها، كمنتدى دافوس والعولمة المسئولة ومظاهرات سياتل. كما سنتعرض في هذا العنصر إلى إرهاصات هذه المنظمة وحجج المعارضين لها، وكذا وعودها وهل نجحت في تحقيقها، وقبل كل ذلك نحاول التعرف على ماهيتها باعتبارها أداة مكرسة للعولمة الاقتصادية.

منظمة التجارة العالمية (الجات) هي عبارة عن تنظيم دولي يسعى إلى تطوير التجارة بين أعضاءه، عن طريق عقد لقاءات منظمة يتم فيها مناقشة الاختلاف، والاتفاق المتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية وأي عقبات تجارية أخرى.[1] تعود فكرة إنشاءها إلى بداية القرن العشرين وبمبادرات أمريكية في الغالب، حيث بعد مناقشات في نيويورك تم التفاهم على نصوص اتفاقية الجات، بدلا من إنشاء منظمة التجارة العالمية في 30 أكتوبر 1947، والتي تكونت من 38 مادة دخلت حيز التنفيذ سنة 1948. وتتابعت مفاوضاتها وجولاتها في سبيل إجراء التخفيضات الجمركية والتحرير التدريجي للتجارة. فكانت آخرها جولة الأوروغواي سنة 1986 واختتمت سنة 1993، وفي سنة 1994 بمراكش وافق المجتمع الدولي على إنشاء منظمة التجارة العالمية، لتبدأ عملها في 01 يناير 1995. وبها اكتملت أضلاع المثلث الدولي ليضم الضلع الثالث منظمة التجـــارة العالمية إلـــى جانب

(1) فلاح كاظم المحنة: العولمة والجدل الدائر حولها، دار الوراق، عمان، ط1، 2002، ص 121.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من
على فقراء العالم، حتى لا تكون هناك ثغرة لا
بخصوص الإقتصاد العالمي.[1]

أ – آثار المنظمة العالمية للتجارة.

رغم المبادئ والبنود التي جاءت بها اتفاقيات المنظمة إلا أن سلبياتها على حقوق الإنسان قد تفوق إيجابياتها. كالآثار الاجتماعية الناجمة عن الشروط المفروضة للانضمام إليها، والمترتبة عن حظر الدعم الذي فرضته إتفاقية التجارة العالمية بحجة أن الدعم يشوه الأسعار.

إن المنظمة العالمية للتجارة التي تظم 123 دولة موقعة على البيان الختامي الصادر بمراكش في أفريل 1994، وما يحتويه من 24 ألف من الالتزامات الخاصة بالدخول إلى السوق، تتوفر على ترسانة من الإجراءات الإجبارية للتحكيم، وكل السياسات الوطنية وعلى الخصوص الدول الضعيفة مجبرة على التكيف والتخلص من أي إجراء يوصف بالحمائية تفاديا للعقوبات المنصوص عليها، وبذلك تصبح المنظمة بمثابة سلطة مدنية من صنع الدول الصناعية الكبرى، مهمتها عولمة وتطبيق إيديولوجية واضحة على مجموع المعمورة هي: حرية التجارة كمقياس فوق الاعتبارات الاجتماعية، الثقافية أو البيئية. والمنظمة مكلفة وفقا لاتفاق مراكش بانجاز برنامج طويل اتجاه تحرير التجارة الدولية يتضمن على الخصوص قواعد المنافسة، تحرير الصفقات العمومية والاستثمار، وتهدف هذه الإجراءات إلى تفكيك المؤسسات الوطنية القائمة على أساس قرار عمومي، كقطاع الاتصالات الذي قررت المنظمة فتحه للمنافسة في فيفري 1997.[2]

وكذلك تسعى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحقيق هذه الغاية، بحيث شرعت في المشروع المتعدد الأطراف حول الاستثمار، المتمحور حول الضمانات الواسعة للاستثمار مباشرة في جميع القطاعات، ويلزم الدولة الموقعة على التنازل عن كل أشكال الرقابة على الاستثمار المنجز على أراضيها. ونتيجة لذلك يسمح للشركات الأجنبية وبكل حرية بإقامة المصانع وشراء أراضي وعقارات، استخراج المعادن...الخ. وعلى إثر ذلك تعتبر تشريعات الدول الداعية إلى ضرورة التزام الاستثمار الأجنبي عدم احترام بعض المعايير، كمقاطعة بعض الشركات، إجبارية الشراكة في بعض القطاعات، التأكيد على تحويل التكنولوجيا، بمثابة عراقيل تنجر عنها عقوبات مختلفة. وفي ظل هذا التوجه العام

---

(1) غازي صالح محمد الطائي/ أحمد إبراهيم منصور: منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، مجلد 25، عدد 97، 2004، ص ص 61، 60.

(2) جفال عمار: المرجع السابق، ص ص 117، 118.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للتجارة الدولية ستتعرض الدول قريبا لفقدان كل
الفلاحة، الموارد الطبيعية، النظم التربوية، الصح
آخر فإن المنظمة العالمية للتجارة مدعومة بمنظم
الدول والمواطنين من أبسط مواصفات السيادة.[1]

وفي بيان وقعته 1200 منظمة تضم 87 دولة جاء فيه "أن منظمة التجارة العالمية في السنوات الخمس الأخيرة، أي منذ سنة 1995 ساهمت بدور بارز في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء، جنبا إلى جنب مع زيادة تفشي الفقر لأغلبية سكان الأرض". وأضاف البيان "أن الاتفاقات التي أبرمت في دورة الأوروغواي للتجارة تهدف إلى فتح أسواق جديدة لصالح المؤسسات المتعددة الجنسيات، على حساب الاقتصاد الوطني والعمال والفلاحين، والعديد من الفئات الأخرى، ودعا إلى مواجهة ذلك بالتعاون مع المجتمع المدني". كما طالب البيان بإجراء إصلاحات تسمح بتقييم أثر المنظمة على الجماعات المهمشة، والتنمية الديمقراطية والبيئة والصحة وحقوق الإنسان وقواعد العمل وحقوق المرأة والطفل. كذلك جاء في بيان عن منظمة "أوكسفام" أن دول الشمال تسلك سلوكا حمائيا لمنتجاتها، وأن هذه الإجراءات كلفت الدول الفقيرة 700 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 14 مرة من قيمة المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول في إطار مساعدات التنمية.[2]

ب – ردود الفعل المناصرة للمنظمة:

يعتبر اتهام المنظمة من قبل البعض بأنها سبب خفض فرص التوظيف، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتهاما ساذجا وغير صحيح في نظر البعض. بحجة أن التجارة الحرة يمكن أن تؤدي إلى خلق المزيد من الوظائف وتقلل من الفقر، والعلاقة بين التجارة والتوظف علاقة تكاملية، فالتدفق الحر للتجارة واستقرارها يدعمان النمو، وذلك بدوره يدعم فرص عمل جديدة. وينتج عن ذلك قضيتين إما تعديل بعض المنتجين لأوضاعهم والعمل بكفاءة أكبر لمواجهة المنافسة، وإما فشل بعض المنتجين في ذلك وإغلاق مصانعهم، ففي الحالة الأولى يحدث توسع في النشاط وخلق فرص التوظف، وفي الحالة الثانية يفقد المنتج والعاملون لديه وظائفهم، ويبقى على المدى الطويل في مجال الإنتاج من هو أكفأ، وهذا يعني تخصيصا أمثلا لموارد المجتمع فذلك ينطوي على مزيد من النمو وفرص العمل مستقبلا. وهذه المشكلة المتعلقة باحتمالات فقدان الوظائف عالجتها اتفاقيات المنظمة من خلال التحرير التدريجي، وعدم التعرض للمنافسة بصورة

---

(1) المرجع نفسه، ص 118.

(2) ثناء فؤاد عبد الله: قضايا العولمة بين القبول والرفض، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 256، 2000، ص 100.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مفاجئة، مع احتفاظ الدول وفقا للإتفاقيات بحقها ف
جسيم أو التهديد بوقوعه، لضمان وقت أطول لإ
نفقات الحماية، وتشجيع عدم الكفاءة وبالتالي ضياع موارد المجتمع.

كما أن مفاوضات جولة الأوروغواي أقرت بصفة نهائية ضرورة وضع قواعد خاصة بالدول النامية في النظام الدولي الجديد للتجارة. حيث صرح إعلان مراكش في 15 أفريل 1994 أن هناك معاملة خاصة لصالح الدول النامية، خاصة الأقل نموا لأجل تسهيل توسعها التجاري وتنمية النشاط الاستثماري المناسب لها. لكن للأسف الشديد فإن القواعد المتاحة لها والتي وضعت لم تحقق المزايا المثلى لمعاملة الدول النامية وأهم هذه القواعد:
– إلغاء التمييز بين المنتجات والبلدان، وتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. غير أن ذلك لن يفيد الدول النامية لأن غالبية الدول المتقدمة مرتبطة بالتكتلات الإقليمية الجمركية، مثل الدول الأوروبية (الإتحاد الأوروبي) وأمريكا (النافتا)، وهذه الاتحادات واتفاقية الجات تسمح بإعطاء إمتيازات لأعضاء التكتل لا تحصل عليها الدول النامية خارج التكتل.
– التخفيضات الجمركية التي تصل أحيانا إلى حد الإعفاء التام لبعض القطاعات مثل صناعة التشييد، الزراعة، الأجهزة الطبية، والأدوية وبعض منتجات الصناعات الأخرى كأشباه المواصلات والكمبيوتر، والواقع أن هذه المنتجات عالية التكنولوجيا تنتجها الدول المتقدمة في شكل احتكاري وشبه احتكاري، والدول النامية تستوردها فقط مما يعني زيادة واردات الدول النامية وليس العكس، مما يؤدي إلى توسيع الأسواق لصالح الدول المتقدمة.
– لم تحقق الاتفاقية فقط تخفيض التعريفة الجمركية بمعدلات أقل بالنسبة لـــدول الناميـــة مقارنة بالبلاد المتقدمة، بل وسعت في المجال الزمني المقرر لإجراء مثل هذه التخفيضات للبلاد النامية. فالتخفيض في التعريفة للبلاد المتقدمة في المنتجات الصـــناعية مقـــرر أن يحدث في خلال 05 سنوات، في حين أعطيت البلاد النامية فرصة زمنية أطول لإجـــراء التخفيضات المقررة خلال 10 سنوات تقريبا، ويبدو أن هذه الزيادة فهي غير كافية لتعلقها باستثمارات صناعية وزراعية طويلة الأجل.[2]

بصفة عامة هذه الإجراءات وغيرها قيل أنها تساعد على انتعاش التجارة الدولية للدول النامية، وستؤدي قواعد التحرير إلى زيادة النمو الاقتصادي في البلاد المتقدمة، ومن شأن ذلك زيادة الطلب على منتجات الدول النامية وصادراتها. لكن ذلك غير صحيح

---

(1) عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي والمنظمة التجارية العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2004، ص ص 306، 307.

(2) مصطفى رشدي شيحه: اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة– دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة بالاتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص ص 130، 131.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على الإطلاق لأن حجم التجارة فيما بين الدول بين الدول المتقدمة والبلاد النامية، بل أن انتعاش اختلال معدل التجارة والأثمان بينهما لصالح الدول وتقلبات أسعار المواد الأولية أكبر دليل على ذلك.[1]

ج – موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تصر الولايات المتحدة الأمريكية على استثناء نفسها من تدخل منظمة التجارة العالمية في قوانينها، وأن تكون في الوقت نفسه حرة في انتهاك القانون الدولي متى شاءت، وهذا الامتياز مقصورا عليها وإن كان من الممكن أن يتسع ليشمل بعض الدول التابعة حيث تقتضي الظروف ذلك.[2] والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تشهد على لسان العديد من المنظمات غير الحكومية، شعارا يقول: " لابد من إسقاط منظمة التجارة العالمية "، مما يصور لنا الجدل الدائر في الولايات المتحدة نفسها حول العولمة، إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن ما يقرب من نصف سكان أمريكا يشعرون بالقلق الشديد، اتجاه النتائج المترتبة عليهم من تحرير التجارة العالمية.[3] ذلك أن أمريكا صاحبة النماذج المعولمة وإن حققت في الستينات من القرن الماضي ناتجا قوميا مرتفعا، لكنها وبكل أسف قد عانت من انخفاض متوسط الأجر الإجمالي بالنسبة لجميع العاملين بها، والذين لا يتقلدون مناصب إدارية أي ما يقرب من ثلاث أرباع السكان، وذلك بمقدار 19% أي ما يعادل 258 دولار.[4] هذا باختصار شديد ما أردنا توضيحه فيما يخص إرهاصات المنظمة العالمية للتجارة، مكتفين بالقدر الذي يخدم موضوعنا ذلك نظرا للطبيعة الواسعة لهذا الموضوع.

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات.

يعد نمو الشركات المتعددة الجنسيات عاملا رئيسيا في تكريس آليات العولمة. إذ تزايد عددها وحجم أنشطتها على جميع المستويات. حيث بلغ عددها 44000 شركة سنة 1997 تراقب 280000 فرعا عبر العالم، وتحقق رقم أعمال مقداره58000 مليار دولار.

---

(1) المرجع نفسه، ص 132.

(2) نعوم تشو مسكي وآخرون (تيم وايز، روبرت فيسك، نورمان فينكلشتاين، سانتياغو ابلاريكو، هواردزن، دينيس، كوتشينيتس): العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم "السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل"، ترجمة حمزة المازني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 2003، ص 38.

(3) ثناء فؤاد عبد الله: المرجع السابق، ص 101.

(4) زكريا محمد عبد الوهاب طاحون: بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية)، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، ط1، 2003، ص 247.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتشغل 73 مليون عامل أي 10 % من العمال
الشركات الأمريكية العملاقة متوسط أرباح سنوي
دولار عام 1996، وهو العام الأول من تاريخ تحكم ظاهرة العولمة بالإقتصادات العالمية.[2] حيث تتجنب هذه الشركات لتحقيق أعلى الأرباح الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية، أو الإنفاق على الرعاية الاجتماعية عاليا كالسويد مثلا، وعادة تلجأ هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدلات الضرائب والإنفاق الاجتماعي كبلدان شرق أسيا مثلا.[3]

تختص الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص من بينها ضخامة الحجم، وتقاس هذه الضخامة برقم الأعمال (رقم المبيعات) ويعتمد البعض رقم الإيرادات الإجمالية، كما يستخدم البعض الآخر مقياس القيمة السوقية للشركة كلها إضافة إلى تنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي.[4] إلى جانب اعتماد هذه الشركات على المدخرات المالية تختص بخاصية هامة تتمثل في تعبئة الكفاءات، فلا أهمية لجنسية العامل لأن النمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة، في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات، والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية. فالشركات متعددة الجنسيات تستورد أبناءنا الخبراء وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمنا نريد الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية.[5]

ومن بين أضخم مائة اقتصاد في العالم نجد أن أكثر من 50 % منها ممثلة في شركات والباقي دول. إن شركة متعولمة واحدة لديها دخل ومبيعات سنوية تفوق مجموع إجمالي الناتج القومي لتسعة دول، يبلغ تعداد سكانها 550 مليون نسمة أو ما يعادل 10 % من تعداد سكان العالم. وتخضع 25 % من الموجودات في العالم لهيمنة 300 شركة متعولمة فقط. كما تبلغ الموجودات المجمعة لأكبر 50 مصرفا تجاريا ومؤسسة مالية في العالم ما يعادل زهاء 60 % من الأسهم العالمية العاملة في رأس المال المنتج. وقد أصبح لهذه الشركات نفوذ قوي تفرضه على الدول وتهمش أية ديمقراطية، كما أنها تقف في

---

(1) عبد المجيد قدي: الكوكبة وواقع دول العام الثالث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة– الجزائر، عدد 1، 2001، ص 43.
(2) يحيى أحمد الكعكي: الشرق الأوسط وصراع العولمة، مرجع سابق، ص 99.
(3) ضياء عبد المجيد الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 55.
(4) محيي محمد مسعد: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 1999، ص 60.
(5) المرجع نفسه، ص 65.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وجه أي تشريع أو حكومة تحاول اعتراض المتعولمة.[1]

كما أوجدت هذه الشركات بمعية المؤسسات المالية التي تدور معها في المدار نفسه نظاما تستطيع من خلاله تغيير التشريعات لتتلاءم مع مصالحها، عن طريق تهديد الدول بالرحيل إلى دولة أخرى لا تفرض عليها مسؤوليات كبرى تنقص من أرباحها وتكون قوانينها أكثر تسامحا معها، حتى لو اقتضت تلك الإجراءات تفكيك وإلغاء أو تقليص الخدمات الاجتماعية مثل العلاج الطبي، المساعدات الطبية والمنافع الاجتماعية الأخرى. وتصل مواقف هذه الأخيرة إلى حد الوقوف ضد أية مساعدات حكومية أو دعم وطني للمزارعين أو الصناعات المحلية، ومع ذلك فقد تقرر هذه الشركات توجيه دعمها نحو أحد المنتجات أو مكونات منتج ما ضمن عملياتها المتعددة الجنسيات. وبطبيعة الحال فإن هذا سيعود بالضرر الجسيم على الصناعات والشركات المحلية الصغيرة، وسيصب في خانة المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة[2] مما ينتج عنه نتائج سلبية على حقوق الإنسان.

ويدفع البعض هذه الانتقادات بإمكانية الاستفادة من هذه الشركات، بحجة أنها توفر فرصا لجلب التكنولوجيا إلى الدول التي تفتقر إليها. إلا أن ذلك الرأي مردود عليه بأنها لا تسعى دائما إلى بث تكنولوجياتها حفاظا على مركزها الاحتكاري، كما أن أهم عمليات انتقال التكنولوجيا تتم بين الشركة الأم و فروعها، ومعظم البحوث تبقى مركزة في الشركة الأم أي في البلد الأصلي، حتى يبقى مركز اتخاذ القرار مسيطرا على البث التكنولوجي.[3]

الواقع أن النفوذ الاقتصادي المذهل لهذه الشركات، قد أقنع الأمم المتحدة بالحاجة إلى فرض نوع من الرقابة على سلوكها وأدائها، من خلال إنشاء ما يسمى مدونة سلوك من طرف مركز الشركات عابرة القومية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن مع تغير البيئة السياسية الدولية في الثمانينات والتسعينات جعل هذا الجهد دون جدوى منذ ذلك الوقت. ومع ذلك ثمة اتفاق كافي على ضرورة إخضاعه للرقابة الدولية الصارمة.[4]

مجمل القول أن الإدارة المسيرة لنـــظام العولـــمة والموجهة لمقاولاتها العملاقة هي

---

(1) عبد الحي زلوم: المرجع السابق، ص 336.
(2) المرجع نفسه، ص 336.
(3) إبراهيم شاوش توفيق: العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النظرية والتحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 – 2001، ص 133.
(4) محمد السيد سعيد: المرجع السابق، ص 137.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة الاقتصادية. وتهيمن على هذه المؤسسات الأربع ذلك المنتديات المالية الاقتصادية الدولية، والحكو[illegible] توجد هذه الشركات في فضائها القومي.[1] أما فيما يلي فسنتعرض لعامل آخر أسهم في تسريع عجلة العولمة ودفعها إلى الأمام، والذي يتمثل في الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي.

رابعا: الثورة المعلوماتية والتقدم التكنولوجي.

يشهد العالم حاليا ثورة تكنولوجية ومعلوماتية لم يسبق لها مثيل، إذ يتعاظم دور معطيات التقدم العلمي في الحياة المعاصرة. فالثورة الجديدة تعتمد على المعلومات وشبكة الاتصالات السريعة والمعقدة وعلى الإلكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية، كما تعتمد كذلك على مواد وطاقة متجددة أهمها العقل البشري المبدع، وتعد هذه الثورة مظهرا من مظاهر العولمة ودافعا من أبرز دوافعها. إذ تعمل معطياتها على سرعة اندماج الدول ببعضها وتسهم في تقليص المسافات واختزال الزمن، بما يجعل الإقتصاد يعتمد على استثمار الوقت بأقل تكلفة ممكنة، واستخدام المعرفة الجديدة في زيادة الإنتاج واختراق الأسواق.[2]

كما أدى تطور وسائل الاتصال بظهور الانترنت والأقمار الصناعية إلى تقليل تكلفة المعلومة وسرعة انتقالها من قطر إلى آخر. وهكذا أصبح من الممكن التعامل عن بعد مع عدة أسواق في أماكن مختلفة دونما حاجة إلى الانتقال والمساهمة في اتخاذ القرارات عن بعد. ومنه فقدت الجغرافيا معناها في معاملات كثيرة ترتبط بالخدمات كعمليات البنوك عن طريق شبكة Swift، بل أصبح من الممكن التحكم في الإنتاج عن بعد وتنظيم حملة إشهارية في عدد من الأسواق في وقت واحد، ومثل هذا الواقع أدى إلى ظهور المؤسسات الافتراضية التي ليس لها حضور مادي، وتعمل في فضاء إلكتروني نتيجة الربط بشبكة المعلومات العالمية.[3]

عامل آخر بدوره يسهم في عملية العولمة لا يمكن تجاوزه، يتمثل في ظاهرة التكتلات الاقتصادية فهي جانب من جوانب الظاهرة العولمية، وإذا كان يبدو أن هناك تناقض بين العولمة والتكتلات، فالبعض يرى أن الإقليمية مكملة للعولمة الاقتصادية، وعموما يمكن القول أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو المشاريع التكاملية تساعد في

---

(1) عبد الهادي بوطالب: المرجع السابق، ص 33.
(2) نزار ذياب عساف: المرجع السابق، ص 62.
(3) عبد المجيد قدي: المرجع السابق، ص 45.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تعجيل عملية الاندماج وبالتالي تصب في مجرى

ما يمكن قوله أنه في ظل السياسات والشروط [illegible] الدوليين من جهة، ومنظمة التجارة الدولية من جهة ثانية، أصبحت السياسات التجارية للدول المستقلة لأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم شأنا دوليا أو معولما، وليس من أعمال السيادة الوطنية الخالصة. لأن النتائج التي لحقت بالبلدان النامية المندمجة في هذه الإجراءات، تشير إلى حقائق متناقضة مع كل ما بشر به دعاة العولمة والخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية، من أهمها ارتفاع إجمالي رصيد ديون البلدان النامية من603.3 مليار دولار سنة 1987 إلى 2172 مليار دولار سنة 1997، وبذلك ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الديون الذي وصل في بعض هذه البلدان إلى ما يزيد عن 100 %. فتضخمت معاناة شعوب العالم الثالث، إذ يعيش حوالي 1.5 مليار إنسان في حالة فقر مدقع، بينما يمتلك أقل من أربعمائة ملياردير في العالم الرأسمالي ثروة تفوق ما يملكه 2.5 مليار من سكان جنوب الكرة الأرضية.(2) فاندماج الاقتصاد المتخلف بالإقتصادات المتطورة سيؤدي وظيفة محددة في الاقتصاد العالمي، هي صيغة الإلحاق لاسيما وأن شروط الاندماج تحدد كليا من الطرف القوي اقتصاديا، كما هو عليه الحال في شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.(3)

إننا بعد تعرضنا لهذه للعوامل المساعدة للعولمة نستنتج أن هناك جملة من التحديات ينبغي على الدول النامية مواجهتها. حيث جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على إثر اجتماع رؤساء الدول والحكومات بمقر الأمم المتحدة من تاريخ 06 إلى 08 سبتمبر 2000، أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة وإن كانت توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يتم حاليا على نحو غير متكافئ وتوزع تكاليفها وخسائرها بشكل غير متساو. ونحن ندرك أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي. لذلك فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع إلا إذا بذلت جهودا واسعة النطاق ومستمرة، لخلق مستقبل مشترك يرتكز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع. وعلى هذه الجهود أن تشمل سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلـــدان النامية والبلدان

---

(1) نزار ذياب عساف: المرجع السابق، ص 62.
(2) غازي الصوراني: العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي 33: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 32.
(3) عبد الأمير السعد: العولمة ومقاربة في التفكير الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، عدد 2، 2003، ص 135.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنف
يا ترى هناك مجال لتحقيق عولمة إنسانية؟

المبحث الثاني: تأثير العولمة على حقوق الإنسان الاقتصادية.

في هذا المبحث سنتعرف على أهم تأثيرات العولمة الاقتصادية على حقوق الإنسان الاقتصادية وذلك في مطلبين، الأول يخص الحق في تقرير المصير الاقتصادي، والثاني يتعلق بالحق في التنمية الذي يرتبط كثيرا بهذا الحق. علما أن تأثير العولمة الاقتصادية لا ينحصر على هذه الحقوق لوحدها، بل يتعداه إلى الحقوق الأخرى سواء كانت سياسية كما سبق ذكره أو اجتماعية أو ثقافية كما سيتم ملاحظته. غير أن ما تجب الإشارة إليه هو أن كل من الحق في تقرير المصير الاقتصادي والحق في التنمية يعد من الحقوق الجماعية للشعوب، والحقوق الفردية للإنسان التي يتمتع بها ضمن الجماعة.

فالمؤكد أن الدول وبالأخص النامية في ظل العولمة، قد فقدت حريتها في تقرير مصيرها الاقتصادي الذي يعتبر بدوره حقا من حقوق الإنسان، وأثر ذلك في تحقيق تنميتها أي على حقها في التنمية، وجعلها تحت وطأة التبعية المستمرة والتي يقصد بها القيود الخارجية على حرية الإرادة الوطنية في صنع قراراتها، والتأثير الإعلامي والإعلاني المكثف في تغيير القيم الحضارية، وأشكال السلوك في اتجاهات كثيرا ما تضر بقضية التنمية، مثل محاولة محاكاة أنماط الاستهلاك المبدد السائدة في المجتمعات الغربية.[2] فظاهرة العولمة تعني إرغام الحكومات القومية على التخلص من اللوائح المنظمة للأعمال، والضرائب على الشركات، والقيود الأخرى المفروضة على القدرة التنافسية للشركات، ونهاية دولة الرفاهة وشبكات الأمان لأولئك الذين يخسرون بسبب التغير الاقتصادي. فبفعل العولمة تفقد الحكومة فعلا السيطرة على إقتصاداتها القومية، و تحل الشركات العملاقة محل الدولة والسياسات القومية باعتبارها المحدد الفعلي للشؤون المحلية والدولية.[3]

المطلب الأول: الحق في تقرير المصير الاقتصادي.

وكما سبق بيانه فإننا سنحصر الحديث في هذا المطلب عن تأثير العولمة على حق تقرير المصير في جانبه الاقتصادي، لأنه قد سبق وأن تطرقنا إليه في جانبه السياسي وذلك في الفصل الأول. وقد سبق أيضا القول بأن كل من الاتفاقيتين الدوليتين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية نصت عليه في المادة الأولى، في حين

(1) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الصادر في سبتمبر 2000.
(2) عبد الرحمان خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص 438.
(3) إبراهيم نافع: المرجع السابق، ص 133.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تجنب النص بالنسبة للدول العظمى، أما بخصوص تأثير العو العناصر التالية.

أولا: سياسات صندوق النقد الدولي وبرامج إعادة الهيكلة.

تمثل مخططات استقرار الإقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي، أداة فعالة في تشكيل السياسة الاقتصادية والاجتماعية لملايين البشر، لأن إعادة الهيكلة قد أدت في أغلب الحالات إلى تقليص المداخيل الحقيقية، وتدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة وتطبيق سياسة الصندوق المتمثلة في خطط التقشف المالي وفتح الحدود، وعمليات الخوصصة في أكثر من 70 دولة مدينة في العالم الثالث وشرق أوروبا، وبالتالي ساهمت بشكل مباشر في عولمة ظاهرة الفقر وتبعا لذلك فقدت هذه الدول السيادة الاقتصادية وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية والمالية، وأجبرتها على إعادة تنظيم البنوك المركزية ووزارات المالية والتخلي عن المؤسسات العمومية الهامة. أي أنها أصبحت تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية، مكونة من المؤسسات الدولية وموظفيها غير مسئولة أمام المجتمع المدني أو المواطنين بصفة عامة.[1] وهذا يعني أن الدولة فقدت في ظل هذه السياسات حقها في تقرير مصيرها الاقتصادي.

كما يساعد تطبيق برامج إعادة الهيكلة على عولمة السياسة الاقتصادية الكلية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين يعملان كما هو معروف بالتنسيق مع المصالح القوية لنادي باريس ولندن ومجموعة السبعة، في إحداث شكل جديد من الهيمنة يمكن تسميته باستعمار السوق، يقوم بإخضاع الشعوب والحكومات لتفاعلات السوق وهي وضعية لم يعرف لها التاريخ مثيلا، مما يدفع إلى التساؤل بشدة حول مصير هذا النظام ففي نهاية هذا القرن وصل عدد سكان العالم إلى 6 مليار نسمة، يعيش منهم 5 مليار في دول فقيرة، وما يعادل 15% من السكان في الدول الغنية يحصلون على 80% من الدخل العالمي، بينما 56 % من البشرية تعيش في دول فقيرة جدا ويحصل مليار من البشر على 5.4 من الدخل الإجمالي أي أقل من الدخل القومي لفرنسا، ونصيب إفريقيا ذات 450 مليون نسمة لا يتعدى 1% من الدخل الإجمالي العالمي أي ما يعادل نصف دخل ولاية تكساس.[2] لكن التساؤل المطروح هو ما المقصود ببرامج التصحيح أو إعادة الهيكلة؟

---

(1) جفال عمار: المرجع السابق، ص ص 116.
(2) المرجع نفسه، ص ص 116، 117.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن الإصلاح الاقتصادي أو برامج التصحيح
التحول نحو القطاع الخاص، وقد ظهرت من بين
القرن العشرين مع أن جذورها سابقة، وما يجدر
في إطار جملة من المؤثرات الخارجية. في مقدمتها سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين والدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي، رغم وجود عوامل داخلية تعمل على ذلك. ويهدف هذا التحول إلى تهيئة البيئة المناسبة لتحرير التجارة وسرعة الاندماج بين اقتصاديات الدول وهو ما تسعى إليه العولمة، وبذلك فإن تقليص القطاع العام وتراجع دور الدولة يسير في الاتجاه الذي يرمي إلى تفكيك الدول، وتسليم وظائفها تباعا لتتولاها الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة أو المؤسسات الدولية، وهذا سيؤدي إلى انحسار دور الدولة وخضوع الإقتصاد العالمي إلى إدارة عالمية.[1]

بمعنى أن الإصلاح الاقتصادي أو إعادة الهيكلة لها علاقة بالخوصصة، إذ بالرغم من عدم وجود تعريف موحد بشأنها يتفق عليه علماء الإقتصاد، إلا أنها تعد من أدوات الإصلاح الاقتصادي عن طريق المبادرة الفردية المتاحة بين قوى الإنتاج والفعل في الإقتصاد الوطني. فالاقتصاد القائم على الاستثمار الفردي يكون أقدر على تحقيق الفاعلية والكفاءة الاقتصادية من خلال تفاعل قوى السوق، والحرية الاقتصادية وزيادة دور الملكية الخاصة. وعليه فالخوصصة تعمل على تحقيق الوحدة الجماعية وحرية الفرد وتوسيع وإتاحة الفرص الاستثمارية لهم بحرية، كما أنها تعمل على التخلص من حالة الجمود والاحتكار.[2]

ومن مبرراتها أيضا التي يستند إليها دعاة العولمة هي توسيع قاعدة الملكية إلا أن في ذلك خطرا كبيرا يتعين أخذه في الحسبان، هو أن عمليات الخوصصة وبيع القطاع الحكومي قد تسفر عن نهب وتبديد ثروات الشعوب التي كافحت من أجلها طويلا، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار انتشار ظاهرة الفساد السياسي وغيبة الرقابة الشعبية الحقيقية على عمليات التقييم والبيع، فضلا عن إمكانية وقوع إقتصادات دول الجنوب تحت السيطرة الأجنبية وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما سينجر عنه انعكاسات اجتماعية وسياسية سلبية غاية في الخطورة.[3] زيادة على ما سبق ذكره فإن الخوصصة غالبا ما تصحب بتعديلات هيكلية قاسية وثقيلة الوطأة، لا تتم إلا باسم تنمية العالم الثالث ولصالح فقراء الكوكب ومحتاجيه، لكن تفيد عمليا سوى نخبة العالم الغنية والقوية. وأكثر من ذلك برأي المنتقدين أن المؤسسات التي تشرف عليها تبقى من جميع النواحي العملية، منظمات

---

(1) نزار ذياب عساف: المرجع السابق، ص ص 62، 63.

(2) جاسم مجيد: المديرون والمنظمات في ظل المتغيرات العالمية الخصخصة– العولمة اتفاقية الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 11.

(3) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 76.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحكمية تسلطية تتظاهر بالديمقراطية، لكنه في ورقابته.[1]

ومنه يمكن الاستنتاج أن برامج إعادة الهيكلة لا تقيم أي وزن لحقوق الإنسان عامة، لذلك يقترح البعض مراعاة اعتبارات وضوابط عند تطبيق برامج الخوصصة على رأسها:
ا – مراعاة اعتبارات الأمن القومي من خلال عدم السماح بتملك شركات أجنبية للمشروعات ذات الأهمية الإستراتيجية، وكذا المرافق القومية الحيوية، أو الحرص على خوصصتها محليا (من خلال بيعها محليا).
ب – وضع نظم وقواعد صارمة للتصرف في عائدات الخوصصة، إذ أنها نتاج بيع أصول مملوكة للشعوب، ومنه يجب الحيلولة دون إهدارها أو تبديدها.
ج – تحديد الأصول الإستراتيجية غير القابلة للخوصصة تحت أي ظرف من الظروف.
د– إمكانية اللجوء إلى أسلوب خوصصة الإدارة وليس بالضرورة " خصخصة الملكية.
و– مراعاة الاعتبارات الاجتماعية ذات الصلة بحقوق العمالة في هذه المشروعات.[2]

ثانيا – أثر الشركات المتعددة الجنسيات على حق تقرير المصير الاقتصادي:

أثرت الشركات المتعددة الجنسيات على حقوق الإنسان عامة ومن ضمنها الحق في تقرير المصير بجميع جوانبه، وإلى جانب كل ما تم ذكره سابقا سنضيف إلى ذلك ما ورد ضمن المذكرة المشتركة، التي أعدها مركز أوروبا والعالم الثالث واللجنة الأمريكية للحقوقيين، والتي عرضتها نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان في عدديها 157 – 158 لشهري أفريل وماي سنة 2001 ومما ورد في هذه المذكرة:[3]

– أوضحت عدة دراسات أجريت أخيرا أن الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى أيدت وقوع عدة انقلابات عسكرية، كما أنها دعمت استمرار أنظمة دكتاتورية لأسباب ترمي إلى حماية استثماراتها، وضمان حصولها على المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة، وضمان قدرة هذه الأنظمة على قمع الحركات الشعبية التي يمكن أن تهدد مصالح هذه الشركات. وكان من أهم مظاهر هذا الدور تقديم المال للأطراف المتنازعة لتغليب العناصر التي تضمن استمرار سيطرة هذه الشركات على المواد الأولية. وطبعا في ذلك مساس بحق الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي وسيادتها على ثرواتها.
– لم تقم هذه الشركات بإيجاد فرص عمل تتساوى مع المكاسب التي تحققها، بل على العكس من ذلك أدت أنشطتها إلى إدمـــاج عدة مشاريع في نشاط موحـــد، مما تسبب في

---

(1) بيتر ال. بيرغروساموبل بي هنتنغتون: عولمات كثيرة– التنوع الثقافي في العالم المعاصر، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2004، ص ص 465، 466 .
(2) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 76.
(3) أحمد صدقي الدجاني: العالم الذي نريد تحول من عولمة إلى عالمية، مجلة الأكاديمية: أي مستقبل للدول المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة؟ المغرب، عدد 12– 13 – 14، ص ص 134، 135.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاستغناء عن عدد كبير من الأيدي العاملة وتشر
عملية تحرير التجارة الدولية لتحقيق المزيد مر
الجمارك، ولجأت إلى توقيع عقود مع بعض المؤ
المشاريع وفقا لشروط تحكمية غير عادلة. واستغلت في ذلك رخص الأيدي العاملة، وعدم حرص هذه الدول على تطبيق المعايير الدولية للحفاظ على حقوق العمال وظروف العمل.
– أوضحت الدراسات أن الاستثمار الأجنبي يهدف إلى إدماج مؤسسات وطنية ضمن المؤسسات الكبرى، أو شراء هذه المؤسسات عن طريق ما يطلق عليه المستثمر الواحد. ونتيجة لضعف المنظومة الاقتصادية في الدول المتنامية ورغبتها في مواكبة التوجه العالمي نحو سياسات فرضتها العولمة، فإن هذه الشركات استغلت عملية الخوصصة التي تتم في الدول المتنامية، لشراء العديد من المؤسسات المعروضة للبيع بأسعار زهيدة، وفي سبيل ذلك لم تتأخر عن تقديم الرشاوى وتشجيع الفساد.
– خلصت هذه المذكرة إلى أن ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات تترك آثارا سلبية على الأنشطة الإنسانية، لأنها قائمة على مبادئ الاستغلال وتركيز الثروات. مما يزيد في فقر الفقراء على مستوى العالم، وهي ممارسات تتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحق الشعوب المتنامية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا: أثر تحرير الخدمات على حق تقرير المصير الاقتصادي.

إن تحرير قطاع الخدمات ولاسيما في الدول النامية بإمكانياتها المحدودة، سيؤثر على ميزان المدفوعات حيث ستجد نفسها مضطرة إن لم يتحسن وضع الطاقات المحلية، لاستيراد كميات كبيرة من الخدمات الدائمة التزايد. كما أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية، لتقديم خدماتها في السوق المحلية سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها، ينتج عنها خسائر عديدة تتعلق بتأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسات الكلية للدولة، وبالتالي على سياسة التنمية عند وجود أشكال من المنافسة الضارة.[1] وفي ذلك تقييد لحرية الدولة في تقرير مصيرها الاقتصادي.

وتشير الإحصائيات أن المجموعات الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية هما المستفيدان بالدرجة الأولى من سياسات العولمة، بوصفهما يسيطران على أكثر من 36 % من إجمالي قيمة التجارة العالمية، وعلى58.5 % من مبيعات القمح وعلى 84 % من مبيعات الحبوب وعلى 35 % من تجارب الخدمات. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأول من تحرير التجارة السلعية، حيث بلغت قيمة صادراتها للعالم نحو 407 مليار دولار سنة 1993، وفي إطار تحرير الخدمات كهدف رئيسي للسياسات الأمريكية

(1) سعد حقي توفيق: المرجع السابق، ص 35.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بلغت قيمة صادراتها من الخدمات نحو 162.3 مليار دولار. وتعمل نسبة تزيد عن 75 % من القوى العاملة الأمريكية في قطاع الخدمات، مما يؤكد أن تحرير هذا القطاع في إطار سياسة العولمة سيساعد على تحسين أوضاع الإقتصاد الأمريكي، ويمكنه من المنافسة في الأسواق العالمية ويخفض العجز في الميزان التجاري، وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.[1]

ستمكن الولايات المتحدة من معالجة عجز ميزان

خلاصة القول أن هذه السياسات في مجملها تشير إلى أنه تقرر إرساء نظام عالمي جديد أحادي من قبل الدول القوية، دون استشارة ممثلي تسعة أعشار الإنسانية على الأقل، بلجوئهم إلى وسائل الإعلام والدعاية المقننة التي بحوزتهم إضافة إلى استخدام الانترنت، وحتى الهاتف النقال لتحويل العالم بسرعة مذهلة إلى قرية، يسكنها مستهلكون لما تنتجه صناعاتهم المادية واختياراتهم الفكرية، بشتى وسائل الترغيب والترهيب وحتى استعمال قوتهم العسكرية إن لزم الأمر، مخالفين بذلك كل الشرائع والقيم والمبادئ التي طالما تغنوا بها. وإن استمرت الأوضاع كما هي عليه اليوم في بدايتها فلن تتعدى العولمة واقع مخطط جديد– قديم للهيمنة على شعوب مستضعفة لاستنزاف ثرواتها كلية، والإبقاء عليها في تبعية مزرية لم تعرفها إبان الاستعمار المباشر، حتى وإن أشاد مناصرو العولمة وعملاؤها في البلدان العربية الإسلامية بفضائلها التي لا تحصى، رغم عدم توفرها أساسا في الواقع المعاش.[2]

ومن مظاهر المساس بحق تقرير المصير الاقتصادي كذلك أن الدولة تجد نفسها مضطرة إلى التسابق مع غيرها في منح العديد من الإعفاءات والامتيازات للمستثمرين، مما يؤدي إلى تراجع الموارد السيادية للدولة كالضرائب وتقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية، وبهذا الصدد تشير تقارير إلى اقتراب نظم الرعاية الاجتماعية في بريطانيا من المستوى السائد في الدول النامية، فمن بين كل ثلاث أطفال بريطانيين ينشأ طفل واحد في ظل الفقر المدقع.[3] ويبرر دعاة العولمة هذا الاتجاه بعدة شعارات أبرزها أن دولة الرفاهة قد باتت تمثل تهديدا للمستقبل، وأن شيئا من التضحية أو من اللامساواة الاجتماعية قد بات أمرا لا مرد له. ومجمل القول في هذا الصدد من وجهة دعاة العولمة أن اعتبارات التنافس على المستوى العالمي، وكذا اعتبارات زيادة كفاءة إدارة الموارد أدت إلى تقليص قدرة الدولة على الـــوفاء بالتزاماتها

---

(1) محمد حسين أبو العلا: المرجع السابق، ص ص 129، 130.
(2) رئيس حسين: الثقافة وترشيد العولمة، مجلة الحضارة الإسلامية، دار الغرب، وهران– الجزائر، عدد11، 2001، ص 100.
(3) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص 106.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تجاه دعم برامج الرعاية الاجتماعية وتوفير الخدم

فالدول المتقدمة في ظل ظاهرة العولمة هي [illegible] الدول الأخرى خاصة الدول النامية، بسبب ما تملكه من قوة اقتصادية تتمثل في السيطرة على المؤسسات المالية الدولية، ومن ثمة فإن أي قرار اقتصادي يتخذ على مستوى المجموعات الاقتصادية الكبرى، قد لا يتجسد على أرض الواقع ما لم يكن متفقا مع مصالح الدول المتقدمة رائدة العولمة وخاصة رضا الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وعليه فكل ما سبق الإشارة إليه يؤكد أن إرهاصات العولمة تمارس نوعا من الإكراه الاقتصادي على الدول النامية. والذي يعتبر حاليا من صور الاستعمار الحديث، المهدد للحق في تقرير المصير الاقتصادي.[3] ويظهر ذلك بوضوح في إبرام المعاهدات غير المتكافئة التي لا تعد وسيلة لإنشاء التزامات قانونية بين أشخاص دولية، بل وسيلة لحجب أسلوب السيطرة والاستغلال الأجنبيين. ويظهر ذلك كثيرا في اتفاقيات التعاون الاقتصادي وتبادل الخبراء في كافة المجالات، واتفاقيات حرية تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الصناعية والبلدان النامية. بمعنى أنها تولد حقوقا ظاهرة وتحجب استغلالا فاحشا، وهي بذلك تكرس استعمارا من نوع جديد.[4]

المطلب الثاني: الحق في التنمية.

للحق في التنمية علاقة بحقوق الإنسان حتى لو أعتبر من الحقوق الجماعية للشعوب وبهذا الصدد نكرر نفس الملاحظة التي مفادها أن الحقوق الجماعية للشعوب هي حقوق للإنسان لا يتمتع الفرد بها إلا في ظل الجماعة، وقد كان لظاهرة العولمة تأثيرها على هذا الحق مثله مثل بقية حقوق الإنسان الأمر الذي سنستوضحه فيما يلي.

أولا: مفهوم الحق في التنمية.

إن الحق في التنمية حاليا يشهد تغيرا جذريا في الوقت الحالي، مما يوحي بوجود مفهوم تقليدي وآخر حديث لهذا الحق لاسيما في ظل متغيرات النظام الدولي الجديد.

أ – المفهوم التقليدي للتنمية.

---

(1) المرجع نفسه، ص 107.

(2) عفوفو عبد السلام: دور المؤسسات المالية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد الدولي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في قانون المؤسسات، كلية الحقوق والعلوم الإدارية– بن عكنون، جامعة الجزائر،2001–2002، ص 86.

(3) عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 173.

(4) المرجع نفسه، ص 177.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ورثت الدول النامية أوضاعا اقتصادية واج
يكن من السهل تجاوزها، حيث كانت اقتصاديات
التسيير، الفساد الإداري، عجز آلة الإنتاج عن التـ
للخارج في الميادين الاقتصادية والتقنية والمالية وحتى الثقافية. وهي مسائل كلها تشكل تهديدا حقيقيا لوحدة الشعب وتماسكه، ومما زاد في بؤسها اعتمادها على الصناعة على حساب القطاعات الأخرى باعتبارها بوابة لامتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها وتطويعها، ومن ثم توفير متطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات وامتصاص البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وغيرها. في حين ينظر الماركسيين إلى التنمية من خلال التغيرات التي تحدث في نمط الإنتاج السائد في النظام الرأسمالي وفي الصراع الطبقي.[1] ومنه ينحصر المفهوم التقليدي للتنمية في توفير احتياجات السوق المحلي والقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

يعرف الحق في التنمية من طرف مناصر الاشتراكية (ب. قرافرات B.Graferath) بأنه "مطلب ثوري يتطلب في جملة أمور تضامنا إيجابيا في الكفاح من أجل التحرر من التبعية للسوق العالمية الرأسمالية ". ويعد الهدف الأساسي للحق في التنمية هو التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية، والتوزيع العادل للمزايا المجانية منها، كما أن انتهاك هذا الحق يتجلى حاليا في أوجه الإجحاف والاختلال في العلاقات الاقتصادية، واتساع الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة.[2]

ويرتكز الحق في التنمية على التضامن الذي يعبر عنه مفهوم الجماعة الدولية، وهذا المفهوم يوضح أنه من واجبات البلدان الصناعية مساعدة البلدان الفقيرة، بما لهذه الأخيرة من حقوق وليس من باب التفضل. ولقد صدر الإعلان حول حق التنمية بأكثرية أصوات أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار 128/41 المؤرخ في 04 ديسمبر 1986، واعترف بحق التنمية في مؤتمر فيينا سنة 1993 كحق أساسي. وفي سنة 1997 صوتت الجمعية العامة لصالح اعتبار هذا الحق مكملا ومساويا للحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، ولذلك يعتبر جزءا من مجموعة التشريعات المكونة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.[3]

ب – المفهوم الحديث للتنمية.

---

(1) صلاح عمر فلاحي: التنمية المستديمة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار– الجزائر، عدد 2، 2003، ص ص191، 192.
(2) عمر سعد الله: المرجع السابق، ص ص 246، 247.
(3) المرجع نفسه، ص 249.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذا كانت النظرية التقليدية للتنمية ترتكز ع
العالم لاسيما النامية منها، فإنها بهذا المنظور قد
حياة البشرية حاضرا ومستقبلا. بعبارة أخرى إ
للأجيال الحاضرة فحسب، وإنما يجب التفكير في كيفية استفادة الأجيال القادمة منها مستقبلا أيضا وذلك ما يطلق عليه بالتنمية المستديمة. وإذا كانت هذه الأخيرة كمفهوم يعتبر قديما لكنه كمصطلح يعد ابتكارا حديث النشأة، إذ يعود إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972، من هنا أصبح هذا المصطلح محل اهتمام وأحد الأفكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأصبحت الاستدامة تمثل منهجا للتنمية التي تهتم بقضايا الفقر والبيئة والمساواة والديمقراطية، وفق ما اتضح من مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريودي جانيرو سنة 1992.[1]

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينات، تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات، حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للزوال والبيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، وقد انتشر استعمال هذا المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا. كما انتشر في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية خاصة في القطاع الصناعي.[2]

كما أدى ذلك إلى اتساع الفوارق الاجتماعية في عدد كبير من الدول، وتسبب في المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة. وقد استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار، يجب أن تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان، ومراعاة قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة. ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم ليشمل القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظرية التنموية المعمول بها تركز أكثر على هدف التنمية، أي الإنسان وأحواله الصحية والثقافية والسياسية، على خلاف ما سبق بحيث كان التركيز ينصب على وسائل التنمية المادية، أي على زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي العام السنوية، وزيادة مستويات الاستهلاك من منتجات الصناعة الحديثة.[3] بمعنى أن المفهوم الحديث للتنمية أصبح موجها لخدمة الإنسانية في الحاضر والمستقبل.

---

(1) صلاح عمر فلاحي: المرجع السابق، ص ص 192، 193.
(2) جورج قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 06، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 1997، ص 3.
(3) المرجع نفسه، ص 3.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهكذا نشأت نظرية التنمية البشرية المستد
أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي وضعه
منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون
المعني بالبيئة والتنمية في ريودي جانيرو سنة 1992. يكمن جوهر هذا التوافق في الوصف الوارد في التقرير الذي أعده مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "مبادرات من أجل التغيير ":[1]

– " إن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب، وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا وهي أيضا نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء، ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم، ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم. وعليه فالتنمية البشرية المستدامة هي منهج للتنمية يدافع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمرأة والطفل".

– كذلك تجدر الإشارة إلى أن منهج التنمية البشرية المستدامة لا يقلل من أهمية الدور الذي يؤديه التقدم التكنولوجي. وتكوين رأس المال المادي في التنمية الاقتصادية، لكنه يؤكد على أنهما في نهاية الأمر مجرد وسائل تقتصر أهميتها على خدمة الإنسان. ومن هنا فإن أنماط التنمية التي تعطي الأولوية للآلة على حساب الإنسان تفكك النسيج الاجتماعي باسم النمو والتحديث، فلا تحقق تنمية مستدامة في المجتمعات المطبقة فيها.

وقد شاع استخدام تعبير التنمية المستدامة أو المستديمة منذ صياغته في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، التي ترأستها جروهارلم برنتلاند "Groharlem Bruntland" رئيسة سابقة للنرويج التي أصدرت عام 1987 تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك"، وقد صاغ التقرير هذا المفهوم ببساطة قائلا "أن التنمية المستديمة هي توفير احتياجات الجيل الراهن، بدون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها"، وبالتالي فالتنمية التي لا تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد الزائلة، والالتزام في استخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات، تعد تنمية ناقصة غير مستديمة، ومن حق كل مجتمع أن يحدد أهدافه التنموية وإستراتيجيته لتحقيق هذه الأهداف.[2]

من الجدير بالذكر أن التعريف المقبول عالميا للتنمية المستديمة لم يتبلور بعد، ليتخذ

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التنمية البشرية المستدامة ومنهج الإقتصاد الكلي حلقات الارتباط الكلي حلقات الارتباط الإستراتيجية ودلالتها– ورقة للمناقشة، 1997، ص ص 3، 4.

(2) عزيزة محمد علي بدر: المرجع السابق، ص ص 146، 147.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شكله النهائي ولا يزال النقاش محتدما حوله، وهذ
لوضع تصورات تتناسب ومرجعيتها الفكرية وفق
بيانه بأنه ابتداء من سنة 1997 إلى غاية 1998 وجد [illegible] من
الأشخاص لم يسمعوا بهذا المفهوم إطلاقا. وبالنسبة للبعض الآخر فإنهم يلصقونه بالبيئيين الجدد، رغم أن هذا الموضوع قد حظي بتغطية هامة من قبل وسائل الإعلام منذ مؤتمر ريودي جانيرو، فيما يتعلق بارتفاع درجة حرارة الأرض واتساع نطاق التصحر، أما الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فلم تنل إلا قليلا من الإشهار.[1]

أما بخصوص وصف الحق في التنمية بأنه من ضمن حقوق الإنسان فيستوحى من واقع التنمية نفسه، إذ بموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل تام، كما يمكن تأكيد تلك الصفة من كون المساواة في فرص التنمية هي من حق الدول وحق للأفراد في الوقت ذاته.[2] فالحق في التنمية وعلاقته بحقوق الإنسان يعد حقيقة قانونية لا جدال فيها، جاء التعبير عنها في نص المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية فهي تبين أن هذا الحق ينطوي على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي يشمل ممارسة حقها غير القابل للتصرف في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.[3]

ثانيا: تأثير العولمة على الحق في التنمية:

يتضح مما سبق أن البلدان النامية خاصة تعاني من تدهور الحق في التنمية، لأن وضعها غير متكافئ في الاقتصاد العالمي بسبب تأثير سرعة اندفاع ظاهرة العولمة، والتحرر المتسارع لإقتصادات هذه البلدان وإدماجها في الاقتصاد العالمي، فهذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد ظاهرة العولمة والليبرالية له نتائج سلبية وأحيانا مدمرة على اقتصادها، وذلك بوضع الكثير من العقبات في وجه تنميتها وفقدانها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، مع احتمال استيلاء الشركات المتعددة الجنسيات على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما يقلص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية، بعد انتقال عملية صياغة الكثير من القرارات من المستوى الوطني إلى منظمة التجارة العالمية.[4]

---

(1) صالح عمر فلاحي: المرجع السابق، ص ص 193، 194.
(2) عمر سعد الله: المرجع نفسه، ص 253.
(3) غازي الصوراني: المرجع السابق، ص 34.
(4) المرجع نفسه، ص 35.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكما اختلفت المواقف بشأن ظاهرة العولمة تأثيرها على مسيرة التنمية وحول هذا الموضوع
الرأي الأول: تتبناه المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكثير من الدول الصناعية، مضمونه هو أنه إذا استمرت عملية دمج دول العالم طبقا للمبادئ التي تجسدها هذه المؤسسات وطبقا لسياسات إعادة الهيكلة، فإن ذلك سيزيد من كفاءة استغلال الموارد البشرية، ومن معدلات النمو الاقتصادي العالمي وتحسن فرص التنمية والرفاه الاقتصادي في الدول النامية، حتى وإن تخللت العملية بعض الصعاب في البداية.

الرأي الثاني: الذي يمثل الدول النامية ويؤيده عدد من رواد الاقتصاد الغربي، يؤكد أن الهيكل الحالي للمنظمات الدولية التي ترسم سياسات العولمة وتنفذها، يعاني تشوهات وإختلالات تجعل هذه المنظمات أكثر تحيزا لمصالح الدول الصناعية، وأقل اتفاقا مع تطلعات الدول النامية ويمكن ملاحظة هذا التحيز في مجالات عدة أهمها:

1- إن القرارات التي يتم اتخاذها في هذه المنظمات الدولية تخضع لهيمنة الدول الصناعية، فالقرارات في البنك الدولي المؤسسة المسئولة عن قضايا التنمية في العالم، وفي صندوق النقد الدولي الكيان الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، تتخذ طبقا لحجم المساهمات المالية للأعضاء مما يجعل سلطة إصدار هذه القرارات في يد الدول الصناعية ذات المساهمات الكبيرة في تمويلها. في حين أن منظمة التجارة العالمية تضع الموقف التفاوضي القوي الذي تحظى به الدول الصناعية، لإضعاف أي نوع من المعارضة الآتية من الدول النامية على جدول الأعمال المقترح. هذه الآلية طبعا أقل عدالة في حق الدول النامية من التصويت طبقا للأغلبية على أساس صوت لكل دولة.

2- يشير منتقدو المؤسسات العالمية إلى أن جدول الأعمال والمبادئ التي تحكم عملها، تتحدد طبقا لمصالح الدول الصناعية على حساب الدول النامية. فعلى سبيل المثال جولة الأوروغواي لمفاوضات تحرير التجارة تم الاتفاق فيها على تحرير التجارة وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات، وهذه كلها من المجالات التي تحقق مكاسب كبيرة للدول الصناعية، بينما لم يتم الاتفاق على تحرير التجارة في مجالات أخرى أكثر أهمية بالنسبة إلى الدول النامية كحركة العمالة الدولية ونقل التقنية.

3- الأكثر من ذلك هو أن الدول الصناعية التي تضع المبادئ، هي نفسها من لا يلتزم بها عندما تتعارض مع مصالحها، وبسبب قوة هذه الدول فلا يوجد من يستطيع أن يفرض عليها عقوبات رادعة.

4- هناك من يقرر بأن العولمة تؤدي إلى زيادة الثروة العالمية وتحسين الرفاه الاقتصادي العالمي بسبب ما تفرزه من منافسة وكفاءة في استغلال الموارد، إلا أن هذه العولمة والتي

---

(1) يوسف خليفة اليوسف: العولمة واقتصادات مجلس التعاون الخليجي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص ص 79، 80.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحركها آليات السوق نجم عنها الفقر، والآثار البيئ

وهناك اتجاه يذهب إلى القول بأن الحق في
إذ لم تؤخذ فيه مسؤولية الدول القادرة حيال الدول التي تنعدم فيها إمكانيات التنمية لنقص الموارد بما يكفي، على الرغم من إشباع دائرة حقوق الإنسان في هذا العصر.[1] دول الجنوب النامية أخطأت عندما سلمت بأن نظام السوق مؤشرا أساسيا للازدهار، وأن الاستثمار الأجنبي مدخلا وحيدا للاستقرار ولهذا اقتصرت سياساتها الإصلاحية على تلبية شروط العولمة، المتمثلة بتعديل التشريعات بالشكل الذي يكفل حرية الاقتصاد، وأخطأت كذلك عندما سلمت بالتحديث الضروري للبنى التحتية اللازمة لتيسير هذا الاستثمار الأجنبي، وتسهيل حركته من دون أن يتضمن ذلك أي وجه اجتماعي ولا أية ضمانة وطنية. والواقع أن حكومات الجنوب بحاجة إلى سلم أولويات مختلفة، ويجب ألا تتخلى عن مسئوليتها عن القطاعات الأساسية تحت أي ظرف لاسيما الدفاع الوطني والصحة والتربية،[2] وهي مسائل حساسة بالنسبة إلى حقوق الإنسان.

إن إيجابية تأثير العولمة في التنمية البشرية محل شك كبير، ذلك أن التنمية البشرية لها علاقة وطيدة بالنمط الذي يتم به توزيع ثمراتها وكذلك بمعدل النمو الاقتصادي، ومن المستبعد جدا أن تؤدي زيادة الاتصال بالعالم الخارجي إلى توزيع ثمرات النمو بدرجة أقرب إلى المساواة، فالنمو بطبيعته غير متوازن ولا ينطوي على أي ضمان بأن آثاره الطيبة سوف تصل إلى الجميع بالتساوي.[3] كما تؤثر ظاهرة العولمة في التنمية من خلال تأثيرها على الأمن وحركة رؤوس الأموال وذلك ما سيتضح من خلال مايلي.

أ – الأمن والتنمية.

إضافة لما سبق يجب الإشارة لمسألة أخرى تم التعرض لها في الفصل الأول تتعلق بتأثير العولمة على الأمن. حيث أن العولمة قد تتسبب في انعدام الأمن مما يؤثر بدوره على التنمية، فالأمن يعد من القضايا التي تعتبر من الشروط الأساسية للتنمية المستديمة إلى جانب السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة، والاستعمال الكفء لمصادر الطاقة ومشاركة الجماعات المحلية في صناعة القرار والتوزيع العادل للثروة. ومهما تعددت الشروط فإن تجسيد التنمية عمليا يتطلب توفير السلم في المقام الأول، ومن البديهي القول بأن تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة قـد تقضي على بعض أسباب إندلاع

---

(1) عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 253.
(2) شفيق المصري: مأزق التنمية في عصر العولمة، مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت، عدد 235، 1999، ص 34.
(3) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 79، 80.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النزاعات، وفي عدة حالات يبدو أن تحقيق التنم
بيان ما تؤدي إليه هذه النزاعات من انتهاكات لحق

لتوضيح أكثر فإن انعدام الأمن والحروب يؤثر في القطاع الرسمي والوظائف في الدولة، فيؤدي ذلك إلى اضطراب إستراتيجيات التصنيع مثل أهداف الصادرات الصناعية الأساسية والتوسع الصناعي، كما قد يكون التأثير أكثر شدة في قطاعات أخرى من الاقتصاد، كالزراعة والإنتاج الزراعي الذي يتدهور عندما يترك المزارعون أراضيهم ويرغمون على اللجوء والنزوح قسرا، وعندما تضطرب الأسواق ونظم المواصلات، وتنهب الأصول كالإنتاج والماشية وهي أساس الاقتصاد الريفي في المجتمعات الإفريقية مثلا، بواسطة الأعداء والمهاجمين في مناطق أخرى أو القوات الحكومية لمنع الغذاء عن المتمردين.[2] وهذه المسائل كلها تعطل التنمية.

ولانعدام الأمن واندلاع الحروب الأهلية والدولية آثارها على المدى البعيد على التنمية كذلك، والتي تمتد دون شك لتؤثر على استثمارات القطاع الخاص، بسبب فقدان الأمن بالنسبة للأصول مع عدم القدرة على ممارسة الأنشطة التجارية كالصناعة والسياحة والزراعة، إضافة إلى تدهور البنيات التحتية والاجتماعية والاقتصادية وتدميرها وكلها ذات أهمية بالنسبة للتنمية والاستثمار، يضاف إلى ذلك انتشار الفساد الإداري والرشوة واضطراب القوانين وتفشي الفوضى، فينتقل رأس المال إلى الخارج وتنخفض حصة الاستثمارات من الدخل فتتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار، إلى جانب حدوث تضخم شديد يرجع في الأساس إلى محاولة الحكومة الحفاظ على مستوى الإنفاق العام أو زيادته، لمواجهة التدهور في العملة المحلية وتحقق بالتالي سرعة حركة رأس المال، ونتيجة ذلك يختل توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة فيضعف الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي بينما يفوز قطاع الجيش بحصة الأسد.[3]

ويؤدي انعدام الأمن أيضا من ناحية أخرى إلى ظهور مشكلة اللاجئين والنازحين داخليا، ولذلك تأثيره على التنمية. فهناك اتفاق دولي كبير على أن التعداد العالمي للنازحين داخليا يتراوح بين 25 و30 مليون نازح، يوجد في إفريقيا وحدها حوالي 16 مليون نازح أو مشرد داخل وطنه أي أكثر من نصف المشردين في العالم، تليها آسيا التي تضم من 06 إلى 07 مليون، ثم أوروبا وبها 05 ملايين فالأمريكيتين وبها 03 ملايين.[4]

---

(1) صلاح عمر فلاحي: المرجع السابق، ص ص 194، 195.
(2) عزيزة محمد علي بدر: المرجع السابق، ص 163.
(3) المرجع نفسه، ص ص 163، 164.
(4) المرجع نفسه، ص 173.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب- حركة رؤوس الأموال وأثرها عل التنمية ال

إن حركة رؤوس الأموال باعتبارها آلية من
على التنمية البشرية. الإيجابي يكون عن طريق
فيوفر ذلك فرص جديدة للعمالة وإيرادات إضافية للحكومة، يمكن إنفاق جزء منها لرفع مستوى الرفاهية لمحدودي الدخل. هذه الآثار يمكن أن تحدث سواء اتخذت حركة رؤوس الأموال شكل قروض أو شكل استثمارات أجنبية خاصة. ولكن حركة رؤوس الأموال يمكن من ناحية أخرى أن تعيق مسيرة التنمية البشرية، فمثلا قد تؤدي المعونات الخارجية في كثير من الأحوال إلى فقدان الدولة المتلقية لها لجزء من استقلالها في اتخاذ القرارات السياسية، وقد تؤدي أيضا الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى تخفيض الحجم الإجمالي للعمالة، إذا كانت تحل محل بعض المشروعات الوطنية الكثيفة الاستخدام للعمل، وهكذا قد تؤدي كل من المعونات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى تدهور توزيع الدخل[1] والتنمية والمستوى المعيشي.

كما قد يؤدي ارتفاع تدفق رؤوس الأموال من الخارج إلى تضخم حجم الديون الخارجية، والتأثير سلبا على التنمية البشرية، إما عن طريق ما يستتبعه من تخفيض في الواردات من بعض السلع الضرورية أو ما يؤدي إليه عن طريق غير مباشر، من إجبار الدولة المدينة على تطبيق إجراءات تنطوي على تخفيض ما تقدمه الدولة من حماية لمحدودي الدخل، وما تنفقه على بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية. هذا التخفيض لدور الدولة الذي يجري منذ سنوات وبمعدل كبير في كثير من بلدان العالم الثالث، يمكن أن ينظر إليه على أنه أثر من آثار الاتجاه المعاصر نحو المزيد من العولمة، غير أنه تجب الإشارة إلى أن تضخم حجم الديون الخارجية قد يكون مجرد حجة، أو عذر لتبرير تراجع دور الدولة أكثر من كونه سببا أصيلا لذلك.[2] ومن هنا ننتقل إلى مناقشة عنصر آخر يتمثل في العولمة وتعطيل التنمية الإفريقية باعتبارها جزءا من الدول النامية.

ج – العولمة وتعطيل التنمية الإفريقية:

تعد الدول الإفريقية نموذج حي لفشل العولمة في تحقيق التنمية الإفريقية، حيث دفعت الاقتصاد الإفريقي إلى البحث عن التنمية خارج بيئته وإدخال عناصر غير إفريقية فيها حركة، لكي يبحث عن التنمية بمراكز الرأسمالية المعولمة في إطار أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، بحيث يتم تحويل أنماط الإنتاجية من أنماط وطنية إلى أخرى كونية للعمل في خدمة المصالح الغربية، مما أدى إلى تبدل الهدف العام للتنمية واهتزاز الاتجاه نحو القومية الاقتصادية، وفشل محاولات تجسيد العمـــل العربي الإفريقي المشترك، وارتباك

(1) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 57.
(2) المرجع نفسه، ص 58.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأفارقة في تنمية استثماراتهم داخليا وتوجيهها للس
القائلين بأنه عليهم أن يقبلوا العولمة للاستفادة
تهميشا لإفريقيا في مجال التقنية وذلك كجزء من
بعيدا عما يشهده العالم من ثورات عالمية في مجال الاتصال والصناعات المتطورة، تبادل المعلومات، الهندسة الوراثية، الإلكترونيات...الخ. وقد ترتب عن ذلك تخلف في التقنية فضلا عن الخلل في برامج البحث العلمي الذي أثر بدوره في كفاءة الدوائر، والسياسات الإفريقية في الدفاع والتنمية وخلق نوع من التبعية الفكرية والتقنية كإحدى أهم أشكال التبعية والهيمنة الغربية والأمريكية.[2]

وإذا كان يمكن للبعض التحجج في مواجهة ذلك بتجربة نجاح الانفتاح في تونس كدولة إفريقية، وأن وضعيتها توصف بأنها عولمة ذات ملامح إنسانية، فإنه فعلا زاد معدل نمو الاقتصاد القومي فقد حققت تونس في فترة تزيد عن ثلاثين عاما (1960-1994) معدلا يتجاوز بقليل 5 % سنويا، مما يسمح لمتوسط الدخل الحقيقي بأن يتضاعف أكثر من ثلاث مرات. وفي الفترة ذاتها ارتفع العمر المتوقع لدى الميلاد بأكثر من 20 % (من 48.3 إلى 68.7 سنة)، وانخفض معدل وفيات الأطفال بأكثر من 80% (من 159 إلى 28 في الألف)، ولا يتجاوز معدل الأمية الآن للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة 32 % مقارنة بـ 52% في مصر و51 % في المغرب، وانخفضت نسبة الواقعين تحت خط الفقر بحوالي 40%.[3] لكن واقع تونس يبين أنها تشهد نموا في الدين الخارجي، مما يشكل تهديدا لقدرتها على استمرار التقدم في التنمية البشرية ويزيد من معدل البطالة. ويؤكد البعض أن الكثير مما حققته تونس من تقدم في العقود الأخيرة بصدد التنمية البشرية، لابد أن يعتبر نتيجة من نتائج التدخل الإيجابي من الدولة، من أجل تخفيف أعباء الفقراء الناتجة عن إجراءات التحرير الاقتصادي أكثر مما هو نتيجة هذه الإجراءات.[4]

وهكذا فإن نجاح العولمة في الدول الغربية وفشل التنمية في الدول الفقيرة، أدى إلى ظهور توجه عام لدى الدول المانحة نحو تصفية ما يسمى "معونات التنمية الرسمية" أي المنح الميسرة المقدمة من دولة لأخرى. كما أدى إلى تحول الرأي العام الأمريكي والأوروبي وتحججه بأن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات دون إفادة الفقراء، لذلك فالأفضل أن توجه المساعدات إلى الفقراء في الداخل بدل توجيهها إلى فقراء

---

(1) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص 81.
(2) المرجع نفسه، ص ص81، 82.
(3) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 73.
(4) المرجع نفسه، ص 74، 75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخارج. فحسب منطق أصحاب عقيدة السوق وأس
طعامه بجهده، لا يستحق العيش فهم يمثلون عبئا
المجاورة للأرض.[1]

ومرد فشل الدول النامية في حماية منتجاتها الوطنية في ظل نظام العولمة، إلى أنه نظام يرمي إلى تحرير الاقتصاد وإلغاء الدعم الحكومي للخدمات والصناعات المحلية، مما يكشف عن زيادة تكلفة المنتجات الوطنية وفقدان القدرة التنافسية أمام السلع المستوردة ذات الجودة العالية. كما أن قيام السوق الموحدة في ظل العولمة لا تعني أن هناك فرصا متساوية للجميع، والقدرة على التنمية تعتمد على القدرة على التفاعل في السوق العالمية، آخذين في الحسبان طبيعة العلاقات التي تسود فيها.[2] وفقا لما سبق فإنه من المؤكد أن المستفيد الأكبر من إيجابيات العولمة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أقل الدول الرأسمالية الصناعية ويمكن أن تتحقق بعض الآثار الايجابية للدول الأخرى، كحصول بعض التطور النسبي لبعض النشاطات في الدول النامية، إلا أن هذه الآثار في عمليات التحديث والتطور التكنولوجي وتوفير فرص عمل وإمكانية زيادة الإنتاج ستظل هامشية ومحدودة في تأثيرها، ولا تتناسب مع الآثار السلبية التي تنتج عن العولمة في اقتصاديات الدول الإفريقية.[3]

وبصدد مواجهة الحكومات للعولمة فينبغي عليها أن تضع سياسات للاستفادة منها في تحقيق التنمية، عن طريق جلب رأس المال والتكنولوجيات الجديدة من جهة، وتقليل الأضرار التي يمكن أن تحصل من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بالبيئة للحد من استغلال الموارد الطبيعية بشكل عشوائي، وكذلك في مجال القوى البشرية لمنع تدني الأجور تحت تأثير زيادة البطالة. وفي هذا الإطار قد يكون تطبيق مبادئ التنمية المستدامة هو العامل الوقائي الأكثر فعالية، لأن الاهتمام بالرأسمال البشري وتطويره وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية العملاقة الجارية عالميا، يعد من أهم عوامل الاستفادة من العولمة بدلا من الخضوع لسلبياتها.[4]

كما أن تحقيق التنمية المستدامة يساهم في تجسيد حقوق الإنسان ودعمها، لأنها تؤدي إلى إلغاء الأسباب الأساسية للنزاع كتخفيض نسبة الفقر واللامساواة، وتوزيع الموارد المتاحة بكيفية يستفيد منها عـــدد كبير من المحرومين. وبذلك تساهم في تحقيق الاستقرار

---

(1) عبد الرحمن خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص 438.
(2) عفوفو عبد السلام: المرجع السابق، ص 87.
(3) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص 73.
(4) جورج قرم: المرجع السابق، ص 26.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والسلم إذا كانت التنمية شاملة، وتتضمن فكرة اقتصاديا أو بيئيا أو سياسيا، إضافة إلى ذلك فإن النزاعات بكيفية ديمقراطية يشكل في جوهره فكرة [illegible].

وخلاصة الأمر أن العولمة بتأثيرها على الحق في تقرير المصير الاقتصادي والحق في التنمية. تؤثر كذلك في بقية حقوق الإنسان ولاسيما الحقوق الاجتماعية كالحق في مستوى معيشي وصحي لائق، والحق في العمل والحقوق المتصلة به...الخ. وقد نجم عن ذلك العديد من المواقف وردود الأفعال التي توضح لنا الفكرة أكثر نتعرض لأهمها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: ردود الفعل اتجاه العولمة.

أغلب ردود الفعل التي ظهرت إزاء العولمة كان يبدو عليها أنها تستهجن العولمة بتجلياتها الاقتصادية، وإن كان ذلك يصدق على جميع تجليات وأبعاد العولمة. فبعد استفحال هذه الظاهرة ظهرت أصوات مناهضة لها، وذلك حتى في الدول الصناعية الكبرى رائدة العولمة، لدرجة أنها شكلت حركة تمكنت من فرض وجودها، منذ انطلاق مظاهرتها الأولى في "سياتل" الأمريكية وحاليا تضم الملايين وآلاف منظمات المجتمع المدني، وكانت لهذه الحركة أثرا إيجابيا لدى الدول والمنظمات التي تعمل بها العولمة. ويقول في ذلك الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية في اجتماعها سنة 2000 "إن على منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى أن تعمل على تجنب أخطار العولمة، بالأخص منها تهميش الدول الأعضاء الأشد ضعفا في المجتمع الدولي. وعلينا أن لا نغتر بالتظاهرات الاحتفالية التي نعقد في ظلها اجتماعاتنا المغلقة، يوجد الخوف والألم والكآبة والقلق الناتج عن فقد الشغل. إنه يوجد خارج هذه الاجتماعات عالم يعيش بصمت مخيف في اليأس والقنوط ".[2] ومن أهم ردود الفعل هذه ما يلي.

أولا: مظاهرات سياتل.

تضمنت مظاهرات سياتل ما لا يقل عن 50 ألف متظاهر يمثلون المنظمات غير الحكومية، من أمريكا ومن كل بلدان العالم. ويمكن تلخيص أهم جوانب المعارضة التي انطوى عليها المشهد العام في سياتل وما تلاها من أحداث فيما يلي:

- اعتبار ما تملكه منظمة التجارة العالمية من سلطة تفوق سلطة الدولة متناقض مع متطلبات السيادة الوطنية، مما يؤثر في قدرة الدول على سن التشريعات والقوانين والقواعد التي تلائم خططها وتوجهاتها.

---

(1) صالح عمر فلاحي: المرجع السابق، ص 196.

(2) عبد الهادي بوطالب: المرجع السابق، ص 3.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- اتهام الشركات المتعددة الجنسيات باستغلال العـ
بأجور زهيدة .
- معارضة فتح الأسواق الأمريكية لما يمكن [illegible]
المواصفات البيئية والصحية السليمة ومعارضة تشغيل الأطفال.[1]

وقد كان "جوزيه بوفيه" أشد الشخصيات الفرنسية المناهضة للعولمة ومن بين الذين قادوا مظاهرات بالآلاف، ضد اجتماعات منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل الأمريكية في نوفمبر 1999، بعد أن شرح لمزارعي أمريكا أنه ورفاقه في أوروبا ليسوا ضدهم لكنهم ضد الظلم الواقع في مجال التبادل العالمي، ومطلبهم الطبيعي هو الإنصاف. وأوضح أن ما يصرون عليه هو إقامة تنظيم لحماية الديمقراطية من خطر منظمة التجارة العالمية[2] فما هي مطالب هذه المظاهرة؟

حددت هذه الحركة مطالبها الإنسانية التي يجب على الدول الصناعية تنفيذها، وقد سماها البعض "مطالب شعب سياتل "والتي تتمثل كما جرى إعلانها أثناء مؤتمر الدول الصناعية في جنوا سنة 2000 في ما يلي:

1- البيئة: يجب تصديق جميع الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية " كيوتو"، الخاصة بالحد من الغازات السامة التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري وتلوث وارتفاع درجة حرارة الأرض، على اعتبار أن الأطراف الموقعة حتى الآن لا يزيد عن 14 دولة، علما أن الاتفاقية يسري مفعولها في حالة توقيع55 دولة عليها.

2- وسائل الاتصال: تسهيل حصول جميع الدول بحرية كاملة دون قيود على مختلف وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة، مع التأكيد على ألا تصبح التكنولوجيا أداة للاستعمار الثقافي.

3- الديون الخارجية: ضرورة إلغاء الديون الخارجية على 41 دولة فورا، في مقدمتها الدول الإفريقية (تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن إجمالي ديونها تتعدى مبلغ 350 مليار دولار، وعلى سبيل المثال ديون البرازيل حوالي 180 مليار والمكسيك 157 مليار دولار واندونيسيا 129 مليار، ونسبة الديون الخارجية لموزمبيق تعادل 432% من الدخل القومي والصومال 406%).

4- الاقتصاد العالمي: التأكيد على الحق في العمل في ظروف إنسانية لكل شعوب العالم، وإنهـــاء استغلال دول العالم الثالث، ومقاومـــة تشغيل الأطفـــال والأحداث مع ضرورة

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله: المرجع السابق ، ص ص 100، 101.

(2) سعيد اللاوندي: بدائل العولمة طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح، نهضة مصر، القاهرة، ط4، 2004، ص49.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

انسحاب البنك الدولي، والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الجنسيات، لترك المجال أمام منظمات ال المشروعات الدولية.

5- الشؤون المالية العالمية: العمل بما يطلق عليه "توبين تاكس" أو "ضرائب توبين"، نسبة إلى جيمس توبين الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل سنة 1981، الذي دعا إلى فرض ضريبة على التحويلات المالية الدولية وتخصيص حصيلتها لمساعدة الدول الفقيرة.

6- هجرة المهاجرين: التأكيد على حرية مرور الأشخاص في كل أنحاء العالم، مع حق اللجوء السياسي لكل المنبوذين والمطاردين، وتصحيح أوضاع المهاجرين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في أي مكان.

7- الإيدز والتعديل الوراثي: يجب إلغاء حقوق الاختراع وعدم طغيان الاختراعات العلمية التي تملكها حاليا كبريات شركات الدواء المتعددة الجنسيات، حتى تتمكن الدول الفقيرة من إنتاجها وتسويقها بأسعار مناسبة، كما يجب على الدول الغنية والمتقدمة تخصيص نسبة 0.7 % من دخلها القومي لمنظمة الصحة العالمية، على أن يتم الصرف منه على أبحاث وأدوية علاج الإيدز، كما يجب محاربة التعديل الوراثي في جميع مظاهره وأشكاله.[1] ومن ضمن مطالبها أيضا ضرورة القضاء على الشركات عابرة القارات، لأنها لا تحترم مبادئ حقوق الإنسان وهمها الوحيد جمع المال والسيطرة، إضافة إلى ضرورة وقف عمليات الخصخصة لأنها تحول الثروات إلى هذه الشركات.[2] وما يمكن أن يقال عن هذه المطالب أنها إنسانية خالية من أي تحيز أو مصلحة.

ثانيا: منتدى دافوس والعولمة غير المسئولة.

يعتبر منتدى دافوس منتدى عالمي غير رسمي تحضره القوى الاقتصادية الرأسمالية المؤثرة في العالم بهدف رسم الإستراتيجيات العالمية للاقتصاد، تأسس سنة 1970 ويجتمع سنويا في موعد ثابت في فصل الشتاء، حيث يقترن انعقاده بتنظيم مظاهرات ضخمة من قبل القوى المقاومة لظاهرة العولمة.[3]

وقد عقد المنتدى تحت عنوان "العولمة غير المسئولة" بسويسرا سنة 1999، حيث أجاب مؤسس المنتدى ورئيسه كلوس شواب عن الاستفسار المتعلق بسبب اختيار هذا العنوان "أن الاندماجات العملاقة الأخيرة بين الشركات في الأشهر الأخيرة، والآثار العالمية لأحداث شرق آسيا وروسيا والبرازيل، وحقيقة انعدام أهمية الحدود بين الدول كلـــها أشارات بأن حقيـــقة العولمة تخطت كونها عملية تنمـــية، إذ أصبحت حالة شرط

---

(1) أحمد صدقي الدجاني: المرجع السابق، ص ص 143، 144.
(2) المرجع نفسه، ص 145.
(3) المرجع نفسه، ص 129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وحقيقة. أما لماذا العولمة المسئولة؟ ففي عالم تلا
حدود عالمية بديلة تتمثل في إيجاد الآليات التنظي
الخبيثة لثورة العولمة. إذ يأخذ مركز اقتصاد العو
العالم الأخرى العرق والنفط، وساعات العمل والمعادن ويبادلهم إياها بأرقام وأوهام في دفاتر بنوكه أو ذاكرات كمبيوتراته، فيتم تبادل المحسوس والحقائق بالأرقام والأوهام، وكم هو سهل تبديدها وتغييرها كما بينته لنا الأيام".[1] ويمكن اعتبار هذا المنتدى خطوة إيجابية في مواجهة سلبيات العولمة التي تقودها الدول الصناعية الكبرى.

ولم تتوقف الاحتجاجات ضد العولمة عند هذا الحد، بل تواصلت لتشمل أحداث براغ بجمهورية التشيك خلال دورتين متتاليتين لقمة الدول الصناعية سنتي 1999 و2000، وفي جنوا بايطاليا في جويلية 2001 أثناء انعقادها أيضا. وقد فرضت هذه الأصوات على المعنيين الاهتمام بالتعرف على آثار العولمة على الدول النامية خاصة.[2] وقد وصلت هذه الاحتجاجات إلى حد الوصول لاستخدام المتفجرات، حيث ألقت مجموعة من المناهضين للعولمة قنبلة حارقة سنة 2001 على أحد البنوك بالعاصمة اليونانية، مما ألحق أضرارا مادية بالبنك ولم تقع خسائر بشرية. وعدّ هذا الانفجار السابع من نوعه في إطار الاحتجاج على العولمة في اليونان خلال أسبوع واحد، وقد اتصل مجهول بصحيفة " الفيروتيبيا " اليونانية، وقال أنه عضو بجماعة البروليتاريون الغاضبون، وأعلن مسؤوليتها عن الهجوم ونقلت عنه الشرطة أن الهجوم يمثل رد على عنف الشرطة مع المتظاهرين، خلال قمة الإتحاد الأوروبي في جوتنبرج وقمة مجموعة الثمانية التي عقدت في جنوة.[3]

ثالثا– موقف المفكرين المسلمين:

يلاحظ أن مواقف المفكرين المسلمين العرب هي في الغالب تستنكر الوضعية الحالية لمسيرة ظاهرة العولمة. وترفض بشدة ظاهرة أمركة العولمة، غير أن الأهم في الأمر أنها مواقف تدعو إلى العقلانية والنضال من أجل إعطاءها مضامين إنسانية، وقد اخترنا من بينها موقف الأستاذ صلاح عدلي الذي قال أنه إذا كان ثمة موقف يجب أن يتخذ إزاء العولمة، فبالطبع فلن يكون رفض الثورة العلمية والتكنولوجية، وإنما سيكون مواجهة العولمة بما تعنيه من سيطرة وهيمنة للشركات المتعدد الجنسيات.[4] ووفقا لرأي الدكتور عبد الله عثمان عبد الله فإن "العولمة هي إرث العقل البشري والموروث الناتج عن انتقال

---

(1) عبد الحي زلوم: المرجع السابق، ص ص 76، 77.
(2) أحمد صدقي الدجاني: المرجع السابق، ص 133.
(3) كمال عز الدين عبد الغني المرسي: الخروج من فخ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2002، ص 93.
(4) محمد علي الحوات: المرجع السابق، ص ص 19، 20.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رساميل الشعوب واستغلال مقدراتها، كما أنها إ
العقل الإنساني والموقف الأصح هو رفض لأدل
على خصوصيات الشعوب الثقافية، وإستراتيجياتها [illegible]

ويقترح بهذا الصدد المفكر محمد عابد الجابري أن الأسلوب الأمثل للتعامل مع ظاهرة العولمة ليس القبول التام أو الرفض المطلق لها، وإنما انتقاء ما يصلح منها فلولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي ممثلا في سياسات العولمة أن يهددنا بالخطر، نتيجة ذلك نحن مطالبون بأخذ ما هو إيجابي منها كأدوات الحداثة وفي مقدمتها العلم والتكنولوجيا، مع ضرورة العمل على تحييد ثقافاتنا وإثرائها والدفاع عن خصوصياتنا الثقافية حتى لا تتعرض هويتنا للانحلال بانسياقنا وراء الآخر دون تمحيص أو تروي، لأن الأمر يتعلق بظاهرة عالمية تجتاح جميع المجتمعات وتتسرب إلى داخل جميع البيوت، وتقوم بفعلها عن طريق السيطرة أو الاستمالة من خلال برامج على درجة عالية من كفاءة التخطيط ومهارة التنفيذ.[2] فالبحث يجب أن ينصب على كيفية فهم الظاهرة وتحليل معطياتها وكيفية التعامل معها، واستخدام إمكاناتها خاصة التقنية منها في دعم الوجود العربي.[3]

وعليه فظاهرة العولمة بحد ذاتها في نظر البعض ليست جيدة ولا سيئة، فهي تستطيع الإتيان بخير كبير وبهذا الصدد يحمّل المؤلف الحامل لجائزة نوبل للاقتصاد جوزيف إ. ستيغليتز في مؤلفه "خيبات العولمة"، الدول المتقدمة المسؤولية عن سلبياتها ويطالبها بإصلاح المؤسسات الدولية التي تحكمها بقوله "فنحن الذين خلقناها ونحن الذين يجب أن نعمل على إصلاحها، وإذا أردنا أن نرد على التخوفات المشروعة للمتشائمين منها. وأن نضعها في خدمة مليارات الناس الذين أخفقت في نظرهم. وأن نجعل لها وجها إنسانيا، فلنرفع الصوت وليكن عاليا ليس في وسعنا ولا يجوز أن نبقى صامتين".[4] لذلك نأمل أن تجد هذه الصرخة أذان صاغية لاسيما وأنها وردت عن شخصية أمريكية عظيمة صراحتها وإنسانيتها.

وفي ظل ما سبق عرضه لابد من التساؤل عن وضعية الاقتصاد الأمريكي من حيث التنمية، فموقعها في الاقتصاد العالمي لا يوازي مستوى مناعة موقعها العسكري، إذ يوجد

---

(1) صلاح عدلي: مناقشة، ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الإجتماع، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2005، ص 419.
(2) عبد الله عثمان عبد الله: المرجع السابق، ص 8.
(3) حميد جاعد الدليمي: العولمة والإعلام والعرب– فرضيات ونتائج، سلسلة كتب المستقبل العربي 64: العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص 210.
(4) جوزيف إ.ستيغليتز: المرجع السابق، ص 345.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مشاكل جدية قد تهدد نموه مستقبلا ومنها العجز
شرق آسيا، وديون دولية متراكمة تزيد على ألف
الدولار الأمريكي فانخفضت قيمته، وإن استطاع
فذلك يرجع لثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي ونظرا لغياب عملة بديلة قادرة على الاستثمار، وكذلك لأن إقتصادات شرق آسيا يهمها بقاء الدولار قويا لتنشيط صادراتها، حيث أدى عجزها في الميزان التجاري إلى توسع الاستثمارات الأجنبية وخاصة اليابانية منها، وكذلك أدى إلى شراء أقسام كبيرة من الاقتصاد الأمريكي كالعقارات والمؤسسات الصناعية والخدماتية. إلى جانب عامل آخر يهدد قدرة أمريكا على تمويل النمو يتمثل في المستوى المتدني للادخار، نظرا لتركيزها على الاستهلاك والاقتراض لإرضاء رغبات المستهلك بسرعة، إذ تعادل نصف نسبة الادخار في اليابان ولا تتجاوز ثلثيها في ألمانيا.[1]

وبالتالي يتضح أن ظاهرة العولمة قد أفقدت الحكومات الوطنية القدرة على إدارة، وتوجيه النشاط الاقتصادي بكفاءة وفعالية، إذ لم تعد قادرة على وضع التشريعات والقوانين الاقتصادية، إضافة إلى أن العديد من وسائل تنفيذ السياسات الاقتصادية هي إما غير فعالة وإما غير متاحة للحكومات. كما هيأت لإضعاف الدولة سياسيا واقتصاديا، بحيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة. وبالتالي تحددت مهام الدولة في عصر العولمة من وجهة نظر الليبراليين الجدد- في كونها مجرد مضيفة للشركات المتعددة الجنسيات وما يتبع ذلك من خدمات وتيسيرات.[2] وعليه فإطلاق العنان للمعايير والاعتبارات الاقتصادية، لكي تكون وحدها المعيار الحاكم أو الموجه للسياسات العامة في الدولة في عصر العولمة، يفسح المجال أمام تعميق الفوارق الاقتصادية ويزيد من مظاهر عدم التجانس الاجتماعي والثقافي، مما ينذر بنمو نزعات التطرف والتعصب والإرهاب والصراع الاجتماعي، وهي أمور تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمعات والسلام العالمي.[3] مما يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان بأكملها وبصفة أكبر الحقوق الاجتماعية التي سنتطرق إليها في المبحث الموالي.

---

(1) بول سالم: الولايات المتحدة والعولمة- معالم الهيمنة في مطلع القرن 21، ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص ص 218، 219.
(2) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص ص 52، 53.
(3) ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص 61.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثالث: تأثير العولمة على حقوق الإنسان

لقد كان لظاهرة العولمة بكل تجلياتها تأثيرا [illegible] فالجانب الاجتماعي يتأثر بالجانب الاقتصادي حتى [illegible] هذه الظاهرة تتم بين طرفين غير متكافئين في القوة، وبذلك تكرس التخلف والتبعية والإلحاق بركب العولمة الغربية. أما إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة فقد يقضيان على الصناعات التحويلية في كثير من المجتمعات النامية، عن طريق فتح المجال أمام استيراد السلع المصنعة من الخارج، إضافة إلى أن هذه الإستراتجية تعطي أولوية كبرى للتصدير من أجل دفع عجلة النمو، الأمر الذي يتعارض مع مفهوم إشباع الحاجات الأساسية مما يزيد من حدة الفقر وتفشي البطالة داخل هذه المجتمعات.[1]

ويكفي القول بأن ظاهرة الفقر لوحدها تنطوي على الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان عامة والاجتماعية بصفة خاصة والتي ستكون موضوع الدراسة في هذا المبحث، مقسمة على أربع مطالب الأول نتعرض فيه إلى أهم حق اجتماعي وهو الحق في العمل، وكذلك الحقوق المرتبطة به كالحق في التمثيل النقابي، الحق في الراحة، الحق في الأجر العادل، والحق في الضمان الاجتماعي. بينما الثاني فقد خصصناه للحق في المستوى المعيشي اللائق، أما الثالث فقد خصصناه للحق في الصحة والتغذية، وبالنسبة للحقوق المتعلقة بالأسرة فقد خصصنا لها المطلب الأخير.

المطلب الأول: الحــق في العمل.

لقد كفلت هذا الحق المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي جاء فيها ما يلي:

" 1- لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة.

2- لجميع الأفراد دون أي تمييز، الحق في أجر متساو لعمل متساوي.

3- لكل فرد يعمل الحق في مكافأة عادلة ومرضية، تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية وتستكمل، عند الاقتضاء بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية..."، وكذلك المادة 24 التي تنص على " لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصا في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة "، بينما تنص المادة 22 على حق آخر متعلق بالحق في العمل يتمثل في الضمان الاجتماعي، والتي جاء فيها ما يلي"لكل شخص بوصفه عضوا في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي ...."، وبمثل هذه العناية نصت عل هذه الحقوق الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عدة مواد منها المادة 06 التي مضمونها"1- تعترف الدول الأطراف في هذا

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن: المرجع السابق، ص 89.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص [illegible] رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ [illegible]
2- يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من [illegible] الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة، وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية". وكذلك المادة 07 التي فسرت بوضوح الحقوق التي يتعين ضمانها لتعلقها بالحق في العمل، هذا إلى جانب المادة 09 التي تكفل حق كل شخص في الضمان الاجتماعي.

أولا: تأثير العولمة على الحق في العمل.

يعد الحق في العمل أكثر الحقوق الاجتماعية تضررا من سياسات إيديولوجية العولمة. إلا أنها ليست وحدها المسئولة عن تزايد البطالة وتفاقم الفقر، لكن بلا شك يساهم ثالوث العولمة المقدس بقدر كبير في ذلك والذي يتمثل في سياسة الخوصصة، تحرير التجارة وتحرير الأسواق، إلى جانب رفع الدعم عن السلع الأساسية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي.[1] كلها أساليب تزيد من حدة البطالة وبالتالي التأثير سلبا على حق الإنسان في العمل والحقوق المرتبطة به. تماما مثلما أكد ذلك كتاب فخ العولمة أن القرن الحالي سيكون فيه 20% فقط من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش بسهولة. أما النسبة الباقية 80% فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة، الذين يمكنهم العيش من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير، فيصبح المجتمع متكون من الخمس المحظوظين العاملين على تهدئة الأخماس الأربعة المتبقية من العاطلين عن العمل.[2] وعليه فحق الإنسان في العمل أصبح مهددا في ظل اقتصاد العولمة، ويمكن القول أنه أصبح منعدما في بعض المجتمعات فتدنى المستوى المعيشي وعم الفقر والبؤس ومخلفاته، وتدهورت بذلك كل حقوق الإنسان بما فيها الصحة والحياة .

فاقتصاد العولمة يمتاز بالمغالاة في استخدام أسلوب الإنتاج الكثيف رأس المال، مما يدفع إلى خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية في مقدمتها ندرة فرص العمل واستفحال البطالة، ومن المتوقع حسب دراسات متخصصة تزايد معدلات البطالة حتى في العالم الغربي وإذا كان هذا واقع الحال في الدول الغربية ذاتها، فكيف سيكون الوضع في البلدان

---

(1) إبراهيم توهامي/ إسماعيل قيرة/ عبد الحميد دليمي: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مرجع سابق، ص 145.

(2) المرجع نفسه، ص 144.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النامية؟[1] فمن المعروف استقرار معدلات بطالة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تبلغ نسبة الإتحاد الأوروبي، وذلك يرجع إلى توجيه السياسات العامة إلى تحسين نتائج الاقتصاد الكلي، وتخفيض عجز الميزانية وميزان المدفوعات والتقليص من نفقات الصحة والتقاعد، على حساب تدني أجور العمال إضافة إلى أن ضعف الحركة النقابية يجعل احتجاجاتهم محدودة الأثر، كما أن المواطن الأمريكي الباحث عن عمل يقبل أي عمل لأنه غير متعود على حماية اجتماعية شاملة عكس ما هو عليه الحال في أوروبا.[2] كما تشير منظمة العمل الدولية إلى نتيجة أنه يوجد 120 مليون بطال، هم عمال يوميون سابقون من ضمن 2.8 مليار شخص يكونون الطبقة النشطة في العالم، إلى جانب ما يقارب 4 إلى 5 ملايين شخص يعيشون في الشارع.[3]

وعليه فاقتصاد العولمة يؤثر على الحق في العمل ويظهر ذلك من عدة جوانب أهمها:

أ – واقع الاستثمار في العالم:

فطبقا للتقرير السنوي الصادر عن مكتب العمل الدولي سنة 2000، يلاحظ أن هناك تدن في نسبة قوة العمل المستغلة في نظام مندمج بالتجارة الدولية، وهي لا تتجاوز 10% أو 12% على المستوى العالمي. بمعنى أن حوالي 90% من قوة العمل العالمية تعمل في أسواق داخلية، وتعمل نسبة 32% في مبادلات تتم بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات على شكل تجارة داخلية، وهذا التناقض يمثل جوهر الاختلال والتحدي لما يفترض من ظاهرة العولمة الإسهام في حله. ووفقا لمعطيات تقرير مكتب العمل الدولي الأخير إن هناك حاليا أكثر من مليار عامل في حالة بطالة عن العمل كليا أو جزئيا، وأن مليار و300 مليون إنسان يعيشون على دخل لا يتجاوز دولارا واحدا في اليوم، و03 مليار إنسان يعيشون على دخل لا يتجاوز دولارين فقط.[4]

وبذلك فرغم رفع شعار الحرية الاقتصادية في ظل اقتصاد العولمة، إلا أن الدول النامية تجد الكثير من المشاكل بشأن الحواجز المفروضة على أهم عنصر إنتاجي لديها وهو عنصر العمل، والتي تتمثل في تأشيرات الدخول، عدم تكافؤ الشهادات، المراقبة الصحية والأمنية في الوقت الذي تنساب فيه رؤوس أموال الـــدول المتقدمة بدون مراقبة.

---

(1) علي مجيد الحمادي: المرجع السابق، ص 54.
(2) إسماعيل صبري عبد الله: المرجع السابق، ص 64.
(3) صويلح بوجمعة: العولمة والأمن، مجلة النائب– العولمة وتجلياتها، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، عدد1، 2003، ص 120.
(4) عبد الأمير السعد: المرجع السابق، ص 137.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعليه فتأثير ظاهرة العولمة على حركة اليد العام
للسكان سنة 1994، حيث يقدر عدد الذين يعيشور
نسمة أي 3% فقط من سكان العالم.[1]

ب – حركة رؤوس الأموال:

تأخذ حركة رؤوس الأموال التي يشجعها اقتصاد العولمة صورة النزوح من الدول النامية إلى الخارج بدلا من تدفقه إليها، مما يؤثر سلبا على الحق في التنمية البشرية. لأن ذلك قد يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستثمارات، ويزيد من معدل البطالة أو على الأقل يقلل من حجم الآثار الإيجابية المترتبة عن تدفق حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة. فمثلا تكثر هذه الظاهرة في الدول العربية إذ يبلغ حجم الاستثمارات العربية الخاصة والعامة المتراكمة في الخارج، ما يتراوح بين 600 و800 مليار دولار مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة، المتراكمة في البلدان العربية التي لا تزيد على 60 مليار دولار.[2]

ج – التطور التكنولوجي:

إن التقدم التكنولوجي يعد من الظواهر التي صاحبت ظاهرة العولمة وأعطتها دفعا قويا في نفس الوقت، وبفضل التقدم التكنولوجي ظهرت الآلات المتطورة التي طالما عوضت الجهد العضلي للإنسان، فأصبح يشتغل وقتا أقل ودون إرهاق كبير. فأخذ دور العمل يتراجع في توجيه حياة الإنسان، خاصة مع ظهور العمل والإنتاج عن بعد بفضل الشبكات المعلوماتية، إلا أن ذلك بدوره ينتج اتجاها معاكسا في حياة الإنسان العامل من حيث انكبابه على العمل أكثر من السابق، حيث كان توقيت العمل محدودا بمدة بقاءه في المصنع أو الإدارة.[3] ومنه يمكن القول أن هذا التحسن الإيجابي سرعان ما انعكس سلبا على حق العامل في الراحة مما يؤثر على حقوقه الأخرى كالحق في الصحة. ووفق منظور آخر فتح التقدم العلمي والتكنولوجي فرصا للتشغيل، فالانترنت مثلا خلقت قطاعات جديدة للأنشطة الاقتصادية، ودعمت تطور التجارة الإلكترونية فكانت النتيجة خلق ما يفوق المليون منصب شغل جديد سنة 1996.[4]

---

(1) عبد المجيد قدى: المرجع السابق، ص 49.

(2) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 58.

(3) قاسم حجاج: العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية– دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، سلسلة بحوث منهجية(3)، جمعية التراث، الجزائر، ط1، 2003، ص 291.

(4) - Photis Nanopoulos : La mondialisation et ces défis statistiques– mondialisation et sociétés multiculturelles: l'insertain du future, presses universitaires deFrance,1ére edition,2000 p 281.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أدت الثورة الصناعية الثالثة إلى حلول [illegible] البنوك وموظفيها، فأصبح يمكن تسجيل حجوزات [illegible] وأصبح بالإمكان قراءة وترجمة النص بين جميع [illegible] الكومبيوتر بمراقبة واسعة للتجهيزات وتجري حسابات مكثفة بسرعة ودقة. لكن من نتائج الثورة الصناعية الثالثة أن عدد الوظائف المتوفرة للعمال غير المهرة آخذ في الاختفاء بسرعة، وحتى الأعمال المنزلية تتطلب الآن مستوى دراسي عالي. فمثلا المطلوب من الطباخين قراءة كتب طبخ معقدة، وأن يكونوا على بينة بالمعلومات الطبية المتعلقة بالوجبات، وينبغي على البوابين تشغيل آلات معقدة، وعلى خدم المنازل تشغيل مجموعة آخذة بالازدياد من الآلات المنزلية، كل هذه الوظائف تتطلب قدرة على القراءة والتعلم وتشغيل المعدات وصيانتها. من أجل كل ذلك يجب تحسين التعليم والتدريب، لتمكين الناس من التحول إلى وظائف مبدعة قد لا يستطيع الحاسوب المنافسة فيها، وذلك ما تعمل الدول الصناعية على تحقيقه.[1]

وأكثر القطاعات تأثرا بالثورة الصناعية الثالثة من ناحية تراجع فرص العمل هو قطاع المصارف والتأمين، فأصبح بإمكان العميل من خلال الهاتف أو من خلال امتلاكه لكمبيوتر إنجاز كل ما يحتاج إليه من خدمات مصرفية. كما أن نقل مدخراته من مكان لآخر لا يستغرق سوى دقائق معدودة، وبالتالي فنصف العاملين في المؤسسات النقدية سيفقدون فرص عملهم في السنوات العشر القادمة. أما قطاع صناعة برامج الكمبيوتر فقد انتقلت برمتها من الشمال الأوروبي إلى الهند مباشرة. وتم الاستغناء عن 120 ألف عامل سويسري وفي ألمانيا عملاق صناعة الكمبيوتر تم إلغاء ما يزيد عن 10 آلاف فرصة عمل، فالمطلعين على دقائق الأمور في مجال نظم المعلومات، يرون أن العمل البشري في هذا القطاع ظاهرة مؤقتة. فالتوسع في إنتاج البرامج الجاهزة والتقدم في تطوير لغات جديدة سيؤدي إلى عدم الحاجة إلى العمل البشري، وسيمكن مبرمجا واحدا في المستقبل من تأدية ما ينجزه اليوم مائة عامل،[2] فهذا التقدم يمكن القول بأنه يجري على حساب الحق في العمل.

وبالتالي فهذه الثورة التكنولوجية مست بطريقة مباشرة وغير مباشرة الحق في العمل، ولم تسلم من ذلك حتى الطبقة الوسطى. التي كانت تظن نفسها في مأمن من ذلك لأنها تملك الكفاءة العلمية والوعي والخبرة المتقدمة. فهذه الطبقة هي الأخرى تتعرض كذلك لنفس مأساة الطبقة العاملة مـــع تطور ثـــورة المعلومات والاتصالات، أي أنها على

---

(1) أنطوان زحلان: العولمة والتطور التقاني، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 84.

(2) محمد الرميحي: المرجع السابق، ص 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وشك الخروج من سوق العمل والإنتاج والحياة
وأمريكا تختفي تباعا وظائف الطبقة الوسطى ال
بحيث يجد الخريجون أنفسهم مضطرين إلى
لمؤهلاتهم العليا، وأصبحوا يتنافسون على هذه الوظائف مع أفراد الطبقة العاملة حيث تقاربت مستويات الدخل فيما بينهم.[1]

وبالتالي أصبحت الطبقة الوسطى ذات الأهمية الاجتماعية والسياسية مهددة بالزوال في الحاضر، وسيصعب إيجادها مستقبلا وتتكون من (كبار ضباط الجيش وقيادات الشرطة، أساتذة الجامعات، المحامين، الأطباء، الصحافيين، الاقتصاديين، الموظفين الذين وصلوا إلى المراكز الوسطى، الحرفيين وأصحاب المؤسسات الصغرى ذات الدخل المحترم). ولهذه الطبقة أهميتها لذلك يجب الحفاظ عليها وتقويتها، لتفادي تجزئة المجتمع إلى أغنياء فاحشين وفقراء مدقعين، إلا أن الثورة التكنولوجية بالتضافر مع إفلاس المؤسسات الاقتصادية الصغرى وطغيان المؤسسات العملاقة، التي أنشأتها الشركات المتعددة الجنسيات وخصخصة القطاع العام، والتخلي عن كثير من الكوادر بدعوى ترشيد الاستهلاك ستؤدي إلى اختفائها.[2] وطبعا المساس بهذه الطبقة لا ينطوي فقط على الحرمان من الحق في العمل، والحق في أجر عادل يضمن مستوى معيشي لائق ويحفظ الكرامة الإنسانية، وإنما يؤثر أيضا بالسلب على الحق في التعليم وانتقال الخبرات إلى الأجيال القادمة.

د- برامج التكييف والتثبيت الهيكلي:

تخضع مجموعات عديدة من بلدان العالم إلى مرحلة إصلاح اقتصادي، يستدعي توجهات تفرز آثارا اجتماعية تختلف حسب أوضاع البلدان المطبقة عليها، والتي من بينها انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخول، تزايد البطالة نتيجة الخوصصة وتخفيض الإنفاق العام، تدهور مستويات المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب حظر الدعم.[3] وعليه فبرامج الإصلاح والتثبيت والخوصصة كلها تؤثر على الحق في العمل، ذلك أن التحول إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى تراجع الأهداف الاجتماعية المنتظرة من المشروعات العامة، وللخوصصة تأثيرا مباشرا على نسبة العمالة الوطنية وعلى فرص تنميتها وتطويرها، إذ يستحيل فرض ذلك على القطاع الخاص الذي تحركه اعتبارات الربح، الأمر الذي يؤثر سـلبا على العمالة لاحتمال استبدالها بعمالة أرخص وأكثر مرونة تماشيا

---

(1) نبيل راغب: المرجع السابق، ص 246.
(2) بلقاسم الغالي: المرجع السابق، ص ص 88، 89.
(3) ناجي التوني: المرجع السابق، ص 34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مع أهدافه.[1]

يحدث ذلك رغم ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية من ضرورة احترام الشرط الاجتماعي في مختلف الاتفاقات الدولية، والذي يتضمن تمكين العمال في مختلف البلدان النامية من حرية التنظيم والتعبير، وحظر العمل الإجباري والتمييز في المعاملة حسب العرق أو الجنس (وبالأخص معاملة المرأة)، توفير فرص المفاوضات الجماعية التي تضمن للعمال الحصول على شروط عمل مرضية، منع تشغيل صغار السن. يتضح من الدعوة لهذه الشروط للوهلة الأولى سعي حضاري لتوفير ظروف عمل إنسانية في البلدان النامية المقبلة على التصدير، إلا أن باعثها الحقيقي هو رفع تكلفة الإنتاج في البلدان النامية وتقليص ميزتها النسبية في العمل الرخيص، التي تمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية بسلع رخيصة التكلفة والسعر، وهو ما تعتبره الدول المتقدمة منافسة غير مشروعة اكتسبتها الدول النامية على حساب إهمالها الجوانب غير الإنسانية في العمل، مما يستوجب تطبيق آليات لمعاقبة المنتجين العاملين في ظروف غير موافقة لمعاييرها.[2] لكن نحن بدورنا نعتبر هذا الشرط في صالح الإنسان العامل بغض النظر عن بواعثه الحقيقية.

و- الشركات المتعددة الجنسيات:

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات في ظل الاقتصاد المعولم تنتهج أسلوب تشغيل العمال المؤقتين، وذلك لخفض كلفة العمل، إضافة إلى أن هذا النوع من العمل يحقق لها مرونة أكبر في اختيار العمل الملائم. كما أن العمال المؤقتين يتلقون أجر أدنى، وأيام عطل مدفوعة الأجر أقل ومخصصات إضافية أدنى، وعليهم أن يتقبلوا تحمل مخاطر اقتصادية أعظم وكذا عدم الاستقرار، إلى جانب احتمالات الحصول على معاشات تقاعدية أو تعويضات صحية تكون قليلة، وإن حصلت فإنها تقل عن تلك التي يحصل عليها العمال الدائمون، وأغلب فرص العمل المعروضة عليهم تكون غير مستمرة.[3]

كما لجأت الشركات إلى وسيلة تحبذها تتمثل في تحويل المستخدمين إلى أفراد يعملون لحسابهم الخاص، فهناك الملايين ممن كانوا مستخدمين في السابق يؤدون اليوم أعمالا خاصة بصفتهم خبراء في الكمبيوتر أو مستشارين في الأسواق أو مسوقي المنتجات. فهم يؤدون نفس المهام التي كانوا يؤدونها سابقا، لكن مع فارق أنهم لا يحصلون على راتب ثابت بل على مكافئات تختلف من حـــالة لأخرى، وعند الحاجة إليهم

---

(1) ضياء عبد المجيد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية "آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص 72، 73.

(2) ناجي التوني: المرجع السابق، ص 42.

(3) ضياء عبد المجيد الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 67.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فقط أي أن مخاطر السوق تقع على كاهلهم، و
الجزئي أو العاملين المؤقتين الذين يجري استخدا
أو ما يسمى بالأجير اليومي ففي الولايات المتحدة الأمريكية فقد يوجد أكثر من ثلاثين
ينضمون إلى هذا النوع من العمل الخالي من الضمانات الاجتماعية.[1] وهذه الأوضاع
كلها تدل على استغلال ظروف العامل وفقره وانتهاك حقوقه كإنسان.

فظاهرة العولمة في مرحلتها الراهنة تقف موقفا متناقضا مع حركة العمل، باعتبار أن العمالة القادمة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة مطرودة بفعل عوامل متعددة من جانب، ومستقطبة بفعل عوامل متعددة أخرى. فهي في نظر الدول المتقدمة قد تأتي بكل أوزار الدول المتخلفة لمجتمعاتها، كما قد تسيء إلى تركيبتها الاجتماعية والثقافية وتزيد البطالة. وأمام هذه القضية ستجد الدول الرائدة للعولمة مخرجا قد يكون بتحسين الظروف المعيشية في الدول المتخلفة باستثمارات مجدية، أو بإعادة تأهيل العمالة القادمة من الدول المتخلفة واستغلالها بشكل كبير في مجالاتها الاقتصادية.[2] كما أن التفاوت الكبير في الدخل بين مواطني الدولة من ناحية، والعمال الوافدين من الخارج من ناحية أخرى قد يشكل خطرا على الاستقرار السياسي، لا يقل عن الخطر الذي يولده هذا الأخير بين مواطني الدولة أنفسهم.[3]

ثانيا: تأثير العولمة على الحقوق المرتبطة بالعمل.

أثر اقتصاد العولمة أيضا على حق العامل في دخل يضمن له ولأسرته مستوى معيشي لائق، ويحرره من الفقر ومخلفاته هذا في حالة ما إن حظي بفرصة عمل أصلا. حيث نصت المادة 07 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يلي " تعترف الدول في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص:

(أ) مكافأة توفر لجميع العمال كحد أدنى:

– أجرا منصفا ومكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أي تمييز، على أن يضمن للمرأة تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجرا يساوي أجر الرجل لدى تساوي العمل؛

– عيشا كريما لهم ولأسرهم طبقا لأحكام هذا العهد؛

(ب) ظروف عمل تكفل السلامة والصحة؛

(ج) تساوي الجميع في فرص الترقية داخل عملهم إلى مرتبة أعلى ملائمة، دون إخضاع

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 69، 70.

(2) أسامة عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 145.

(3) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 57.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ذلك إلا لاعتباري الأقدمية والكفاءة؛
(د) الاستراحة وأوقات الفراغ والتحديد المعقول لساعات العمل اليومي، العطل المدفوعة الأجر، وكذلك المكافأة عن أيام العطل الرسمية.

فالتسابق غير المحدود على زيادة الحصة في الأسواق العالمية للسلع والعمل الذي يشجعه اقتصاد العولمة، يتسبب في فقدان العمل البشري قيمته على نحو مستمر لأنه دائما هناك منافس زهيد الثمن، وعليه يجبر الجميع على التكيف الذي يشمل تنازلات جديدة، معنى هذا أن غالبية العمال خاسرون مهما بذلوا من الجهود. فقلة ضئيلة من أصحاب الثروات والعاملين ذوي الكفاءة العالية ستحقق ما تسعى إليه من مكاسب، ولن يزيد عدد هذه القلة على خمس السكان في البلدان الصناعية المتقدمة، وحتى أولئك المدافعون عن الليبرالية الاقتصادية لم تعد لهم القدرة على إنكار هذا التطور، باتجاه مجتمع الخمس الثري والأخماس الأربعة الفقيرة حيث تثبت إحصاءات الدخل تزايد الهوة بين الفقر والثراء.[1]

وفيما يخص توزيع الدخل من الملاحظ في سنة 1991، أن خمس سكان العالم الأكثر ثراء يقدر دخلهم حوالي 84.7 % من إجمالي الدخل العالمي. بينما لا يتجاوز دخل خمس السكان الأكثر فقرا نسبة 1.4 % من الدخل العالمي ذاته. أما في البلدان التي تتحول نحو اقتصاد السوق فإن لذلك ثمنه الإنساني المتمثل في انخفاض الأجور وفرص الحياة.[2] وهكذا في ظل اقتصاد العولمة تتدهور الأجور، رغم وجود قول مناصر للعولمة يذهب إلى التأكيد بأن المزيد من العولمة، لن يؤدي إلى المزيد من التفاوت في توزيع المداخيل، بل قد يؤدي في الواقع إلى الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل سعر وبالتالي تضييق الفجوة في توزيع الثروة.[3] ويبدو أن هذا الاتجاه استهان بسلبيات ظاهرة العولمة بصورة مبالغ فيها، فحسب تقرير ورد عن منظمة العفو الدولية سنة 2001 يوجد من ضمن06 مليار من سكان المعمورة، ما يقارب 2.8 مليار شخص يربحون أقل من 02 دولار في اليوم للعيش بينما يعيش الخمس على أقل من دولار واحد.[4]

وظاهرة انخفاض الـــدخل شملت حتى الدول المتقدمة، حيث يسود معظمها اتجاه إلى

---

(1) محمد الرميحي: المرجع السابق ، ص ص 25، 26.
(2) أحمد الصياد: اليونسكو رؤية للقرن الواحد والعشرين، دار الفرابي، بيروت، ط1، 1999، ص 74.
(3) بدري يونس: مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد، دار الفرابي، بيروت، ط1، 1999، ص ص 150، 151.
(4) - Rapport d'amnesty international , 2001 : La mondialisation aggrave la pauvreté dans le monde- la mondialisation , idées reçues , Le Cavalier bleu , Paris , 2002 , p 95.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خفض الإنفاق الحكـــومي علـــى الأجـــور، وبـــ
الاجتماعي،على اعتبار أن ذلك حتمية تقتضيها م
الدولية. ففي ظلهما تجبر الدولة على منح الإعفاء
مما أدى إلى تراجع الموارد السيادية للدولة كالضرائب، فضـــلا عـــن أن الخصخصـــة وتصفية القطاع المملوك للدولة حرمها من مورد رئيسي لدخلها، وتطبيقا لـــذلك أعلنـــت الحكومة الألمانية أواخر 1996 عن تخفيض ميزانية الدولة بحوالي 16 مليار مارك فـــي سنة واحدة.(1)

ففي أسفل السلم الاجتماعي والاقتصادي الموجود في الولايات المتحدة مثلا، يوجد آلاف المنتمين إلى المجموعات التي تتمتع بالمداخيل الأضعف وهي تشمل:
- الأمهات اللواتي يعتمدن على الخدمات الاجتماعية للحكومة، من دون أي أمل في الحصول على وظيفة مع وجود أولاد جائعين.
- المهاجرون غير الشرعيين الذين يعيشون بما يسد رمقهم ويعملون مقابل أدنى حد من الأجور.
- المسنين الذين لا تكفيهم تقديمات الضمان الاجتماعي للعيش.
- المشردون الذين لا مأوى لهم كل هذا بسبب قـــانون إصـــلاح الخـــدمات الاجتماعيـــة المعمول به منذ التسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية.(2) أما في البلدان النامية يوجـــد 1.3 مليار فرد يبلغ الأجر اليومي لكل واحد منهم أقل من 01 دولار، ويحتمل أن يمـــوت ثلثهم قبل سن الأربعين.(3)

أما فيما يتعلق بحق العمال في التمثيل النقابي فقد أشارت إليه المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على"...لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه". والمادة 08 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي نصت على "حق "كل شخص في تكوين النقابات، وعدم إخضاع ممارسته لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون".

تأثر هذا الحق بدوره بفعل ظاهرة العولمة وقد حدث انتهاك هذا الحق مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية حامية الحـــريات الفردية في العالم. ففي كـــل القطاعات طور

---

(1) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 95.
(2) روبرت إسحاق: مخاطر العولمة كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا، ترجمة سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005، ص ص 142، 143.
(3) عبد الوهاب شمام: الشروط الاجتماعية لنجاح الإصلاحات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، عدد18، 2002، ص 90.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المديرون القياديون إستراتيجيات يمكن من خلالها [illegible] مصالح العمال لديهم. وكان الرئيس الأمريكي [illegible] الانطلاق حينما أمر سنة 1980 بطرد جميع [illegible] الطائرات التابع للدولة، ومن ثمة أدخلت الحكومة والكونغرس تغييرات عديدة على قانون العمل، بما يخدم رجال الصناعة ومديري المؤسسات، مما مكنهم من إتباع سبلا متطرفة في علاقات العمل لا مثيل لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.(1)

وهكذا ضعف دور النقابات العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان على سبيل المثال عمال الصيانة في مدينة نيويورك ومن بينهم مشغلي المصاعد الكهربائية والمنظفات وخدم المنازل، قد نظموا إضرابا بلغ ذروته في فبراير1996. ذلك أن اتحادات أرباب العمل قد طالبوا بتخفيض أجر المستخدمين الجدد بمقدار40%، ولم تكن نقابة ذوي المهن الخدمية مستعدة للخضوع إلى هذه التخفيضات، خوفا من أن تؤدي موافقتها إلى دفع أرباب العمل إلى طرد ما لديهم من مستخدمين قدامى وتعويضهم بعمال جدد أقل أجرا، وبالفعل قامت المشروعات بإفشال الإضراب، فشغلت أكثر من 85 ألف عامل مقابل أجر قليل. ففي نيويورك المدينة التي كانت على الدوام تعتبر "مدينة النقابات العمالية"، ولا تعرف الرحمة اتجاه الذين لا يناصرون زملائهم في الإضراب، لم يسمع لها احتجاج بشأن ذلك، وظل الوضع على حاله حتى بعد الوصول إلى اتفاق يقضي بعودتهم إلى أماكن عملهم بأجر يقل بمقدار 20 % عن أجرهم السابق.(2) وفي الصين نموذج آخر للاعتداء على حق العامل في الراحة والتمثيل النقابي، حيث يوجد بها 150 ألف مصنع بالشراكة مع ممولين أجانب، يعمل بها العامل 15 ساعة في اليوم، بالإضافة إلى حرمانهم من ممارسة نشاطاتهم النقابية، وفي حالة محاولة القيام بذلك فإنهم يطردون أو يعذبون أو يقتلون.(3)

وللشركات المتعددة الجنسيات دور كذلك في رسم السياسات الداخلية، وقد يكون من بينها الأمور المتعلقة بحقوق العمال، حيث جاء في حديث للمدير التنفيذي للمعهد الآسيوي الأمريكي للعمل الحر التابع لإتحاد العمل الأمريكي في مقال له في مجلة اقتصاديات الشرق الأقصى (Far Eastern Economics) " إن الشركات الكبرى العابرة للقارات تصر على الحكومة المضيفة بأن تقمع حق العمال في تنظيم النقابات والانضمام إليها، حتى لو كان هذا الحق مضمونا في دستور بلادها وقوانينها، كذلك الضغط على حكومات

---

(1) ضياء عبد المجيد الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، مرجع سابق، ص 74.
(2) المرجع نفسه، ص 75.
(3) بلعيد بعلوج: الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر، عدد 3، 2002، ص 65.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العالم الثالث للسماح باستغلال اليد العاملة على نم

ولظاهرة العولمة تأثير آخر على حق العمال في [illegible] من خلال سيطرة روادها على المعرفة والمعلومات وتجاوز الصناعات الإلكترونية الدقيقة التي استنفذت أموالا طائلة في بناء شبكات الاتصال الأرضية، إلى صناعات بالغة التعقيد والتقدم تعتمد على التحكم في الفضاء وإدارة الاتصالات، وبث الصور والأفلام من خلال الأقمار الصناعية ومن أهم سماتها أنها تمتاز بقلة تكاليف الإنتاج والعمل، حتى تقلص تدريجيا من قوة التفاوض الجماعي للعمال ولنقاباتهم والاتحادات التجارية واتحادات المنتجين.[2]

هذا فيما يخص تأثير العولمة على الحق في العمل بشكل عام، أما تأثيرها على حق المرأة العاملة فكان له شكل خاص في ظل اقتصاد العولمة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تسجل حركة جذب قوية للمرأة إلى العمل كجزء من التراكم المضاعف الذي تسعى إليه هذه الشركات. فالمرأة من وجهة نظر هذه الشركات أفضل من الرجال في كثير من الأعمال أجرها أقل، ومطيعة تقبل ما لا يقبله الرجل وغير مكلفة في التأمين الاجتماعي، كما تصلح المرأة أيضا للأعمال غير الرسمية.[3] فيكثر تشغيل المرأة مثلا في الفنادق والمطاعم التي تقدم وجبات سريعة، وفي خدمة المؤتمرات والبنوك والإعلام، وجميعها أعمال ذات أجور منخفضة وبدون ضمانات اجتماعية في الغالب.[4] وبهذا الصدد ورد عن تحالف يضم عددا من المنظمات النسائية " في حين أن النساء اللواتي ينتعلن أحذية نايك يجري تشجيعهن على تقديم أفضل ما يستطعن من أداء، كثيرا ما تعاني النساء الاندونيسيات والفيتناميات والصينيات المشتغلات بتصنيع هذه الأحذية من الأجور الزهيدة، والعقوبات الجسدية والعمل الإضافي القسري و/ أو المضايقة الجنسية".[5]

وتكثر هذه الظاهرة في العالم الثالث ولا يخل منها العالم المتقدم أيضا، وبالذات بين الجماهير الفقيرة وخصوصا المهاجرين، والأقليات الذين لا يملكون أي ضمانات صحية أو تعاقدية أو تأمينية. وعليه فالمرأة في مجتمع الشركات المتعددة الجنسيات مهمة كأداة للعمل الرخيص في بلاد آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكذلك في البلاد الصناعية الغنية، كما أنها مهمـــة كأداة للاستهلاك وكركن أساسي فـــي التراكم المتزايد المبني على عولمة

---

(1) عبد الله عثمان عبد الله: المرجع السابق، ص 106.
(2) أحمد ثابت: المرجع السابق، ص 235.
(3) شريف حتاتة: العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولي، ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2005، ص 270.
(4) بلقاسم الغالي: المرجع السابق، ص 90.
(5) منظمة العفو الدولية: المرجع السابق، ص 337.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السوق لصالح أقلية ضئيلة من المليار ديرات عل
فقرا مع الأيام. [1] وكل هذه الظواهر المحيطة بع
المرأة كإنسان أولا، وحقها في ظروف عمل عادل
يمكن أن يقال عن ظروف العمل في هذه الحالات أنها قاسية ولا تضمن المستوى المعيشي والصحي اللائق للعمال، لاسيما وأن العمال هم نساء مما يستدعي القول بأن كل ذلك يعد تمييزا عنصريا ضد المرأة.

المطلب الثاني: الحق في المستوى المعيشي الكافي.

تعرض هذا حق الإنسان في مستوى معيشي كاف ولائق يحفظ كرامته وإنسانيته لتأثير سلبي كبير، بسبب النتائج التي أفرزتها ظاهرة العولمة بكل جوانبها وليس الاقتصادية فحسب، يشمل هذا الحق عدة مسائل أوضحتها المادة 11 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقولها " 1- تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر.

واعترافا بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع تقوم الدول الأطراف في هذا العهد بمجهودها الفردي عن طريق التعاون الدولي، باتخاذ تدابير تشتمل على برامج محددة وملموسة واللازمة لما يلي:

(ا) تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية والانتفاع بها؛

(ب) تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعا عادلا في ضوء الاحتياجات، يضع في الاعتبار المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء". من هذا النص يتضح أن الحق في المستوى المعيشي الكافي له علاقة بحقوق أخرى هي الحق في الغذاء والكساء والمأوى، لذلك كان لزاما التعرض لها بشيء من التفصيل، ومن الواجب أيضا الإشارة إلى أن انتشار الفقر الذي تتعدد أسبابه، يعد السبب الرئيسي في انتهاك هذه الحقوق وتدني المستوى المعيشي، والمساس بصحة الإنسان وإبداعه وتربيته وحريته وكرامته وحقه في الحياة.

ففي إطار الاهتمام بالآثار الاجتماعية لظاهرة العولمة، يستشهد الدكتور إبراهيم عبد

---

(1) شريف حتاتة: المرجع السابق، ص ص 270، 271.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الرحمن برؤية الدكتور الحبيب الجنحاني بأن "
الاجتماعي"، ثم يستطرد بقوله " نحن نجد اليوم
صناعيا، التي كانت بالأمس القريب تباهي بسياسا
حيث يتم تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات التعليمية والصحية والتعليمية والاجتماعية لكافة المواطنين باعتبارها من حقوق المواطنة، قد بدأت تتراجع اليوم عن دعمها السابق لتلك الحقوق، وأصبح من كانوا يخشون بالأمس القريب من مغبة العيش في مجتمع الثلثين، يتحدثون اليوم عن مجتمع العشرين أو مجتمع يعني أن 20% من السكان فقط سيكون لهم عمل يدر عليهم دخلا، يسمح بمستوى معيشي محترم بينما ينضم البقية إلى "جحافل العاطلين".[1]

وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية نجدها هي الأخرى تتجه إلى تخفيض برامج الرعاية الاجتماعية، حيث تم منذ سنة 1996 إلغاء وتقليص العديد من الخدمات والمزايا، التي كانت في الماضي تكاد تعد من الحقوق الأساسية للمواطنين ذوي الدخل المحدود، وذلك في إطار ما يسمى "إصلاح الرعاية الاجتماعية"، ويصف المنشغلين بتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية وآثارها، بأنها ستكون واسعة النطاق وشديدة القسوة وستصيب الملايين من الأمريكيين، وتعد تلك السياسات انعكاسا لإيديولوجية قوى السوق التي يعتبرها الساسة الجدد أساس ضمان الرفاهية للمجتمعات، لأن الحكومات إذا تدخلت في أي نشاط اقتصادي أو خدمة اجتماعية أهلكتها.[2] ونتيجة هذه الأوضاع في الولايات المتحدة الأمريكية يولد أطفال في وسط الفقر أكثر من أي بلد متقدم آخر. إضافة إلى ملايين العمال الذين لا يملكون تأمينا صحيا، وزيادة مؤسفة في أعداد الشبان المقدمين على الانتحار.[3] حيث صرحت الحكومة الفيدرالية سنة 1979، بأن ما يعادل 305 مليون طفل أمريكي يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر.[4] وتشير تقارير إلى اقتراب نظم الرعاية الاجتماعية في بريطانيا من المستوى السائد في الدول النامية.[5]

ورغم ما يروج حاليا لفكرة أن العالم صار سوقا واحدا، وأن ظاهرة العولمة أفرزت قرية كونية متشابهة، ذات اقتصاد عالمي شمولي بدعوى توحد العالم. فإن الدراسات تثبت أن هذه الوحدة لم تتحقق في الواقع لأن العالم لا ينمو نموا يحقق الوحدة، ولأن هذه الظاهرة عجزت عـــن تقريب مستويات المعيشة، فقد خـــلقت مجتمعات عـــالية التقنية لا

---

(1) عثمان هندي/ نادية جبر: المرجع السابق، ص 194.
(2) المرجع نفسه، ص 195.
(3) روبرت إسحاق: المرجع السابق، ص 129.
(4) صويلح بوجمعة: المرجع السابق، ص 121.
(5) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 95.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تعترف بالمبادئ الإنسانية، ذلك أن الجزء الأكبر
وجوع يضم المليارات من البشر، بينما يملك 58
مليار من سكان العالم. كما ارتفع المجموع الكلي لمديونية الدول النامية سنة 1990 إلى
ضعف ما كانت عليه قبل عشرة أعوام، الأمر الذي كتب عنه الكاتب المصري محمد سيد
أحمد قائلا "لقد فات الأوان وإن الحوار بين الشمال والجنوب قد قضى نحبه، لقد ثبت فشل
النموذج الغربي ولم تعد هذه الدول قادرة على الوفاء بالتزاماتها، والتحكم في التفاوت
الاجتماعي المتزايد".[1]

ويمكن أن نضيف أيضا بأن اتفاقية التجارة العالمية كآلية من آليات العولمة بدورها أسهمت في تعميق الفقر، بحظرها للدعم الذي يقود في نظرها إلى تشويه الأسعار، سواء كان دعم أسواق التصدير أم دعم السوق المحلية. فدعم التصدير يمكّن الإنتاج المحلي من المنافسة غير العادلة في الأسواق العالمية وبالتالي حدوث الإغراق، أما دعم الأسعار في السوق المحلية فيشوه الأسعار ويتناقض مع مبدأ الشفافية في معرفة تكاليف المنتجات المحلية. ولا شك أن الشعوب في الدول النامية تستفيد من دعم الدول المتقدمة لمنتجاتها التصديرية، خاصة المواد الغذائية والأدوية، لأنها ستحصل عليها بأرخص الأثمان مقارنة بسعرها السوقي الأولي، وإزالة ذلك الدعم تعني تحمل البلدان المستوردة (الدول النامية بالدرجة الأولى) تكاليف أعلى للحصول على نفس تلك المنتجات، مما يعني أرباحا أكبر للدول المتقدمة. غير أن إلزام الدول النامية بإزالة دعمها المحلي يعني رفع أسعار الخدمات والسلع محليا وتقليص القدرة الشرائية للمواطنين، لذلك تسعى منظمة التجارة العالمية إلى إعفاء الدول الأكثر فقرا من تطبيق حظر الدعم، وإعطاء الدول النامية الأخرى مهلة 08 سنوات لإزالة دعم الصادرات، ومنحت الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق مهلة 07 سنوات لهذا الغرض.[2]

من هنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن أكبر قضية نتجت عن اقتصاد العولمة هي الفقر، الذي يعد أساس التأثير في الحق في المستوى المعيشي والحقوق المتعلقة به وأهمها الحق في الغذاء والصحة. لذلك سنتعرض لكل المسائل المتعلقة بالفقر وظاهرة العولمة.

أولا: العولمة والفقـــر.

لا يوجد تعريف موحد للفقر فالاقتصاديون يركزون على الجانب المادي، فيعتمدون مؤشر الدخل كأساس لتحديده ويقدمون التفسير الاقتصادي له، في حين أن الاجتماعيين يعتبرونه من أشكال الحرمان والتهميش ويركزون على ضرورة دعـــم التكافل الاجتماعي

---

(1) محمد الرميحي: المرجع السابق، ص ص 22، 23.
(2) ناجي التوني: المرجع السابق، ص 40.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بين الأفراد. بينما يعتبره السياسيون سببا من أسبـ
عدم الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي لابد من اـ
غضب الفقراء، وتجنب الآفات الاجتماعية التي
ومهما كان فهو ظاهرة قديمة قدم الحياة الإنسانية، وعندما تزيد حدته يتحول إلى مجاعة وفي أحيان أخرى تخف درجته إلى أن يقبل الناس به كظاهرة عادية.[1]

وأن يكون الإنسان فقيرا يعني أنه محروم من الفرص الكافية للحصول على الغذاء، وماء شرب صالح والعناية الطبية في حالة المرض، والنظافة الأساسية والشعور بالأمان وباختصار ليس هناك ما يكفي من فرص الشعور بالأمان المالي. فالفقر ليس مسألة خيار بل أنه حالة تواجد في البيئة التي يولد بها المرء عادة، والغالب أن تكون حياة هؤلاء قصيرة، وحتى في ظل اقتصاد معولم لا يعرف هؤلاء بيئة أفضل من البقاء فقراء، والإيمان بأنه كتب عليهم الاعتماد على الآخرين أو على ضربات الحظ.[2] بمعنى أن القبول بالعيش في الفقر حالة تكرسها أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية، لها أسبابها ومن بينها ظاهرة العولمة في وضعها الراهن.

يفتقد الكثير من الفقراء في أنحاء الدول النامية لأماكن ينامون فيها، الكهرباء، مياه الشرب، والتعليم ووسائل النقل ونظم العناية الصحية، والعلاقات الاجتماعية في حالة فقدانهم لوظائفهم، يفتقدون أيضا برامج التقاعد، ولا يملكون أدنى الأفكار عن كيفية الحصول على هذه الضروريات التي تؤمن لهم أدنى حد من الرفاهية. وإذا ما قمنا بزيارة بلد نام سنلاحظ الأعداد الكبيرة للسكان الذين لا يملكون بيوتا، ومدى إنخفاض دخل العامل اليومي، هذا إذا ما استطاع إيجاد أي نوع من الأعمال. فمثلا نجد الفقراء في الإكوادور يتمنون عموما أن يحصل كل ولد من أولادهم على سرير خاص به، أو على زوج من الأحذية، أو على مظلة أو غطاء فوق رؤوسهم أو الأغطية ويتمنون ألا يضطروا إلى النوم على الأرض.[3]

كما تحتل صحراء جنوب إفريقيا وجنوب آسيا مرتبة أفقر الأقاليم في العالم اليوم، ففي كلتا المنطقتين هناك نحو 800 مليون نسمة يفتقرون إلى إمدادات الغذاء الكافية والمنتظمة، والوضع لا يختلف كثيرا عن أمريكا اللاتينية التي بلغ فيها عدد الفقراء حوالي 70 مليون نسمة سنة1997، ففي المكسيك مثلا بينت الإحصائيات أن هناك ارتفـاع فـي

---

(1) حسين رحيم: التنمية والعولمة– إشكالية الموازنة تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي، مجلة الإقتصاد والمناجمنت– الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير– جامعة الجزائر، عدد2، 2003، ص 225.
(2) روبرت إسحاق: المرجع السابق، ص 129.
(3) المرجع نفسه، ص 136.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نهاية الثمانينات في معدل وفيات المواليد والأطفال الغذائي.[1]

وقد اعترفت بهذا الصدد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 49 بأن الفقر يمثل مشكلة بالغة الإلحاح، وأكدت ذلك من جديد في تقريرها الصادر في ديسمبر 1994 بشأن حقوق الإنسان والفقر حيث ورد فيه أن " الفقر والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكا خطيرا لكرامة الإنسان، ومن ثم يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي لوضع حد لهما ". وقد اتضح ازدياد عدد الفقراء في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث قدر عدد فقراءها سنة 1985 بـــ 60 مليون، ثم ارتفع إلى 73 مليون سنة 1990 حسب تقرير البنك الدولي المعد سنة 1993. أما فيما يخص العالم العربي فرغم حدوث تقدم في التنمية البشرية من حيث متوسط العمر المتوقع، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال والأمهات، فقد قدر في أوائل التسعينات أن حوالي 40 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر أي ما يعادل 18.4%، علما أن عدد سكان المنطقة العربية قدر بـــ 217.4 مليون نسمة سنة 1991.[2]

أمام هذا الوضع المزري في الكثير من الدول ولكي يستفيد الفقراء من نمو التجارة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، يقدم صندوق النقد الدولي وعودا تخص ضرورة تعديل توصياته بشأن السياسات المتبعة. ويلتزم بمواجهة أربعة تحديات أساسية في نطاق مسؤوليته، الأول مساعدة أفقر البلدان على تحمل سياسات التصحيح والإصلاح الهيكلي حتى تستطيع الاستفادة من العولمة، والثاني زيادة استقرار الأسواق المالية الدولية، والثالث مساعدة البلدان الأعضاء على الدخول في هذه الأسواق بأمان، والرابع تعزيز قيام مناخ اقتصادي كلي عالمي مستقر.[3] وحسب المؤيدين لسياسة البرامج الإصلاحية فإن صندوق النقد الدولي ينصح بقطع الإنفاق على الأمور الرفاهية والكمالية، والتقليل من المعاشات المرتفعة المصروفة لمتولي السلطة ومسئولي الإدارة، وبالمقابل يحث على زيادة الإنفاق على الأمور الصحية والتربوية.[4]

---

(1) إبراهيم توهامي/ إسماعيل قيرة/ عبد الحميد دليمي: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مرجع سابق، ص ص 133، 134.

(2) كورتيل فريد: الفقر مسبباته، آثاره وسبل الحد منه..حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت: الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان– الجزائر، عدد 2، 2003، ص 182.

(3) إدواردو أنينات: التغلب على تحديات العولمة، مجلة التمويل والتنمية– أشكال التكامل العالمي، صندوق النقد الدولي، 2002، ص 6.

(4) غسان منير حمزة سنو/ علي أحمد الطراح: العولمة والدولة– الوطن والمجتمع العالمي– دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص 169.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما بصدد امتصاص غضب المحتجين والمت
السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بتاريخ 19 أفر
مشترك لمسئولين من البنك وصندوق النقد الدوليين. وخبراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن عليهم الاستجابة لمطالب المتظاهرين، واتخاذ إجراءات عملية لإلغاء ديون الدول الأكثر فقرا، والسعي الجاد للقضاء على الفقر فيها. وأكد أن الأمم المتحدة تطمح إلى خفض عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم بنسبة 50% بحلول عام 2015، وأن تحقيق هذا الهدف ممكن في الدول الإفريقية بجنوب الصحراء، إن أمكن التوصل إلى معدل تنمية سنوي يتراوح ما بين 07% و 10%، وحدد خمس إجراءات لتحقيق ذلك وهي الحفاظ على معدل تنمية سنوي مرتفع، وتشجيع الاستثمارات الخاصة لإيجاد فرص عمل جديدة، وإنهاء الحروب الأهلية والحدودية ومكافحة الإيدز ودعم التعليم. غير أن هذا القول وجه له انتقاد بأن الأمم المتحدة بكل منظماتها وهيئاتها على وشك اللحاق بمصير سابقتها عصبة الأمم المتحدة، بعد أن أصبحت من بين أقسام الإدارة الأمريكية ومن المشكوك فيه أن تستمر لغاية 2015.[1]

إضافة إلى أن الأهداف التي تم ذكرها تتعارض مع إستراتيجية الدول الصناعية الكبرى، فيما يخص إنهاء الحروب الأهلية والحدودية، إلى جانب حقيقة فشل كثير من الدول المتقدمة في تحقيق نسبة التنمية المذكورة، فما بالنا بالدول الإفريقية لاسيما جنوب الصحراء، والتي لا تعرف سوى المجاعات والأوبئة والفيضانات وغيرها.[2] وفي ظل هذه الأوضاع المتردية يمكن القول بأن المؤسسات الدولية القوية لا تضع في منظورها إشباع الحاجات الإنسانية أو الاجتماعية، وهكذا يعتبر التهديد المستمر للبلدان الفقيرة وإبقاءها في حالة فقر مدقع إهانة حقيقية لحقوق الإنسان.[3]

ثانيا: العولمة والحق في الغذاء.

الحق في التغذية هو الآخر تأثر بإرهاصات ظاهرة العولمة ولاسيما الفقر، أقرّه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 كحق من حقوق الإنسان في المادة 25 التي تنص على " لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن..."، وأشارت إليه كذلك الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة11 التي تنص على "لكل شخص حـــق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفـــر ما يفي بحاجاتهم من الغـــذاء

---

(1) نبيل راغب: المرجع السابق، ص 248.
(2) المرجع نفسه، ص 249.
(3) إبراهيم توهامي/ إسماعيل قيرة/ عبد الحميد دليمي: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مرجع السابق، ص 137.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والكساء والمأوى...واعترافا بما لكل إنسان من
الدول الأطراف في هذا العهد بمجهودها الفردي
المشتملة على برامج محددة وملموسة تلزم لتحسين
الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية...وتأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعا عادلا في ضوء الاحتياجات، يضع في اعتباره المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء".

حظي هذا الحق باهتمام دولي كبير حيث نجد مؤتمر القمة العالمي للغذاء، المنعقد في نوفمبر 1996 يؤكد على حق كل إنسان في التحرر من الجوع. وكلف هذا المؤتمر المفوض السامي لحقوق الإنسان تكليفا محددا بتعريف الحقوق المرتبطة بالغذاء بشكل أفضل واقتراح أساليب لتنفيذ وتحقيق هذه الحقوق، وينطوي هذا الحق على صفة مزدوجة صفة الحق الفردي وصفة الحق الجماعي.[1] وقد عرف الحق في الغذاء حسب مشروع مدونة السلوك بشأن حق الإنسان في الغذاء الكافي في المادة 04 بأنه " لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مجتمعا مع آخرين الحق في الحصول بصورة مادية واقتصادية، على الغذاء الكافي في جميع الأوقات باستخدام قاعدة موارد مناسبة، أو بوسائل تتفق وكرامة الإنسان".[2]

كما اعترفت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن "الحق في الغذاء يشكل جزءا من الحق الأوسع في مستوى معيشي لائق، وأن الغرض النهائي من تعزيز الحق في الغذاء الكافي هو ضمان الرفاه التغذوي اللازم لحياة صحية ومنتجة لكل فرد، وأن إعماله الكامل يتوقف أيضا على انجازات موازية في التمتع بالحقوق في الصحة وتوفير الرعاية للمستضعفين وفي التعليم، و تدرك أن إتاحة فرص الوصول بشكل ثابت إلى نظام تغذوي آمن طوال دورة الحياة، يعتبر شرطا أساسيا لكل البشر من أجل التنمية الكاملة لقدراتهم الجسدية والعقلية والحفاظ عليها، وأن الآثار الطويلة الأجل لسوء التغذية في سن مبكرة قد تكون لها عواقب على مدى الحياة على صحة الفرد وتعرضه للأمراض، وتشير إلى الطابع العالمي للمشكلة، وتعرب عن قلقها بشأن الآثار غير المعروفة لبعض جوانب العولمة، بالنسبة لعرض الغذاء في المستقبل وفرص الوصول إلى الغذاء الكافي".[3]

ومن الأكيد أن كل ما سبق قوله وبالأخص تحرير الأسواق ورفـــع الدعم عن الكثير

---

(1) عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 272.
(2) المرجع نفسه، ص 254.
(3) قرار1999/ 12 (د -51) بشأن الحق في الغذاء الكافي والحق في التحرر من الجوع، الصادر عن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من السلع ولاسيما الغذائية، قد أدى إلى رفع أس
الغذاء. فمن بين سكان العالم البالغ عددهم 06 مليـ
مليون نسمة أي ما يعادل نسبة 14% من سكان العالم منهم 791 مليون في البلدان النامية،
أين يموت 13 طفل كل دقيقة حيث تبلغ نسبة سوء التغذية في هذه البلدان 50 %.[1] أما
في العالم العربي الذي يعد من ضمن الدول النامية، فيوجد 10 ملايين شخص لا يحصلون
على الغذاء الكافي إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه
النقية، وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية.[2]

فمثلا في مصر تتدهور نوعية التغذية لدى نسبة كبيرة من السكان، بل أنه حتى فيما
يتعلق بكمية السعرات الحرارية المستهلكة، نجد أن نسبة لا تقل عن 35% من السكان
كانوا في أوائل التسعينات يستهلكون أقل من 2000 سعر حراري في اليوم. وتشير
دراسات إحصائية أخرى أجريت في أوائل التسعينات أيضا، أنه تنتشر بعض مظاهر سوء
التغذية (كانخفاض الوزن بالمقارنة بالسن)، حيث يوجد نسبة 23% من أطفال المدن
و34% من أطفال الريف، الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات يعانون سوء التغذية.
كذلك أشارت دراسة للبنك الدولي أعدت سنة 1991، إلى أن من يمكن تصنيفهم كفقراء
(وهم يشكلون نسبة 20- 25% من السكان في ذلك الوقت)، ينفقون ما بين75% و 85%
من دخلهم على الغذاء، وبالتالي فلن يستطيعوا التكيف مع ارتفاع أسعار الغذاء إلا
بتخفيض استهلاكهم منه، وورد ذات التقرير "أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن معظم
العائلات المصرية لجأت إلى تخفيض استهلاكها من الغذاء نتيجة ارتفاع أسعاره".[3]

المطلب الثالث: الحق في الصحة والبيئة.

إن الحق في الصحة له علاقة مباشرة بحق الإنسان في الحياة وسلامته الجسمية
والعقلية، وله علاقة وطيدة بالحق في المستوى المعيشي اللائق، وقد نصت عليه المادة 25
من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية بقولها:

" 1 - تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من
الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه.

2 - تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين
الممارسة الكاملة لهذا الحق تلك التدابير اللازمة من أجل:

---

(1) علي غربي/ إسماعيل قيرة: المرجع السابق، ص 18.
(2) المرجع نفسه، ص 20.
(3) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص ص 110، 111.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

(ا) خفض معدل المواليد وموتى الرضع وتأمي
(ب) تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والص
(ج) الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة
ومكافحتها؛
(د) تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض". ومن هذا النص نستفيد أن للحق في الصحة علاقة بالبيئة، فلضمان صحة سليمة يجب الحفاظ على بيئة سليمة. لذلك بصدد مناقشتنا لتأثير العولمة على الحق في الصحة سنتعرض أيضا لتأثيرها على البيئة.

أولا: تأثير العولمة على الحق في الصحة.

وما يمكن قوله أنه بالنسبة لتأثير العولمة على الحق في الصحة، فيتضح من خلال التطور التكنولوجي كعامل مساعد للعولمة والتي بدورها عملت على دعمه، فإن التقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا خدمات الصحة وتنقية المياه، وتطور علوم الغذاء والصحة العامة كانت عاملا وقائيا لكثير من الأمراض ذات الطابع الوبائي، كما ساعدت التكنولوجيا الصناعية المتطورة على الحد من انتشار تلك الأمراض الوبائية، من خلال عمليات الإنتاج الضخم للأمصال والمضادات الحيوية وغيرها من العلاجات، التي تصدر من المعامل والمختبرات العلمية إلى المصانع الضخمة ومنها إلى أيدي ملايين السكان وآلاف المعالجين.[1] ففي عالم العولمة تحول الاستعمار بشكله التقليدي إلى استعمار تكنولوجي وإعلامي وثقافي، أو ما يسمى بالغزو المعلوماتي الجديد الذي كان له أثره على تحسين الوضع الصحي للإنسان، في مناطق عديدة من العالم حفاظا على السكان الذين يشكلون الآن أسواق الاستهلاك في بلدان العالم النامي.[2]

رغم هذا الجانب المضيء من التأثير الإيجابي للتقدم التكنولوجي الذي ساهمت في دعمه ظاهرة العولمة، إلا أنه من الطبيعي أن تنعكس الآثار الاقتصادية والسياسية لظاهرة العولمة على الجوانب الاجتماعية، فمئات الملايين من البشر في دول العالم الثالث معرضون لسوء التغذية، الجوع، المرض، الأمية والجهل. وحوالي 2.5 مليار شخص يفتقرون إلى شبكات الصرف الصحي، و1.3 مليار يفتقرون إلى مياه الشرب الصالحة و800 مليونا يملكون لقمة الخبز، و200 مليون شخص مهددون بالتصحر فضعف ميزانية هذه الدول يجعل من الصعب التكفل بالخدمات الصحية والتعليمية.[3]

---

(1) علي حسين شبكشي: المرجع السابق، ص 184.
(2) المرجع نفسه، ص 186.
(3) عبد الرحمان خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص 439.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأكثر الميادين إثارة للقلق في مجال الصح
والأمراض المتنقلة عن طريق الممارسة الجنسية
الحالة الصحية جعل حوالي 400 إلى 500 امر
وبسبب مرض السل يموت مليون شخص في السنة إضافة إلى أن 04 ملايين حالة مصابة بالإيدز. مما جعل التغطية الصحية في هذه الأحوال أكثر الأمور المثيرة للخوف خاصة في إفريقيا. ففي النيجر مثلا الذي يقدر عدد سكانه بـــ 9.8 مليون نسمة لا تغطي الدولة سوى 36 % من عدد السكان من ناحية الخدمات الصحية، كما أن معدل الوفيات فيها بالنسبة للمرأة يعد من أعلى المعدلات في العالم، حيث تموت 700 امرأة من بين كل 100000 بسبب الحمل والولادة أو الإجهاض.[1] لكن كيف نوضح علاقة كل هذا بظاهرة العولمة ؟

تعرض الإنسان لهذه الأوضاع معظمه يرجع إلى تخفيض الميزانيات، من قبل الدول الفقيرة نتيجة الاندماج الاقتصادي المبكر وضغوطاته. مما أدى إلى تراجع البنية التحتية العامة، ونقص في المعدات الطبية والعاملين المؤهلين، إضافة إلى خوصصة بعض الخدمات الطبية وما لذلك من أثر سلبي، بحيث يرتفع سعر هذه الخدمات على مستوى الصحة العامة.[2] بحيث كانت الصحة العامة الملجأ الأول والأخير للفقراء ويبدو أنهم سيحرمون منها قريبا بشكل نهائي.

أما في المناطق ذات الدخل المحدود في أنحاء العالم، فنجد أن الموارد تسحب بعيدا عن المناطق الريفية من أجل تمويل المستشفيات في مناطق المدن، التي تتوافر فيها تجهيزات لمواجهة الأمراض التي تهم الأغنياء أكثر من غيرهم. إلى جانب توجيه البنية التحتية الصحية لصالحهم، حيث تنتظم في الدول الفقيرة مجموعة صغيرة من الأغنياء، للتأكد من أن موازنات العناية الصحية تنفق في المدن بشكل غير متوازن، وبالأخص على تشخيص الأمراض التي تستخدم فيها التقنية العالية مثل السرطان والقلب وهما أكثر ما يقلق الأغنياء، أما الأمراض مثل الملاريا أو الناتجة عن سوء التغذية المنتشرة بين الفقراء غالبا ما يتم تجاهلها. ويلاحظ أيضا أن الإنفاق الصحي في المناطق شبه الصحراوية في إفريقيا لا يتجاوز 10 دولار لكل شخص في السنة، وينفق نصف هذا المبلغ في مستشفيات فخمة في مدن العواصم. أما في أوروبا فتستفيد الطبقات الوسطى أكثر من غيرها من الخدمات الصحية الحكومية لأنها تعرف كيف تطلبها أكثر من الفقراء.[3]

---

(1) المرجع نفسه، ص 440.
(2) سمير أمين/ فرانسوا أوتار: المرجع السابق، ص 237.
(3) روبرت إسحاق: المرجع السابق، ص 143.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي مصر مثلا كشف البنك الدولي في تقر
الصحية، أن ندرة بعض الأدوات والأجهزة اللازم
في المستشفيات العامة والمركزية، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان للمرضى الحاملين لإجراء جراحة بإحضار ما تحتاج إليه هذه الخدمة، من أربطة وحقن وحتى الأدوات الصغيرة اللازمة للجراحة. وفي بعض الحالات الأولوية تكون لمن ينجح من المرضى في إحضار هذه الأشياء، كما ظهرت المستشفيات الاستثمارية وهي مراكز طبية ومستشفيات ومصحات ذات ملكية فردية، هدفها الربح أساسا وتدار بطريقة أشبه بإدارة المنشآت التجارية، وقد جهزت بأحدث الأجهزة الطبية وتستقبل وتعامل مرضاها كما يعامل زبائن المحلات التجارية. ومع كل هذا الاستيراد لأجهزة الرعاية الصحية من الخارج، نجد أن التدهور اللاحق بمستوى التعليم في كليات الطب في مصر أدى إلى استمرار الميل إلى السفر طلبا لخدمة العلاج في الخارج، وذلك ما يزيد من نمو الواردات المصرية غير المنظورة.[1] وعلى ضوء ما سبق يمكن التساؤل عن مدى دور العولمة في تخفيف حدة الفقر، وتراجع المستوى المعيشي والصحي للإنسان.

ثانيا: موقف المنظمة العالمية للتجارة من الحق في الصحة.

لقد ورد في الاتفاق الخاص حول الإجراءات الصحية وصحة الحيوان والنبات الذي ورد في جولة الأوروغواي سنة 1994، بنود تتعلق بالعناية بالصحة من قبل الدولة حتى لو تعارض ذلك مع تحرير التجارة، فقد جاء في ديباجة هذا الاتفاق " أنه تأكيدا من جديد على عدم جواز منع أي بلد عضو من تبني أو تنفيذ أي ترتيبات ضرورية، لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، شرط ألا تطبق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التحكمي، أو الذي ليس له ما يبرره بين البلدان الأعضاء التي تسود فيها نفس الظروف، أو بشرط ألا يتم استخدامها بطريقة مقنعة للحد من التجارة الدولية". هذا النص يقرر عدة مبادئ هامة أولها يتمثل في حق كل دولة في استخدام التدابير المناسبة لحماية صحة وحياة الإنسان والحيوان، حتى لو تعارض ذلك مع التزامات الأعضاء في اتفاقية الجات، ثانيها أن يكون أساس الاستخدام مبدأ عدم التمييز سواء بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية، أو بين الدول أو بين الظروف الداخلية والخارجية، ثالثها ألا يكون هذا الاستخدام مجرد وسيلة خفية لمنع حرية التجارة الدولية، ورابعها تطبيق هذه التدابير بالقدر الذي يتناسب مع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان أو الحيوان أو النبات.[2]

إلا أن البعض يرى بأن اتفاقية الجات تجاوزت الحدود في حمايتها للصحة، فلم تعـد

---

(1) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص ص 112، 113.
(2) مصطفى رشدي شيحه: المرجع السابق، ص 110.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تقتصر المراقبة والإجراءات المضادة على السلع والأضرار للدولة المستوردة، بل تمتد الرقابة أي البيئة والأفراد والعمالة داخل الدولة المصدرة. فإ[illegible] الاجتماعية المضادة للتلوث أو السلامة، ونتج عن ذلك انخفاض سعر المنتج وقيمة تصديره، في حين تراعيها مجتمعات وصناعات أخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها ويخل بالمنافسة الشريفة. وبالتالي على الدولة المستوردة أن تفرض رسوما إضافية على الدولة المصدرة، التي لم تحترم إجراءات حماية البيئة أو الصحة أو السلامة أثناء التصنيع، وذلك تحقيقا للتسوية القانونية والفعلية بين الدولة التي تراعي الظروف البيئية في الإنتاج وسلامة الأفراد والدولة التي لا تراعيها، كما تتحمل المسؤولية التقصيرية الدولية عن الأخطاء المادية التي ارتكبتها لأنها تهدد حقوق الإنسان الأساسية. غير أن البعض يفسر اتخاذ الدول المتقدمة لهذه المبررات كقيود خفية بهدف منع الاستيراد من الدول المتخلفة حماية لصناعاتها الوطنية والحد من الاستيراد.[1] وأعتقد أن هذه الإجراءات قد تكون في صالح حماية البيئة مهما كانت أهدافها الخفية.

ثالثا: تأثير العولمة على البيئة.

قبل الدخول في تفاصيل الموضوع يجدر بنا الإشارة إلى المركز الذي تحتله البيئة ضمن منظومة حقوق الإنسان، إذ يعتبره البعض من الحقوق الجماعية للشعوب، بينما يرى البعض الآخر أن حق الشعوب في البيئة يتخذ صفة الحق للإنسان وصفة الحق للشعوب في آن واحد، حيث يخضع هذا الحق بشكل كلي لحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، نظرا لغايته الخاصة المتمثلة في احترام كرامة الجنس البشري في العيش من خلال وجود بيئة ملائمة للأفراد والشعوب، فالماء والهواء والفضاء والخضرة كلها عناصر تعتمد عليها الحياة الإنسانية.[2]

وقد تم الاعتراف به كحق من حقوق الإنسان في عدة مناسبات، أولها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في استكهولم في جوان 1972، والمؤتمر المشترك بين المعهد الدولي لحقوق الإنسان ومعهد السياسة الأوروبية للبيئة المنعقد بستراسبورغ في جانفي 1979، الذي انتهى إلى أن الحق في وجود بيئة غير ملوثة يعتبر من الآن فصاعدا حقا من حقوق الإنسان، كما عبرت الدورة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنعقد بنيروبي في ماي 1982 عن نفس الصفة، بل أن البيان الصادر عن تلك الدورة يشكل إنجازا جديدا في الجهود الرامية إلى تكريس الحـــق في البيئة، بوصفه أحد حقوق الإنسان

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 112، 113.
(2) عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 234.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما كرسته العديد من الاتفاقيات الدولية.[1]

جوهر تأثير العولمة على الحق في البيئة يكمن في تعظيم المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات، وسعيها إلى تحقيق أكبر الأرباح دون مراعاة للاعتبارات الإنسانية والبيئية. حيث تتجه الشركات المتعددة الجنسيات المنتجة للمواد السامة أو الكيماوية أو العاملة في الصناعات الملوثة للبيئة، إلى نقل نشاطها إلى دول العالم النامي التي تمتاز بتشريعات بيئية أكثر ليونة، تجنبا لتكاليف معالجة المخلفات أو هربا من الشروط البيئية المعمول بها في الدول المتقدمة. كما أدى قيام حكومات الدول المتقدمة بفرض الحظر أو القيود على بعض المنتجات والسلع الضارة بالبيئة، أو التي لم يتم اختبارها بالقدر الكافي لمعرفة آثارها على صحة الإنسان، كمنتجات التبغ مثلا أو بعض العقاقير المستحدثة إلى اتجاه الشركات المنتجة لها إلى تكثيف عملياتها التسويقية في دول العالم النامي. إلى جانب تزايد حجم تجارة النفايات السامة والمخلفات الضارة بالبيئة كالمخلفات الكيماوية النووية، التي تنقلها الدول المتقدمة لكي يتم التخلص منها في أراضي الدول الأخرى. وحسب دراسات فإن المصانع في الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قامت بأكثر من 500 محاولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 حتى 1994، لشحن ما يزيد عن 200 مليون طن من المخلفات البيئية في دول العالم النامي.[2]

ما يمكن قوله عن ذلك الاستغلال للثغرات والفراغات القانونية، المتعلقة بالبيئة في البلدان النامية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، ورمي النفايات الكيماوية والسامة فيها من طرف الدول المتقدمة، أنها أعمال تستنكر حقوق الإنسان الذي يعيش في الدول النامية، بينما تحمي منها الإنسان في دولها رغم الوحدة الآدمية التي تجمع بين هذا وذاك. فهي تتضافر مع جميع العوامل الأخرى المسببة للتلوث للاعتداء على حق الإنسان في الحياة وحقه في بيئة نظيفة تضمن سلامته الجسدية والعقلية.

كما يبدي الكثير بهذا الصدد مخاوفهم من التطور التكنولوجي وأثره على البيئة، الذي يعد من أولويات ظاهرة العولمة والعوامل المساعدة على ذيوعها. فالتكنولوجيا قد تسيطر على عقول وسلوك البشر وحياتهم بوجه عام، بما قد ترتبه من أخطار على حياة الإنسان على الأرض وصحته، والتي من بينها مشكلة تلوث البيئة وخطر أسلحة الدمار الشامل، ومخاطر الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية...الخ، مما أدى إلى نشوء بعض الحركات والتيارات المناهضة للتطور التكنولوجي وتدعو إلى العودة للطبيعة والحفاظ على البيئة من أخطاره. فمثلا أدى تراكم بعض أنواع الغازات التي تعـــرف بالكلور وفلوروكاربونز

(1) المرجع نفسه، ص ص 234، 235.
(2) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص 130.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المستخدمة في الأغراض الصناعية إلى تآكل
يتسبب في الإصابة ببعض الأمراض كسرطان الـ
التي نتجت عن تراكم غازات أول وثاني أكسيد
العليا وذوبانها في مياه الأمطار، مما يؤدي إلى فتتساقط في شكل أمطار حمضية تلحق ضررا بالغا بالأراضي الزراعية في عدة مناطق من العالم.[1] وفي ذلك طبعا مساس بالحق في الغذاء والصحة.

وأدت التغيرات المناخية التي تسبب فيها التلوث البيئي إلى انخفاض معدلات تساقط الأمطار وارتفاع درجة حرارة الأرض، مما يساعد على انتشار بعض الأمراض التي تنشط الميكروبات المسببة لها في المناخ الحار والرطب مثل الالتهاب الكبدي والسحائي وشلل الأطفال...الخ، كما يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى اتساع منطقة المناخ الاستوائي، فتتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض. أما في مجال التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية سواء في عالم النبات أو الحيوان، فضلا عن تكنولوجيا الاستنساخ فقد أدت هذه التطورات إلى استحداث سلالات مهجنة من النباتات والحيوانات بصفات وراثية جديدة. وكان لها كذلك آثار بيئية ضارة فضلا عن الإخلال بالتوازن البيئي مما يهدد حياة الإنسان وصحته.[2]

المطلب الرابع: الحقوق المتعلقة بالأسرة.

أحدثت ظاهرة العولمة تأثيرا كبيرا على الأسرة التي تعد البنية الأساسية في بناء المجتمعات، حيث في ظلها انتشرت بعض السلوكات التي طالما تسببت في انهيار هذا الكيان، الأمر الذي بدوره تسبب في فشل الأمم في تحقيق تنميتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا. وتسبب أيضا في انتهاك الحقوق المتعلقة بالأسرة التي تضمنتها المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أنه "للرجل والمرأة متى أدركا سن البلوغ حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما يتساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملا لا إكراه فيه. الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة". وهذه النقطة الأخيرة هي أساس المناقشة خصوصا بعد العلم أن ظاهرة العولمة أحدثت تراجعا كبيرا في دور الدولة، وسيادتها وسلطتها في اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم مواطنيها مثلما لاحظنا ذلك في الفصل الأول.

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 126، 127.
(2) المرجع نفسه، ص 129.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما تضمنت هذه الحقوق وفسرتها بوضوح [illegible] الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحث الدول
" 1- وجوب منح الأسرة التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، وخصوصا لتكوين هذه الأسرة وطوال نهوضها بمسؤولية تعهد وتربية الأولاد الذين تعيلهم. ويجب أن ينعقد الزواج برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء لا إكراه فيه.
2 - وجوب توفير حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده. وينبغي منح الأمهات العاملات، أثناء الفترة المذكورة إجازة مأجورة أو مصحوبة باستحقاقات ضمان اجتماعي كافية.
3- وجوب اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين، دون أي تمييز بسبب النسب أو غيره من الظروف. ومن الواجب حماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. كما يجب جعل القانون يعاقب على استخدامهم في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم، والإضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي. وعلى الدول أيضا أن تفرض حدودا دنيا للسن يحظر القانون استخدام الصغار الذين لم يبلغوها في عمل مأجور ويعاقب عليه".

فسياسة الانفتاح الاقتصادي التي روجت لها ظاهرة العولمة عرضت نظام الأسرة للعبث، بسبب ازدهار ونمو تجارة الرق وانتشار الدعارة بين النساء وحتى صغيرات السن. والتي تتخذ عدة أشكال ظاهرة أو متخفية، علما أن الدعارة نشاط له أبعاد دولية وتنظيمات عالمية، تتداخل مع الجريمة والمخدرات والترفيه والسياحة وأنشطة أخرى متعددة.[1] كما يسعى رواد العولمة منذ التسعينات من القرن الماضي إلى تحريض المرأة المسلمة عموما، والعربية خاصة على المطالبة بحق الحرية في حياتها الجنسية منذ وصولها سن 16 سنة، بحجة أن منعها من ذلك قد يؤدي إلى تعقيدات في مؤسسات المجتمع المدني. مما يعني ألا تكون الحياة الزوجية هي الناظم لحياة المرأة الجنسية، ويعني كذلك انهيار الإطار الزوجي وكذا الأسرة، إضافة إلى المساس بالأخلاق الاجتماعية للأسرة الإسلامية والعربية خصوصا وغير المسلمة وغير العربية عموما وتجاوز ما تقتضيه الفطرة والطبيعة.[2] كل هذه المسائل تمثل مساسا بالحق في تكوين أسرة متماسكة.

ومساندة لذلك التحريض دعا إعلان مؤتمر المرأة المنعقد ببكين في سبتمبر 1995، إلى التسامح مع الأسرة اللانمطية أي الأسرة المتكونة من والد واحد هو المرأة المتزوجة، وكذا الأسرة المتكونة مـــن جنـــس واحد رجلين أو امرأتين. وفي ذلك تفكيك للأخـــلاق

---

(1) شريف حتاتة: المرجع السابق، ص 281.
(2) يحيى أحمد الكعكي: العولمة الإسلامية – العربية، بيروت، ط2، 2003، ص 193.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاجتماعية للأسرة ليس في الإسلام فحسب، بل
هدم السلطة الأبوية في الأسرة وتشويه دور الأم ك

علما أن لهدم السلطة الأبوية تأثيره السلبي على حقوق الطفل كإنسان. حيث يبين بحث اجتماعي جرى بالمديرية الشمالية لليمن سنة 1974، والذي تمت خلاله مقابلات شخصية مع عدد من مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة، أن هناك فرقا كبيرا في التحصيل المعرفي والسلوك العام للتلاميذ والتلميذات في المرحلتين المذكورتين بين الذين يعيشون في أسر يهيمن عليها الأب، وبين أولئك الذين يعيشون في أسر فقدت هيمنة الأب عليها "فبينما نجد في النوع الأول تضافر جهود المعلمين مع جهود رب الأسرة في صياغة النشئ اجتماعيا وثقافيا وعلميا ونفسيا، نجد في النوع الثاني ما يعانيه هؤلاء من اضطراب في السلوك وضعف ظاهر في التحصيل، واتجاه مضاد للعادات والقيم الاجتماعية ويؤكد على الموقف السابق نفسه الباحثون الاجتماعيون اليمنيون، من خلال ملاحظة أن العديد من الأطفال الذين المضطرين للعمل كبديل عن الرجال في سن مبكرة، يميلون إلى تقليد الكبار في تناول السجائر والكحول وغيرها من العادات.[2]

ففي ظل الفقر السائد في عصر العولمة برزت ظاهرة " أطفال الشوارع "، الذين يتركون في شوارع المدن الكبرى معرضين لكل المخاطر، قبل أن يتحولوا بدورهم إلى مصدر للخطر فيمارسون السرقة، العدوانية، تناول المخدرات وممارسة الدعارة.[3] ويعيش حاليا حوالي 100 مليون طفل في حالة بؤس وضيق شديدين، وما لا يقل عن 250 طفل مكرهين على العمل بعد بلوغهم سن الثماني سنوات.[4] ففي الهند مثلا ملايين الأطفال الذين يقل سنهم عن سبع سنوات يعملون في المصانع المنتجة للأفرشة والملابس، وفي الباكستان والبيرو يباعون كعبيد.[5] وفي ظل كل هذه الأوضاع يحرم الأطفال من أبسط الحقوق، التي طالما دعت إلى حمايتها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بداية من عدم توفير الحماية للأسرة التي تعتبر المنشأ الأول لحماية الطفل، وإنتهاءا بوقوعه ضحية للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى حرمانه من حقه في التعليم.

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 173، 174.
(2) إبراهيم سمد الدين/ محمود عبد الفضيل: انتقال العمالة العربية المشاكل – الآثار– السياسات: الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة والسكان فيما بين الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1983، ص 169.
(3) عبد الرحمان خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص 440.
(4) أحمد الصياد: المرجع السابق، ص 76.
(5) - Jean Yves Carfantan : L'epreuve de la mondialisation , Seuil , Paris ,1996, p 185.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي الأخير ما يمكن قوله أنه ما دامت ظ
الليبرالية المتوحشة، فإن لها انعكاسات خطيرة
والمستضعفين، مما يؤثر بشكل مباشر على ما ي
من طبيعة الإنسان، فليس من السهل أن يعيش كثير من الناس في حالة مستمرة من الاضطرابات النفسية والحياتية بسبب الجوع ونقص الموارد، وانتشار الحروب والأمراض المزمنة الفتاكة. وليس لهم من خيار إلا السعي لتلبية حاجاتهم الضرورية، حتى وإن كان المقابل التنازل عن كل ما يربطهم بوجودهم وانتمائهم الثقافي والحضاري، والاندماج الكلي في الثقافة الغربية، الهدف الأسمى الذي يرجى من ظاهرة العولمة بلوغه.[1] وهكذا يبدو أن الضحية الأولى لظاهرة العولمة هي ثقافة الإنسان التي تعد منطلقها الأساسي، فهي التي ستتحمل عواقب ذلك التحول الكبير، فأصبحت معرضة لاضطرابات تعبر عن حقيقة آليات ظاهرة العولمة، التي تزداد ابتعادا عن الإنسان بدلا من أن تكفل له الارتقاء إلى مستوى أعلى بفضل الإنجازات العلمية والتكنولوجية.[2] الأمر الذي يستدعي التساؤل عن مدى تأثير هذه الظاهرة على الحقوق الثقافية للإنسان بالشكل الذي هي عليه الآن.

---

(1) صالح بوبشيش: المرجع السابق، ص 342.

(2) المرجع نفسه، ص 340.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثالث: العولمة وتأثيرها على حقوق

تختلف مضامين العولمة الثقافية عن بقية

يختلف تأثيرها على حقوق الإنسان الثقافية عن بقية حقوق الإنسان، ونظرا لطبيعة الخاصة لكل من العولمة الثقافية والحقوق الثقافية أفردنا لدراستهما فصلا مستقلا. حيث سنتعرف على مفهوم العولمة الثقافية في المبحث الأول فنحدد كل مشتملاتها وعناصرها مع إبراز طبيعتها وتقنياتها الخاصة بها، وكذلك المواقف المتخذة منها حتى نستطيع الربط بينها وبين تأثيراتها. أما المبحث الثاني فنخصصه لأبعاد العولمة الثقافية التي يمكن حصرها في ظاهرين أساسيتين هما الاختراق والإرهاب الثقافيين، ويؤثر كل منهما على حق الشعوب في تقرير مصيرها الثقافي وبقية الحقوق الثقافية. أما المبحث الثالث والأخير فيكون موضوعه تأثير العولمة بوضعها الراهن على حقوق الإنسان الثقافية، بما فيها الحق في التعليم والحق في الهوية الثقافية والتعدد الثقافي، وكذلك الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، وما تثيره هذه المسألة من مواقف خاصة من قبل المنظمة العالمية للتجارة والولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت القمة في التقدم التكنولوجي والعلمي الذي تسعى جاهدة لاحتكاره.

المبحث الأول: مفهوم العولمة الثقافية.

أقترحت عدة مفاهيم للعولمة الثقافية يتضح منها أنها تستهدف التأثير على الثقافة بالدرجة الأولى، إلا أن الباعث من ذلك هو صياغة السلوك الثقافي بالشكل الذي يخدم العولمة الاقتصادية والسياسية بمعنى تحقيق الانسجام بين كل جوانب العولمة، وذلك ما سيتضح من خلال المطالب الآتية حيث نخصص الأول للتعرض إلى التعريفات المختلفة للعولمة الثقافية إلى جانب المواقف المتخذة منها، بينما نتعرض لإسهام العولمة الإعلامية والاتصالية كجزء من العولمة الثقافية في المطلب الثاني، وفي مطلب أخير نوضح المساهمة البارزة للتكنولوجيا في دعم العولمة الثقافية.

المطلب الأول: تعريف العولمة الثقافية.

إن العولمة الثقافية هي نظام يستهدف القيم المعنوية أكثر من القيم المادية، وذلك بتوحيدها والقضاء على خاصية الاختلاف بين الشعوب في عدة قضايا وهذا ما سيتضح من خلال العنصرين المواليين.

أولا: تعريف العولمة الثقافية.

إن تعريف العولمة الثقافية يقتضي التعرض أولا لمفهوم الثقافة، حيث تتعدد معانيها لذلك سنختار البعض منها، فالثقافة هي مجموع جوانب الفضاء التواصلي البشري، أي إدراك البشر لواقعهم والدلالة التي يسندونها له، والمشاريع التي يتبنونها لتغييره وتحريره، إضافة إلى أنماط العلاقات التي يقيمونها فيما بينهم، فيدخل في هذا التحديد كل ما يمس

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجوانب العقائدية والمعرفية والسلوكية دون تمييز
الرمزي للفكر والقيم والأهداف داخل المجتمع.
والأنثروبولوجيا بالنظر إلى خصائصها ويأتي في مقدمتهم تعريف تايلور (E.B.Tylor) الذي يرى أن "الثقافة أو الحضارة بمعناها الأنثروبولوجي الواسع هي ذلك الكل المركب، الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف والعادات وسائر الممكنات التي يحصل عليها الفرد باعتباره عضوا في المجتمع".[3] كما يعتبر كل من العلم والتكنولوجيا جزءا لا يتجزأ من الثقافة، فهما يمثلان الجانب المادي لها بينما يمثل الدين جانبها الروحي، بالإضافة إلى جانبها الفني الذي يتطلب أساليب فنية للتعبير عن النوازع الإنسانية السامية.[4]

كما ينظر إلى الثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والإيديولوجيات وما شابهها من المنتجات العقلية. في حين يعتبر جانب من الفكر أن الثقافة تشير إلى النمط الكلي لحياة مجتمع ما، والعلاقات الشخصية بين أفراده وتوجهاتهم، لذلك ينظر إلى الثقافة على أنها كل مركب من تلك المكونات العقلية والعاطفية إلى جانب مكونات سلوكية تستند إلى تلك المعنويات وهذه المسائل يشارك فيها الفرد في مجتمعه.[5]

فالثقافة بهذا المعنى هي محل وموضوع العولمة الثقافية التي يقودنا التعرف على مفهومها إلى طرح التساؤل التالي لماذا عولمة الثقافة ؟ أو ما هو القصد من وراء ذلك؟ أو ما مدى مفعول وأهمية هذا الجانب الثقافي للعولمة؟ الإجابة هي أن الثقافة تعتبر من العناصر الموجهة للسلوك الإنساني بوجه عام، والتأثير في سلوك الأفراد أو الجماعات يقتضي التأثير في عقولهم وإرادتهم أي في ثقافتهم. ومن هنا حرص الداعون إلى العولمة والمدافعون عنها إلى الترويج لمجموعة مترابطة من القيم، أو لنسق قيمي معين والعمل على بثها ونشـــرها على المستوى العالمي لفتح المجال لسياسات ظاهرة العولـــمة، وتهيئة

---

(1) السيد ولد أباه: المرجع السابق، ص 86.

(2) فيصل محمود غرايبية/ لطفي عبد القادر غرايبية: ثقافة المجتمع العربي الخليجي فـــي عصـــر العولمة والاتصال – دراسة وصفية وتحليلية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، سنة 18، عدد 57، 2003، ص 80.

(3) عبد الله بوجلال: العولمة وأثرها على الخوصصة الثقافية الجزائر نموذجا– ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام– جامعة الجزائر، 22–23 أكتوبر 2004، ص ص 200، 201.

(4) المرجع نفسه، ص 204.

(5) هادي نعمان الهيتي: الهوية الثقافية للأطفال العرب إزاء ثقافة العولمة، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، مجموعة 2، عدد 2، 2001، ص ص 149، 150.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجتمعات المختلفة عبر العالم لتقبل ظاهرة
والانصياع لمقتضياتها حتى لو كانت مناقضة لم
دعاة العولمة هي السبب الرئيسي للانقسام بين الشعوب. وإن الحل هو دمج الثقافات في ثقافة واحدة أو على الأقل التخفيف من حدة التوترات الثقافية بين الشعوب، والنتيجة النهائية هي الوصول إلى بيئة ثقافية تربط بين كل عناصر الوجود التي يتشكل منها الوعي العام للأمم والشعوب.[2] وبالتالي توحد الثقافة يدعم تحقق ظاهرة العولمة، بفضل القضاء على الاختلافات في الأذواق والسلوكات وسيادة ثقافة استهلاكية واحدة من باب أولى.

ولتحقيق هدف الوصول إلى ثقافة واحدة تصور بعض الخطابات ظاهرة العولمة، بأنها تنطوي على مواقف كثيرة من بينها أنها تحرر من الولاء لثقافة ضيقة، إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا، وتحرر من التعصب لإيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار، وتحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أو دين أو إيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد التقنية.[3] وطبعا الثقافة المقصودة بالتعميم في هذه الخطابات هي الثقافة الأمريكية المتحررة. حيث يبرر بعض الكتاب الأمريكيين تعميم الثقافة الأمريكية بوجود عوامل سلبية في الثقافات الأخرى، مما يساعد الثقافة الأمريكية في السيطرة عليها والتي من بينها أنها ثقافات مكبلة بالقيود وذات توجهات دينية، وهي تستخدم لغة تفهمها فئات قليلة أو رجال الدين، وبالتالي هي عاجزة عن تلبية حاجات الإنسان المعاصر مما يدفعه إلى البحث عنها في الثقافات الوافدة إليه أو الغازية لمجتمعه.[4]

وهكذا كثيرا ما ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم، وهي تعابير استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية المكلفة بالإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية التي عقدت اجتماعاتها في مدينة استكهولم سنة 1998. حيث أقرت اللجنة أن التنميط الثقافي يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي، والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع و تحريك رؤوس الأموال، حيث يعد التنميط أو التوحيد الثقافي مرآة التطور الاقتصادي للعولمة، ومن البديهي أن يتكامل البناء الثقافي للإنسانية مع البناء الاقتصادي المعلوماتي ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعدا اقتصاديا وإعلاميا، حيث يمثل الإعلام أداة التوصيل والتأثير

---

(1) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص 96.
(2) السيد أحمد مصطفى عمر: المرجع السابق، ص 169.
(3) هادي نعمان الهيتي: المرجع السابق، ص 156.
(4) عبد الجليل كاظم الوالي: المرجع السابق، ص 18.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالأفكار الثقافية التي يراد لها الانتشار.[1] فالعولم
اقتصادية ومعلوماتية وسياسية، ولكن الإيديولوجيا
للخيال وتنميط للذوق وقولبة للإنسان، وربط للفرد
ووطنه وهي تروج لقيم التسلية والإثارة والامتناع من خلال فكر منفتح الأبواب.[2]

تشمل العولمة الثقافية العديد من التعريفات نذكر منها أنها تعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير الثقافة الأمريكية، والنموذج الأمريكي وجعله نموذجا كونيا يتوجب تبنيه وتقليده، حيث استفادت من التطور الهائل والسريع في وسائل وأجهزة الإعلام والتقنيات العلمية والمعرفية في نقل وتقديم هذا النموذج إلى المجتمعات الأخرى، وتعني أيضا صياغة مكون ثقافي عالمي وتقديمه كنموذج ثقافي وتعميم قيمه ومعاييره على العالم أجمع. ونتيجة لإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على السياسة الدولية في ظل الوضع الدولي الجديد بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، فإن العولمة الثقافية حاليا تعبر عن هيمنة الثقافة والقيم الأمريكية وعن القطبية الأحادية الأمريكية، وهذا ما دفع البعض إلى الاستغناء عن مصطلح العولمة الثقافية واستبدالها بالأمركة كتعبير دقيق عن هذا وضع.[3] كما يعتبر الدكتور عبد الإله بلقزيز العولمة الثقافية "بأنها التعبير على المكشوف عن السيطرة الثقافية الغربية التي توظف مكتسبات الثروة المعلوماتية لهذا الغرض"، وفي نفس السياق يرى الدكتور سمير أمين أن العولمة طرحت نفسها كإيديولوجيا تعبر عن النسق القيمي للغرب على حساب النسق القيمي للحضارات الأخرى. [4]

فالعولمة الثقافية تهدف إلى زرع القيم والأفكار النفسية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين وبالأخص المجتمعات العربية، وفتحها واختراقها ثقافيا وإسقاط عناصر الممانعة والمقاومة والتحصين، وبالمعنى الثقافي الحضاري تهدف إلى إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى لهذه المجتمعات، مهددة هويتها الحضارية بشكل جدي باتجاه فرض نمط وهيمنة ثقافية معينة تخدم مصالح الأقوياء، ووسيلتها أداة إعلامية جبارة، أصبحت قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم والعادات والسلوكات. اعتمادا على وسائل الإعلام والاتصال، وفرض وتسويق القيم السياسية والاجتماعية الأمريكية والغربية، مثل التحرر من قيود الدولة القومية والتطلع إلى آفاق العالمية، بكل ما يتضمنه ذلك من حقــوق الإنســان، ديمقراطية السوق، محاربة القيــم الوطنية والعرقية

---

(1) السيد أحمد مصطفى عمر: المرجع السابق، ص 164.
(2) بلقاسم الغالي: المرجع السابق، ص 83 .
(3) حسين علوان حسين: العولمة والثقافة العربية، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون حول العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان،1999، ص 116.
(4) إبراهيم أبراش: المرجع السابق، ص 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والإرهابية بناء على تحديدات الغربيين.[1] فهي في عدد الممثلين على المستوى الدولي.[2]

وعليه فالثقافة العالمية تستلزم سيادة لغة معينة ومعتقدات وإيديولوجيات محددة وقبول عادات الآخرين وتقاليدهم، ونبذ التعصب الشخصي أو الوطني والابتعاد عن نزعة الخصوصية.[3] تستمد هذه الثقافة العالمية من اللغة الإنجليزية وسيلة رواجها وتنقلها، باعتبارها المحرك والضامن لاستمرار هذه الثقافة وتوسيع فضائها. فإلى جانب كونها لغة العولمة الاقتصادية أصبحت اللغة الإنجليزية الأداة الطبيعية لعولمة وسائل الإعلام والاتصال ولغة البحث العلمي والتقني، نظرا لما تتمتع به هذه اللغة من قواعد معطيات وبنوك معلومات وبرامج معلوماتية ولعل شبكة الانترنت أبرز مثال على ذلك.[4]

تبرز العولمة الثقافية في كثير من المظاهر من بينها السعي لتغليب النزعة المادية على حساب النزعة الروحية المعنوية، لأن هذه الأخيرة تشكل مجالا للاختلاف الفكري والثقافي بين المجتمعات وتمثل عائقا يعترض سياسات العولمة. ومن هذا المنطلق كان من المنطقي اتجاه آليات العولمة الثقافية (كالسينما العالمية، القنوات الفضائية) الموجهة إلى ما يكمن تسميته بالتسطيح الثقافي أو التجهيل، أي التركيز على مواد الترفيه الخالية من أي مضمون قيمي أو معنوي والتي لا تثير الفكر أو التأمل لدى المشاهد. أما المظهر الثاني لها فيتمثل في الترويج لفكرة الثقافة العالمية ومحو الخصوصية، حيث أن ظاهرة العولمة تهدف إلى إزالة الحدود الفاصلة بين المجتمعات والقضاء على الفكرة المحلية أو الإقليمية، ومن الطبيعي أن يكون هدفها على الصعيد الثقافي محو الهوية الثقافية للمجتمعات وطمسها. حيث يتواكب محو الهوية الثقافية مع الترويج لفكرة الثقافة العالمية على اعتبار وجود مشترك إنساني عام بين البشر على المستوى العالمي، ورقعة ذلك المشترك الثقافي آخذة في الاتساع بفعل تزايد الاتصال الإنساني على المستوى العالمي، مما ينبئ بقرب التوصل إلى ثقافة عالمية موحدة، لذلك يحرص دعاة العولمة على تنمية ما يسمونه بالوعي العالمي، فيجبر الجميع على نقل اهتمامه وتفكيره من المستوى الوطني أو القومي

---

(1) عبد الله بوجلال: المرجع السابق، ص ص 211، 212.

(2) عصام نجيب: الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحداثة وتنافسية العولمة جامعة فيلادلفيا نموذجا، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون حول العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، 1999، ص 228.

(3) يحيى اليحياوي: في العولمة والتكنولوجيا والثقافة– مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002، ص 33.

(4) - Zaki Laidi entretien avec Philippe Petit :Maleuse dans la mondialisation ,Textuel, Paris, 1998, p 23.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلى المستوى العالمي، على اعتبار أن العالم أصبح

ثانيا: المواقف المتخذة منها.

تتعدد المواقف بشأن العولمة الثقافية بين مستسلم لها وبين رافض لها تماما بحجة الحفاظ على الهويات نذكر أهمها:

الأول: صادر عن المؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى يركز على فكرة أن النجاح الاقتصادي يقتضي إلغاء الثقافات المحلية وتهميشها، لأن التمسك بها يعد حاجزا أمام التنمية ويعطل مسارها، لذلك يدعو أصحاب هذا الاتجاه المجتمعات إلى التخلي عن قيمها الثقافية الخصوصية واستبدالها بنموذج ناجح.

الثاني: تبلورت عناصره بعد انهيار جدار برلين واندلاع حرب الخليج وجاء هذا الاتجاه معلنا عن "حرب الثقافات" و "صدام الحضارات"، ومضمونه ضرورة تمسك الأفراد بهوياتهم الثقافية، وهو أمر تنفيه الحقائق والتاريخ فمن غير المعقول تصور الحضارات تنمو وتتطور في عزلة دون حوار مع الآخرين، فهذا المنطق يدعو إلى التصادم والغزو والهيمنة من جهة و التمركز من جهة أخرى. فبدل الاندماج والتوحد نجد الإقصاء والهدم فيتخذ الإنسان موقفا سلبيا من محيطه الخارجي، فينجم عن ذلك ظاهرة الحمائية الوهمية، التي عادة ما تختفي وراءها الحركات والمواقف الأصولية بدل التفاعل مع الآخر والإضافة المشتركة للحضارة الإنسانية.[2]

وكل من الموقفين يجردان ظاهرة العولمة من أبعادها الشمولية والإنسانية، ويجعلانها سجينة منطق اقتصادي خاضع لآلية السوق، مهمل للقيم المشتركة والاختلاف المثري والتكامل الممهد للسلم العالمي. فبدلا من ذلك كان يلزم إشاعة رؤية جديدة للعولمة تمنع الصراع بين ثقافات المجتمعات، وتقلص الفوارق بين الشعوب الغنية والمحرومة، مما يستلزم سياسات قادرة على مواكبة التحولات العالمية والتأقلم مع مستجداتها وتأهيل مؤسسات مجتمعاتها ومواردها البشرية، لأن النظام العالمي الجديد يتطلب البقاء للأقدر والأكثر وعيا بمتطلبات مرحلة الاندماج الإقليمي والشراكة.[3] وكحل وسط بين الموقفين هناك اتجاه يدعو إلى الحرص على التمسك بالخصوصية والمصالح القومية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والعمل على تطويرها معرفيا وإنتاجيا وديمقراطيا دون استعلاء أو قطيعة مع حقائق العصر، مع عدم الخضوع لما تفرضه الهيمنة الرأسمالية من مشروعات لا تتفق مع المصالح والخصوصيات القومية والثقافية.[4]

---

(1) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص ص 97، 98.

(2) عبد الباقي الهرماسي: العولمة والهوية الوطنية، مجلة العربي وزارة الإعلام، الكويت، عدد 482، 1999، ص 36.

(3) المرجع نفسه، ص ص 36، 37.

(4) باسم علي خريسان: المرجع السابق، ص 197.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: مساهمة العولمة الإعلامية والاتـ

إن العولمة الإعلامية والاتصالية تعد بحد ذاتـ
كان من الضروري التعرض لها. حيث يعد
منظومات معقدة لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول، وتطرح حدودا فضائية غير مرئية ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية قائمة على أسس سياسية وإقتصاية وثقافية وفكرية، للوصول إلى عالم يتشكل من مؤسسات وشبكات وشركات متعددة الجنسيات تعمل تحت إمرة منظمات ذات طبيعة خاصة، يتصف مضمونه بالعالمية والتوحد على الرغم من تنوع رسائله التي تبث عبر وسائل تتخطى حواجز الزمان والمكان واللغة، لمخاطبة مستهلكين تتعدد عقائدهم ورغباتهم.[1] ويسخر منظرو العولمة وسائل الإعلام لتحقيق هذا المسعى، من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو امتلاك هذه الوسائل لاستعمالها فيما يتوافق مع مصالح الدول الغربية، فتصور لنا الشعوب المستعمرة وتلك التي تسعى للاستقلال بذاتها لتناهض الإمبريالية المتوحشة على أنها شعوب متخلفة إرهابية، تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين مثل ما هو الشأن في فلسطين، كوريا الشمالية، إيران وغيرها.[2]

كما تصور هذه الوسائل الشعوب المحافظة على خصوصياتها الثقافية وأعرافها المحلية على أنها شعوب متخلفة ومنغلقة، لا يمكنها الاستمرار بتجاهل الثقافات العالمية أي الثقافات النخبوية والعلمية والفنية المرتبطة بوسيط اللغة الإنجليزية كلغة شاملة، وأن مآلها الفشل حتى لو حققت بعض النجاحات الآنية. كما تركز كتابات العديد من المفكرين الغربيين على الدعوة إلى عالم وحدانية الثقافة، ليكون العالم تحت راية الثقافة الغربية، باعتبار النموذج الغربي أكثر كمالا وتطورا وحداثة، ويؤكد صموئيل هنتجتون على أنه لا مجال للتطور والاستفادة من التقنية واستخدامها إلا بالاندماج الكامل في الحضارة الغربية، والتبعية المطلقة للنموذج الغربي مركزا على المسلمين كمثال للعالم المتخلف، فيقول في كتابه صدام الحضارات"...لابد من الاعتراف بهيمنة الحضارة الغربية حتى يمكن التعلم منها...عندما يقبل المسلمون بالنموذج الغربي صراحة سيكونون في وضع يمكنهم من استخدام التقنية ومن ثم أن يتقدموا".[3]

فظاهرة العولمة تمكنت من توظيف الإعلام لمصلحتها، بحيث صورها بأنها عملية تحرير الإنسان من دكتاتورية الدولة القومية والحكومات الشمولية التسلطية، ويجعلها تبدو بأنها تجسيدا للديمقراطية والحرية والانطلاق من أفق ثقافة عالمية واسعة، إلى جانب الدعوة إلى أفكار عقلانية متحررة توصل إلى عالم تسوده المساواة والعدل يتمتع فيه جميع الناس بحقوقهم كامـــلة. فرواد العولمة يسوقونها بتلك الشعارات البراقة، ويوهمون الناس

---

(1) السيد أحمد مصطفى عمر: المرجع السابق، ص 166.
(2) صالح بوبشيش: المرجع السابق، ص 338.
(3) المرجع نفسه، ص 339.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بأنها انفتاح على الثقافات العالمية من قيم وأفكا
العولمة الإعلامية والاتصالية لها نتائج إيجابية و
بيانها بعد التعرف على مفهومها.

أولا: مفهوم العولمة الإعلامية والاتصالية.

في الحقيقة لم تظهر سوى محاولات قليلة لتعريف العولمة الإعلامية والاتصالية موزعة بين تيارين. أولهما يؤيد بحماس دون تحفظ عولمة الإعلام نظرا لإيجابياتها فهي تدعم التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال، وتفتح فرصا غير محدودة لحرية الاختيار. ومن بينهم المفكر "جيدنز" الذي يعرفها بأنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم، بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل على ضوء الأحداث التي تقع على مسافة بعيدة والعكس صحيح، وفي هذا السياق ناقش عولمة الإعلام على أنها ضغط للزمن والمكان وهي سمة رئيسية في العالم المعاصر، وبالتالي هي الامتداد في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه كتمهيد للتوسع الثقافي. بينما التيار الثاني يرفض ما يقال عن إيجابيات العولمة الإعلامية، ويعتبرها نفيا للتعددية الثقافية وتكريسا لآليات السوق في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات، بالإضافة إلى الاعتداء على حرية هذه الوسائل وتفويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات.[2]

ومن مؤيدي هذا الاتجاه أنصار النموذج النقدي، وأشهرهم هربرت شيللر "H. Sheller" وتشومسكي "N. Chomsky". ويعرف هربرت شيللر عولمة الإعلام بأنها تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية– عابرة الجنسيات التي تستخدم وسائل الإعلام كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي. ويؤكد أيضا أن أسلوب الإعلان الغربي ومضمون الإعلام يدفع إلى التوسع العالمي لثقافة الاستهلاك، بإدخال قيم أجنبية تطمس أو تزيل الهويات القومية أو الوطنية. بينما يرى تشومسكي " أن عولمة الإعلام هي الزيادة الضخمة في الإعلان عن السلع الأجنبية، والتركيز على ملكية وسائل الإعلام الدولية، وبالتالي انخفاض التنوع والمعلومات مقابل الزيادة في التوجه للمعلن". وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن عولمة الإعلام تهدف إلى التعظيم السريع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات لتجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات، بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عملية توحيد أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات العملاقة المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى، على حساب تقليص

---

(1) محمد علي الفرا: العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلد 32، عدد 01، 2004، ص 84.

(2) رحيمة عيساني: المرجع السابق، ص ص 90، 91.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سلطة ودور الدولة في المجالين الإعلامي والاتصـ

لكن ما هي الإشكاليات التي يطرحها وجود العولمة الإعلامي على مستوى المجتمع الدولي؟ إن هذه الإشكاليات في معظمها تدور حول مدى قدرة الدولة على التحكم أو التأثير في التدفقات الإعلامية الوافدة، وكذلك إمكانية تحقيق العدل والمساواة في الاتصال بين المواطنين في ظل عالم تتسع فيه الفوارق الاجتماعية، والاختلافات القومية والثقافية وتزداد فيه قوة الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة الإعلان والمضامين الإعلامية والترفيهية السطحية التي تهدد القيم والخصوصيات الثقافية للشعوب.[2]

أما بخصوص العولمة الاتصالية التي لها ارتباط وثيق بالعولمة الإعلامية، فهي تبرز أكثر من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الاصطناعية، وبصورة أكثر عمقا من خلال شبكة الانترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة بالرغم من التساؤلات الكثيرة المطروحة حولها، لكن الأكيد أن نشأتها وانتشارها سيؤديان إلى أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسان.[3]

ثانيا: أبعاد العولمة الإعلامية والاتصالية.

بطبيعة الحال للعولمة الإعلامية والاتصالية انعكاسات قد تكون إيجابية أو سلبية سنتعرض لها فيما يلي.

1 – إيجابيات العولمة الإعلامية والاتصالية:

إن ثورة الاتصالات والمعلومات على المستوى العالمي أدت إلى زيادة الوعي العالمي بفكرة الوحدة العالمية أو الكونية، أو بعبارة أخرى دعم اتجاهات العولمة إلى توحيد العالم ككل، كما تزايدت معدلات الاتصال والتفاعل الدولي، مما أدى إلى زيادة الارتباط بين مختلف أرجاء المعمورة. كما أن ظاهرة العولمة كانت بمثابة دافع قوي للنهوض بقطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتنميته وتطويره، فتطورت الحاسبات وشبكات الهاتف والمعلومات، وتم استخدام تكنولوجيا البث الفضائي وكذلك تكنولوجيا الاتصال المتعدد الوسائط، والاتصال التفاعلي بتطبيقاته المختلفة، والتي من أشهرها حاليا شبكة الانترنت التي بلغ عدد مستخدميها ما يزيد عن 400 مليون شخص عبر العالم، ويزداد عددهم بنسبة تصل إلى حوالي 20% شهريا على الأقل.[4]

---

(1) عبد الرحمن خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص ص 453، 454.
(2) محمد حسين أبو العلا: المرجع السابق، ص 159.
(3) السيد يسين: مفهوم العولمة، المرجع السابق، ص 23.
(4) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص ص 120، 121.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي هذا الإطار يرى الباحث محمد حسين أبو العلا أن العولمة الإعلامية كأحد الأنماط الأساسية لظاهرة العولمة [illegible] المعلوماتي عبر الشبكات الإلكترونية توافقا مع أبعاد مفهوم العولمة الذي يعتمد ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال انصهر المحلي والجهوي في الكوني حيث وظفت هذه التكنولوجيا في التعريف على المستوى الدولي بقضايا هي محلية أصلا، كتغطية القنوات الفضائية للمجاعة في إفريقيا.[2] ولعل أهم ما تمكن إعلام العولمة من تحقيقه هو إجبار الدول وحكوماتها على الاهتمام بقضايا ومشكلات لم تكن من ضمن انشغالاتها، كقضايا حقوق الإنسان ومشاكل الأقليات والتمييز العنصري[3] وهذا التوجه يعد في صالح حقوق الإنسان.

وبهذا الصدد تضيف الدكتورة نجوى الفوال مستشارة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة بأن الفرد تجاوز الدائرة الضيقة للإعلام الوطني في ظل الثورة التكنولوجية، إضافة إلى اتساع مساحة حرية المتلقي وتزايد قوة القنوات الفضائية غير الحكومية التي تناقش جميع القضايا لطرح الرأي، فصارت ساحة للممارسة الديمقراطية [4] وحرية الرأي والتعبير.

2 – سلبيات العولمة الإعلامية والاتصالية:

إن سلبيات العولمة الإعلامية والاتصالية كثيرة بالنظر إلى تحكم القوى الكبرى في صياغتها وتوجيهها. ذلك أنها تجلت في تنميط التجارة الإعلامية والمعلوماتية، وفقا للأنماط المتفقة مع القيم الأوروبية الغربية بوجه عام ومع القيم الأمريكية بوجه خاص، وهو ما يشكل تهديدا للهويات الثقافية للشعوب غير الأوروبية. كما تسببت في انهيار السيادة الإعلامية للدول في ظل تراجع مبدأ السيادة القومية، وانتشار فكرة السماوات المفتوحة واستخدام أنظمة البث الفضائي.[5] خلاصة القول أن مؤسسات ظاهرة العولمة تمكنت من التأثير في البنية الثقافية للشعوب والمجتمعات بصورة سلبية، ووظفت الإعلام في توسيع الفجوة الثقافية وفقدان التكامل الثقافي الاجتماعي، الذي ميز المجتمعات القومية على امتداد تاريخها القديم والحديث.[6]

---

(1) محمد حسين أبو العلا: المرجع السابق، ص 160.
(2) يحيى اليحياوي: المرجع السابق، ص 172.
(3) السيد أحمد مصطفى عمر: المرجع السابق، ص 168.
(4) عبد السلام شرماط: العولمة والمحلية بين ثقافة السلطة وسلطة الثقافة، مجلة فضاءات للفكر والثقافة والنقد، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، السنة 03، عدد 11، 2004، ص 39 .
(5) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص ص 122، 123.
(6) حميد جاعد الدليمي: المرجع السابق، ص 204 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأضافت الدكتورة نجوى الفوال مستشار
والجنائية في القاهرة، أن سلبيات العولمة الإعلامي
ومختلفة، إلى جانب مخاطر التشوه الثقافي والم
ظل الفرق الكبير في امتلاك تقنيات الاتصال واستخدامها بين الشمال والجنوب. ومن هنا فالعلاقة بين العالمي والمحلي ستصبح خطرة حين تحاول القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية إضفاء الطابع العالمي على ما هو محلي لتحقيق مصالحها الخاصة.[1]

فاحتكار وسائل الإعلام والاتصال يستعمل لإرهاب الضعفاء وقمعهم، ومن هذا الباب أعتبر ذلك حسب بعض الدارسين الغربيين عنفا بقولهم "العولمة هي العنف نفسه الممارس بالواسطة، المستهدف بالعقل والذكاء..إنه العنف النظيف الذي يمارس بالنظارات والعدسات، وتأتي صوره لتوحي بأن الضحايا هم المعتدون على الاقتصاد والسلام العالميين".[2] كما دفع إعلام العولمة بالإنسان إلى التوسع في السلوك الاستهلاكي، ذلك أن الاستخدام الواسع للإعلان الدولي عبر وسائله في مجال تسويق السلع والخدمات، أدى إلى تزايد الطلب على هذه السلع حتى في البلدان التي لا تسمح مستويات الدخل فيها بتبني أنماط الثقافة الاستهلاكية، والنتيجة الطبيعية لذلك هي ضعف معدلات الادخار في مثل هذه الدول، وبالتالي امتصاص جزء كبير من فائضها الاقتصادي رغم الحاجة إليه[3] مما يؤثر في التنمية الاقتصادية للشعوب وفي حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

وما يؤخذ كذلك على وسائل الإعلام في ظل عصر العولمة أنها تقدم تراكم كمي للمعلومات، يكاد يفقد فيه الإنسان البصيرة ، فهي تخاطب الأذن والعين بدل العقل وتجعل من الثقافة سلعة، حيث أن الحقيقة في عصر الانترنت والفضائيات ومحطات الاستقبال والإرسال، هي الصورة التي يقال للمشاهد والمستمع أنها الحقيقة وهي في الواقع البديل منها.[4] وهكذا بعد التعرف على مضمون العولمة الإعلامية والاتصالية وعلاقتها بالعولمة الثقافية، وكذلك على بعض إيجابياتها وسلبياتها سنتعرف في نقطة ثالثة لتعامل وسائل الإعلام والاتصال الغربي مع قضايا العالم الثالث، لأن ذلك ضروري لكشف تأثير ذلك على الحقوق الثقافية للإنسان.

---

(1) عبد السلام شرماط: المرجع السابق، ص 39.
(2) حسين خريف: عولمة العنف أي دور للنظام الإعلامي العالمي؟ مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة – الجزائر، عدد 18، 2002، ص ص 59، 60.
(3) السيد أحمد مصطفى عمر: المرجع السابق، ص 168.
(4) حميد حمد السعدون: المرجع السابق، ص 23.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثالثا: تعامل وسائل الإعلام والاتصال الغربي م

في ظل النظام العالمي الجديد يثير تعامل وس
العالم الثالث التساؤل على أكثر من مستوى، و
"بالتعاون الانتقائي"، الذي تمارسه الدول الكبرى ووسائل إعلامها عند التعرض لمشاكل وقضايا دول العالم الثالث، ولعل أوضح صور هذا النوع من التعامل إشراكها في قرارات مواجهة الإرهاب والهجرة السرية ومحاربة ظاهرة المخدرات ومعالجة قضايا البيئة...الخ، لذلك يمكن تفهم مخاوف هذه المجتمعات الغنية من هذه الظواهر، وأن تثير وسائل إعلامها الضوضاء بشأنها قد يفهم أيضا، لكن أن تتبنى التعاون بشأنها وهي التي تبحث عن سبل للبقاء فهذا موقف يثير الدهشة.[1]

كما يعد النظام الإعلامي الدولي الجديد أخطر وسائل العولمة على الثقافات الأخرى بما فيها الثقافة الإسلامية، بالنظر إلى ما ورد في بحث للمجالس القومية المتخصصة بأن هناك سيل من الوسائل الإعلامية المعبرة عن متطلبات تسويق منتجات الشركات المتعددة الجنسيات، بحيث تحولت وسائل الإعلام في كل دول العالم إلى الثقافة التجارية، فتعمل المسيطرة منها دوليا بكل الطرق و أكثرها حرفية وذكاء، على تسويق الأفكار والمبادئ والفلسفة وأساليب السلوك الغربية والأمريكية على وجه التحديد، بهدف الوصول إلى أمركة العالم أي جعل شعوب العالم أو أكثرها تفكر وتعيش وتستهلك بأسلوب الحياة الأمريكية، فهذا يجعل الإعجاب بأسلوب تلك الحياة يتحول إلى إعجاب بالسياسات والمواقف الأمريكية، فتحقق أمريكا انتصارها الأكبر بالسيطرة على أوسع رقعة من العالم بتحويل شعوبها دون دراية.[2]

فتصبح هذه الشعوب ذات هوية أمريكية بفضل الانخداع بشعارات عدة كالعولمة وتحول العالم إلى قرية صغيرة وانتهاء عصر القوميات والحدود الوطنية، وذوبان العالم في كيان ثقافي وحضاري واحد، ولإخفاء حقيقة ظاهرة العولمة الهادفة إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة تحكمها أمريكا، لتصبح أكثر قوة وثراء على حساب معظم دول العالم، تبعا لما ينبه إليه مفكرو الغرب أنفسهم. فظاهرة العولمة بهذا الشكل تؤدي إلى مسارين متناقضين يقوم الأول على الليبرالية من حرية وتعدد، أما الثاني فيقود إلى المزيد من التبعية الإعلامية، لأن النظام الإعلامي الدولي الجديد لن يسمح إلا بقدر محدود من الحرية لوسائل الإعلام في العالم الثالث، بالشكل الذي يكفي وسائل الإعلام الغربية للتسلل والسيطرة عليها، مع إلغاء القيود التي تعرقل حصولها على كل المعلومات عن جميع دول العالم الثالث، باعتبار المعلومات قوة يعتمد عليها في جميع المجالات لا تقــل عن القــوة

(1) يحيى اليحياوي: المرجع السابق، ص 81.
(2) محمد الجوهري حمد الجوهري: المرجع السابق، ص 42.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاقتصادية والعسكرية.[1]

وقد كان للمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) موقف [illegible] مسألة الاحتكار والتحكم في وسائل الإعلام، عندما بدأت تظهر العلامات الأولى للممارسات المستقبلية لشركات الإعلام والاتصال المتعددة الجنسيات، وذلك في بداية السبعينات والثمانينات بمناسبة مطالبة العالم الثالث في إطار المنظمة بوضع نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال يكون عادلا، إلا أنها لم تنجح سوى في التحسيس بأهمية هذا الطرح وتنمية الوعي بخطورة ما تمارسه شركات الإعلام والاتصال المتعددة الجنسيات، الأمر الذي دفع الدول الأنجلوساكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالأساس) إلى الانسحاب من عضويتها في المنظمة، غير راضية عن هذا الطرح وكذا التنظيم الذي يتبناه. غير أن هذه الدول تمكنت على وجه العموم من تمرير السلع والخدمات الإعلامية تحت لواء منظمات دولية ذات صبغة اقتصادية كالمنظمة الدولية للتجارة.[2]

المطلب الثالث: مساهمة التكنولوجيا في العولمة الثقافية.

إن العولمة الثقافية تعبر حاليا عن قدرة الثقافات الأقوى تكنولوجيا على الانتشار، والسيطرة على الثقافات الأضعف تكنولوجيا، مهما كانت طبيعة هذه الثقافات حتى لو كانت مدمرة، فالتكنولوجيا تلعب دورا بارزا ليس على نطاق محلي فحسب وإنما على نطاق عالمي أيضا. فالعولمة الثقافية بصورة أكثر توضيحا هي محاولة دولة ما أو مجتمع ما تعميم نموذجه الثقافي لدى المجتمعات الأخرى، من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفرادها بوسائل سياسية واقتصادية وتقنية متعددة.[3] بمعنى أن التكنولوجيا لها دور كبير في إعطاء دفع قوي لظاهرة العولمة الثقافية.

والتكنولوجيا في الأساس مجرد طريقة للإنسان في إشباع حاجاته بطريقة إنتاج أو طريقة استهلاك، فهي طريقة الإنسان في ممارسة عاداته ومختلف أنواع سلوكه، وطريقته في التعبير عن ميوله وقيمه ونظرته إلى الكون والحياة، ورغم ذلك تعتريها إمكانية تحولها من أداة لخدمة الإنسان إلى أداة لقهره. وذلك لانعدام وجود أي قانون يضمن للإنسان حصر تطوير التكنولوجيا بصورة تتفق مع طبيعته ولا تتجاوزها، إضافة إلى عدم وجود ما يضمن للإنسان تجنب تطويرها بشكل يتجاوز قدرته البيولوجية أو النفسية، أو يتعارض مع الهدف الذي كـــان يبتغيه ابتداءا، والذي يتمثل في تخفيف أعـــباء الحياة وزيادة قدرته

---

(1) المرجع نفسه، ص 43.
(2) يحيى اليحياوي: المرجع السابق، ص 35.
(3) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص 62.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على الاستمتاع بها بل المحافظة على بقاءه. ونتيج
الأخرى، فقد تستخدم لقهر الآخرين ويرجع ذلك
من زيادة درجة النمطية في عملية الإنتاج، ومن
النمطية بطبيعتها نقيض التفرد وتدفع الهوية من أجلها ثمنا باهظا بحجة التنمية الاقتصادية.[1]

كما تشير دلائل كثيرة إلى أن الاعتماد على التكنولوجيا في دعم ظاهرة العولمة، مسألة مشكوك فيها لأنها ذات أثر متعادل يسير في وجهتين، فهي قد تساعد على تفتيت الفواصل بين المجتمعات بغية إقامة القرية العالمية، إلا أنها بفضل تقنياتها قد تقوي التنظيمات والشبكات الاجتماعية القائمة في المجتمع. وإذا كان الأمر كذلك فإن الاحتمالات متساوية أمام ازدهار كل من ظاهرتي العولمة والتفكك في ظل ثورة الاتصالات التي تفجرت في أواخر القرن العشرين.[2]

---

(1) جلال أمين: العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، سلسلة كتب المستقبل العربي 64، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص ص 217، 218.

(2) إيان كلارك: العولمة والتفكك، دراسات مترجمة 14، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2003، ص 56.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: أبعاد العولمة الثقافية.

هناك آراء عديدة تذهب إلى القول بأن [illegible] رأسمالية ترتكز على دعاوى الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، الأمن الدولي والمشروعية، وهمها الوحيد من ذلك هو تحصيل مصالحها دون أدنى صدام حتى تفاوض أسباب رفض المشروع برمته، وتتفادى فرصة الاصطدام بالثقافات المحلية والقومية والمصالح المترتبة عنها والتي تطالب بمقاومة ظاهرة العولمة. وما يؤكد صحة ذلك أنه يبدو للوهلة الأولى أن هذه الظاهرة موجهة نحو مقاصد المال والاستهلاك والأشياء المادية المحسوسة، لكن في الواقع سلاحها الحقيقي موجه نحو عقلية الإنسان، فهي غزو ثقافي بأكمله لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على معرفة منظمة ووسائل فاعلة لنشرها وفق النمط الغربي. ومنه يمكن الاستنتاج أن ظاهرة العولمة هي محيط من صنع الغرب وأمريكا تحديدا أي أنها أسلوب الغرب، بينما عملية انتشارها في جوهرها عملية تغريب ففي سبيل نشرها تسخر الولايات المتحدة الأمريكية العلم والتكنولوجيا، وكل وسائل التطور الحديثة إضافة إلى الروابط التاريخية عبر العصور لتحقيق هذا الغرض.[1]

وبناءا على ذلك فإن ظاهرة العولمة الثقافية تتضمن عمليتين أولاهما الاختراق والعنف الثقافي، أما العملية الثانية فتتمثل في التغريب الثقافي. وما يهمنا من كلا العمليتين هو الوصول إلى مدى إسهام ذلك في التأثير على الحقوق الثقافية للإنسان فما هو مضمونهما ؟ ذلك ما سنتعرض له في المطالب الموالية.

المطلب الأول: الاختراق والعنف الثقافي.

تنبع خطورة الجانب الثقافي لظاهرة العولمة في الوقت الراهن من كونها وسيلة للسيطرة على الإدراك وتسطيح الوعي وربطه بصور ومشاهد ذات طابع إعلامي، تحجب العقل وتشل فاعليته وتنمط الأذواق وتقولب السلوك، وهدف ذلك كله تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع، تشكل في مجموعها ما يطلق عليه الدكتور عابد الجابري "ثقافة الاختراق".[2]

حيث يعرف هذا المفكر العربي العولمة مقرونة بثقافة الاستهلاك بقوله أن هناك عولمة وعالمية، فالعولمة تعني إرادة الهيمنة أي هي قمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معا. أما العالمية فهي طموح إلى الارتقاء بالخصوصي إلى مستوى عالمي، بمعنى أن العولمة هي احتواء للعالم والعالمية تفتح على ما هو كوني وعالمي. وبالتالي العالمية في المجال الثقافي وغيره طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء والتعارف والحوار، إنها

---

(1) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص ص 88، 89.
(2) عبد الرحمن/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص 488.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

طريق الأنا للتعامل مع الآخر. أما العولمة فهي
وسلبه خصوصيته وبالتالي نفيه من العالم، بينما
تكريس للاستتباع الحضاري، تسطيح واختراق للهوي
إنها ثقافة إعلامية سمعية وبصرية، تصنع الذوق الاستهلاكي اقتصاديا، والرأي العالمي سياسيا، وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ[1] فما المقصود بالاختراق الثقافي؟

أولا: تعريف الاختراق (الغزو) الثقافي.

يعرف الاختراق الثقافي بأنه "محو الذاكرة التاريخية، واللغة الوطنية وتشويه التكوين النفسي، ومن ثم دفع الشعب الضحية إلى حالة من الانحلال تتمثل في نوع من اللامبالاة الكاملة وفقدان الانتماء". ويعد الاختراق أو الغزو أخطر من الغزو العسكري، لأنه يظل قائما في عقول الناس وهدفه هو تدمير الأجيال ومحو ثقافتهم واستبدالها بأخرى، ويعمل في الوقت ذاته على تغريب الأمة مما ينقص في شخصيتها ويجعلها منقسمة على نفسها. ومن بين مظاهر الاختراق الثقافي خضوع الدول المستقبلة للعولمة الثقافية لثقافة الدول المهيمنة، واعتمادها عليها في تبني قيمها وأفكارها ومعارفها وعاداتها، شيوع نمط عالمي موحد للسلوك الاستهلاكي، مما تجلى في الأزياء والملابس والأطعمة والمشروبات الأمريكية، التي افتتحت لها مكاتب ووكالات في كثير من أقطار العالم، إلى جانب تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة ثقافيا وفقدانها السيطرة على إعادة تكوين ذاتها.[2]

ذلك أن ظاهرة العولمة تعبر عن إيديولوجيا ولا تقدم مشروعا للمستقبل، وتقوم بنشر أوهام هي نفسها أوهام الثقافة السياسية في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.[3] وقد حصرت هذه الأوهام في خمسة حالات هي: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية، وهم غياب الصراع الاجتماعي. ومجموع هذه الأوهام يمكن أن يحمل تسمية واحدة يعبر عنها المفكر محمد عابد الجابري "بالفردية المستسلمة"، ويقصد بوهم الفردية اعتقاد المرء بأن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ما عدا ذلك لا يعنيه، فيعمل هذا الأخير على تمزيق وتخريب الرابطة الجماعية التي تجعل الشخص يعتبر نفسه عضوا في جماعة أو أمة أو طبقة، فهذا الوهم يهدف إلى إلغاء الهوية الجمعوية والطبقية والوطنية القومية.[4]

---

(1) ميهوب غالب أحمد: العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي(64)- العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط2، 2004، ص ص 62، 63.

(2) محمد علي الفرا: المرجع السابق، ص ص85، 86 .

(3) ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص 120.

(4) محمد عابد الجابري: العولمة والهوية عشر أطروحات، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص 302.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما وهم الحياد فيعني أن الفرد حر مختار محايدون أو يجب أن يكونوا كذلك، وهكذا تعمل على تكريس التحلل من كل التزام بأية قضية، أما وهم [illegible] لا تتغير، فهو يرمي إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بين البيض والسود، بين المستغلين وبين من هم ضحاياه. أما وهم الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي فيقصد به الاستسلام للجهات المستغلة من شركات ووكالات وغيرها، من أدوات العولمة وبعبارة أخرى التطبيع مع الهيمنة، والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة.[1] وحسب رأيي الشخصي فكل هذه الأوهام لا تخدم حقوق الإنسان، فوهم الحياد مثلا يقضي على روح المسؤولية التي تتطلبها قضايا حقوق الإنسان، بينما يدعو كل من وهم الاعتقاد في الطبيعة البشرية ووهم غياب الصراع إلى الرضوخ دون مقاومة إلى سياسات التمييز وانتهاكات الحق في المساواة.

فظاهرة العولمة تمثل تحديا خاصا يقوم على الاجتياح الثقافي الذي يتم بثلاث آليات، هي أن تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافي العالمي، ثم في البدء بالتخلي عن ثقافتها الخاصة لصالح الثقافة العالمية، ثم يبدأ الانقسام والتفكك الداخلي وظهور روابط وأدوات تحليلية مهمتها إيجاد سبل الوصول إلى الثقافة العالمية.[2] ووفق هذا المنظور يعرف الدكتور عبد الإله بلقزيز ثقافة العولمة بأنها "فعل اغتصابي ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقانة، فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة".[3]

يتم الاختراق الثقافي بعدة وسائل إذ تعترف العديد من الكتابات الغربية في هذا الإطار، بوجود فيض ثقافي من بلدان المركز (دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) يجتاح الكرة الأرضية، يتدفق في شكل صور كلمات وقيم أخلاقية، قواعد قانونية ومصطلحات سياسية، معايير كفاءة، ينطلق كل ذلك ليجتاح بلدان العالم الثالث عبر سوق المعلومات التي تحتكرها الوكالات العالمية من خلال وسائل الإعلام لمتمثلة في إذاعات وتلفزيونات، وأفلام وكتب، وأسطوانات فيديو، أطباق استقبال فضائية. فهذه المعلومات تشكل رغبات وحاجات هذه الشعوب، وبالتالي تساهم في إعادة تشكيل أنواع سلوكهم، عقلياتهم، مناهج تعليمهم وأنماط حياتهم، وبذلك تذوب الهويات الذاتية الخاصة في ظل هذا الغزو.[4]

---

(1) المرجع نفسه، ص 303.
(2) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص 60.
(3) عبد الجليل كاظم: المرجع السابق، ص 18.
(4) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص 62.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حيث تشكلت إمبراطوريات إعلامية مهمتها [illegible] البصري، حيث زاد في قبول ذلك النظام تراجع المؤسسة التربوية التي تقوم بالترويج لهذه الثقافة [illegible] في التربية. كما أن التبادل الثقافي العالمي الحالي غير متكافئ فهو يتم بين ثقافات متقدمة ذات إمكانيات واسعة، وبين ثقافات أقل تقدما في الوعي ولا تملك الإمكانيات نفسها، لذا يطلق على هذا التبادل الثقافي بالغزو والاختراق.[1] فهذا النظام الإعلامي يهدف إلى فرض الثقافة الغربية وتحويل الثقافات الأخرى إلى ثقافة هامشية متخلفة.

ويؤكد هذا الطرح الدكتور عبد الإله بلقزيز حينما يعرف سلبيا ثقافة العولمة بالقول "أنها ليست الثقافة المكتوبة. بمعنى آخر أن العولمة الثقافية تجري وتتوسع في مناخ التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول.[2] ويضيف قائلا "أن ثقافة العولمة هي التي يؤرخ ميلادها لاحتضار الثقافة المكتوبة، وليس ثقافة ما بعد المكتوب سوى ثقافة الصورة"[3] وقد يتحول هذا الغزو إلى عنف ثقافي فما هو المقصود به ؟

ثانيا: تعريف العنف الثقافي.

يرى البعض أن العولمة الثقافية تمثل ما يمكن تسميته عنفا ثقافيا، إذ تسعى قوى العولمة من خلال سيطرتها على المنظومة الرمزية (الرموز الثقافية وأدوات التواصل والمعرفة)، إلى فرض نوع من السيادة أو الهيمنة الثقافية الغربية على العالم ككل. وبعبارة أخرى فإن العولمة الثقافية هي نوع من الاختراق الثقافي العنيف والمسلح بتكنولوجيا متطورة للاتصال، تهدف إلى إنكار أو إقصاء ثقافة الغير، وهذا ما يمثل انتهاكا للنظام الثقافي للمجتمعات الأخرى، إلى جانب تحقيق السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، ويعد ذلك انتصارا نهائيا لمحاولات السيطرة الاستعمارية الغربية التي بدأت منذ قرون. وعليه فالعنف الثقافي هو هجمة إعلامية مكثفة لسحق الثقافات الأخرى، وتركيز الأضواء على الثقافة الأمريكية وحدها كي تبهر الأنظار فلا يرى سواها.[4]

وبهذا الصدد يجب التمييز بين مصطلحي التثاقف " L'acculturation " الذي يعني الإصغاء المتبادل والحوار المفتوح بين الأطراف المتفاعلة، والاعتراف بحق الاختلاف وحدود القيم والمعايير الثقافية التي لا تقبل التعدي عليها، والعنف الثقافي الذي يشتمل على

---

(1) عبد الجليل كاظم: المرجع السابق، ص 18.
(2) المرجع نفسه، ص 173.
(3) عبد الإله بلقزيز: العولمة والهوية الثقافية- عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 314.
(4) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 89.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإكراه والعدوان.[1] وهذا الإكراه والعنف هو أ
الإنسان الثقافية.

فلم تكتف قوى ظاهرة العولمة بإحكام سيطرتها على الآليات الخارجية لإنجاح مسعاها، بل راحت تعزز موقفها بالتحالف مع النخب السياسية والاجتماعية المسيطرة داخليا، كالحكام ورجال الأعمال والمثقفين الذين التقت مصالحهم مع مصالح قوى ظاهرة العولمة لاستكمال مخطط الاختراق الثقافي. وفي سبيل ذلك يصر أعضاء هذه النخب ولصالح هذه القوى على التأثير في مناهج الدراسة عبر المراحل التعليمية المختلفة، أو من خلال الأنشطة الثقافية الفكرية والفنية بواسطة السينما والتلفزيون خاصة. بصفة عامة يمكن القول أن البعد الثقافي للعولمة إنما يتمثل فيما يسمى بثقافة الاختراق، القائمة على مجموعة من القيم التي تعكس مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية الأمريكية، حيث تهدف ثقافة الاختراق إلى ضرب الهوية الثقافية لدى الشعوب المستهدفة، وخلق شخصية ذات نزعة فردية مستسلمة لدى المتلقي.[2]

وهكذا أدى القهر الثقافي إلى تقسيم العالم في ظل النظام الدولي الجديد إلى كيانات صغيرة. تهدف إلى خدمة مصالح القطب الأوحد ليجد الإنسان نفسه محاصرا من جميع الجهات، بإطار من القيم والمعارف المختلفة الغريبة تماما عن تراثه الديني والاجتماعي، وعندها يخشى أن يظهر جيل جديد منقطع الجذور يستبيح المحظورات ويستسهل الاعتداء على القيم، فالعالم يعيش على مفترق الطرق وأمام لحظة اختيار دقيقة.[3]

فالاختراق الثقافي لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري فقط بل يسعى لبث الثنائية والانقسام في الهوية الوطنية والقومية على مدى الأجيال، من خلال النضج الثقافي لثقافة العولمة وإسقاط كل محاولة لتجديد الثقافة الوطنية القومية من داخلها، بإعادة بناءها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، مما زاد في بؤر التوتر على مستوى الاختلافات الثقافية والحضارية بسبب عملية إغراق السوق بالثقافة الشعبية الأمريكية، التي تمارسها إمبراطوريات الإعلام الأمريكية، خاصة وأن هذا الغزو له سمة خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الحديث والمتفاوت بين المجتمعات المختلفة، والذي يميل بشكل صارخ لصالح دول العولمة والذي يمكن اعتباره نفيا للثقافة، يستهدف آليا تسطيح الوعي بالسيطرة على

---

(1) ثامر الخزرجي / ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص 115 .
(2) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص 102 .
(3) محيي الدين عبد الحليم: العولمة وثوابت الأمة، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، سنة 37، عدد 417، 2000، ص 58.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإدراك وتكريس نمط معين من الاستهلاك يخ
النامية.[1]

المطلب الثاني: التغريـــب.

إن أساس المشكل في ظاهرة عولمة الثقافة هو محاولة وضع تقنيات أخلاقية كونية، ملزمة للشعوب والمجتمعات وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، والخطر في ذلك هو إرادة صياغتها في غياب ممثلي الحضارات المختلفة، وهذا أشبه ما يكون بمحاولة لفرض مركزية القيم الحضارية الغربية على العالم، ومن هنا تأتي أهمية الأخذ بعملية حوار الحضارات بجدية.[2] وفي هذه النزعة قضاء على حق التنوع والاختلاف، وكذا الحق في حرية إتباع النهج الثقافي الملائم. بمعنى أن العولمة الثقافية هي في الأساس عولمة لثقافة بعينها عن قصد فأذواق الناس في كل مكان تقريبا من الكرة الأرضية تخضع الآن لمؤثرات، تعمل على تغيير أذواقهم وقيمهم وأنماط سلوكهم وفق السلوك الغربي، ومن ثم فإن ظاهرة العولمة الثقافية هي في الأساس عملية " تغريب ".[3] فما المقصود بالتغريب الثقافي وما العوامل المساعدة على ذلك؟ وما هي ردود الفعل التي أثارتها هذه المسألة؟

أولا: تعريف التغريب.

يقصد بالتغريب البعد عن الوطن أو الأهل، بمعنى آخر أن يشعر الإنسان بأنه غريبا في مجتمعه ولا يعرف إلى أي مجتمع ينتمي، نتيجة اللامبالاة ونظرا لوجود عادات وتقاليد وثقافات غربية دخيلة على المجتمع، وهذا ما تسعى إليه الدول الغربية على الأخص الأمريكية لطمس الهويات على رأسها الإسلامية بكل معالمها.[4] فالتغريب بهذا الشكل فيه قضاء على حق كل إنسان في الاختيار والحرية، وكذا الحق في التعددية الثقافية. فعلى الر غم من أن اتصال ثقافة بأخرى هو ظاهرة قديمة جدا قد يرجع إلى بداية التاريخ نفسه، وعلى الرغم من أن اقتباس وتأثر ثقافة أو حضارة بأخرى يعد جزءا من جوهر التقدم الإنساني،[5] إلا أن اقتران هذا التأثير بالقهر أو الإجبار لابد أن يسبب بالضرورة بعض الانخفاض في مستوى الرفاهية الإنسانية، بغض النظر عن القيمة الذاتية لأي عنصر من عناصر أي ثقافة، نتيجة التخلي عن بعض مكونات ثقافة الأمة إذا لم يحدث ذلك طوعا وبصورة طبيعية وبحرية تامة. فهناك من صور القهر الثقافي ما لا يختلف عن صور القهر السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو المادي، حتى لو انتهى هذا القهـــر بالقبول

---

(1) حميد حمد السعدون: المرجع السابق، ص ص 58، 59.
(2) السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة– رؤية نقدية عربية، مرجع سابق، ص 121.
(3) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص 116.
(4) عصام نور سرية: العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 31.
(5) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص 117.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النهائي من جانب الثقافة التي يجري غزوها للثق
الاتصال الثقافي وإنما في الوسيلة.

فالسمة المميزة لعصر العولمة هي هيمنة الثقافة الغربية بوجه عام والأمريكية بوجه خاص، بل أكثر من ذلك هيمنة نمط الحياة الأمريكي ذاته على الثقافة الإنسانية ككل، ومرد ذلك إلى عدة عوامل منها سيطرة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وإنتاج المادة الإعلامية والثقافية والإعلانية وتدفق المعلومات والأفكار بمختلف صورها. بواسطة هيمنتها على الصحافة العالمية، وكذا صناعة السينما العالمية مثلا استوديوهات هوليود وعالم الكمبيوتر، وعلى شركات البث الفضائي التلفزيوني قناة CNN مثلا، وعلى صناعة الترفيه للأطفال كشركة ديزني، وكذا على وكالة الأنباء العالمية الكبرى التي تتحكم في التدفق الإخباري العالمي (يونيتد برس، أسوشيتيد برس)، وهي أمثلة على سبيل المثال لا الحصر. بالإضافة إلى سيطرة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي وأساليب الدعاية والإعلان، ومن ثم قدرتها على تشكيل أذواق واتجاهات ورغبات المستهلكين أو المتلقين.[2]

إلى جانب عوامل أخرى سهلت عملية التغريب الثقافي تتمثل في تميز الثقافة الأمريكية بالتنوع، مما جعل شعوب الدول المتخلفة تقبل عليها حينما تلمس فيها جانبا من ثقافتها أو شخصيتها. وذلك يرجع لطبيعة المجتمع الأمريكي المكون من خليط من الجماعات العرقية المتباينة سلاليا، دينيا، ثقافيا، وبالتالي ليس لها هوية ثقافية مميزة إضافة إلى افتقارها لهوية تاريخية أو حضارية عميقة الجذور.[3] فضلا عن قوة الاقتصاد الأمريكي وتمتعه بالوفرة الاقتصادية، مما أتاح فائضا اقتصاديا قابلا للتوجيه إلى ميدان الإنتاج الثقافي، إلى جانب ما حققته المؤسسات التعليمية والبحثية الجامعية الأمريكية، من نجاحات في مجالات الإبداع والتطوير العلمي والتكنولوجي، فأصبحت قبلة النخب المثقفة في جميع دول العالم وزاد في التأثر بالمجتمع الأمريكي وبثقافته وأسلوب معيشته، إضافة إلى أن اللغة الإنجليزية وحتى اللهجة الأمريكية أصبحت تشكل لغة عالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما فتح المجال أمام الثقافة الأمريكية للذيوع لتخطيها عائق اللغة كوسيط للتفاعل. ومن هذا المنطلق أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض قيمها ورؤاها على العالم، باعتبارها النموذج الأمثل وأية معارضة لهذا التبني تمثل خروجا على الشرعية الدولية وتعد تهديدا للأمن القومي.[4]

---

(1) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص 65.
(2) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 86.
(3) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص ص 100.
(4) المرجع نفسه، ص ص 100، 101.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأوضح مثال عن التغريب الثقافي ما يحدث مكانها في الحياة اليومية، لحساب اللغات الأوروبية المراسلات، أو وسائل الإعلام، بل وحتى كلغة التعليم في المدارس والشركات المتعددة الجنسيات العاملة في البلدان العربية تفضل بالطبع في اختيارها لمن توظفه من يجيد التعبير عن نفسه باللغة الأوروبية، لأن لها أولوية مقارنة باللغة العربية. ولكن من حيث أن التوظف في هذه الشركات له مزايا مادية وأخرى غير مادية، فإن اللغة القومية لابد من أن تعاني بالتدريج انتشار نوع من الشعور بالاحتقار اتجاهها، ونفس الحال بالنسبة للأشياء الأخرى التي تقترن بهذه اللغة، كالمدارس التي تستخدمها في التعليم، أو المدرسين الذين يقومون بتعليمها ، أو حتى السلع الاستهلاكية التي تحمل أسماء عربية. إن ملاحظات مماثلة يمكن إبداؤها على الموسيقى والأزياء العربية، والأنماط العربية في المعمار، وفي استهلاك الغذاء وفي وسائل الترفيه...الخ.[1] وفي ذلك مساس بالحق في التعليم وحرية التعلم.

كمثال آخر عن التغريب يمكن الاسترشاد بدراسة أجراها إتحاد إذاعات الدول العربية حول تأثير البث المباشر على مجتمعات عدة دول عربية، حيث تبين انخفاض الاهتمام بالبرامج الوطنية حيث وصل إلى مستويات متدنية، وفي المقابل تزايد الاهتمام بالبرامج التي تبثها القنوات الأجنبية، والتي لا تتلاءم مع واقع هذه المجتمعات. وبالتالي فتأثير البرامج الوطنية التي تتضمن أفكار وقيم هذه البلدان، أصبح ضعيفا وغير فعال تقابله سيطرة على أفكار وقيم المجتمع من قبل أطراف خارجية.[2]

ثانيا: ردود الفعل اتجاه التغريب الثقافي.

يصعب الإنكار بأن العولمة الثقافية هي أساسا عملية تغريب، مما أثار ردود فعل متشددة اتجاه العولمة الثقافية لدى الشعوب التي تشعر بضرورة الحفاظ على الذات والتراث والعودة إلى الأصول، ففي مقابل هيمنة العولمة تقوم الحركات المدافعة عن الهويات والخصوصيات والأقليات بعملية تحصين، عن طريق تنمية قواها الذاتية واختيار الثقافة الملائمة لمواردها وحاجاتها. وبالتالي أصبح العالم يتجه تحت ضغط ظاهرة العولمة إلى التمسك أكثر من أي وقت مضى بخصوصياته الثقافية، وكياناته السياسية وتقاليده وأصوله ويحافظ على حدود الوطن والسيادة الجغرافية، وإذا كان هناك أثر آخر للعولمة الثقافية فـــإن القرن21 هو قـــرن الخصوصيات الثقافية والسياسية مهما توسعت العولمة

---

(1) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص ص 117، 118.
(2) ثامر كامل الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: المرجع السابق، ص 119.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاقتصادية.[1] وحسب رأي آخر ومساندة لما سبق
اختلاف الآراء بشأنه إلا دليل على ذلك، إضافة
يمكنهما تحقيق التغريب الثقافي في المجتمعات غير
المزيد من التمسك بالثقافة الأصلية والهوية الوطنية لتلك الشعوب.[2] ويبدو من وجهة نظري أن هذا الاتجاه قد بالغ كثيرا في التفاؤل بنتائج العولمة الثقافية فيما يخص الخصوصيات الثقافية.

أما بصدد ردود الفعل العملية لمواجهة الاختراق والتغريب الثقافي الأمريكي، توجد عدة نماذج فمثلا أخذت فرنسا على عاتقها مقاومة المد العولمي الأمريكي فبادرت بعدة إجراءات، لاسيما في الميدان الثقافي فعلى صعيد اللغة أصدرت فرنسا قانونا يعاقب على استخدام مفردات اللغة الإنجليزية متى وجد ما يمكن التعبير عنه باللغة الفرنسية، أما على صعيد البث التلفزيوني بدأت فشرعت في تحديد نسبة المسلسلات والأفلام الأمريكية حتى لا تطغى على الإنتاج الفرنسي. أما الحكومة الكندية فقد دعت إلى عقد مؤتمر دولي سنة 1998، يدعو إلى تكوين جبهة عالمية لمواجهة الغزو الثقافي الأمريكي، فشاركت فيه 22 دولة ممثلة في وزراء الثقافة، كلهم أكدوا على تراجع الثقافات القومية لصالح الثقافة الأمريكية بسب الفضائيات ووسائل الاتصال والمواصلات، كما دعى المؤتمر إلى الحد من بث البرامج الترفيهية الأمريكية في التلفزيون، مع رفع الضرائب على المسلسلات الأمريكية.[3]

استجابة لذلك رفعت كندا نسبة الضرائب على المجلات الأمريكية، فتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باحتجاج لدى الحكومة تؤكد فيه انتهاك اتفاق منظمة التجارة الدولية، وفعلا تراجعت كندا عن قرارها لأن واشنطن أدخلت الثقافة ضمن السلع التجارية في الاتفاق، بينما كانت كل من فرنسا وكندا تتكران هذا المفهوم. وقد عبرت وزيرة الثقافة الكندية "شيلا كوبي" عن انزعاجها من الهيمنة وتدخلت قائلة "من حق الأطفال في كندا، أن يتمتعوا بحكايات جداتهم، ومن غير المعقول والمقبول أن تصبح 60 % من برامج التلفزيون الكندي مستوردة، وأن تكون 70% من موسيقانا أجنبية و75% من أخلاقنا ليست كندية".[4]

---

(1) خالد أحمد حسين حربي: العولمة بين الفكرين الإسلامي والغربي دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 2003، ص 97 .

(2) عبد الكريم كيبش: العولمة الدولة ومفهوم السيادة، الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 58.

(3) أنور عشقي: ملف العولمة– الشياطين تختبئ في التفاصيل، مجلة المعرفة، وزارة المعارف، الرياض، عدد 48، 1999، ص 85.

(4) المرجع نفسه، ص 85.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبالتالي فكل من الاختراق والتغريب الثقافي
ولا يخفى ما يؤديان إليه من تهميش للثقافات الأ
حرية التبادل التي يقوم عليها مفهوم العولمة، إذ
قيمي محدد بازدواجية المعايير في تطبيق القوانين الدولية، والمزاجية في تفسير بعض المفاهيم الإنسانية مثل الحرية وحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تباين المواقف وترسيخ الخلاف، وانقطاع الحوار البناء القائم على مبدأ التثاقف لا الإرغام.[1]

وبذلك يمكن القول أن سلبيات ظاهرة العولمة في مجال الثقافة، قد تبطل مفعول إيجابياتها في مجال الاقتصاد والتقدم التكنولوجي فتدفع العالم إلى الفوضى الشاملة، فلم تحقق ما كان منتظرا منها في تجسيد ثقافة إنسانية تناسب كل الناس وتساعد على تطورهم والاستفادة من خيرات بعضهم بعضا، بل أضحت تغريبا بسبب التفوق الغربي وسيطرة حضارته ومزاحمتها للحضارات الأخرى. إلى جانب قيامها على المادية البحتة الخالية من الأخلاق والمثل والمبادئ، مما يؤثر سلبا على الأخلاق الإنسانية بحيث يعتبر الاستهلاك وإشباع الحاجات الهدف الأسمى ولو على حساب الآخرين. فأصبحت المجتمعات تواجه أزمة هوية وتشويه واضح في قيمها وتقاليدها، وحتى المجتمعات القومية صارت الجماعات داخلها تبحث عن هوية خاصة بها لمواجهة ضغوطات ظاهرة العولمة الثقافية، ولم يقتصر ذلك على شعوب الدول النامية المتخلفة فحسب، بل تعدى ذلك إلى الدول الغربية وتعد فرنسا أكبر مثال على ذلك.[2] ولا يخفى ما تؤدي إليه المطالبة بالهوية الخاصة من انقسامات في ظل المجتمع، من نزاعات داخلية يترتب عنها الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى ما سيترتب من نتائج التدخل الإنساني الذي يفرض على الدولة في هذه الحالة.

وهكذا فكل من الاختراق والتغريب يسعيان إلى تكريس التبعية، الأمر الذي يشكل مساسا بالحق في تقرير المصير الثقافي للشعوب، والذي يعتبر في الوقت ذاته حقا من حقوق الإنسان، رغم عدم النص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذا الحق مرتبط بالحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي وقد أشارت إلى ذلك هذه الأخيرة، إلى جانب الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية كما أكدت على ذلك النصوص الدولية اللاحقة.

فالحق في تقرير المصير الثقافي يعني من الناحية العملية حق كافة الشعوب في التحرر الثقافي، من خلال إزالة الاستعمار الثقافي والقضاء على التبعية الثقافية واستبدالها

---

(1) عبد الله بوجلال: المرجع السابق، ص ص 212، 213.
(2) صالح بوبشيش: المرجع السابق، ص 341.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بحرية اختيار نظامها الثقافي. حيث يضم هذا النـ
بالدين، الفلسفة، التصورات عن العالم، ويمكن أن
العنصر الثاني في السلوكات التي تظهر في أ
العقلانية، وهي ما تسمى غالبا بالثقافة. أما العنصر الأخير فهو المنتوجات التي تنجز في مجال الفن والتكنولوجيا والقانون وهي ما تسمى بالحضارة، وهي ذات العناصر التي أشار إليها إعلان اليونسكو لمبادئ التعاون الثقافي الدولي لسنة 1966، واللائحة رقم 3148 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تتعلق بالحفاظ على القيم الثقافية وزيادة ازدهارها.[1] وهكذا تنتهك العولمة الثقافية كل هذه العناصر وكذلك بقية حقوق الإنسان الثقافية الأخرى والتي ستكون محلا للدراسة في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: تأثير العولمة على حقوق الإنسان الثقافية.

تضافرت كل جوانب ظاهرة العولمة في التأثير على حقوق الإنسان الثقافية، فالعولمة السياسية تهدف إلى عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان أما العولمة الاقتصادية فقد أفرزت اتساعا لعدة سياسات كالخوصصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي أثرت بشكل كبير على حقوق الإنسان الثقافية إيجابا وسلبا كالحق في التعليم الذي يعد الركيزة الأساسية لتطور المجتمعات وذلك ما سيتضح من خلال المطلب الأول، بينما تهدف العولمة الثقافية إلى تغيير الواقع الثقافي ليقبل منتجات السوق العالمية، معتمدة في ذلك على وسائل وتكنولوجيا الاتصال في عملية الاختراق والتغريب الثقافي، وهي عملية تنطوي على الكثير من انتهاكات الحقوق الثقافية للشعوب خاصة الحق في الهوية والتعدد الثقافي وذلك ما سنتعرض له في المطلب الثاني، بينما نتعرف على تأثير العولمة بشكل عام على الحق في الاستفادة من التقدم العلمي وتطبيقاته.

المطلب الأول: الحــق في التعــليم.

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الهامة التي يجب كفالتها لكل إنسان، لأنه بفضله يمكن تأسيس مجتمعات قوية لها هويتها وخصوصيتها الثقافية، وهو قبل ذلك يكفل الكرامة الإنسانية باعتباره الوسيلة الأولى لمواجهة تحديات العولمة. يتعرض هذا الحق هو الآخر لتأثيرات ظاهرة العولمة سواء بالسلب أو الإيجاب، وسواء في مراحله الأولى أو على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي. غير أن سلبيات ذلك الأثر نجدها بشكل كبير في العالم الثالث بوجه عام والعالم العربي بوجه خاص.

فالاهتمام بالتعليم له ما يبرره فهو يعد مقياسا هاما لقدرات الدول ومدى تقدمها، وقد بلغت في ذلك الدول المتقدمة القمة فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تبلغ نسبة

---

(1) كمال راشدي: عولمة الإتصال وأثرها على السيادة الثقافية لدول العالم الثالث، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق– جامعة الجزائر، 2001– 2002، ص ص 162، 163.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحاصلين على شهـــادة جامعية من شاغلي مناص
62% وانجلترا 24 % فقط. أما بالنسبة للعلما
مواطن 3500 عالم، وأمريكا 2500 عالم وهي أعلى النسب في العالم، تليها أوروبا الغربية بمجموع 1500 عالم. بينما يتدنى هذا العدد كثيرا في بعض الدول الإفريقية ليصل إلى 50 عالم فقط من بين كل مليون مواطن من مواطنيها. وبخصوص التعليم العالي الذي يتجه في الدول المتقدمة ليصبح كالتعليم الأساسي في البلدان النامية، فقد بلغت نسبته في الدول الغربية 40% وفي إسرائيل 35.5%، بينما لا يتجاوز في مصر التي تعد من بين الدول العربية السباقة في هذا الميدان نسبة 19%.[1] بينما في دول الإتحاد الأوروبي ككل يحصي ما يقارب 85 مليون طالب.[2]

وقد كفلت هذا الحق المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على ما يلي "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية...، وتقر الدول الأطراف في العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع؛ تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم؛ جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم؛ العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس...". وعليه فالحق في التعليم بكل هذه الضمانات يؤكد أن لظاهرة العولمة تأثير كبير على هذا الحق إيجابيا وسلبا يتضح من خلال الحقائق التالية.

أولا: الخوصصة وتخفيض الإنفاق الحكومي.

إن الظاهرة الأكثر انتشارا في عصر العولمة هو اتجاه التعليم إلى الخوصصة، إلا أن الكثير من الدراسات تشير إلى خطورة هيمنة المنطق الاقتصادي البحت، ومبادئ سيادة المستهلك على المؤسسات التعليمية الخاصة وما قد تؤدي إليه من تجاوزات وسلبيات، فالأصل في هذه المؤسسات أنها تقوم على أداء رسالة سامية ومن ثم فهي لا تهدف للربح في المقام الأول. وربما قد يكون الحـــل في الفصل بين الملكية والإدارة مما يساعـــد على

---

(1) عبد اللطيف صوفي: المرجع السابق، ص 101.

(2) - Marcello Ossandon : Une approche de la mondialisation via l'éducation, mondialisation et citoyenneté economie et innovation , L'harmattan, Paris, 1999, p 93.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تخطي العديد من السلبيات، التي تعتري عملية خ

كما أن تطبيق المعايير الاقتصادية على ا [illegible] وكفاءة الأداء وتعظيم الربح، يؤدي إلى تحجيم الرؤى التربوية و تقليصها بما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية، وإثارة الجدل حول أدوار التعليم بين كونها إحدى النظم المساعدة على انتقال التراث المجتمعي إلى الأجيال الجديدة لتطويرها، ومساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم كمواطنين من ناحية، وبين كونها مجرد وسيلة لإعداد وتخريج عمال لشغل مواقع الإنتاج من ناحية أخرى، مما يعني أن التعليم أصبح سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى، ويطلق على هذه الظاهرة "تسليع التعليم". وقد أثرت أيضا هذه المعايير على النسب المخصصة لميزانيات التعليم كنتيجة لتفعيل دراسات الجدوى الاقتصادية، على حساب الجدوى الاجتماعية وهو ما يشير إليه عدد من التقارير التي توضح استجابة الحكومات للضغوط الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي، حين قامت بخفض الإنفاق على التعليم والخدمات.[2]

كما يظهر تأثير ظاهرة العولمة على المناهج الدراسية والجامعات والمدارس الخاصة، التي يمتلكها في الغالب أصحاب رؤوس الأموال، الذين يفرضون نظاما دراسيا معينا يسعى لتكريس فكرة العولمة، وقبول الآخر في صورة المتعامل الذي يعمل على ضمان وتوفير السلع والخدمات حتى وإن كان في الواقع مستعمرا.[3] بالإضافة إلى أن برامج التكييف الهيكلي الصادرة من البنك وصندوق النقد الدوليين، تلزم الدول بالانفتاح على السوق العالمية مما يؤدي إلى خفض الإنفاق العام كما سبق بيانه، وتبعا لذلك يتم تقليص عدد المعلمين بصورة مثيرة.[4] خلافا لما جاء في المادة 13 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توجب تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس، لأن ذلك يؤثر في الحق في التعليم ويضعف فاعليته فترتفع نسبة الأمية ونتائجها السلبية.

ومع التوسع في مسار العولمة وتدويل الإنتاج ازداد ظهور مؤسسات التعليم عابرة القومية، فهناك عدد من الجامعات عمدت إلى تدويل أعمالها بتأثير من الشركات متعددة الجنسيات، فأنشأت مرافق خاصة عبر البحار وعقدت تحالفات إستراتيجية تعليمية دولية وأبرمت اتفاقيات علمية لتبادل المعرفة. ومـــن أمثلة ذلك الجـــامعة الدولية لآســـيا ودول

---

(1) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص ص 153، 154.
(2) لمياء محمد أحمد السيد: آفاق تربوية جديدة العولمة ورسالة الجامعة– رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2002، ص ص 90، 91.
(3) صالح بوبشيش: المرجع السابق، ص 340.
(4) بيرنار كاسن: المرجع السابق، ص 36.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المحيط الهادي، والجامعات الأمريكية الكبرى مثل
ولهذه المبادرات أهميتها بالنسبة للمؤسسات المتعد
وتزويده بالمهارات اللازمة للعمل في مجتمع العولمة والنظام العولمي الجديد.

يظهر انعكاس ظاهرة العولمة على الحق في التعليم من خلال خصخصته، كاستجابة لعدم وفاء الحكومات بمتطلبات توفير نوعية جديدة من التعليم، وتقليص مسؤولياتها وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أشكال خصخصة التعليم:

- ظهور المدارس والجامعات الخاصة وانتشارها بسرعة كبيرة تحت تمويل شركات خاصة وبإشراف بسيط من الحكومات.
- تحميل الطلاب التكلفة الكاملة للتعليم العام أو جزء منها في صورة رسوم وضرائب.
- تطبيق نمط من الخصخصة من داخل النظام الحكومي، حيث يوجد في بعض الدول مدارس ذات نوعية جيدة، أو أقسام داخل كليات جامعية متميزة تتلقى جميع نفقاتها من الحكومة، إلا أنها لا تفتح أبوابها إلا لنوعية خاصة من الأفراد مقابل رسوم دراسية بسيطة. وتعمل هذه الظاهرة على تخصيص الموارد العامة لصالح الفئات العليا في المجتمع فقط.
- تطبيق نظام القروض الطلابية حيث يقوم أحد البنوك بإقراض الطالب تكلفة دراسته، ثم يقوم بتسديدها بعد التخرج مع فائدة محددة على شكل أقساط أو دفعة واحدة. ولا شك أن أشكال خصخصة التعليم المتسارعة في النمو تؤثر سلبا على التعليم الحكومي ونوعية الخريجين، ويضعف من تأثيره في تكوين الأفراد القادرين على التعامل مع تحديات العولمة في إطار المصالح الوطنية.[2]

وبذلك تكثر الأمية التي تهدد طاقات المجتمع وتنميته إما لأنه لم يكن بالإمكان تأهيلها وتدريبها لرفع الإنتاجية، أو أنها تقوم بأعمال هامشية لا تؤثر في حصيلة التنمية، كما تعد سلبية على الأمن باعتبار أغلبية هذه الفئة ترتكب جرائم، لاسيما بالنسبة لمن هم في سن الدراسة إلا أنهم حرموا منها. فالأطفال والشباب البالغ سنهم ما بين 7 – 14 أكثر عرضة للانحراف، خاصة إذا كانوا يعانون من التفكك الأسري[3] بسبب الفقر وضعف الإمكانيات.

فتخفيض الميزانيات مع الخصخصة التي تفرضها سياسات التكييف الهيكلي هي ظواهر اشتدت في ظل العولمة، تؤدي إلى استبعاد الأطراف الهامشية من المجتمع،

---

(1) لمياء محمد أحمد السيد: المرجع السابق، ص ص 53، 54.
(2) المرجع نفسه، ص 91.
(3) عبد القادر أحمد الشيخ الفادني: الأمية وعلاقتها بالأمن دراسة مسحية على سجون الخرطوم، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، مجلد 18، عدد 36، 2003، ص 247.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خاصة النساء والفتيات من العائلات الفقيرة فهن [illegible] النقص في ميزانية العائلة. ويبرز التقرير نصف لتنمية المرأة لسنة 2000، العلاقة بين الديون [illegible] الفتيات في التعليم الثانوي. ومن بين البلدان التي تتوفر عنها بيانات عن التعليم والديون، نجد أن حوالي 12 بلد من مجموع 16 بلد انخفض فيها معدل تعليم الفتيات في المرحلة الثانوية، لأنها كانت تعاني من ارتفاع مديونيتها خلال الفترة ذاتها. وحسب التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 1997 فإن عدد النساء الأميات في البلدان النامية يزيد عن عدد الرجال بمقدار 60%، وتنخفض نسبة تسجيل الفتيات في التعليم عن الصبيان حتى في الابتدائي بمقدار 13%.[1]

من نتائج ذلك أيضا تدهور ظروف العمل في التربية والتعليم، بحيث أصبح الفصل الواحد يضم من 50 إلى 70 تلميذا في غالبية دول إفريقيا الجنوبية مما يؤثر على التحصيل المعرفي، ففي زمبابوي مثلا تقلص الإنفاق في مجال التربية بنسبة 20% إبتداءا من إدخال الأقساط المدرسية في المرحلة الابتدائية والثانوية، وهو شكل مرتبط بخصخصة المدرسة عمل على تقليل نسبة التسجيل في المدرسة الابتدائية بنسبة 4% خلال سنتي 1992 و 1993.[2] وذلك خلافا لنص المادة 13 السابقة الذكر التي تنص على ضرورة جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع.

أما في مصر أكثر الدول العربية إقبالا على سياسة الانفتاح فطبقا لتقرير البنك الدولي لسنة 1991، بلغ نصيب الطالب الواحد من الإنفاق الحكومي على التعليم في نفس السنة نسبة لا تزيد على خمس ما كان عليه قبل ذلك بعشر سنوات. ويشير التقرير أيضا إلى أن هناك دلائل متزايدة على أن تكاليف التعليم بمصر، قد أصبحت تفوق قدرة أولياء الأمور المنتمين لفئات الدخل الدنيا. وقد فرضت الحكومة مصاريف إجبارية على الطلاب كجزء من الإجراءات المتخذة بهدف استرداد نفقات ما يقدم من خدمات. إضافة إلى أن دافع تعظيم الربح قد غذى هذا القطاع، فكانت النتيجة الحتمية لذلك استبعاد نسبة متزايدة من السكان تجد نفسها مضطرة إلى الاعتماد على المدارس الحكومية، حيث يتلقى أبناؤهم وبناتهم تعليما منخفض المستوى، في فصول مكتظة بالتلاميذ، يقوم بالتدريس فيها مدرسون محبطون.[3] وفي ظل هذه الأوضاع كلها مساس وحرمان من الحق في التعليم خاصة لذوي الدخل الضعيف.

---

(1) سمير أمين/ فرانسوا أوتار: المرجع السابق، ص 237.
(2) عبد الرحمان خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: المرجع السابق، ص 442.
(3) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص ص 112،113 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا: الثورة العلمية والمعرفية.

من الآثار المعرفية لظاهرة العولمة بوجه عا... الإحاطة بمجموعة من الحقائق أو المعلومات ال... حدوث انفجار معلوماتي هائل، حيث بات من المستحيل على أي باحث متخصص مهما بلغت درجة إحاطته وتعمقه في أي فرع من فروع المعرفة، العلم بجميع الحقائق العلمية أو المعلومات ذات الصلة بتخصصه، وهو ما يفسح المجال للمزيد من التخصص في مجال المعرفة والبحث. ومن جهة أخرى أصبح الهدف الرئيسي للعملية التعليمية، هو إكساب الباحث المهارات البحثية وتنمية قدرته الإبتكارية، وقدرته على التحليل والتخريج واستقراء واستنباط الحقائق وربطها ببعضها البعض، بهدف الانطلاق منها إلى الكشف عن حقائق جديدة.[1]

كما أدت غلبة النزعة المادية والنفعية التي تمثل سمة من سمات ظاهرة العولمة على مجالات البحث، إلى توجيه المزيد من الاهتمام بفروع العلوم النفعية، ومجالات البحوث التطبيقية التي تهدف إلى الكشف عن الحقائق للانتفاع بها في إيجاد حلول للمشكلات العملية التي تواجهها المجتمعات، على حساب تراجع الاهتمام بمجالات البحث الأساسية التي تهدف إلى الكشف عن الحقائق العلمية لذاتها، حيث غالبا ما يعود ذلك لاعتبارات تمويلية.[2]

إضافة إلى أن تنمية التعليم والعلم والثقافة، أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستخدام الصحيح للمعلومات وأدوات الاتصال. وسينعكس ذلك على البرامج التعليمية والتعليم عن بعد، والمكتبات المتطورة والأرشيفات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة. كل هذه التطورات ستؤدي إلى تطور نوعي في التعليم والبحث العلمي وفي التنمية الإنسانية عموما، بل أن بعض التكنولوجيات وأبرزها شبكة الانترنت ستؤدي إلى تأثير بالغ العمق على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها، بسبب تسارع وتعمق التراكم المعرفي، وإتاحة الفرصة للباحثين كي يدرسوا الظواهر من مختلف زواياها وأقطارها، مما سيؤدي إلى القضاء على تفتت المعرفة، وهي الظاهرة التي ميزت القرن العشرين بحكم ازدياد التخصصات العلمية وتفرعها، والعودة مرة أخرى إلى نمط المثقف الموسوعي الذي كان سائدا في عصر النهضة.[3]

من جهة أخرى أدى تقدم وسائل الاتصال المستعملة في نقل المعلومات، وكذلك وسائل الانتقال المادية الأخرى إلى تدفق ووصول المعلومات وسهولة انتقال البشـــر، مما

---

(1) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص 131 .
(2) المرجع نفسه، ص 132.
(3) السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة– رؤية نقدية عربية، مرجع سابق، ص 23.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أثر أيضا وبصورة مذهلة في انتقال المعرفة العل
العالي، مما قد يؤدي إلى تحول هائل لمصادر
البحوث في القرن الواحد والعشرين. وباستعمال
(الانترنت)، يمكن الوصول إلى مصادر المعلومات العلمية ونتائج البحوث في الجامعات ومراكز البحوث العلمية في مختلف بقاع العالم، وكذلك الوصول إلى الأنماط المختلفة من هياكل إدارة هذه المؤسسات، مما يساعد في تطوير العملية التعليمية والبحثية بمعدل يتناسب مع روح السرعة السائدة في مطلع الألفية الثالثة.[1]

فالانترنت مثلا توفر للطلبة والباحثين إمكانية متابعة دراستهم في معاهد تخيلية، كشكل بديل عن الدراسة الجامعية التقليدية، بفضلها أيضا أصبح بالإمكان لأي راغب الحصول على شهادة جامعية، وفي أي تخصص يريده من خلال متابعة الدروس في حاسوبه. إن جامعة الانترنت ترشد إلى المعلومات ورسوم الدراسة المطلوبة لأكثر من 700 فصل دراسي موجود عليها، وتقدم كذلك المعلومات لأكثر من 30 جامعة وكلية علمية تعرض دراسات من هذا النوع عن طريق الانترنت، وبذلك أصبح بمقدور الطلبة الدراسة بواسطتها عن بعد في أكبر جامعات العالم.[2]

لكن رغم هذا الجانب المضيء للتكنولوجيا واستعمالاتها في الميدان العلمي، إلا أن ذلك له بعض التأثيرات السلبية كما سبق استخلاصه. حيث مثلا ينشر التلفزيون والكمبيوتر العزوف عن القراءة بين أناس كثيرون لا يرغبون في قراءة أي شيء مفصل وطويل يحتاج إلى تركيز وعمق، بل يحتاجون فقط إلى إيجاز جمل قصيرة جدا، قفز بين القنوات، بهجة فورية، صور سريعة الحركة، إثارة دائمة، فترات انتباه أقصر لتفادي الملل. والواقع أن السوق نفسه لم يعد وحده الذي يحدد المعايير التلفزيونية مع بعض الاستثناءات بل التكنولوجيا لها أيضا دور في ذلك، حيث سمحت لنا بالدخول فعلا بوعي أو دونه إلى عالم جديد اسمه "العالم الافتراضي".[3]

ثالثا: زيادة التعاون الدولي في مجال البحث والتعليم.

لقد أدى نمو الوعي العالمي وتزايد التفاعل مع ظاهرة العولمة، إلى اتجاه العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية لافتتاح فروع لها في الدول الأخرى، إلى جانب إبرام اتفاقيات التعاون والتآخي بين هذه الجامعات وعدة جامعات مـــن الدول الأخـــرى، بحجة

---

(1) عادل محمد محاسنة: العولمة في التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، دار الكتب القطرية، عمان، السنة 32، عدد 144، 2003، ص 278.

(2) عبد اللطيف صوفي: المرجع السابق، ص ص 117، 118.

(3) سليمان إبراهيم العسكري: إعلام العولمة قيم جديدة...أم انكفاء على الذات؟ مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، عدد 517، 2001، ص 12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إتاحة المجال أمام طلاب هذه الدول لاستكمال د
ليس بخاف ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من و
طرف الجامعات الأمريكية والغربية على البرامج
ويجدر أيضا الإشارة في ذلك السياق إلى اتجاه بعض المؤسسات في دول العالم النامي إلى الحصول على شهادة الجودة (الإيزو)، في مجال تقديم خدماتها التعليمية وهو ما يستلزم منها السرعة في الأخذ بالمناهج الدراسية، ومضامين المقررات التي يتم تحديدها وفقا للرؤى الغربية، وهو أمر يتعارض مع مبدأ استقلالية الجامعات باعتبار أن الأصل في كل جامعة أن تمثل مدرسة فكرية وعلمية متميزة لها ذاتيتها.[1]

ففي القاهرة مثلا افتتحت سنة 1996 أربع جامعات جديدة تقوم بالتدريس باللغة الإنجليزية، وتعد طلبتها بمستوى من التعليم أعلى بكثير مما تقدمه الجامعات المملوكة للدولة، وتقوم من أجل ذلك باستخدام بعض أعضاء هيئات التدريس في هذه الجامعات الأخيرة، وتدفع لهم أربعة أو خمسة أمثال ما كانوا يتقاضونه من مرتبات. فاضطرت جامعات الدولة تحت ضغط المنافسة من هذه الجامعات الخاصة الجديدة، إلى قبول معونات مالية من بعض الدول والمؤسسات الأجنبية بشرط أن تنشئ أقساما في بعض كلياتها، تقوم بتدريس مقررات أكثر عصرية باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، وتتضمنها كتب جامعية مستوردة وموجهة أصلا لاستخدام طلاب أمريكيين أو أوروبيين. هذه الأقسام القائمة حديثا وإن كانت تدعمها معونات أجنبية، تحصل من طلابها مصاريف أعلى مقارنة بما يدفعه طلاب الأقسام الأخرى التقليدية التي تدرس باللغة العربية، ويقبل بدفعها القادرون ماليا من الطلاب، وبالتالي يحدث انقسام بين طلاب الكلية الواحدة أساسه القدرة على الدفع، يفصل بين القادرين والراغبين في الاندماج في تيار العولمة وغير القادرين أو غير الراغبين فيه.[2]

ومع كل هذه التحولات والتحديات يقودنا الفضول إلى التساؤل عن واقع العمل التربوي العربي. في الحقيقة أن العالم العربي مثله مثل العالم الثالث يعاني من عدة مشاكل وتحديات، بعضها يرجع إلى ظاهرة العولمة والبعض الآخر تتعدد فيه الأسباب. أما بالنسبة للمستوى التعليمي والثقافي في هذه الدول فهو ضعيف، والسبب الأكبر في ذلك هو ارتباطه بالمستوى المعيشي وهذا الحق غير مستقر في ظل اقتصاد العولمة، ويغلب عليه التدهور والتراجع غير الإنساني وتفشي الفقر فعمت بذلك ظاهرة الأمية وتراجع الحق في التعليم.

---

(1) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص 133.
(2) جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص ص 113، 114.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وحسب التقرير السنوي للتنمية البشرية لس
المتحدة الإنمائي هناك مليار نسمة لا يعرفون ا
عربي يعانون الأمية.[2] ووصل معدل معرفة القراءة بين البالغين العرب سنة 1995 نسبة 48%، في حين تشير التقارير الأخيرة لليونسكو أن نسبة القراءة بين العرب لا تتجاوز 5%، أما على المستوى العلمي ففي الوقت الذي أصبح في العالم العربي 600 جامعة، هناك اتفاق على تردي مستواها العلمي، إذ نجد عدد الدراسات والبحوث المنشورة في مجال العلوم الطبيعية في 13 دولة عربية قد بلغ 2616 بحثا، مقارنة بإسرائيل التي بلغت في هذا المجال 4661 بحث. مما يؤكد أن الوطن العربي ما زال غير قادر على ترجمة إمكانياته، رغم امتلاكه لقوة كبيرة من الخريجين في عدة حقول معرفية.[3]

لذلك يجب على العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والطلبة في المنطقة العربية، بذل الجهود للاستفادة من الحد الأقصى لظاهرة عولمة العلوم والمعلومات، فالعزلة تكاد تكون مستحيلة لأن الأفكار تقتحم وتتجاوز الحدود المادية منها والمعنوية، لذلك لابد من الاصطدام الحضاري الإيجابي الذي يؤدي بدوره إلى حوار، الذي يوصل إلى درجة عالية من الشفافية والقيم والتجديد ومن ثم التمسك بالمعقول منها وترك ما يخالفه.[4]

فالعمل العربي في مواجهة ظاهرة العولمة، يجب أن يركز على العمل التربوي والقيم الثقافية. فالحاجة ملحة في هذا الشأن إلى حركة ثقافية عربية تقوم على احترام العقل والإقبال على الثقافة الإنسانية، وإحياء وتطوير المثل والأفكار التي نادى بها المفكرون العرب، الذين أكدوا على الإنسانية والعقلانية والحرية والعدالة وأهمية العلم، وعلى القواسم المشتركة في قيم الحضارة العربية والقيم الإنسانية الكبرى والعالمية، وهي قيم الحرية والعدالة والتسامح والانفتاح على الآخر والحوار معه واحترام حقوق الإنسان، والمساواة وتأكيد قيمة العمل والتفكير والحث عليه. وهي جميعها قيم أخلاقية أصيلة في الثقافة العربية، مثلما تعبر عن ذلك الباحثة اللبنانية ريتا عوض"إن مثل هذه القيم هي التي يجب إحياؤها وتمثيلها، ويجب أن تنعكس في النظام الثقافي التربوي والتعليمي، وتثبت قيم المواطنة وتقدير قيمة الإنسان".[5]

ويدعو المفكر العربي كمال أبو المجد إلى ضرورة محاصرة الدعـــوة إلـــى العزلة

---

(1) يحيى أحمد الكعكي: الشرق الأوسط وصراع العولمة، مرجع سابق، ص 153.
(2) علي غربي/ إسماعيل قيرة: المرجع السابق، ص 20.
(3) السيد أمين شلبي: العولمة والأمن الثقافي العربي، ملتقى العولمة والأمن، مجلس الأمة ولجنة الدفاع الوطني، الجزائر، ط 2، 2002، ص 93.
(4) عادل محمد محاسنة: المرجع السابق، ص 96.
(5) السيد أمين شلبي: المرجع السابق، ص 95.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الثقافية داخل المجتمعات العربية والإسلامية، وتو
ثقافة التواصل الثقافي مع الآخر الحضاري، وكذ
عدو العرب، زيادة على ذلك هناك حاجة إلى
مفهوم "هم" و"نحن"، مع الإيمان بأننا نعيش في إطار عالم يواجه ثقافة العولمة، التي تتضمن ثقافات متنوعة، وهذا الواقع مسؤولية المفكرين والباحثين وعلى الجانبين تأسيس حوار بناء ومفتوح يستوعب منه كل جانب فكر الآخر، ويتم من خلاله بلورة مبادرة حضارية ذات مضمون إنساني واحد وإن تعددت مصادره.[1]

مجمل القول عن المدرسة أي التعليم في ظل عصر العولمة أنه يواجه تحديات كبرى. لأن الاهتمامات من قبل المقاولين كثيرة بشأن خوصصة المدرسة وذلك ما يخشاه أغلب المواطنين.[2] فالسوق لا يعرف إلا مبدأ الربح لذلك يجب على الدولة الحفاظ على مسؤوليتها في مجال التربية والتعليم، وذلك لوجود قيم لا يمكن أن تتضمنها القيم التجارية. ويعود ذلك أيضا إلى كون العمل التربوي والتكوين نوعا من التعاقد بين الأجيال، حيث لهما تأثير على جميع المستويات الثقافية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى أن التربية لها مساهمتها في النظرة التي يكونها الإنسان حول الذات والعالم والآخر. كما أن وجود المدرسة يلزم الأسر بعدم احتكار هذا التأثير، ولكن اقتسامه لكونه ملكا مشتركا لا يمكن احتكاره من قبل طرف وحيد. زيادة على ذلك حتى وإن كانت المدرسة العمومية بعيدة عن ممارسة المساواة، فإنها تحتفظ بوظيفة مركزية متنامية تكمن في إعادة توزيع الموارد وفرص الحياة والمصير الاجتماعي وهذا ما لا يمكن للسوق أن يقوم به.[3]

فالتعليم في ظل العولمة يجب أن يلتزم بالعديد من الاعتبارات المهمة والتركيز على دور التدريب في مواجهة المشاكل المحلية، ومتطلبات السوق العالمية باعتبارها جزءا متكاملا ومتفاعلا مع الاقتصاد العالمي، لذلك وجب التركيز على ما يعرف بتعليم المستقبل، أو ما يعرف بصناعات المستقبل التي تعني أن تكون اليد العاملة ذات مواصفات عالمية، أي وجوب توافر الجودة الشاملة في العنصر البشري ذاته، وعلى ذلك يجب الإدراك أن التعليم يعد أحد المرتكزات الأساسية التي تدخل في إطار ما يعرف بنظرية التجارة الإستراتيجية، التي تعنى بالتدابير والسياسات التي تتخذها الدولة بقصد إعادة البناء من الداخل، انطلاقا من علاقاته مع الخارج وزيادة القدرة التنافسية.[4]

---

(1) المرجع نفسه، ص 96.
(2) محمد بوبكري: الديمقراطية في زمن العولمة، دار الثقافة، المغرب، ط1، 2001، ص 165.
(3) المرجع نفسه، ص 169.
(4) عفوفو عبد السلام: المرجع السابق، ص 88.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى حرية الثقافة
من ملحقات حرية التعليم. ويقصد بها فتح كافة م
الإنساني أمام الأفراد، فضلا عن تيسير سبل إسهامهم
قوميا في إطار مجتمعاتهم، بعد أن تم لهم بصورة مسبقة التثقيف والتنمية الذاتية، غير أن هذا الحق لم يعد بالإمكان توافره للجميع بسبب تدني المستوى المعيشي لغالبية الشعوب، وكثرة الفقر الذي حرمهم من الدراسة. حيث أن شعوب الدول الفقيرة تجعل في المقام الأول من اهتماماتها ضرورة الوصول بأبنائها إلى حد أدنى لائق وإنساني من المعيشة، لا يواكبه أي حد أدنى من الثقافة والتعليم.[1]

المطلب الثاني: الحق في الهوية والتعدد الثقافي.

في الواقع إذا بحثنا عن المرجعية القانونية للحق في الهوية والتعدد الثقافي في الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا نجد نصا صريحا ينص عليه لكن يمكن استخلاصه ضمنا من نص المادة 1/15 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية التي جاء فيها "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد...أن يستفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه..."، وبنفس الصيغة نصت على ذلك المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بمعنى أن الحق في الهوية والتعدد الثقافي يعتبر من ضمن المصالح المعنوية التي تستوجب الحماية باعتبارها من حقوق الإنسان.

وتدعيما لذلك نجد نصوصا دولية أخرى تنص صراحة على اعتبار الحق في الهوية والتعددية الثقافية من ضمن حقوق الإنسان. ومن ذلك نجد إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي لليونسكو الصادر بتاريخ 03 /11/ 1966، الذي جاء في مادته الأولى "لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها، ومن حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته، وتشكل جميع الثقافات بما فيها من تنوع خصب وما بينها من تباين وتأثير متبادل، جزء ا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا".[2]

جاء في ختام لمؤتمر أنعقد بفرساي حول الثقافة والعولمة، إعلان النقاط الأساسية لميثاق صدر عنه حول الهويات الثقافية والحق في التعددية الثقافية التي نصت على ما يلي:

- إن الهوية الثقافية هـــي المرجع المشترك لأعضاء الجماعة أو الأمة والركيزة الأساسية

---

(1) هاني سليمان الطعيمات: المرجع السابق، ص ص 297، 298.

(2) إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي لليونسكو، الصادر 13/ 11/ 1966.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لاختياراتهم الديمقراطية.
– إن كل ثقافة متفردة وغير قابلة للاستبدال، و
لصالح ثقافة أخرى.
– إن الحق في الهوية الثقافية للأفراد والشعوب هو من حقوق الإنسان.
– إن التعددية الثقافية تعد من عوامل تطور وتضامن الجماعات، وترتكز بشكل خاص على الحق في حرية التعبير.
– إن على الدول والحكومات أن تضمن على المستوى القومي والعالمي، احترام التعددية الثقافية التي يقوم عليها التعايش بين جميع الثقافات.
–إن الإنتاج الذهني هو انعكاس للهوية الثقافية ومحرك تطورها ولا يتنافس فيما بينه مثل البضائع والخدمات.[1] والحق في الهوية والتعدد الثقافي بكل ما يحمله من معاني تأثر كثير بإرهاصات العولمة، لاسيما في جانبها الثقافي وهذا ما سيتبين من خلال العناصر الموالية.

أولا: الحق في الهوية الثقافية.

تعرف الهوية الثقافية بأنها تلك المبادئ والأفكار والمعتقدات والالتزامات المذهبية التي تشكل ذهنية الإنسان وتحديد مشاعره ووجدانه وسلوكه، كما تشكل رؤيته الكلية إلى العالم حوله وإلى عالمه الخاص به.[2] ويختلف المحللون حول تأثير العولمة على الهوية القومية بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون لظاهرة العولمة يرون أنها ما دامت تساهم في انتشار التكنولوجيا الحديثة، من مركزها في العالم المتقدم اقتصاديا إلى باقي أنحاء العالم، إلى جانب زيادة الإنتاج فإن ذلك يستدعي التسامح مع أي تأثير سلبي يلحق بالهوية القومية، في حين يرى البعض أن هذا التأثير بسيط وآخرون يرون أن ذلك لا يضر بها. كما يرى أنصار هذا الرأي أن العولمة تساهم في نقل المعلومات وتوفيرها لمن يريد الانتفاع بها، وفي سبيل ذلك تهون الهوية القومية. أما الرافضون لظاهرة العولمة فيرون فيها مزيد من الإرغام والاستغلال الاقتصادي، لذلك يجب حماية الهوية القومية كوسيلة للتصدي له، بينما يرى فريق آخر أنها ليست غزوا اقتصاديا وعلمانيا فحسب، بل هي غزو قومي يهدد الهوية ويمحوها.[3] غير أن أغلب الاتجاهات ترى بأنه من بين سلبيات العولمة الثقافية سحق الهوية والشخصية الوطنية المحلية، وإعادة صهرها في إطار هوية وشخصية أكبر من حيث المستوى والمدى وأعمق من حيث المضمون، إلا أن ذلك لم يفقد الإنسان أصوله بل ظل محتفظا بها كواقع حي ملموس يرجع إليه عند الاختلاف.[4]

---

(1) ملتقى الثقافة والعولمة في لقاءات فرساي، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، عدد 517، 2001، ص 178.
(2) زكريا بشير إمام: في مواجهة العولمة، روائع المجدلاوي، عمان، ط1، 2000، ص181.
(3) زكريا محمد عبد الوهاب طاحون: المرجع السابق، ص ص 137، 138.
(4) محسن أحمد الخضيري: المرجع السابق، ص 130.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبالتالي ليست هناك أدلة على اتجاه ظاهر
الثقافية المتعددة، والحجة في ذلك أن العولمة ليـ
موحد على كل أنحاء العالم، كما أنه من المستحيـ
ولكن رغم اختلاف مفاهيم النظر إلى ظاهرة العولمة، إلا أنها تعني غياب البعد الوطني أو القومي كفاعل مؤثر، ومعلوم أن سياسة المصالح الوطنية تفترض وجود الهوية.[1] وتعني كذلك إيجاد حالة اغتراب ما بين الفرد وتاريخه الوطني، وسحق المنافع الوطنية عند تعارضها مع مصالح ظاهرة العولمة واستباحة الخاص الوطني وتحويله إلى كيان ضعيف غير متماسك، لاسيما إذا كان هذا الخاص غير قادر على التحول أو التطور أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة والسيطرة على الأسواق المحلية ورفض الوصاية الأجنبية.[2]

وهكذا لا يزال الجدل محتدما حول الهوية الحقيقية لظاهرة العولمة الثقافية، فهناك من يؤمن بأنها تعني تدمير الهويات الثقافية الوطنية والقومية لصالح هيمنة نمط ثقافي واحد هو الثقافة الغربية، في حين يرى البعض الآخر أن ظاهرة العولمة الثقافية الغربية هي عملية شاملة يشارك فيها الجميع، فلا يوجد تناقض بين الثقافة المحلية والثقافة العالمية، فوجود نمط ثقافي عالمي لا يعني القضاء على الأنماط الثقافية المحلية والوطنية والقومية، وربما قد يؤدي ذلك إلى المزيد من تأكيدها وبلورتها حتى في حالة مقاومتها للثقافة العالمية.[3]

ووفق هذا الاتجاه فإن ظاهرة العولمة والهوية لا يمكن أن تحتضنهما دائرة الصراع بل قدرهما التكامل، فاختلاف الهويات هو أساس ظاهرة العولمة، وبقدر ما تكون هويات الشعوب مدعمة ومرتبطة بمرجعياتها الثقافية، تكون ظاهرة العولمة أكثر خصوبة ونفعا، فالإثراء المشترك من منطلق الخصوصية من شأنه إضفاء البعد الإنساني العميق على مفهوم العولمة.[4] بمعنى أن مصطلح العولمة أساسه النظري احترام اختلاف الهويات، لكن هذا إن لم تتدخل في توجيه مسارها الدول الكبرى، وفي المقابل تقوم باحترام الهويات القومية وخصوصيات الشعوب وتبتعد عن التنميط القسري.

أما بخصوص الهوية العالمية فالرأي الغالب يستخلص أنه لا يمكن أن يؤدي تفاعل الهويات القومية إلى تحقيقها، وذلك بسبب وجـــود تناقضات بين أهـــداف كل هوية قومية

---

(1) هادي نعمان الهيتي: المرجع السابق، ص 156.
(2) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص ص 72، 73.
(3) نبيل راغب: المرجع السابق، ص ص 362، 363.
(4) عبد الباقي الهرماسي: المرجع السابق، ص 37.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وطموحاتها، والتي لا تتفق بالضرورة مع غيرها من الدول، فالعادات والتقاليد، الإرث التاريخي، الأهداف والا... الأفراد في الوطن الواحد عن أهدافهم وطموحاتهم القومية، فمن غير الممكن أن يتخلى هؤلاء عن أهدافهم القومية لصالح الأهداف العالمية إلا إذا كانت إنسانية في مقاصدها، ولا تتعارض بطبيعتها مع الأهداف القومية. وليس سهلا الوصول إلى الهوية العالمية بمعنى الكلمة، إلا إذا تخلى الجميع عن هوياتهم الوطنية والقومية لصالحها، شريطة أن تقوم على أسس راسخة من التفاهم الدولي، والرغبة الأكيدة في التعاون وتجاوز العوائق، وعدم تعريض أية قومية لانتقاص في حقوقها.[1]

ثانيا: الحق في التعددية الثقافية.

إن الحق في التعدد الثقافي هو الآخر يعتبر من حقوق الإنسان وفقا لما سبق ذكره من النصوص القانونية، والتي تتمثل في المادة 1/15 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك الإعلان المتعلق بمبادئ التعاون الثقافي الدولي لسنة 1966.

كما شهد منتدى 2000 الخاص بالحوار الحضاري المنعقد سنويا بتشيكوسلوفاكيا لمدة 5 سنوات متتالية إبتداءا من سنة 1997 إلى 2001، إعلان براغ المتضمن في طياته المبادئ الأساسية التي يرى أعضاء المنتدى جدارتها في مجال تصحيح مسار العولمة، حيث تنص المادة 2 منه على أن التنوع في مجال الحضارة الكونية يمثل مصدرا من أعظم مصادر ثرائها، بما يتضمنه من خبرات ومعرفة وحلول متنوعة للمشكلات الإنسانية. ومن هنا يصبح من أهم سمات المجتمع الكوني حماية الصور المختلفة للحكم والنماذج المتنوعة للتعبير الثقافي، وكذلك مختلف الأديان والعقائد وأساليب الحياة، وخاصة التركيز على حماية شرائح الضعفاء من السكان والأقليات. فالحق في الاختلاف ينبغي أن يطبق في كل مكان ما دام لا يفتح الباب للتعصب أو خرق حقوق الإنسان.[2] ويقصد بهذا الحق أن لكل فرد الحق في الحفاظ على خصوصية ثقافته التي ينفرد بها.

ويقصد بالخصوصية الثقافية بالضبط صميمية الإنسان والمجتمع المنتج، والقيمة الذاتية للإنتاج الفكري والاجتماعي ونوعية الحياة المعاشة، وبفضل الخصوصية الثقافية يصبح لكل مجتمع إنساني الحق المشروع في أن يكون مختلفا، فعند التحدث عن اختلاف كل ثقافة في المصادر والروافد، الرؤية والمنهج والأسلوب، الفلسفة والاتجاهات والتوجيهات، فإن ذلك يعـــد حديثا عن خصوصية العناصر الداخلة فـــي المركب الثقافي

---

(1) عبد اللطيف صوفي: المرجع السابق، ص ص 78، 79.
(2) السيد يسين: الحوار الحضاري في عصر العولمة، نهضة مصر، القاهرة، 2002، ص ص 15، 16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المعقد باختلاف قيم إنسانيته وتفكيره، ولون خ
ومذاق نظمه ومؤسساته ونوعية الحياة اليومية فيه

وحق المجتمع في الاختلاف يعني أن لكل ثقافة الحق في الصيغة والخيار والقرار وتنظيم حياة المنتمين إليها، بطرق وأساليب خاصة وأهداف واتجاهات متباينة، تتلقى قبولا من طرف أفرادها واحترامهم لقيمها وتأكيدها. فمن غير الإمكان أن نطلب من أية ثقافة التوقف عن أداء مهمتها الحياتية في تأكيد خصوصيتها الثقافية، لتصيغها على غرار ثقافات مجتمعية كثيرة، أو تشكيل أنماط قيمها الدينية وضوابطها السلوكية الخاصة بصورة مطابقة لثقافات مجتمعية كثيرة، فتلك مطالب تعسفية ليس لها مبرر حتى داخل الثقافة المجتمعية الواحدة التي قد تنحرف بدعوى التجانس والتماثل، أو الضرورة والشمول إلى طمس اختلاف ثقافتها الفرعية للأقليات أو الجماعات الدينية والمهنية، مثلا ثقافة السود الملونين والمهاجرين داخل الثقافة الأمريكية.[2]

ففي إطار السعي للترويج لفكرة الثقافة العالمية الواحدة يركز مؤيدوها على ما يعرف بثقافة "الصورة"، التي أصبحت المفتاح السحري لنظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم، فالصورة هي المادة الثقافية التي يمكن تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، فهي لا تحتاج إلى المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلى إدراك المتلقي، لأنها تمثل لغة بذاتها وذلك مكمن خطورتها. لأن فعالية الكلمة مرهونة بسعة الإطلاع اللغوي للمتلقي، بينما تقدر الصورة على تحطيم الحاجز اللغوي، تماما مثلما نجحت العولمة الاقتصادية في تحطيم الحواجز الإقليمية والقيود الجمركية، للوصول إلى الإنسان في عقر داره فأصبح من الملاحظ في عصر العولمة طغيان ثقافة الصورة على الوعي الثقافي الإنساني، مع تراجع معدلات القراءة واندحار ثقافة الكلمة بفعل الإعلام السمعي البصري.[3]

لذلك فثورة الإعلام والاتصال والمعلوماتية في عصر العولمة رغم أنها تسهل نشر الثقافات المختلفة على مستوى العالم، إلا أن هذه الإمكانية يمكن أن تؤدي إلى هيمنة ثقافية ولغوية في الفضاء المعرفي.[4] إلا أنها ستطيح بحق من أقدس حقوق الشعوب، يتمثل في الحفاظ على هويتها الثقافية وحقها في الاختلاف الذي يعطيها الشعور بالكرامة والعزة، لأن الدول ستجد أكثر من طرف يشاركها في التأثير على ثقافتها الخاصة، بالشكل الذي قد يفقدها خصوصيتها الثقافية التي تسعى إلى الحفاظ عليها.[5]

---

(1) عبد الله بوجلال: المرجع السابق، ص206.
(2) المرجع نفسه، ص207.
(3) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص98.
(4) السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة – رؤية نقدية عربية، مرجع سابق، ص 36.
(5) باسم علي خريسان: المرجع السابق، ص123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتبعا لذلك يقول الأمين العام السابق للأمم
التعددية الثقافية...التعددية اللغوية، فلو سيطرت ل
سيؤدي إلى إضعاف اللغات الأخرى. وهذا خط
بمثابة التراث الإنساني...وثراء المجتمع الدولي القائم على تلك التعددية. وكما أن هناك منظمات دولية أنشئت للدفاع عن البيئة وعن بعض النباتات والحيوانات، يجب أيضا الدفاع عن الحضارات وعن الثقافة، عن التعددية الثقافية والتعددية الحضارية". فالتنوع اللغوي والثقافي يمثل مصدر ثمين من مصادر القوة الإنسانية، وقد يمكن ملاحظة ذلك في حالة اختفاء أية لغة حيث يعد إفقارا لمخزون المعلومات وأدوات التواصل الثقافي، سواء في إطار الثقافة الواحدة أو بين الثقافات المختلفة.[1]

أما بخصوص الدفع بأن ظاهرة العولمة ولاسيما في جانبها الثقافي ستدعم التنوع الثقافي، فهناك منفذ آخر يورده مؤلفا كتاب فخ العولمة هانس بيتر مارتن وهارالد شومان بقوله "إن وعد العولمة بأن القنوات التلفزيونية الخمسمائة التي ستتوافر عليها كل عائلة، ستحقق لهم التنوع الثقافي المطلوب هو وعد كاذب. ففي الواقع هناك قلة تهيمن على السوق وتكتفي في الكثير من مناطق البث بصياغة برامجها وإعادة صياغة ما أستهلك منها. وأن ثمة جهود خارقة تبذل لكي يتخذ العالم صورة واحدة، ويكون للأجيال نمط واحد من التوجهات. وهذا النمط هو الذي جعل الإنفاق على السجون في ولاية كاليفورنيا أكثر مما ينفق على التعليم فيها".[2] كما تعمل وفق هذا المنظور الكثير من الأقمار الاصطناعية على مئات القنوات التلفزيونية على بث الثقافة الاستهلاكية التي تملأ الفراغ ولا تقدس القيم.

وعن المواقف المتخذة حول هذه الأوضاع فهي متعددة منها موقف الحركة العالمية لحقوق الإنسان، التي لم تشتبك مع القضايا التي تثيرها ظاهرة العولمة الثقافية إلا من زاويتين، الأولى تتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية والوفاء بها. أما الثانية فتتعلق بحقوق المهاجرين التي نصت عليها اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأسرهم، فهي في البلاد المتقدمة لا تزال بدائية للغاية وعشوائية وانتقائية. وبصدد التخوف من الهيمنة الثقافية الأحادية والإضعاف المستمر للثقافات الأخرى، أو إشاعة صور سلبية نمطية عنها فإن الحفاظ على التنوع يقتضي آليتين مهمتين للرقابة، تختص الأولى بالرقابة على تشويه الثقافات أو السطو على التراث الثقافي لشعوب العالم المختلفة، خاصة المواد السمعية البصرية، والإنتاج الفني الآتي من الدول المتقدمة وصناعاتها الثقافية والإعلامية، بينما الثانية فتقـــوم على رصد الوسائل الثقافية الإعلامية

---

(1) المرجع نفسه، ص ص139، 140.
(2) عامر الكبيسي: المرجع السابق، ص 145.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التي قد تشوه هذه الثقافات أو تشيع ثقافة الكراهية الإعلام الحديثة كالانترنت، وقد تكون فكرة إنشاء هذا الغرض.[1]

أما العرب المسلمون فموقفهم يتمثل في وجوب أخذ الحيطة، والحذر من الهيمنة السياسية والثقافية الشمولية للرأسمالية الغربية وعولمتها. مع الإصرار على خصوصية الثقافة العربية الإسلامية، دون الانكفاء والتقوقع الثقافي، لأن عدم فعل ذلك يعني الدمار والجمود والموت البطيء.[2] فالثقافة العربية الإسلامية في نظرهم هي ثقافة ذات أبعاد يمكن إيجازها بأنها تسامحيه أخلاقية شاملة تنظم الدين والدنيا والحياة والممات، وأنها ثقافة غير قابلة للاختراق، ولكنها يمكن أن تكون خارقة لأي ثقافة أخرى، في حين أن ثقافة العولمة تتميز بأنها ثقافة لا أخلاقية، لا تقيم وزنا للتعاطف الإنساني أو التراحم بين الناس، وإن جاز التعبير هي ثقافة حربية لا تقبل التسامح، بل تتقبل الاندماج الكلي لكل الثقافات بموافقة الناس أو رفضهم تحت إكراه الضغط الاقتصادي كما أنها عالمية بعيدة عن مفهوم الكلية الشمولية.[3]

وعلى كل فهناك حقيقة لا يجب إنكارها تتمثل في وجود مشترك ثقافي إنساني عالمي بين كل البشر، غير أن ذلك لا ينفي الخصوصية الثقافية لكل مجتمع يتعين على أفراده الحفاظ عليها، باعتبارها جزءا من كيانهم الإنساني ومقوما من مقومات ذاتيتهم.[4] وحسب رأي الدكتور حميد حمد فحواه فإنه مهما بلغت ظاهرة العولمة من شمولية ثقافية فإنها لن تلغ الخصوصيات الثقافية تمام الإلغاء، فكما أنه لم يكن هناك ثقافة أصلية نقية تمام النقاء في أي مجتمع أو جماعة عبر التاريخ، فإنه لن يكون هناك ثقافة عالمية ملغية تماما للخصوصيات المحلية، بل أن العملية سوف تكون على مسارين للتفاعل والتداخل وذلك بشرط عدم اللجوء إلى آليات الدفاع الانعزالية، أو الإفراط في التقوقع الثقافي الذي يؤدي إلى دمار الثقافة الذاتية والخصوصية الثقافية.[5]

كما أن تأثيرات ظاهرة العولمة ستؤدي إلى الارتداد نحو التشبث بالثقافة والهوية القومية، شريطة أن تكون المقاومة مستندة إلى أدوات ثقافة العولمة نفسها القائمة على أساس اقتصادي، علمي، تقنـــي، فتجديد أي ثقافة في مواجهة هذه الظاهرة العولمة يكون

---

(1) محمد السيد سعيد: المرجع السابق، ص 132.
(2) عدنان مسلم: العولمة والمشرق العربي (قراءة تاريخية)، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون حول العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات فيلادلفيا، عمان، 1998، ص 135.
(3) حيدر حميد الدهوي: المرجع السابق، ص ص 50، 51.
(4) عبد المنصف حسين رشوان: المرجع السابق، ص 98.
(5) علي حسين شبكشي: المرجع السابق، ص 115.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بإعادة بناءها وممارسة الحداثة في معطياتها و
لمسارها، فتسمح بربط الحاضر بالماضي في اتج
الأسس الضرورية لدخول عصر العلم والتقنية و

المطلب الثالث: حق التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته.

يعتبر الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي من الحقوق الثقافية للإنسان، وقد عبرت عن ذلك المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقولها "لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه..."، وكذلك المادة 15 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقولها "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد أن يشارك في الحياة الثقافية، أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي..."، وعليه فالعلم له ارتباط وثيق بالثقافة، بل يعد أحد مكوناتها ففي كل مجالات العلوم النظرية والتطبيقية سواء أخذنا العلم مرتبطا بالفرد عالما أو بالمتعلم، أو أخذناه كطابع عام لجيل أو أمة أو مجموعة من الناس، يمكن أن يوظف في تكوين ثقافة ذلك الفرد أو تلك الجماعة وإثرائها، وبعبارة أخرى إن من يسلك طريق العلم بالتعلم يصبح ما يتعلمه جزءا من ثقافته.[2]

وما يمكن قوله أن التقدم العلمي والتكنولوجي قد بلغ أوجه في عصر العولمة، فكان بينهما دورا متبادلا حيث ساهمت الثورة العلمية والتكنولوجية في ظهورها وتدعيم ظواهرها، بينما هذه الأخيرة أعطته دفعا قويا وساعدت على زيادة معدلاته، لدرجة أنه أصبح من بين الدوافع الحقيقية للتهافت وراء ظاهرة العولمة والسعي إلى الاندماج فيها، بسبب رغبة الكثير من الدول في الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجيا التي بلغت فيها دول المركز القمة. لكن واقع العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يكشف أن هذا المجال تم احتكاره والعمل على استثناءه من ظاهرة العولمة.

فالبعض يرى في تحرير التجارة الذي تدعو إليه منظمة التجارة العالمية، فرصة لتحسين نقل التقانة ويسمح للأطراف المعنية بالتفاوض حول هذا الموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار التزامات حماية الملكية الفكرية. وبالتالي سيحفز ذلك النمو الاقتصادي في العالم ويقلل الاستنساخ غير الشرعي من الإنتاج الفكري والتصاميم مما يوسع حجم السوق، ويقلص تكلفة الإنتاج مما ينعكس إيجابا على الدول النامية. إضافة إلى أن تحرير نقل التقانة سيقلل حاجة البلدان النامية للإنفاق على البحث والتطوير ويوسع فرص التعليم من خلال تطبيق التقانات، ويرون أن استفادة الدول النامية من هذه المزايا مرهونة بإتباع منظمة التجارة العالمية بطريقة فعالة وعادلة، غـــير أن التجارة وإن كانت ضرورة لنقـــل

(1) محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص 87.
(2) هاني سليمان الطعيمات: المرجع السابق، ص 288.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التقانة فإنها غير كافية لتحقيق ذلك، فنقل التقانة
المنتج و/ أو الطرق المرشدة كدليل المستخدم مثلا
وتطبيق التقانة الملائمة على شكل منتج نهائي و/
بما يسمح بتطويعها وبتوطين لاحق لأنشطتها.[1]

كما أن الدول الرائدة لظاهرة العولمة تعمل على الحد من فرص بلدان الجنوب في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وذلك اعتمادا على الشركات العابرة الجنسيات باعتبارها أهم فواعل ظاهرة العولمة والتي تعمل على:

- العزوف عن توطين الأنشطة التكنولوجية في البلدان المضيفة لاسيما بلدان الجنوب، حيث ما تزال مواقع القدرة التكنولوجية الرئيسية متركزة بدرجة عالية في الدول الأم لهذه الشركات نفسها، أي في دول" الثالوث" (اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية).
- أما في ميدان التكنولوجيا المنقولة فهي تعمل على نشر الصناعات ذات التكنولوجيات البسيطة والتقليدية، وليس صناعات التكنولوجيا العالية.
- اعتماد الشركات الدولية غالبا على المواقع العلمية والتكنولوجية في البلدان المضيفة نفسها للاستثمار أكثر مما تنقل إليها قدرات إضافية.[2] وقد امتدت هذه الصرامة في احتكار التكنولوجيا والتقدم العلمي إلى درجة إتباع سياسة خاصة في توظيف اليد العاملة الأجنبية، حيث أن أكثرية الدول الصناعية كبريطانيا واسبانيا والدانمارك وغيرها، تستخدم العمال الأجانب في القطاع الزراعي ونادرا ما توظفهم في القطاع الخدماتي.[3]

الأمر الذي يضعف الأمل في الاستفادة من ظاهرة العولمة في مجال التكنولوجيا والعلم، رغم ما تفتحه التكنولوجيا في وجه العولمة من آفاق عظيمة بفضل طبيعتها التقنية، وما تتيحه من سرعة وسهولة الاتصال ونقل البيانات والمعلومات والمعارف فوق حدود المكان والزمان. مما يدفع إلى التساؤل عن موقف منظمة التجارة العالمية، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية من كل ذلك.

أولا: موقف النظام الجديد للتجارة العالمية والحماية الفكرية.

أعطت اتفاقية الملكية الفكرية حقا للمؤلف في الاستثمار بحقوق الملكية الفكرية لمدة لا تقل عن خمسين سنة، كما أعطت حماية العلامة التجارية مدة لا تقل عن عشر سنوات ولبراءات الاختراع عشرين سنة بدلا من سبعة عشر سنة التي كان معمولا بها سابقا.

---

(1) ناجي التوني: المرجع السابق، ص ص 39، 40.

(2) محمد عبد الشفيع عيسى: الدولة..والعولمة في الوطن العربي في ضوء مفهوم "الدولة الوطنية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص 114.

(3) - Jean Marie Cardebat : La mondialisation et l'emploi, la découverte, Paris, 2002, p93.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتعد هذه الإطالة المقصودة لحماية حق براءة ا
حساب الدول النامية، لما ستتركه من آثار جدية
السلع والخدمات فيها. وطبعا ستكون لحقوق الاح
اتفاقية الحماية الفكرية آثار على البلدان النامية من ناحية نقل المعارف العلمية والتقانية، التعليم ومحتوى المناهج الدراسية، إنتاج العديد من السلع الأساسية كالدواء والغذاء التي تتأثر بشدة بنتائج التقدم العلمي، في مجال التقانة الحيوية والهندسة الوراثية، وفرص العمل والبطالة الناجمة عن انخفاض حجم الإنتاج المحلي أو التغير التكنولوجي.[1]

بمعنى أننا لا نستطيع بعد الآن ترجمة كتاب أو نقل جملة موسيقية أو نسخ برنامج، أو إنتاج دواء لم نتوصل إليه أو اقتباس تصميم لسنا أصحابه، دون أن ندفع مقابل ذلك وهو ليس بسيطا كما نتصور، فالثمن الذي سندفعه ليس هينا كما قد يتبادر إلى الذهن، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تطالب الصين الشعبية سنويا بما لا يقل عن 30 مليار دولار مقابل برامج الكمبيوتر التي تستخدمها دون حماية، وجنوب إفريقيا هددت بعدم تنفيذ الاتفاقية بعد أن تسدد مصانعها حقوق براءات الاختراع في مكونات هذه الصناعات، مما يهدد قدرتها على التطوير والمنافسة، الأمر الذي انتهى بها إلى الإفلاس وتشريد 08 ملايين عامل سنويا على الأقل، وهي نتائج تنبئ الدول النامية بالشؤم وما خفي كان أعظم.[2]

فهذه الأوضاع كلها تؤثر سلبيا على حق الإنسان في التعليم والعمل والصحة، بالإضافة إلى أنها تعيق الحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، وحرية البحث العلمي والنشاط الإبداعي. وفقا لما نصت عليه المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون والإسهام في التقدم العلمي والفوائد التي تنجم عنه. لكل شخص حق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه". وفي نفس السياق نصت المادة 15 من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد أن يشارك في الحياة الثقافية؛ أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته؛ أن يستفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه، تراعي الدول الأطراف في هذا العهد احترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي، تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة".

---

(1) ناجي التوني: المرجع السابق، ص 40.
(2) كمال عز الدين عبد الغني المرسي: المرجع السابق، ص 79.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقي

للولايات المتحدة الأمريكية دائما أعذارها حي
لنفسها بحرية القرار حتى لو خالفت بذلك اتفاقيا
حماية الأمن القومي الأمريكي" في حين ترفض كفالة نفس الحق للدول الأخرى، إذ لا تتردد الدبلوماسية الأمريكية في وصف اختراق أسرار التكنولوجيا الأمريكية بأنه من أعمال "الجوسسة"، بينما تمنع على الدول الأخرى حقها في حماية أسرارها بالأساليب ذاتها وتهددها باستخدام المادة 301 من لائحة الجمارك الأمريكية، التي تجيز لحكومتها ما يسمى بحق رد الفعل دون تحديد شروط استخدام هذا الحق الغريب، الذي لا يوجد له مثيل على المستوى العالمي. ومن هنا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تترصد بدقة كل من يقوم بالقرصنة على الملكية الفكرية الأمريكية، ولا تتردد في إنزال أشد صور العقاب على الدول التي تتسامح مع قيام مواطنيها بهذه القرصنة، وذلك من خلال منع الصادرات الأمريكية إليها والتضييق على إمكانية تسويق منتجاتها في الأسواق الأمريكية، ومنع الاستثمارات الأمريكية فيها إلى جانب مطالبتها بالتعويض.[1]

وهذا ما يبين مدى احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للتكنولوجيا، وهذه الصرامة توضح رغبتها في الإبقاء على الدول الفقيرة والمتخلفة في دائرة التخلف، وفي ذلك طبعا حرمانا لها من الحق في الاستفادة من فوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، وإنكار لما يروج له رواد العولمة من شعارات الانفتاح والتعاون والتكامل الدولي. فينفي ذلك كله فكرة أن ظاهرة العولمة تساهم في نشر فوائد ونتاجات الثورة العلمية والتكنولوجية من حيث اختصار المسافات والأزمان، والاعتماد على العلم والمعرفة، وفتح المجالات لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إضافة إلى إبراز تكنولوجيا المعلومات وارتياد آفاق جديدة في المعرفة والعلم والبحث، إلى جانب تسهيل الاتصال والتبادل بين الأمم والشعوب، وزيادة رفاهية الحياة بشكل واضح.[2]

وفي الأخير نختم الفصل ببعض الملاحظات التي تخص ظاهرة العولمة الثقافية، والتي لم نتطرق لها من خلال طيات الموضوع لكن من شأنها إثرائه. فالعولمة الثقافية غير مكتملة على عكس العولمة الاقتصادية التي تبدو مكتملة في الواقع، فلهذه الأخيرة تاريخ طويل من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية، التي تسارعت خلال السبعينات والثمانينات على خلاف العولمة الثقافية التي هي ظاهرة جديدة تمر بمراحلها التأسيسية الأولى، ولم تبرز كحقيقة حياتية إلا خـــلال التسعينات إضافة إلى ذلك فإنه إذا كان هناك

---

(1) ممدوح محمود منصور: المرجع السابق، ص 143.

(2) صالح السنوسي: هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون– العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، 1999، ص 60.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إجماع حول مفهوم العولمة الاقتصادية، فإن ذل
الثقافية. لكن رغم هذا الموقف المتردد الذي يغلب
للعولمة الثقافية كإيديولوجية جديدة، فإن الثقافة و
و الحياة الثقافية عموما تظهر حبا واستعدادا واضحا للعولمة والتعولم.[1]

فلو تركت الثقافة لطبيعتها وأعطيت الحرية نفسها التي منحت للاقتصاد، لأصبحت أسرع وأكثر عولمة من الاقتصاد والجوانب الحياتية الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن الأفكار والقيم والمفاهيم والقناعات تحمل في طياتها، خصائص الانتشار الحر دون قيود والانتقال العابر للحدود والتوسع على الصعيد العالمي. غير أن الغرب لم يجعل من مفهوم العولمة ذات المعايير والمستويات الحضارية أساسا، مجالا مفتوحا لتقييم الإنجازات الثقافية الخاصة والمختلفة، ولم يتخذ منها مناسبة لتحديث الإسهامات المغايرة وترقيتها إلى مستويات عالمية، وإنما جعل من العولمة سبيلا لإرغام الثقافات الأخرى على التوقف عن تطوير تجاربها لإثراء التجربة الإنسانية، وجعلها مضطرة لاستنتاج التجربة الغربية والتطابق مع شروط الغرب الحضاري، والسير في سياقه باعتباره النموذج الكوني المتفرد في التجربة والمرتبة والقيمة. فلم يكن السباق نحو ظاهرة العولمة حرا تنمو فيه جميع الثقافات بتلقائية واستحقاق، وإنما طريق مشروع للغرب لاختراق الخصوصيات الثقافية.[2]

كاستنتاج نصل إليه أن الأصل في ظاهرة العولمة الثقافية الحفاظ على الخصوصيات والثقافات، وكذلك احترام التعدد الثقافي وذلك إن لم تقترن بالقسر والإجبار. وفي الأخير يمكن التفاؤل بما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الوارد عن الجمعية العامة بتاريخ سبتمبر 2000 حيث جاء فيه: "تقرر كذلك ما يلي:

– أن نخفض إلى النصف بحلول سنة 2000 نسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع، ونسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة الشرب أو دفع ثمنها.

– أن نكفل بحلول العام نفسه أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة.

– أن ينخفض معدل وفيات الأمهات بحلول العام نفسه، بمقدار ثلاثة أرباع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثلثي معدلاتهما الحالية..."[3] فهل ستتحقق هذه الوعود على أرض الـــواقع في يـــوم ما ؟ وهل ستسود الشفافية والنـــزاهة في ممارسات ظاهرة

---

(1) عبد الله بوجلال: المرجع السابق، ص ص 120،121.
(2) المرجع نفسه، ص 122.
(3) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2000.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العولمة بما يخدم حقوق الإنسان مستقبلا، بعيدة عن

وعلى العموم فإن العولمة لم تكن لتؤثر سلبا على حقوق الإنسان وحريته الأساسية حتما، لولا وجود الأسباب التي اقتضت ذلك كأثر مباشر أو غير مباشر على المجتمع الإنساني، وهذه الأسباب منها ما يرجع إلى الطرف المؤثر ومنها ما يرجع إلى الطرف المتأثر وأهمها استبداد وغطرسة كبريات الدول في العالم، وجعل سياساتها في العلاقات مع دول العالم الثالث مبنية على النظرة الدونية المكرسة للاستعمار بجميع أنواعه، التجاهل الملحوظ من قبل منظري العولمة لنصيب حقوق الإنسان فيما ينبغي عولمته كالاقتصاد والإعلام، رغم الكم الهائل للإتفاقيات الدولية والمواثيق الأممية التي تؤكد على مبادئ إنسانية ضرورية لضمان حياة الإنسان وكرامته، خاصة التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محاولة الإيهام بأن الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي للخروج من أزمة التخلف يوجب حتما التجديد في الثقافات بما يتفق مع الثقافة العالمية التي تتمثل في الثقافة الغربية، إضافة إلى تدخل الدول الغربية في الشؤون الثقافية والاجتماعية للدول المستهدفة، من خلال المؤتمرات التي تنظمها دول الغرب وتبرمج توصياتها ونتائجها لتعقد بعد ذلك في دولة من الدول المقصودة بالعولمة.[1]

(1) صالح بوبشيش: المرجع السابق،ص ص343، 344.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خـــاتمـــة:

من خلال طيات الموضوع نستفيد بأن ظاهر
أن يقبله أو يرفضه، وقبل ذلك كما جرى الاتفاق
يمكن تجاهلها أو الانعزال عنها. إنها إحدى حقائق عصرنا الراهن وشملت جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل فروعها الإعلامية والاتصالية، غير أن أكثر تجلياتها وضوحا هي التجليات الاقتصادية، مقارنة بالسياسية وخاصة الثقافية التي لم تكتمل بعد كل جوانبها. وفعلا كان لظاهرة العولمة تأثير بالغ على حقوق الإنسان السياسية والمدنية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أنه لا يمكن الإنكار بأنها ليست العامل الوحيد المتسبب في انتهاك حقوق الإنسان بل هناك عوامل أخرى ساهمت في ذلك. وما تجب الإشارة إليه هو أن هذه الظاهرة لم تصل إلى الشكل الذي عليه الآن إلا بفضل عوامل مساعدة تتمثل في الثلاثي المقدس (تحرير السوق، تحرير التجارة، سياسة الخوصصة)، الشركات المتعددة الجنسيات، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد والبنك الدوليين والتقدم التكنولوجي.

فظاهرة العولمة في جانبها السياسي وإن كانت قد أشاعت فكرة الديمقراطية والحقوق والحريات الفردية للإنسان، وكما سبق أن بينا بأنها قد أعطت معنى عالمي لحقوق الإنسان بالأخص الحقوق السياسية والمدنية، وذلك بجعلها قضية عالمية وليست داخلية وبالتالي الدفاع عنها يتطلب جهودا عالمية، إلا أنها خلفت أوضاعا أثرت على جميع حقوق الإنسان، بداية من الحق في تقرير المصير السياسي للشعوب ولا يهمنا الخلاف بشأنه إن كان حقا فرديا أو جماعيا، ويكفي في ذلك العلم بأن من خلاله يمكن التمتع بجميع حقوق الإنسان. حيث تغير في ظلها مفهوم السيادة وتراجع لحساب قوى أخرى، وضعف دورها ولم تعد سيادتها تحميها من التدخل الإنساني بل أصبحت من أكثر أدوات العولمة فعالية ونشاطا ولم تعد محايدة بين الطبقات، وهنا نشير إلى أن قضية التدخل الإنساني تعتبر مكسبا إنسانيا باهظا في حقيقته، إلا أنه مؤسف في تطبيقه بسبب إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتقرير حق استعماله وشرعيته، فتحول هذا الحق إلى وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان بدلا من حمايتها، ومع ذلك يبقي كيان الدولة ضروري لحفظ النظام العام والحد الأدنى من حقوق الإنسان، في مواجهة الرأي القائل بضرورة التخلي عن هذا الجهاز.

أما بخصوص حرية الرأي (التفكير) والتعبير فإن العولمة خلقت مجتمعا معلوماتيا عالميا، وسع من دائرة حرية التفكير والتعبير خاصة عبر الانترنت من خلال تأسيس مواقع خاصة لعرض الآراء وتلقي الإجابات، وكذلك زيادة معدل انتقال المعلومات والأفكار وأنماط السلوك والقيم، فتدعم الرأي العام الذي يعد أحد أهم ضمانات حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى كان لظاهرة العولمة تأثيرا معاكسا سلبيا على حرية الرأي

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والتعبير، مبعثه هيمنة واستغلال الولايات المتحدة تكنولوجيا وسائل الإعلام، للضغط على حرية والقيم، فيسهل تكريس سلع وخدمات وأفكار مقصورة [illegible] سياسات الرعاية الاجتماعية تحت ضغط العولمة تراجعت المشاركة السياسية للشعوب في شؤون الحكم، وبخصوص حرية التجمع والتظاهر اللذان يعدان وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي، تتجسد في حركة المجتمع المدني سواء على المستوى المحلي أو العالمي (المنظمات غير الحكومية) فقد شهدت نموا كبيرا من ناحية العدد والمهام في ظل العولمة، التي تنشد حرية انتقال الحركات الفكرية والاجتماعية والإيديولوجية عبر الحدود وحرية تشكيل الجمعيات والمنظمات الخاصة والأهلية والتطوعية، مما قد يجعل العولمة أكثر ديمقراطية ويفيد في عولمة قضايا حقوق الإنسان.

ومن جانب آخر ساهمت إرهاصات العولمة من خلال دور وسائل الإعلام وكذلك سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، التي تشترط على الدول المدينة سلامة أنظمة الحكم في جعل الديمقراطية مطلبا ضروريا، وإن كان التعامل مع الديمقراطية حاليا وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية يخضع في ممارساته لازدواجية المعايير.

أما بخصوص الحقوق المدنية وتأثير ظاهرة العولمة عليها فكان له طابع إيجابي وآخر سلبي، فهي وإن ساهمت في القضاء على الأنظمة الدكتاتورية أو بالأحرى كشف ممارساتها أمام الرأي العام العالمي وتعريضها لضغوط أو عقوبات، فتحسن نوعا ما سجل حقوق الإنسان في بعض الدول، إلا أن ما يفسد ذلك أن هذه الممارسات تخضع لانتقائية قائمة على نوع من الانتهازية السياسية وازدواجية المعايير، وفقا لمصالح القوى العظمى التي لا تتبنى الديمقراطية كرسالة أخلاقية عالمية. فتأثير هذه الظاهرة على الحق في الحياة والأمن والسلم يعود دوما سببه الأساسي للفقر وظروف المجتمعات النامية خاصة المتمثلة في التبعية ومشكلة المديونية، فتعمق بذلك الفقر والبؤس وانتشرت الأمراض القاتلة دون القدرة على العلاج.

فارتفعت نسبة الوفاة في المجتمعات الفقيرة لدرجة أن العولمة ابتكرت فكرة المواطنين الفائضين عن الحاجة، الذين قدرت نسبتهم ب 80 % من سكان العالم والذين يجب التخلص منهم وقد يكون أفضل حل لذلك في نظر البعض في زرع الفتن والحروب. ويعد هذا المنطق إهانة كبيرة لحقوق الإنسان، حيث استغلت حتى الانترنت كوسيلة لتسهيل عمليات الانتحار.كما يهدد الفقر واللامساواة الأمن الإنساني بكل جوانبه، من خلال دعم ظاهرة العولمة للجماعات العرقية والطائفية وبلورة أهدافها، وكذلك التشجيع على سياسة الانفتاح فكثرت الحروب والنزاعات فتزعزع الأمن والسلم وأهدر معه الحق في الحياة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وساهمت العولمة من جهة أخرى في ا
المشروعة، خاصة تجارة الرقيق والأطفال والم
الإرهاب، فكان أهم عامل في ذلك تراجع الحدود
وانتشار الأسلحة، وكذلك سهولة تبادل المعلومات الإجرامية بفعل التقدم التقني الذي كفل ظروفا في صالح الجريمة، وأدت كل هذه الجرائم إلى الاعتداء على أسمى حق للإنسان هو الحق في الحياة والكرامة الإنسانية، وكذلك الحق في الأمن والسلم والحق في الحرية لدرجة أصبح فيها الإنسان سلعة تباع وتشترى. ومن جانب آخر تأثرت الحقوق القضائية والحريات الشخصية (حرمة المسكن، سرية المراسلة) وضمانات المحاكمة العادلة كثيرا، بصدد تولي الولايات المتحدة الأمريكية الزعامة في محاربة جريمة الإرهاب، بإصدار قرارات وقوانين تتجاوز القواعد القانونية الدولية التي تنظم عملية تسليم المجرمين والمشتبه فيهم بين الدول، وإصدار تشريعات من جانب كثير من الدول مقيدة للحريات في سبيل القضاء على هذه الجريمة المعولمة.

أما بالنظر إلى الحق في المساواة فقد خطت ظاهرة العولمة خطوة يمكن اعتبارها إلى حد ما بالإيجابية بالنظر إلى تخوفات الدول الإسلامية من هذا الانفتاح، حيث تمت عولمة قضية الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، وتدعمت حقوقها داخل الثقافات وعبرها، كما تسارعت موجات تعديل قوانين الأحوال الشخصية في عدة دول نتيجة ضغوطات العولمة.

وبشأن الحـــق في حرية التنقل فقد شهد في ظل عصر العولمة سهولة كبرى فتوسعت حركة الهجرة، إلا أن ذلك سرعان ما اقتصر على الأشخاص ذوي المؤهلات والمهارات النادرة، بمعنى أن الهجرة أصبحت تتميز بالانتقائية وإن امتدت لغير ذلك فإنهم سيعانون من فقدان الكثير من حقوقهم كبشر في البلدان الأجنبية، بداية من حرية المعتقد والحق في العمل وضماناته إلى جانب المعاملة القاسية.

وفي إطار عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان تسعى الدول الرائدة للعولمة إلى تنصيب نفسها حامية لحرية المعتقد، والقضاء على الاضطهاد الديني في الدول الأخرى وذلك قد يساهم في تسريع عجلة العولمة، غير أن الواقع يكشف تحيزها في ذلك للديانة المسيحية فقط، كما استخدمت الانترنت كأداة من أدوات العولمة في المساس بحرية المعتقد.

وما يمكن قوله بإيجاز عن تأثير العولمة على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في جانبها الاقتصادي، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير الاقتصادي والحق في التنمية حيث تدهورت كل منهما بفعل إرهاصات العولمة، فلم تعد السياسات الداخلية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للدول وقراراتها وحتى قوانينها (الضرائب) تتخذ
شعوبها، وإنما أصبحت موجهة طبقا لضغوط و
المتعددة الجنسيات أهم فاعل من فواعلها، المـ
تفرضها ومنظمة التجارة العالمية، فتراجع بذلك دور الدولة وفشلت في النهوض بالتنمية وتطويرها. بينما شهدت الحقوق الاجتماعية تراجعا كبيرا في ظل اقتصاد العولمة، وتدني واضح خاصة بالنسبة للحق في العمل الذي تضرر من سياسات إيديولوجية العولمة وتراجعت الحقوق المتعلقة به، فأصبح هذا الحق من نصيب 20 % من السكان.

وتبعا لذلك ارتفعت نسبة البطالة ولم تسلم من هذه الظاهرة حتى الدول المتقدمة فما بالنا بحال الدول النامية، فضعف المستوى المعيشي وعم الفقر والبؤس والحرمان والتهميش لدرجة أنه صار من المواضيع المحورية للندوات والمؤتمرات، وبطبيعة الحال الفقر وإن كانت العولمة أحد أسبابه يؤثر في الحق في التغذية والصحة، فتعرض الإنسان في كل هذه الظروف إلى الاستغلال، وخرج إلى سوق العمل حتى الأطفال هذه الشريحة التي هي أولى بالرعاية. ولم تسلم من ظاهرة العولمة حتى البيئة حيث أصبحت بيئة العالم النامي، مكانا لرمي نفايات المصانع والشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تتركز في الدول التي تمتاز بليونة قوانينها، إلى جانب معاناتها من من الفراغ القانوني في مجال حماية البيئة.

أما عن تأثير العولمة وخاصة في جانبها الثقافي على الحقوق الثقافية فرغم ضخامة وسائلها الإعلامية والاتصالية، وكذا توجهها إلى ممارسة الاختراق الذي يميل إلى العنف والتغريب الثقافي، لتحقيق الهوية العالمية ذات النمط الثقافي الغربي والقضاء على الهويات الثقافية الوطنية والقومية والحق في التعدد الثقافي. إلا أن هناك رأي يذهب إلى الجزم بأن وسائل الإعلام والاتصال المعلوماتية في عصر العولمة تؤدي على هيمنة ثقافية ولغوبية، بينما يعتبر رأي آخر أن العولمة تدعم الحق في التعدد الثقافي والخصوصية الثقافية، فالدعوة إلى الشمولية الثقافية التي تكرسها العولمة لن تلغ الخصوصيات الثقافية تمام الإلغاء، بل تؤدي إلى رد فعل معاكس نحو التشبث بالثقافة والهوية القومية. فالعولمة لا تشكل خطرا إن هي حافظت على تنوع الثقافات الإنسانية واحترمت الهويات القومية وخصوصيات الشعوب وابتعدت عن التنميط القسري، واحترمت حق الشعوب في تقرير مصيرها وفتحت الحوار الحضاري الهادف بين الأديان والحضارات فيتعمق الاحترام المتبادل بين الجميع.

غير أن تأثيرها السلبي أكثر ما انعكس على الحق في التعليم وحرية التعلم والثقافة، عن طريق سعي أصحاب رؤوس الأموال المسيرين للمدارس الخاصة لفرض أنظمة دراسية تكرس فكرة العولمة، بحكم اتجاه غالبية الدول إلى خوصصة التعليم وتخفيض

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإنفاق الحكومي على هذا القطاع، ويمكن تصو
الحق، لاسيما عند العلم إن الدول النامية لا تملك
تواجد المدرسة العمومية، بالنظر إلى تفشي الفقر
الذي تعمق في ظل اقتصاد العولمة مثلما توضح ذلك في المبحث الثالث من الفصل الثاني، فما بالنا إلى ما سيؤول إليه الوضع في ظل زوال المدرسة العمومية.

طبعا نذكر كل ذلك دون أن ننكر تسبب العولمة في إحداث ثورة معلوماتية علمية، ساهمت في نمو الحركة العلمية والثقافية على جميع المستويات بما يتناسب مع روح السرعة السائدة في مطلع هذه الألفية. إضافة إلى نمو الوعي العالمي وتزايد التفاعل مع ظاهرة العولمة، الذي أسفر عن مجال للتعاون في البحث والتعليم حيث افتتحت الجامعات الأمريكية والأوروبية فروعا لها في الدول الأخرى. أما فيما يخص حق التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، فيلاحظ أن الحرية المنشودة من قبل مناصري ظاهرة العولمة قد استثنت هذا الحق من حرية التعامل، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لاحتكاره وتعميق القيود بشأن انتشار التكنولوجيا.

وفي الأخير نختم موضوعنا ببعض النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها، منها أن ظاهرة العولمة فيها أمور نافعة وأخرى ضارة، مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية حياتية كونية، وبالتالي لا داعي للتفكير في الخلاص منها وإنما يجب التفكير في الاستفادة من فرصها وتحويلها في صالح الإنسانية جمعاء. ولن يتحقق ذلك إلا بإسهام جميع الشعوب في تشريع قوانينها وإرهاصاتها بالتساوي دون إنفراد إحداها بقيادتها، بمعنى أننا بحاجة إلى عولمة متحررة من قبضة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وتعديل أنظمة المؤسسات المالية والتجارية المسخرة لذلك (المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وهنا تبرز الحاجة إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الدول وليس القانونية فحسب، أي الحاجة إلى إعادة توازن النظام الدولي وبالدرجة الأولى على مستوى هيئة الأمم المتحدة (مجلس الأمن).

فالإنسان في حاجة إلى عولمة ترقي البشرية وتحمل الإنسان مفاهيم الإنسانية الراقية القائمة على التعارف والمحبة والتآخي بين الإنسان وأخيه الإنسان، وتهدف إلى تحقيق المساواة بين الشعوب والقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء دون اعتبار لمنطق السوق، و تفسح المجال أمام الحوار ولا تكرس النزاع والصراع، وتعمل على ضمان حقوق الإنسان، وليس العولمة التي تنمي روح العصبية وتفتعل الذرائع لنشر الفوضى والحروب الأهلية في المجتمعات الضعيفة. علما أن الحاجة إلى العلوم والتقدم التكنولوجي من أجل تنمية المجتمعات علميا واقتصاديا وصناعيا وزراعيا، لا تلزم بقبول الثقافة الغربية كظاهرة حتمية بحجة ارتباطها بالتطور التكنولوجي والعلمي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبما أننا ننتمي إلى المجتمعات العربية الإس
بأن إمكانياتها الراهنة لا تسمح لها بمواجهة تيار
مشاريع الوحدة السياسية والاقتصادية، مع إضفا
هذه المشاريع. وعلى المثقفين الملتزمين بقضايا أممهم أن يعملوا على تنوير الرأي العام حول حقيقة العولمة، بأن لها إيجابياتها وتبشر بالعديد من الفرص التي يمكن الاستفادة منها، ولها مخاطرها التي يجب التحذير منها وهذا هو الرأي الصائب، لأن موقف الرفض غير عقلاني وغير أخلاقي مثلما وصفه الدكتور إبراهيم أبراش.

وفي الحقيقة نحن نساند رأي الدكتور قاسم حجاج في قوله أن حقوق الإنسان تجد الحماية في مبدأ العالمية، لكن يجب أن نضيف إلى هذا المبدأ شرط عالمية المفهوم والتطبيق. وننهي الموضوع ببعض التساؤلات التي قد تفتح آفاقا للبحث، وبالتالي الوصول إلى حلول ناجعة للتكيف مع واقع العولمة ما هي السبل الواجبة الإتباع إلى تحويل هذه الظاهرة إلى ما يجب أن تكون عليه وليس بالشكل الذي هي عليه حاليا؟ كما أن تحقيق الالتزام القانوني الحقيقي بصكوك الإنسان منوط بتوافر عنصر الجزاء، الذي يتطلب استحداث نظام حيادي للتدابير الردعية لاستخدامه ضد الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان دون تمييز، وذلك شريطة تحقيق المساواة التنموية بين الدول وتعديل واقع العلاقات الاقتصادية، حتى تتمكن الدول الفقيرة الدولية من ضمان الحد الأدنى من حقوق مواطنيها، فهل ستتقبل الدول الغربية يوما ما ذلك ؟

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1 – قائمة المراجع باللغة العربية.

أولا– النصوص والمواثيق الدولية:

– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

– الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.

– الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1966 .

– إعلان اليونسكو لمبادئ التعاون الثقافي الدولي لسنة 1966 .

– إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2000 .

– إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي لليونسكو، الصادر في 13 / 11/ 1966 .

– قرار 1999 / 12 (د –51) بشأن الحق في الغذاء الكافي والحق في التحرر من الجوع، الصادر عن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ثانيا– النصوص القانونية الوطنية:

– قانون الأسرة الجزائري 05 /02 المعدل لسنة 2005.

ثالثا – المؤلفات:

– أسامة عبد الرحمن: النفط..والقبيلة..والعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2000.

– أوليفيه روا: عولمة الإسلام، ترجمة لارا معلوف، دار الساقي بيروت، ط1، 2003.

– السيد ولد أباه: اتجاه العولمة إشكالات الألفية الجديدة، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2001 .

– السيد عبد الحميد فوده: حقوق الإنسان بين النظم القانوني الوضعية والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2003.

– الطاهر بن خرف الله: محاضرات في الحريات العامة وحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة دون سنة.

– السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة– رؤية نقدية عربية، نهضة مصر، القاهرة، ط2، 2002.

– القطب محمد طلبية: الإسلام وحقوق الإنسان– دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1976.

– أحمد الصياد: اليونسكو رؤية للقرن الواحد والعشرين، دار الفرابي، بيروت، ط1، 1999.

–إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002.

– إبراهيم أبو النجا: محاضرات في فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1992.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- السيد عبد القادر شريف: التنشئة الاجتماعية
الفكر العربي، القاهرة، ط2، 2004.
- إبراهيم توهامي/ إسماعيل قيرة/ عبد الحميد [illegible] الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة- جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2004.
- إيان كلارك: العولمة والتفكك، دراسات مترجمة 14، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2003.
- بيرنار كاسن: إنقاذا للمجتمع، العولمة الطوفان أم الإنقاذ ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاضل حتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004.
- بدري يونس: مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد، دار الفرابي، بيروت، ط1، 1999.
- بيتر ال. بيرغروساموبل بي هنتنغتون: عولمات كثيرة: التنوع الثقافي في العالم المعاصر، ترجمة فاضل حتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2004.
- باسم علي خريسان: العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 2001 .
- برهان غليون/ سمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة- سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، ط2، 2002، ص45.
- جاسم مجيد: المديرون والمنظمات في ظل المتغيرات العالمية الخصخصة – العولمة اتفاقية الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- جوزيف إ.ستيغليتز: خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، ط1، 2003.
- جاك دونللي: حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1998.
- فوزي أوصديق: دراسات دستورية والعولمة- الجزائر نموذجا، دار الفرقان، الجزائر، ط2، 2002.
- هاني سليمان الطعيمات: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق، عمان، ط1، 2003 .
- زكريا بشير إمام: في مواجهة العولمة، روائع المجدلاوي، عمان، ط1، 2000.
- زكريا محمد عبد الوهاب طاحون: بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية)، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة ، ط1، 2003.
- حيدر حميد الدهوي: العولمة والقيم رسالة في الطريق إلى ما بعد العولمة وقيمها، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2004.
- حمود حمبلي: حقوق الإنسان بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- حسنين المحمدي بوادى: حقوق الإنسان بين
الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.
- حسن ملحم: محاضرات في نظرية الحريات
الجزائر، ط2، 1980.
- حميد حمد السعدون: العولمة وقضايانا، دار وائل، عمان، ط1، 1999.
- يحي أحمد الكعكي: الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002.
- يحيى أحمد الكعكي: العولمة الإسلامية – العربية، بيروت، ط2، 2003.
- يحيى اليحياوي: في العولمة والتكنولوجيا والثقافة– مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002.
- كمال مجيد: العولمة والديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق، دار الحكمة و Wood tock publishing، لندن، ط1، 2000.
- كمال عز الدين عبد الغني المرسي: الخروج من فخ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2002.
- لمياء محمد أحمد السيد: آفاق تربوية جديدة العولمة ورسالة الجامعة– رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2002.
- محمد بوسلطان: مبادئ القانون الدولي العام– جزء 2، دار الغرب– وهران، الجزائر، 2002.
- محمد مقدادي: العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 2002.
- محمد العربي ولد خليفة: النظام العالمي ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- محمد الجوهري حمد الجوهري: العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين، القاهرة، ط1، 2002.
- محسن أحمد الخضيري: العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة ط1، 2001.
- ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- محيي محمد مسعد: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 1999.
- محمد سعيد بن سهو أبو زعرور: العولمة نشأتها أهدافها– الخيار البديل، دار البيارق، عمان، ط1، 1998.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم: تدخل الأمم
الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 3
– مصطفى رشدي شيحه: اتفاقات التجارة العالمي: دراسة للنظام والتعليم الرئيسي الواردة بالاتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
– محمد حسين أبو العلا: دكتاتورية العولمة– قراءة تحليلية في الفكر المثقف، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2004.
– محمد الفرجاني حصن: إفريقيا وتحديات العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2003.
– محمد بن علي الهرفي: حقوق الإنسان بين العرب والأمريكان، دار المعالم الثقافية، السعودية، ط1، 2005.
– محمود محمد صالح العادلي: الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2003 .
– محمد مهنا: العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006 .
– محمد علي الحوات: العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل، العربية للطباعة، القاهرة، ط1، 2002 .
– مي عبد الله سنو: الإتصال في عصر العولمة– الدور والتحديات الجديدة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2001.
– محمد بوبكري: الديمقراطية في زمن العولمة، دار الثقافة، المغرب، ط1، 2001.
– نبيل راغب: أقنعة العولمة السبعة، دار غريب، القاهرة، 2001.
– نعوم تشو مسكي وآخرون (تيم وايز، روبرت فيسك، نورمان فينكلشتاين، سانتياغو ابلاريكو، هواردزن، دينيس، كوتشينيتس): العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم"السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل"، ترجمة حمزة المازني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2003.
– سمير أمين/ فرانسوا أوتار: مناهضة العولمة، ترجمة سعد الطويل، مركز القاهرة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
– سعيد اللاوندي: بدائل العولمة طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح، نهضة مصر، القاهرة، ط4، 2004.
– عبد الرحمن خليفة/ فضل الله محمد إسماعيل: في الإيديولوجيا والحضارة والعولمة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ط1، 2001.
– عمر سعد الله: حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- عبد الله عثمان التوم/ عبد الرؤوف محمد الوراق، لندن، ط1، 1999.
- عبد القادر رزيق المخادمي: النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003.
- علي حسين شبكشي: العولمة نظرية بلا منظر، دون دار النشر، 2001 .
- عبد المنصف حسين رشوان: العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2006 .
- عامر الكبيسي: الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005 .
- عبد اللطيف صوفي: العولمة وتحديات المجتمع الكوني، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001.
- عثمان هندي/ نادية جبر: العولمة وسيادة الدولة الوطنية، دار الهدى، الجزائر، 2005.
- علي غربي/ إسماعيل قيرة: العرب وأمريكا بين التطوير والتطويع، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.
- عبد الحي زلوم: نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2000.
- عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي والمنظمة التجارية العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2004.
- عصام نور سرية: العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- فلاح كاظم المحنة: العولمة والجدل الدائر حولها، دار الوراق، عمان، ط1، 2002.
- قاسم حجاج: العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية – دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، سلسلة بحوث منهجية(3)، جمعية التراث، الجزائر، ط1، 2003.
- قادري عبد العزيز: حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والآليات، دار هومة، الجزائر، 2002.
- روبرت إسحاق: مخاطر العولمة كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا، ترجمة سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005.
- رضوان جودت زيادة: مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2000.
- ثامر الخزرجي/ ياسر علي المشهداني: العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار المجدلاوي، عمان، ط1، 2004.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- خالد أحمد حسين حربي: العولمة بين الفكر منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 2003.
- ضياء عبد المجيد الموسوي: العولمة واقتصاد [illegible] الجامعية، الجزائر، 2003.
- ضياء عبد المجيد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية "آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- غسان منير حمزة سنو/ علي أحمد الطراح: العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002.

رابعا- المقالات:

- أحمد باسل نور الدين الرفاعي: أثر نظام الدولة القانونية في حماية حقوق الإنسان، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، مجلد19، عدد37، 2004، ص.319- 365.
- أحسن زقور: العولمة وحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية وإعلان الأمم المتحدة، مجلة الحضارة الإسلامية، الجزائر، عدد11،2001، ص.297- 321.
- إبراهيم أبراش: في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة العرب وتحديات عصر العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 29، عدد 337، 2007، ص.6- 28.
- أحمد صدقي الدجاني: العالم الذي نريد تحول من عولمة إلى عالمية، مجلة الأكاديمية المغربية: أي مستقبل للدول المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة ؟ المغرب، عدد 12- 13 - 14، ص.123- 150.
- أنور عشقي: ملف العولمة: الشياطين تختبئ في التفاصيل، مجلة المعرفة، وزارة المعارف، الرياض، عدد 48، 1999، ص.84، 85.
- أحمد ثابت: العولمة والخيارات المستقلة، سلسلة كتب المستقبل العربي(64): العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.231- 250.
- السيد أحمد مصطفى عمر: إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، سلسلة كتب المستقبل العربي(64)- العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.159- 183.
- إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة- الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، سلسلة كتب المستقبل العربي (17): العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص.43- 70.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إبراهيم سمد الدين/ محمود عبد الفضيل: ا
السياسات: الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال الق
العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
- إدواردو أنينات: التغلب على تحديات العولمة، مجلة التمويل والتنمية- شكل التكامل العالمي، صندوق النقد الدولي، 2002، ص.4- 7.
- العربي قلايلية: العولمة والثقافات الأخرى، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، دار الغرب، وهران، الجزائر، عدد 11،2001، ص.219- 234.
- إقبال الفلوجي: على عتبة العولمة والقرن المقبل: من أجل مصداقية التحكيم الغربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 29، عدد 237، 2007، ص.56- 68.
- بلقاسم الغالي: عصر العولمة والانفتاح الحضاري للإسلام، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، سنة 09، العدد 17، 2005، ص.75- 100.
- بسام العسلي: النظام العالمي الجديد ومجاهيل المستقبل، مجلة الدفاع العربي، سنة 30، عدد 03، 2005، ص.26- 28.
- بلعيد بعلوج: الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، عدد 03، 2002، ص.56- 66.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي حلقات الارتباط الكلي، حلقات الارتباط الإستراتيجية ودلالتها – ورقة للمناقشة، نيويورك، 1997، ص.1- 41.
- جورج قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 06، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 1997، ص.1- 78.
- جلال أمين: العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، سلسلة كتب المستقبل العربي (64)، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2004،2، ص.211- 229.
- جميل طاهر: الإختلالات الهيكلية في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وسياسات صندوق النقد الدولي- دراسة حالات مختارة، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 17، عدد 67-68، 1996، ص.16- 49.
- هادي نعمان الهيتي: الهوية الثقافية للأطفال العرب إزاء ثقافة العولمة، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، مجموعة 02، عدد 02، 2001، ص. 149- 161.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- هاني لبيب: العولمة وقضية الحماية الدينية (33): المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز 2004، ص.161- 184.
- حميد جاعد الدليمي: العولمة والإعلام والعرب- فرضيات ونتائج، سلسلة كتب المستقبل العربي(64): العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.185- 210.
- حسين خريف: عولمة العنف أي دور للنظام الإعلامي العالمي؟ مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة- الجزائر، عدد 18، 2002، ص.49- 60.
- حسين رحيم: التنمية والعولمة- إشكالية الموازنة تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمناجمنت- الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير- جامعة الجزائر، عدد2، 2003، ص.224- 234.
- حمدي عبد الرحمن حسن: العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(64)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.75- 99.
- يوسف خليفة اليوسف: العولمة واقتصادات مجلس التعاون الخليجي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص.75- 97.
- كورتيل فريد: الفقر مسبباته، آثاره وسبل الحد منه..حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت: الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان - الجزائر، عدد 2، 2003، ص.181- 188.
- لويز كارادیني: أطفال مقيدون بالأسلحة، ترجمة ميجيل لاباركا، رسالة اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، سنة 54، 2001، ص.38- 39.
- محمد أمين لعجال: العولمة في مجال القانون الدولي والعلوم السياسية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، دار الهدى، الجزائر، عدد 2، 2002، ص.66- 72.
- منظمة العفو الدولية: تقرير حقوق الإنسان وحقوق العمال، ترجمة فاضل حتكر، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص.335- 341.
- منار الشوربجي: الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 256، 2002، ص.9- 29.
- محمد الرميحي: العولمة وفخاخها: حتى لا تتحول الرأسمالية إلى حيوان شره، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، عدد 484، 1999، ص.18- 27.
- محمد إبراهيم منصور: العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(64): العولمة وتداعياتها على الوطن العربي مركز دراسات الوحدة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العربية، بيروت، ط2، 2002، ص.125- 133.
- محمد الأطرش: حول تحديات الاتجاه نح
العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 260، 2000، ص.8- 33.
- محمد فائق: حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي(17): حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص.195- 222.
- محمود منشيبوري: العالم الإسلامي والعولمة وحقوق الإنسان، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عدد31، 2005، ص.47- 49.
- محمد الصالح دمبري: مقاربة حول حقوق الإنسان والعولمة والإرهاب، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، عدد 6، 2004، ص.27- 46.
- محمد عبد الشفيع عيسى: الدولة..والعولمة في الوطن العربي في ضوء مفهوم "الدولة الوطنية"، سلسلة كتب المستقبل العربي(64)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.101- 124.
- محيي الدين عبد الحليم: العولمة وثوابت الأمة، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، سنة 37، عدد 417، 2000، ص.58- 59.
- محمد علي الفرا: العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلد 32، عدد 01، 2004، ص.59- 91.
- ميهوب غالب أحمد: العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي(64)- العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.57- 74.
- محمد فهيم يوسف: حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة - عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.223- 233.
- ناجي التوني: قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، مجلة آفاق اقتصادية، إتحاد غرف التجارة والصناعة ومركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، مجلد 25، عدد 98، 2004، ص.17- 49.
- نزار ذياب عساف: مشكلات الواقع وتحديات المستقبل، مجلة دراسات اقتصادية، قسم الدراسات الاقتصادية- بيت الحكمة، بغداد، عدد4، 2003، ص.55- 67.
- سعد حقي توفيق: خيارات العرب حيال العولمة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد 98، 1999، ص.28- 48.
- سليمان إبراهيم العسكري: إعلام العولمة قيم جديدة...أم انكفاء على الذات؟ مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، عدد 517، 2001، ص.8- 13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- عبد الباقي الهرماسي: العولمة والهوية ال
الكويت، عدد 482، 1999، ص.35- 37.
- عبد المجيد قدي: الكوكبة وواقع دول العام
بسكرة، الجزائر، عدد 1، 2001، ص.42- 51.
- عليان بوزيان: الحرية ومشكلة الضمانات في ظل العولمة بين النص والتطبيق- دراسة تطبيقية على الدستور الجزائري 1996، مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، الجزائر، عدد1 خاص بملتقى وطني حول الحقوق والحريات الفردية وآليات حمايتها في التشريع الجزائري في ظل العولمة، 2006، ص.196- 219.
- عزيزة محمد علي بدر: العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة- حالة إفريقيا- مجلة الحقيقية، جامعة أدرار، الجزائر، عدد2، 2003، ص.145- 185.
- علي أحمد الطراح/ غسان منير حمزة سنو:الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، دار الهدى، الجزائر، عدد 04، 2003، ص.12- 23.
- عبد المجيد دليمي: المدن الجزائرية والعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 15، 2001، ص.187- 192.
- عبد الأمير السعد: العولمة ومقاربة في التفكير الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، عدد 2، 2003، ص.115- 141.
- عبد الهادي بوطالب: في نقد العولمة وآثارها السلبية على الدول المتنامية أعولمة أم شوملة أم أمركة، مجلة الأكاديمية، أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة؟ المغرب، عدد 12-13-14، 2001، ص.27- 40.
- عبد الوهاب شمام: الشروط الاجتماعية لنجاح الإصلاحات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، عدد18، 2002، ص.87- 95.
- عادل محمد محاسنه: العولمة في التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، دار الكتب القطرية، عمان، السنة 32، عدد 144، 2003، ص.274- 279.
- عمر بغزوز: فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني، مجلة الأمة، الجزائر، عدد 6، 2004، ص.177- 198.
- عبد الفتاح الرشدان: حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي الواقع والطموح، مجلة أبحاث اليرموك- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 14، عدد3، 1998، ص. 29- 44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- عبد السلام شرماط: العولمة والمحلية بين ثقا
للفكر والثقافة والنقد، المركز العالمي لدراسات و
03، عدد 11، 2004، ص.37- 42.
- عبد القادر أحمد الشيخ الفادني: الأمية وعلاقتها بالأمن دراسة مسحية على سجون الخرطوم، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، مجلد 18، عدد 36، 2003، ص.239- 266.
- عبد الخالق عبد الله: عولمة السياسة والعولمة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي(64): العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.39- 54.
- عبد الجليل كاظم الوالي: جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، سلسلة كتب المستقبل العربي(64): العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2004، ص.11- 37.
- علي مجيد الحمادي: النتائج المرتقبة للعولمة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، سلسلة كتب المستقبل العربي: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص.51- 72.
- فيصل محمود غرايبية/ لطفي عبد القادر غرايبية: ثقافة المجتمع العربي الخليجي في عصر العولمة والاتصال – دراسة وصفية وتحليلية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، عدد 57، سنة 18، 2003، ص.79- 121.
- صلاح عمر فلاحي: التنمية المستديمة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار – الجزائر، عدد 2، 2003، ص.189- 206.
- صالح بوبشيش: الانعكاسات السلبية للعولمة على الثقافة الإنسانية وسبل مواجهتها، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، دار الغرب، الجزائر، عدد11، 2001، ص. 325- 354.
- صويلح بوجمعة: العولمة والأمن، مجلة النائب – العولمة وتجلياتها، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، عدد1، 2003، ص.113- 123.
- رحيمة عيساني: الآثار الاجتماعية لعولمة الإعلام، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، الدار الخلدونية، الجزائر، عدد3، 2004، ص. 89- 103.
- رئيس حسين: الثقافة وترشيد العولمة، مجلة الحضارة الإسلامية، دار الغرب، وهران- الجزائر، عدد11، 2001، ص.97- 111.
- رعد عبودي بطرس: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(17): حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص.39- 57.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– رقية عواشرية: التدخل الإنساني كآلية لتحقيق
مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، عدد2، 03
– شكيب جوهري وعبد الرزاق دحدوح: سيادة
العولمة وتجلياتها، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، عدد1، 2003، ص.85 – 99.
– شفيق المصري: عولمة مكافحة الإرهاب، مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت، سنة 23، عدد 262، 2001، ص.30– 33.
– شفيق المصري: مأزق التنمية في عصر العولمة، مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت، عدد 235، 1999، ص 34.
– ثناء فؤاد عبد الله: قضايا العولمة بين القبول والرفض، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 256، 2000، ص.90– 108.
– خالد زغلول: مشروع السوق الشرق أوسطية، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق– جامعة القاهرة، عدد61، 1991، ص.105– 166.
– غازي صالح محمد الطائي/ أحمد إبراهيم منصور: منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، مجلد 25، عدد 97، 2004، ص.56– 75.
– غازي الصوراني: العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (33): المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص.30– 46.

خامسا– الندوات:

– السيد يسين: مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، بيروت، ط1، 1998، ص. 23– 34.
– أنطوان زحلان: العولمة والتطور التقاني، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص.102– 177.
– إبراهيم العيسوي: تنمية القدرة الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة (أمثلة عملية للتعاون)، ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1، 2000، ص. 145– 156.
– بول سالم: الولايات المتحدة والعولمة– معالم الهيمنة في مطلع القرن 21، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 209– 224.
– جلال أمين: العولمة والدولة، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص.153– 170.
– جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في مصر، ندوة العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798– 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص.89– 129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- جلال أمين: الإصلاح الاقتصادي وأحوال ا
والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأور
الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص.133- 150.
- جلال أمين: العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة أوروغواي 1798- 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص.43- 86.
- داود خير الله: الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط1، 2004، ص.413- 443.
- حسين علوان حسين: العولمة والثقافة العربية، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون حول العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، 1999، ص.113- 128.
- محمد الأطرش: رد على تعقيب الدكتور محمد إبراهيم منصور، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص.491- 498.
- محمد عابد الجابري: العولمة والهوية عشر أطروحات، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص.297- 308.
- عدنان مسلم: العولمة والمشرق العربي (قراءة تاريخية)، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون حول العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، 1998، ص.133- 150.
- عبد الإله بلقزيز: العولمة والهوية الثقافية- عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص.309- 319.
- عصام نجيب: الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحداثة وتنافسية العولمة- جامعة فيلادلفيا نموذجا، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون- العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، 1999، ص. 221- 240.
- صلاح عدلي: مناقشة، ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2005، ص.417- 430.
- صالح السنوسي: هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون- العولمة والهوية (الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية)، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، 1999، ص.43- 64.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- شريف حتاتة: العولمة والمرأة وتقسيم ال
المجتمعية في الوطن العربي، دار الكتاب الجدي
259- 284.

سادسا- الملتقيـــات:

- السيد أمين شلبي: العولمة والأمن الثقافي العربي، ملتقى دولي حول العولمة والأمن، مجلس الأمة ولجنة الدفاع الوطني، الجزائر، ط 2، 2002، ص.87- 96.
- أحمد حلواني: التغيرات الدولية الراهنة وأثرها في الإعلام والثقافة العربية، الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص.253- 276.
- جفال عمار: العولمة وأشكال الاستجابة في الأقطار العربية، ملتقى دولي حول العولمة والأمن، مجلس الأمة ولجنة الدفاع الوطني، الجزائر، ط2، 2002، ص.111- 131.
- مازن غرايبية: العولمة وسيادة الدولة الوطنية، الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص.19- 33.
- ملتقى الثقافة والعولمة في لقاءات فرساي، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، عدد 517، 2001، ص.177- 178.
- عبد الكريم كيبش: العولمة الدولة ومفهوم السيادة، الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص.37- 60.
- عبد القادر محمودي: تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية على الدولة الوطنية، الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص.403- 424.
- عبد الله بوجلال: العولمة وأثرها على الخوصصة الثقافية الجزائر نموذجا – ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام – جامعة الجزائر، 22-23 أكتوبر 2003، ص.199-251.

سابعا – الرسائل الجامعيـــة:

- إبراهيم شاوش توفيق: العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النظرية والتحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 – 2001.
- بودور محمد: الحقوق المدنية للفرد في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- عفوفو عبد السلام: دور المؤسسات المالية
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في قانون الم
بن عكنون، جامعة الجزائر،2001 – 2002.
- كمال راشدي: عولمة الاتصال وأثرها على السيادة الثقافية لدول العالم الثالث، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق– جامعة الجزائر،2001 – 2002.
- سهلة ثاني بن علي: الأمن الجماعي في ضوء النظام الدولي الجديد رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية: 2004 – 2005.
- زايدي بوعلام: النظام الإقليمي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، كلية العلوم السياسية والإعلام– قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002 – 2003.
- صالحي العيد: العولمة وتأثيرها في مفهوم السيادة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، كلية الحقوق– جامعة الجزائر، 2004 – 2005.

2- المراجع باللغة الفرنسية.

A- Les ouvrages:

- Jean Yves Carfantan : L'epreuve de la mondialisation, Seuil, Paris, 1996.
- Jean Marie Cardebat: La mondialisation et l'emploi, La decouverte , Paris , 2002 .
- Marcello Ossandon :Une approche de la mondialisation via l'éducation - mondialisation et citoyenneté economie et innovation , L'harmattan, Paris, 1999.
- Pierre de senarclens: la mondialisation theories, enjeux et debats, Armand Colin, Paris, 2 éme édition, 2001.
- Zaki Laidi entretien avec Philippe Petit: Malaise dans la mondialisation, Textuel, Paris, 1998.

B - Les revues:

-Dinah Shelton: droits et justice pour chaque citoyen de la planète mondialisation et soscietés multiculturelles: l'insertain du futur, Presses universitaires de France, 1 éreédition, Paris, 2000, p.305-329.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

sation des droits de L'homme , Actes
L'homme, institutions judiciaires et état
de droit ; observation nationale des droits de L'homme, Alger, 2000, P.1-13.
- Photis Nanopoulos : La mondialisation et ces défis statistiques – mondialisation et societés multiculturelles: l'insertain du futur, presses universitaires de France, 1ére edition, Paris, 2000, p.305-329.
- Rapport d'amnesty international, 2001: La mondialisation aggrave la pauvreté dans le monde – la mondialisation, idées reçues, Le Cavalier bleu, Paris, 2002, p.95- 100.
- Smir Amine: l'autre DAVOS- document de travail mondialisation des luttes sociales, Revue détudes et de critique sociale: dominations dependances nouveaux enjeux, nouveaux défis, Alger, n°12, 1999, P.125-134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهـــــرس:

الموضوع

مقدمة.....
الفصل الأول: العولمة وتأثيرها على حقوق الإنسان المدنية و السياسية 15
المبحث الأول: تعريف العولمة السياسية وأبعادها.....**16**
المطلب الأول: تعريف العولمة السياسية.....17
المطلب الثاني: أبعاد العولمة السياسية.....18
أولا: البعد السياسي.....18
ثانيا: البعد الاجتماعي.....19
ثالثا: البعد العسكري.....20
المطلب الثالث: تناقضات العولمة السياسية.....21
أولا: عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان.....21
ثانيا: سعي الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة على العولمة.....22
ثالثا: مشروع الشرق أوسطية وإسرائيل.....23
المبحث الثاني: تأثير العولمة على حقوق وحريات الإنسان المدنية.....25
المطلب الأول: الحق في الحياة والأمن والسلامة.....26
أولا: الحق في الحياة.....26
أ- أثر المديونية على الحق في الحياة.....27
ب- منطق العولمة بشأن أهمية الحروب والإرهاب كوسائل لخفض عدد السكان..28
ج- أثر شبكة الانترنت على الحق في الحياة.....28
ثانيا - الحق في الأمن والسلم.....29
أ- مفهوم الأمن والسلم.....30
1- الأمن.....30
2- السلم.....31
ب- ارتفاع معدلات الجريمة والتجارة غير المشروعة وتأصيل ظاهرة الإرهاب..34
1- تنشيط تجارة المخدرات.....34
2- ارتفاع نسبة الجريمة المنظمة.....35
3- انتعاش التجارة غير المشروعة 36
4- ظاهرة الإرهاب كخطر على حقوق الإنسان.....37
المطلب الثاني: الحق في الحرية والمساواة والتنقل.....39
أولا: الحق في الحرية.....39
ثانيا: الحق في المساواة.....41

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أ- المساواة عموما.....
ب - المساواة بين الجنسين في ظل العولمة..
ثالثا: الحق في حرية التنقل.....45
المطلب الثالث: حرية المعتقد.....48
أولا: تأثير العولمة على حرية المعتقد.....48
ثانيا: العولمة والإسلام.....50
المطلب الرابع: الحقوق القضائية والحريات الشخصية.....51
أولا: الحقوق القضائية.....51
أ- خوصصة عمليات الاحتجاز وخدمات النظام العام.....53
ب- عولمة مكافحة الإرهاب.....53
1- الاصطلاحات القانونية الفضفاضة..... 54
2- توسيع صلاحيات الأجهزة التنفيذية.....54
ثانيا: الحريات الشخصية.....56
أ- حرمة المساكن.....57
ب- سرية المراسلة.....57
ثالثا: تأثير العولمة على حرمة المسكن وسرية المراسلات.....58
المبحث الثالث: تأثير العولمة على حقوق وحريات الإنسان السياسية.....59
المطلب الأول: الحق في تقرير المصير السياسي.....60
أولا: علاقة الحق في تقرير المصير السياسي بحقوق الإنسان.....61
ثانيا: تأثير العولمة على حق تقرير المصير السياسي.....62
أ- مكانة الدولة في ظل العولمة.....62
1- من حيث السيادة.....62
2-من حيث الدور.....64
ب- القرار السياسي والسياسات العامة في ظل العولمة.....67
ج- وضعية الحكام في ظل العولمة.....68
د- البعد القانوني والقضائي للعولمة.....69
ثالثا: أثر العولمة على التدخل الإنساني.....71
ج- تبني الولايات المتحدة لسياسة التدخل الإنساني.....74
المطلب الثاني: حرية الرأي (التفكير) والتعبير وحرية التجمعات.....75
ب- بواعث التدخل الإنساني الحقيقية..... 72
أولا: حرية الرأي (التفكير والتعبير).....75
أ- مفهومها.....75

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب- تأثير العولمة على حرية الرأي والتعبير..
ثانيا: حرية التجمع.....
أ- مفهومها.....77
ب- مظاهر تأثير العولمة على حرية التجمعات.....79
1- بروز حركة المجتمع المدني.....79
2- تأثير العولمة على حق المشاركة الشعبية.....80
المطلب الثالث: الحق في الديمقراطية.....82
أولا: مفهوم الديمقراطية وعلاقتها بحقوق الإنسان.....82
ثانيا: العولمة والديمقراطية.....84
أ- دور الإعلام والانترنت في تعزيز الديمقراطية..... 85
ب- أثر برامج التكييف الهيكلي واقتصاد السوق في دعم الديمقراطية..... 85
رابعا: تأثير السلبي للعولمة على الحق في الديمقراطية.....86
خامسا- التعامل الأمريكي ودول الغرب مع الديمقراطية.....88
الفصل الثاني: العولمة وتأثيرها على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.....93
المبحث الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية وأدواتها.....94
أولا: تعريفها.....95
ثانيا: ارتباط العولمة الاقتصادية بالنظام الرأسمالي.....97
المطلب الثاني: الأدوات المساعدة للعولمة الاقتصادية.....98
أولا: صندوق النقد والبنك الدوليين.....99
أ- مسألة القيادات المتحكمة في صندوق النقد والبنك الدوليين.....100
ب- سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين.....101
ثانيا: منظمة التجارة العالمية.....103
أ - آثار المنظمة العالمية للتجارة.....104
ب- ردود الفعل المناصرة للعولمة.....105
ج - موقف الولايات المتحدة الأمريكية.....107
ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات.....107
رابعا: الثورة المعلوماتية والتقدم التكنولوجي.....110
المبحث الثاني: تأثير العولمة على حقوق الإنسان الاقتصادية.....112
المطلب الأول: الحق في تقرير المصير الاقتصادي.....112
أولا: سياسات صندوق النقد الدولي وبرامج إعادة الهيكلة.....113
ثانيا: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على حق تقرير المصير الاقتصادي.....115
ثالثا: أثر تحرير الخدمات على حق تقرير المصير الاقتصادي.....116

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: الحق في التنمية.....
أولا: مفهوم الحق في التنمية.....
أ – المفهوم التقليدي للتنمية.....118
ب– المفهوم الحديث للتنمية.....119
ثانيا: تأثير العولمة على التنمية.....122
أ– الأمن والتنمية.....124
ب– حركة رؤوس الأموال وأثرها عل التنمية البشرية.....126
ج – العولمة وتعطيل التنمية الإفريقية.....126
المطلب الثالث: ردود الفعل اتجاه العولمة.....129
أولا: مظاهرات سياتل.....129
ثانيا: منتدى دافوس والعولمة غير المسئولة.....131
ثالثا: موقف المفكرين المسلمين.....131
المبحث الثالث: تأثير العولمة على حقوق الإنسان الاجتماعية.....135
المطلب الأول: الحق في العمل.....135
أولا: تأثير العولمة على الحق في العمل.....136
أ – واقع الاستثمار في العالم.....137
ب – حركة رؤوس الأموال.....138
ج – التطور التكنولوجي.....138
د – برامج التكييف والتثبيت الهيكلي.....140
و – الشركات المتعددة الجنسيات.....141
ثانيا: تأثير العولمة على الحقوق المرتبطة بالعمل.....142
المطلب الثاني: الحق في المستوى المعيشي الكافي.....147
أولا: العولمة والفقر.....149
ثانيا: العولمة والحق في الغذاء.....152
المطلب الثالث: الحق في الصحة والبيئة.....154
أولا: تأثير العولمة على الحق في الصحة.....155
ثانيا: موقف المنظمة العالمية للتجارة من الحق في الصحة.....157
ثالثا: تأثير العولمة على الحق في البيئة.....158
المطلب الرابع: الحقوق المتعلقة بالأسرة.....160
الفصل الثالث: العولمة وتأثيرها على حقوق الإنسان الثقافية.....164
المبحث الأول: مفهوم العولمة الثقافية.....164
المطلب الأول: تعريف العولمة الثقافية والمواقف المتخذة منها.....164

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا: تعريف العولمة الثقافية.....
ثانيا : المواقف المتخذة منها.....
المطلب الثاني: مساهمة العولمة الإعلامية والاتصالية في العولمة الثقافية.....170
أولا: مفهوم العولمة الإعلامية والاتصالية.....171
ثانيا: أبعاد العولمة الإعلامية والاتصالية..... 172
أ – إيجابيات العولمة الإعلامية والاتصالية.....172
ب – سلبيات العولمة الإعلامية والاتصالية.....173
ثالثا: تعامل وسائل الإعلام والاتصال الغربي مع قضايا العالم الثالث.....175
المطلب الثالث: مساهمة التكنولوجيا في العولمة الثقافية.....176
المبحث الثاني: أبعاد العولمة الثقافية.....178
المطلب الأول: الاختراق والعنف الثقافي..... 178
أولا: تعريف الاختراق (الغزو) الثقافي.....179
ثانيا: تعريف العنف الثقافي.....181
المطلب الثاني: التغريب الثقافي.....183
أولا: تعريفه.....183
ثانيا: ردود الفعل اتجاه التغريب الثقافي.....185
المبحث الثالث: تأثير العولمة على حقوق الإنسان الثقافية.....188
المطلب الأول: الحق في التعليم.....188
أولا: الخوصصة وتخفيض الإنفاق الحكومي.....189
ثانيا: الثورة العلمية والمعرفية.....193
ثالثا: زيادة التعاون الدولي في البحث والتعليم.....194
المطلب الثاني: الحق في الهوية والتعدد الثقافي.....198
أولا: الحق في الهوية الثقافية 199
ثانيا: الحق في التعددية الثقافية.....201
المطلب الثالث: حق التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته.....205
أولا: موقف النظام الجديد للتجارة العالمية والحماية الفكرية.....206
ثانيا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إتفاقية الجات فيما يخص الحقوق
الفكرية.....208
خاتمـــة..... 211
قائمة المراجع.....217
الفهرس.....233